



560

13

ASIM

BY

KOPRULU KUT



2003
200

2

12.

199
D

12

هذا في علمي وكتبه في سنة ١٢٤٢

الطريق على الامتياز

نقط في

سنة الفجر سنة ١٢٤٢
محمد الاسفند المحدث
حاتم محمد صالح القند
عمر عمر القند
العلم
١٢٤٢



٥٦٠



الحمد لله

قوله الحمد لله قيل هذا إنشاء لأن عرض القائل إنشاء **الثناء**
 على الله تعالى وهو لا يحصل بالأخبار لأن الخبر ينوب عن شيء لا ينوب
 أن يكون منشاء لذلك الشيء كما إذا قيل القرب ثابت لزيد مثلاً لا ينوب
 منشاء يكون القائل ضاربه وقيل خبر لصدق تعريفه عليه هو ما ينوب
 جازع تطابقه ولا تطابقه والاستثناء الاصطلاحي ما خلافاً للذكر
 لكونه نفياً لا بناءً في الخبرية وعدم حصول هذا الغرض وكذا عدم
 لزوم ممنوع بر حصوله فيما نحن فيه فليس في الاستثناء ما
 روي عن النبي عليه السلام إذا أعطى الله عبداً نعمة فقال الحمد لله يقول
 الله تعالى انظر إلى عبدك أعطيتك مالاً قد رزقك وأعطاني ما لا أحصى
 مشيراً أيضاً بأنه خبر لأن إنشاء جنس الحمد أو كل شيء وسعه
 بما وسعه الأخبار عنه ولنا أن يمنع صدق التعريف ويقول أن
 المقصد مقصود في تعريف كونهما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني
 في المحقق ما حاصله أن الخبر ما يقصد أن يكون نسبته خارج تطابقه

العلمية
 لا تطابقه ولا تطابقه في المصطلح
 لا تطابقه ولا تطابقه في المصطلح

وقوله الحمد لله
 وقوله الحمد لله
 وقوله الحمد لله
 وقوله الحمد لله

وقوله الحمد لله
 وقوله الحمد لله
 وقوله الحمد لله

تطابقه والاستثناء ما خلافاً للذكر وقد مره الأفاضل العصام بأن
 قوله تعالى رب ان وضعها انشي إنشاء لا خبر فأتوا أيضاً
 أن يمنع الاستثناء المذكور بأن معنى أعطاني ما لا أحصى لانه انشي
 على بناء جمل شامل لما لا أحصى لانه المعطية تعالى من العبد هو
 الشاء لا الأخبار والأعلام فافهم **قوله** وسلاماً أي سلام من
 الله تعالى والملائكة والمؤمنين أو سلامة من كل المجرم سمائي
 أو روحانية التكبير للتكثير والتعظيم فالعنى سلام كثير عدداً وكثراً
 عدم منه عظيم قدراً بحيث لا يحصى عدده ولا يعرف كنه عظيماً إلا
 الله تعالى كيف ومن الطالب من تعالى ما لا يعي رأت ولا ادراك
 ولا خطر على قلب بشر واللام فيها **قوله** ورد معرقاً للجبر باعتبار
 وجوده في ضمن بعض الأود ذكوه الشارح الحريرة الامعان
 يعني أنه للعبد الذي كما هو الظاهر في احتمال أن يكون ذلك البعض
 فرداً أو أكثر لكن يحمل على الأكثر معونة المقام ولا يستفاد منه
 ما يستفاد منه المنك فلذا اورد في القرآن بالتكثير كثيراً قال بعض
 الأفاضل ان اللوم في الصلوة كلام الحمد وكذا في الجهر المستغفر
 ويفهم منه ان اللوم في السلام كذلك واراد بهما الادعاء والمعنى
 فربما ابلغ مما ذكره الحرير ويمكن ان يراد ذلك بهما في الامعان
 كما لا يخفى على من ل الامعان ثم ان عطف هذه الجملة على الاولى ظاهر
 على القول الاول واما على الثاني فلا يحتمل الواسطة بل ابتدائية
 لكمال الانقطاع او بجهر العطف من قبيل عطف القصة فان
 قلت فدفتره العلامة التفتازاني وصاحب الكشاف

أما قوله
 الحمد لله
 الحمد لله
 الحمد لله

مع ان الشبهة خارجة ببقاء تكون المقصود
 ان الشبهة خارجة ببقاء تكون المقصود

الحمد لله
 الحمد لله

الحمد لله
 الحمد لله

الحمد لله
 الحمد لله

الحمد لله
 الحمد لله

في شرحها لكشاف بأنه عطف جمل متعديّة موقوفة لغرض على جمل
 مشتملة مع قطع النظر عن كون كل منها خبرا او انشاء وفيما نحن فيه لانه
 في المعطوف عليها قلت نعم لكن لا تفسير اخر يفرم من كلا العلامتين
 في المطلق وهو عطف ضميكون احدي الجملتين على مضمون الاخرى
 يعني ان المعبر فيه هذا الاختصاصية الجملة الخبرية او الانشائية
 فعل هذا يقع فيما نحن فيه **قوله** علم الترتيب المنير تخصيص بعد التعميم
 كحذف العاطف صرح بجوازه صاحب التفسير بل وغيره فانه لا
 يكون الا بطريق العطف صرح به العلامة التقناري في تنبيهها على ان
 الخاص كمال شرفه صار كانه حقيقة اخرى غير داخل في العام
 وانما حذف العاطف صيانة عن صورة التبعية ولو في اللفظ لا في المعنى
 ولانه لو ذكر قبله لخصوصا لتوهم عطفه على مقدره راي عوا
 وخصوصا فيقع علم الترتيب بلا عاطف ولو ذكر بعده يلزم تقديم
 ما في حيز المعطوف على العاطف لكونه باطلا بين المعطوف والمعطوف
 عليه وما في حيزه او لا وقد ذكره خصوصاً حال من الترتيب عند
 فعله وانما به خابره او جعله معنى المفعول قدم عليه مع ان الترتيب
 لا يتقدم على ذي الحال المجرور للجمع صرح بجوازه بعض الافاضل
 بمنزلة التاكيد لما يفرم من التخصيص قال المحشي لا قول فيه تنبيه
 على ان السلام على نبينا محمد عليه السلام افضل واعلم ان السلام
 على سائر الانبياء والمرسلين فيكون اشارة الى افضليته
 السلام منهم بهذا كلامه يفرم منه ان خصوصاً حال من ضمير
 السلام المستكن في علم الترتيب كما صرح به بعض وخلافه كما

هذا ان التفسير يستفاد من كلام الترتيب
 فلا يتوهم التناقض بينهما
 من هو الكشاف

قوله ولو في اللفظ اي ولو كانت الصيانة
 عنها من حيث اللفظ اذ في السيل في المعنى
 والثقة في تابع المعطوف لانه لا ينافي مع
 التفسير احد كونه

انما السبب على وجهين احدهما
 وهو عبد العزيز الشرح على

منهم الا بتقدير المضاعف اي من سلامهم وهو خلاف المتبادر مع
 انه بين خصوصيات سلام وبين خصوصياتهم فرق عظيم لا يخفى
 على من له ذوق سليم فتخصيصهم عليه هو الترتيب المنير المصطف
 وبقاء السلام على كثرة وعظمته بالمقام احرى وبالمراد وفيه ان
 التنبية على افضليته عليه السلام يكون تبعاً على ما قاله واصالة
 على قلنا الترتيب الفتيحة المشتعلة بتعريفنا لنبينا محمد عليه
 السلام لاستضاء الامم عن ظلمات الجحالة ولا قباس لهم من انوار
 انوار البصائر والوصف بالنبير ترشح **قوله** وصلوة ما فيه من الجمال
 كالكلام في السلام قدمه عليها مع ان التابع عكس قوله الحمد لله
 وسلام الا قوله اصطفى اقتباس من قوله تعالى قل الحمد لله وسلام
 الاله والامثال به مع قصد التفتيح وتضيوية الحمد لله وسلام
 لما اراد الامثال بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
 وسلموا تسليماً قال وصلوة عليه والاولا لا يدل على الترتيب **قوله**
 وعليهم السلام بعد التخصيص كما مر لا ترشح **قوله** مضمون اي يتناول
 من ضمير الترتيب او القسوة في الظرف بنا وبالأداء او التعظيم
 والكرام **قوله** ومنصف في القاموس استصفاة اخذ منه صفوه اد
 خالص فعظمه تفسيره تنمي للفقرة وقيل الشبه للمبالغة **قوله**
 الذين هم اخوان الصفا وصف للمدح لا للاحترار من النافق
 بشرائط السلام فيهم وفاق الصفا عند الكثرة والمراد هنا الخلق
 من الاخلاق الذميمة والاصناف الزميلة اختار فيهم الصفا في
 الاشباع الرفاء مع ان كل اسرها يوجد فيهم لانه الاول في الآل

هذا التقدير ينافي للترجيح عليه

قوله وصلوة عملة من الواو لفظاً وخطاً
 وهي الاضافة او التثنية حيث ان الاضافة
 وصلواتان وهي الدعاء والثناء والخطا والاضاف
 الشاملة للذي سبقتا وتكون في حق الرفع والجر
 بشارة الترتيب باعلاء ذكره واظهار دعوت
 وابتداء شريسته وغير ذلك من الزلل الحكي
 النظميات واكمل الحق كنهه غير ان الترتيب
 في الاخرة يستفيد من الترتيب والتعظيم
 وفيه لما عسى ان يتوهم انه تعظيم تقديم
 به ٢٧ دلالة الاول
 على الترتيب

او الاول والاصحاب ولا يتابع عليه

والاصحاب اختلفوا في بوجدهم في خير القرون وبسبب صحة
 انبيائهم وبوقائهم واخترنا الاخوان للتبيين على شدة الملازمة وعلما
 بوزنهم في خير القرون بمصحة الانبياء وتكفرهم الله تعالى في ايا اختياركم
 فصار التصفاء الحاصل بكم لا في الحاصل بل في اختياركم فاما بمن الانبياء
 بهذه المشابة في الصفات غيرهم باسمي ابد الوفاء قال المصنف في تفسير قوله تعالى
 او فوا بعهدي اوف بعهدي وللوفاء بها عرض عريض فاقول لمراتب الوفاء
 منها هو الاتيان بكلمة الشراة ومن الله تعالى احسن المال والدم وافرهما
 مثلا استغراقه في غير التوحيد بحيث يغفل عن نفسه فضلا عن غيره ومن الله
 القدر باللقاء الدائم انتهى قوله حق المال والدم هذا في الدنيا
 في الاخرة فالتمسك بالخلوة في النار ان كان من غير القلب والرد
 فيما نحن فيه فيدخل فيهم جميع اهل الابواب ١٢١ اقراض الزمان
 الا ان افضلهم من في القرن الثاني لقرب من الاول ثم من الثالث
 ثم وثم **قول** عمر القاصد البيضاء في هذا محال في شري
 الشرائع وطواله الانوار وحاشية التفسير لابن الشيخ من انه ناصر
 الدين عبد الله بن ابي القاسم علي بن محمد بن البيضاوي لعله
 ظفر بغيره في ما قاله ولم اظفر او ثبت عنده نسيم باسم جده
 الا في حذف المضاف بالغلبة وكثرة كثره وعاصبه الذي كان
 في الاصل احوال وجه خسر ولا يقال يجوز ان يكون المصنف البيضاوي
 الذي هو صاحب هذه الكتب وهو البيضاوي واشهر لاننا لم
 نجد في المتن **قول** ومباينة جميع بني بالتعديدهم مفعول او التخييل
 بعد ابعاده كالبقاء ذكره بعد الفاظه خشيما للنتيجة

قول في بوجدهم في خير القرون وبسبب صحة انبيائهم وبوقائهم واخترنا الاخوان للتبيين على شدة الملازمة وعلما بوزنهم في خير القرون بمصحة الانبياء وتكفرهم الله تعالى في ايا اختياركم فصار التصفاء الحاصل بكم لا في الحاصل بل في اختياركم فاما بمن الانبياء بهذه المشابة في الصفات غيرهم باسمي ابد الوفاء قال المصنف في تفسير قوله تعالى او فوا بعهدي اوف بعهدي وللوفاء بها عرض عريض فاقول لمراتب الوفاء منها هو الاتيان بكلمة الشراة ومن الله تعالى احسن المال والدم وافرهما مثلا استغراقه في غير التوحيد بحيث يغفل عن نفسه فضلا عن غيره ومن الله القدر باللقاء الدائم انتهى قوله حق المال والدم هذا في الدنيا في الاخرة فالتمسك بالخلوة في النار ان كان من غير القلب والرد فيما نحن فيه فيدخل فيهم جميع اهل الابواب ١٢١ اقراض الزمان الا ان افضلهم من في القرن الثاني لقرب من الاول ثم من الثالث ثم وثم **قول** عمر القاصد البيضاء في هذا محال في شري الشرائع وطواله الانوار وحاشية التفسير لابن الشيخ من انه ناصر الدين عبد الله بن ابي القاسم علي بن محمد بن البيضاوي لعله ظفر بغيره في ما قاله ولم اظفر او ثبت عنده نسيم باسم جده الا في حذف المضاف بالغلبة وكثرة كثره وعاصبه الذي كان في الاصل احوال وجه خسر ولا يقال يجوز ان يكون المصنف البيضاوي الذي هو صاحب هذه الكتب وهو البيضاوي واشهر لاننا لم نجد في المتن **قول** ومباينة جميع بني بالتعديدهم مفعول او التخييل بعد ابعاده كالبقاء ذكره بعد الفاظه خشيما للنتيجة

في الاصل احوال وجه خسر ولا يقال يجوز ان يكون المصنف البيضاوي الذي هو صاحب هذه الكتب وهو البيضاوي واشهر لاننا لم نجد في المتن **قول** ومباينة جميع بني بالتعديدهم مفعول او التخييل بعد ابعاده كالبقاء ذكره بعد الفاظه خشيما للنتيجة

للعقمة **قول** الغواض الغواض ضد الوضوح **قول** الغواضات ما صعب
 استخراجها وما عليه مما ينتفع به من الفوائد وما يتفرد به من الاعراض
 على ان التزم لا انتفاع وعلى التضرر **قول** لما فيه من التلك الطيفة **قول**
 شتلا صفة شرها او حال منه او من ضمير احد **قول** الاوصاف والاشياء
 اقرب وان كانا بعد **قول** على نكت جمع نكتة وهي اللطيفة المنقحة في الكلام
 نكت في الارض بالفضيب ونحوه اذ ضرب بها شرفها سميت بها انما شرفها بالقلب
 ولما تشرتها نكت الارض بنحو الاصبغ غالبا عند التفكير فيها ولحصولها
 بحالة فكرية شبيهة بالنكت ووصفها بالذوق **قول** في الفتحاح الرز
 الاشارة والارقاء بالشفين والحاجب والمراد هنا عدم التضرر وصفها
 بالحفاء مبالغة **قول** شجيرة كنيته شرها متعصفا بالاوصاف المذكورة
 من شجرة السكين احدى الختان القلب والمراد هنا ما لم يظن بالفتوح
 لا بالافعال لانه المحتاج الى التشجيد وهو متعارف بالكنية وشجيرة الخيل
 وفي معنى هذا تشبيه شره بالجر الذي تحته السكين يعني من مازن لطائفه
 وتعلمه بالقلب قوة بالفتوح بقدرها على الحل والايضاح والتبيين
 النكت والرموز كالكس اذ احدثت حصول من الخد ما لم يكن قبل **قول** وخبيا
 للاذن بان اي امتحان بانها ايتها اسرة وسبق الى ايدى الذهن الفطنة لا
 والحفظ **قول** وشبها الطلاب بايصالهم لا ما طلبوا اوله ينالوه
 اللب كل شره عقد مبانيه وايضاح معانيه وتبيين ماله وما عليه
 وفيه كلف لا يشعرون به وهو مع هذا شتم على نكت مستشرا ابد افكار
 الانام ولطائف ما يفتق بهارتوا اذ انهم اولوا الافهام ثم كلما اطلعوا
 على لطائفه وتعلمها يستمر نشاطهم مرة بعد اخرى قال شاطرهم عند

انما هي من خد المشاة لان الغرض ان الشرح
 بالاصناف المذكورة مشتمل عليها فاذ كان لا بد من
 منيها وما اذا كان حاله من غير احد
 فبذلكها بل مجردة في البصير في البصير

والنكت كمنقطة ما يصف في سواد او عكس
 ولكن الملام لطائفه وطراة سميت بها لطائف
 بكرة لا غير ما فيها غايبا نكت في الارض
 في حمرها حال فكرية شبيهة بالنكت مثلا
 والاشارة القليلة وهي ذرية للمكنة فيها
 ملائمة وحجدا شدة رباح

اذ ان الطلاب

بداية العزلة

[illegible]

التفصيل
الاول
وهو
الاعراض
مد

الشرح
والبيان
م

فلا

[illegible]

الأصل هو
منه

وقدمت بهما إليك في شهر ذي الحجة
المشاركين قول في شهر قوله غفر
السلام أنا وأبيك

فان المشي انما هو ان لو كان على
قصد الجبي ونشيد خبر الله به
في التظيم

الكتاب الثاني

[illegible]

اي بلد الرسول عليه حيث قال يا اخواني مثل هذا فاعذوا رواه
 البراء رضى الله عنه وقال عم فعدوا انفسكم من الموت ورواه
 ابو سعيد رضى الله عنه وحديث طويل وغير ذلك اوبك الحال
 الموت في البلدان وانفراضا لا قران قال عليه السلام كفى بالموت
 واعطاء رواه عمر رضى الله عنه او بظهور الامراض واشرا الشيب
 في الابدان وهذا ضعيف لان موت الشبان اكثر من موت الشيوخ
 كما موت الشبان اكثر من موتهم وكم من صحيح يفي الموفين بعد
 سنين ذكره الترمذي في الطريقة في قصر الداء على احتمال بعض الحجة
 فقد فسر اكثر من باب انما اي الزم الرجيل بشدة الاحمال
 فلما اودت اي اذا كان الامر كذلك او بسبب ما قلت من العانة
 المذكورة نادى سترى اي نادى مناد في سترى بلدنا الالهام لا كرم
 من الاوهام فلهذا وجب **قوله** لم تر انهم ايتام سائلون
 في شدة الاحتياج الى الغيرة المبشرين بالذين لا اب ولا مال لهم فينبغي
 الناس والتعجب بها للترقيق والتشفيق **قوله** لم تجدك بكيتا
 اقتبسوا وتكبر ما قد بلغ به قبل يكون معرفته بحال المستلين به
 الآن واكثر فيكون ترميم عليهم اسم واوفرا من ذاق ليلكم بذق
 بعز كنت محتاجا الى معلم فاوان عند معك وعطف عليك فاستحسن
 وتعلم **قوله** وجدك عائلا او فقيرا محتاجا الى علم او مال
 فانك تعلم او احوال كثيرة فتمكنت بها من اشتراء الكتب النفيسة
 وتقرئت الامور **قوله** وعلمك بوسيلة المصطفى وكان فضل الله
 عليك عظيما **قوله** جعلك عالما قويا وقد كنت قبلت بما ضعيفا ووق

لا يتردد
 في الدب
 منه

عند العرب
 الشروى
 سله

بعض الذين
 سئلوا
 الشرح الموصوف
 سله

لا يتردد
 في الدب
 منه

اول من
 سله

في هذا البيت البغضة التي انما هي بغيرها
 صادقة بيننا
 اول سله

انما كل

من العلوم والاموال كثيرا وقد كنت قبل عالما فقيرا **قوله** فانا
 اليتم الى تفرغ على ما عنت من النعم اذا وصل اليك غرضك في الاموال
 كثيرا فها يكره من شئ فلا تنس مقورها فتخلق باخلاقهم فتعطف
 على اليتم فآوهم عندك واحسن تربيتهم وتعليمهم ولا تنفقه **قوله**
 اصفاء كلام وعدم النعم في تحصيل راحة وترحم غيرك لا وتنفقه
 بمعرفتك ولا تنزجر من بابك ولا تظلمه القول وقال في قولنا
 وحدثت بغتة نقالا يكرها وبها عنها واظهار آثارها وكتبه الترمذي
 الموصول فخذ **قوله** فاستحييت اي اذا كان الامر كذلك او بسبب الداء
قوله من غير ترك ما انا فيه من الشغل بالاهم وهره ان في من
 الداء في ملوحي الاخير وهو من دفع بالتضرع والتوكل كسنة سنية
 كتبت هذا الشرح في وقت عنته للشرعة وترك الراحة امتثال بالامر
 واجتنابا من ترمي وترى لاهم ولان خير ما حال ايامهم وشوقها
قوله وانا اكتب هذا الشرح من غير ترك ما انا فيه غاية نفع
 شبيه بل بالانسية الاطراف البشرية ولكن نغرت دفع لما نفعهم
 من قره فاستحييت ما غير ترك ما انا فيه من ان اقدم على هذا الامر لبالغ
 غاية التمسك بنفسه من غير شعاعه بغيره مع خوفه من كيد الخائنين
 ففعل هذا الامر لا لاجلهم وهذا الكلام منه جمل لا تحقيق **قوله** الى من
 هو عليه اي كتبه هذا الشرح من غير ترك ما انا فيه بعد دفع كيدهم كونه
 ممكنا في نفسه بغيره اذ خلقه وبقه من ان افعل العباد مخلوقة
 لله تعالى لا خالق سواه ولله كسب واختيار وهو غير موجود في الخارج على
 ما هو اراى القوي **قوله** انما علمك كونه قد يراد بها في القدر على قدرها

لا يتردد
 في الدب
 منه

قوله اي اذا كان
 اما حوايل الشرع في حذوف او سنية
 ويمكن ان يكون عاطفا على ما ذكره
 من العلم المعاند من والى سديد
 والمنع من منه

من العلم المعاند من والى سديد
 والمنع من منه

الكتب مع الوقع سله

لا يتردد
 في الدب
 منه

فقد اشار الى ان الشيء مستند بغيره
الفعول التي وجوهه وشبهه الى الجال
شبهه على سبيل العدم فمن الواجب المنع
منه

بشار بغيره حسبما يقتضيه شبهه المبني على الحكم بالافد ^{او عقلت}
على الحق الذي لا يموت ^{او عقلت عليه} وقوت كل امرى اليه ومن جملته
سبب هذا الشرح وابقاء نفعه الخلال الى انقراض الزمان مع العصمة كبد
علماء الزمان وكل من غير يموت فلا ينبغي ان يقول عليه بغيره من الامور
اليه وخاف منه كونه سريع الزوال ^{او عقلت} ومن يتوكل على الله فهو حسبه في
جميع امور من الاجار والتسبر وابقاء النفع للغير والعصمة من مفر
الغير وغير ذلك والمشهور في مثل هذا المقام هو حسيه وهو الكتاب
لعله نزلت كن عدل عند اقتبائها واثبات الحكم بالذليل وترجيها
لغير التوكل ^{او عقلت} ومن يدعو في صدق فافهم بغيره الضائق بقوله في
ادعوني استجب لكم ولا قدّم هذا على قوله ومن يتوكل على الله فهو حسبه
على ترتيب الله وهو اول من العكس اختار رعاية الحق القارئين والآن
كفايته في كتابه دعوا الى التوكل بدعوا الى التضرع وقدم التضرع على التوكل
في الله تدجاء التقرب اليه في لاء مقام الثاني اعلم من الاول فانهم
حسبنا الله نعم معشر المتوكلين هذا بناء على الله في كفايته وشيئنا عليه
وقلبنا الى المتوكلين عليه واطهار جلادة لعلماء الدين ونعم التكبير حيث
يكفي جميع امور من يتوكل عليه ولا يكمل العبادة الا هو ولا قوة الا بالله رجوع
عن شئ ولا قوة الا اقدام على شئ ^{او عقلت} **قوله** لا يرفع اليه بشئ الا ان رفع
استعاره من جهة التصفية وبالثاني الى انه استعاره من جهة المادية فقط
انما يريد به ما في الدنيا ماضيا فقط او مع التصفية ان اريد به ما في الدين
على طريقه معوم المجاز كما سمعتم به ولا ولا في ثلثة اوجه الاول ^{او عقلت} ان يشبه الاول
بشئ الماضى بحدلول هيئة الماضى فيحقق حصول ماضيه مع قطع النظر عن

ما قاله في التوكل وهو حسبه بقوله تعالى
يتوكل على الله فهو حسبه

فيلزم قوله ومن يتوكل بهذا الاعتبار
فقد نصرت

اد اعتقاد كفايته

تشبيها
بيان

كونه مدلول الفعل يصح انصافه بوجه شبه او كونه محكوما عليه بالشاركة
في وجه الشبه فيستعار هيئة الماضى لمدلول هيئة مستقبلية هذا يستفاد
بمجموع الهيئة والمادة الثانية ان يشبه المصدر في المستقبل بالمستقبل
في حقوق الوقوع فيستعار هيئة الماضى لمدلول هيئة المستقبل بناء على
هذا التشبيه الثالث ان يشبه كالتالي فيستعار لفظ التشبيه لمدلول
المشبه فيشتق منه الفعل والتشابه وجران كالاول والثالث والاول
شبه التشبيه الذي هو مدلول الفعل بالرفع في انه يكون للاعتناء به
المشرف كما ان الرفع يكون للاعتناء بشئ المرفوع مع قطع النظر عن
مدلول الفعل فاستعير مادة التشبيه المشبه به للتعبير عن هذا الاستعارة
لمستعير بمجموع المادة والهيئة او شبه مصدر شرف بمصدر رفع فالشرف
الرفع للتشريف ثم ينتقل من رفع هذا من اداد زيادة التفسير والتحقيق
في جميع الاعتقادات على المذهب بعينه شرف في الدنيا ماضيا بالانواع
كالتشريف والتعظيم والعلية على الاعداء والقصور ^{او عقلت} من المملوكية والتعظيم
الامور والاداء وشرق في الدارين ثم ارفع على التشبيه الاول كونه
ان كانا عاملين بقتضيه جزمهم واما في آخره ان لم يغفروا ولم يعفوا ولم
يبطلوا ^{او عقلت} اذا شئتم ترفع النظام قال الله تعالى لو كان فيه آلاء الله
لفقدنا قوة الرفع بجملة معنيين فربما ان لا النظام لم يوجد الجازمولا
في الدنيا فضلا عن رفع لنظام معني اما لفظا فظروا اما معني فانه يقع
الجازمين بلا صلة مع انزالها به منها والتقدير تكلفه ولانه يحتاج الى
تفاوت بل ان ذكروا مع هذا ما بين سببته الامع بفضل ولا يشعخش
بانه به لزوم تعلل الجازمين بغير واحد يشي واحد فلا يحصر الاشارة

او عقلت
ان الرفع اه
مطلوب

طوبى
منزل الزمان الاستقبال كازمان الماضى
مطلوب

الذكور فيشمل بالجازم فيقول الفصل بالاجنبي **قوله** ان بالامور المنسوبة قايلا للنسبة
قوله في اي اذ كان عدم الشكر من الامور المنسوبة اليها فيدخر فيما ذكر من
 الامور وفي الامور المالة هم عليه وفي قوله بوحداية ارسال **قوله** كدور وفي رفع
 فساد الى اذ لم يرفع انما لم يرد به لخلق فضلا عن ارسال **قوله** اللازم الشكر
 واذا كان ارسال في رفع يكون رفع الزوم ورفع لا يكون الابايات
 الوحدة فيكون من الامور المنسوبة اليها **قوله** من تغيرت النسبة الى الله تعالى
قوله كدور الوحدة مصدر راجع ان آيات جعل العسفة او الجاهل مصدر
 وهم مصدر بفسر فلا يصح دخوله عليها بلا جعلها بمعنى الواحد فيضيق
 عن الاخصر هو الوحدة الى الطول وهو الوحدة **قوله** وعدم نبوة
 الى آيات المصدرية في المصدر المحض قطعا والمحمول على الآيات
 وهذا ما كان للنسبة فيحمل عليه وهذا مع كونه وجها مستقلا للمحمل
 يندفع ما يرد على الوجه الاول من انه لا سلم الاحتياج لم لا يجوز ان
 على تأكيد المصدرية وجدا لا دفاعا ان المرفوع الثبوت وجب لا ثبوت
 لا حمل على الثابت دخوله على الصفات او الجواهر فلا دخل على غير ما قبل
 من التاويل قال القاضى العمام لا يصح دخوله على المصدر وكذا في قوله عليه
 في كلام المستفيين على ما قيل في كلامهم مع انه منهم على يوافق كلام اهل
 اللغة حيث امكن اولى **قوله** وجعل الموحدا الى المقر الجازم بوحدة **قوله**
 شتر الغير لم ينع في الارضية وساند الصفات **قوله** في اجتناب آيات المصنف
 لانها وان كانت من الامور المنسوبة الى الوحدة ككنة الاقرار بالوحدة ليس
 بمنزلة الاقرار بجميع الامور المنسوبة اليها **قوله** مع انهم ليسوا بواحد
 كلفهم بانكادهم بغيره **قوله** مراده ان مراد صاحب الفقه الاكبر في

ان الله واحد لا شريك له
 في قوله لا شريك له

الشكر بعد قوله بغيره

قوله في صفات كماله
 في قوله لا شريك له

فانما جبهه عز وجل
 في قوله

الامر

كون المراد بواحد واحد من طريق العدد لا فيكون نوع واحد من طريق العدد
 في قوله لا شريك له **قوله** لا شريك له **قوله** لا شريك له
 رأى المعتزلة القائلين بان آيات الطبيعة واجبة على الله تعالى وكذا الشكر
قوله او الجاهل آياه كاهو اى الفلاسفة القائلين بان ذاته تع بوجوب
 آياته الطبيعية **قوله** وان كانت قلبية من نوع اى خلقا كما هو راي اهل الحق
 من المشورة والماتريديّة فانهم ذهبوا الى ان المؤثرة افعال قلبية كانت
 او جارية هو قدرته تع فقط وانما يترقده العبد **قوله** لا منهم كما
 زعمت المعتزلة والفلاسفة فانهم اتفقوا على ان المؤثرة افعال القلبية
 قدرتهم فقط كمن عند الاول بالاختيار وعند الثانية بالاضطرار
قوله والاول اقرب اى التعلق برفع وان كان هو ابعد لفظا اقرب الى الزم
 لجزالة المعنى اذا ارفع فعل الله تع وراخفاء ذكره في سبب فضل تعالى
 بخلاف التعلق بالثبات لعدم جزالة المعنى اذا اجرم فعل العباد ومضاهيهم
 وقام ولا يمتنع من اياه تع فضلا عن كونه بفضل الاختلاف ويجادى
 خلق جزمهم بفضل خفاء بعده بالنسبة الى الاول بهذا وجهان رفعه
 اصالة وركنا للعلم بخلاف الجازمين وبرده جعل خلق بوحدايتهم بغيره
 ايضا بان ارفع على درجات الجنان نعمة عظيمة من الجزم واثبات فضل
 فيها اول منه في غيرها وانه بفضل حضوره في جزم مدخل للقلب فيه بعد تسليم كونه
 وجها للادوية ان الجزم الى الايمان مشرف النعم في تفسر الامر وسبب لشرف
 التاويل اذ لو لاه لما وجد الرفع قاثبات فضل تع فيه اول منه في غيره وبالمثل
 طهراته اذ كان للقلب مدخل فيه كان له مدخل في الرفع ايضا في الجملة فانهم
قوله وبكسر ان يكون من باب التنازع اشار الى بلفظ الان كان الى

استاذة درويزه
 عبد العزيز بن زوى

في الآدمي

عدم شأبهما في التراجع والتوجه اليه لما ترين جزالة المعنى **الاول** ان
 الثاني هي ذكر المنة ونفي العجب وهو استعظام العمل الصالح وذكر حصوله في بني
 دون الله تعالى النفس الناس قد يطلق على مطلق استعظام النعمة والذكر بها
 مع نسبة اضافتها الى المنعم وصدقه ذكر المنة وهو ان يذكره بتوفيق
 الله تعالى وانه الذي شرفه وعظم ثوابه وقدرة فذكرها بغير مدح
 وكذا العجب عدم ذكرها فافهم **اللازم** للمذهبين صفة العجب هي ما لا
 ايسر على وجه الوجدان في كلا الوجهين كما يتبين فانهم يستعملون اعلاهم
 حصول شرفهم من انفسهم لا غيرهم الاستقلال فيها فاعتبار التعلق بالثاني
 نفي الاول وبالاول نفي الثاني فاذا نفي العجب حصل ذكر المنة كونهما متساويين
 في دركات التبران فيه إشارة الى ان حفض مجاز من جهة الصيغة وكذا
 اداة الاعتبار عطف قوله اذ لعل في الحاشية اذكرة كالأدوية لفظا ومعنى
 لكن اذكرة من الاعمال الاصل كالنبي وادرجة من ينسب الى الاعمال كالتسليم
 انتهى **فالفعلان** المفضلان في الاول صراحة وفي الثاني الاشارة والثاني
 صراحة مجازان من جهة الصيغة او المادة منع المثل **المراد** من
 لغوه وهو ضد اليقين علم ما هو مختار القبح وبواقعه ما في القاموس
 فلا يقتضي تساوي الطرفين كما هو اصطلاح اهل الميزان صريح بالفاضل
 العصار فهو كالترديد في الظن والوهم والشك الاصطلاح والذكر
 الاقلان من مصلين **فالملة** للم فقط فيكون مجازا من جهة الصيغة فقط
 فمن هنا ظهر ان تقديم النفس في قوله الفعلين لموافقة ما لهنه **والتام**
 اي من الجليل ومعنى الثاني على تقدير التعلق به وهو بعد معاني **الثالثة** قوله
 لفرافى الزمان بناء على انه نوع جسيم الجهد في مطالعة صفة الجلال

قوله فالفعلان مجازان
 او رفع وجه ضروري مجاز بينهما
 من جهة الصيغة وتوابعها
 موقع يرفع ويخفض كونه
 المستقبل ومن جهة المادة
 كونه معناه من جهة المادة
 او اقل واحدة على ما شئت منكم
 وفي الاشارة الى ان التام في قوله
 وفي الاشارة الى ان التام في قوله

حيث قال في التام في قوله

في هذا قوله في التقديم

وملاحظة اشتمال الجلال والافتاء وفيه تنبيه على ان الاطلاق للمادة ان اوانه لم
 بعد ما ذكره قوله الحمد لله من تمت الحمد بناء على كونه في مقابلة النعمة ليس شرط
 لكونه **حذف** او ان يبنى بناء على ان ما ذكره وان لم يكن من تمام اصل الحمد لكنه من تمام
 كماله قد تفرغ لما نابل رتبة نانا الاول تقسيم الله نعم والثاني تقسيم رسول الله
 عليه السلام **القول** ان اعتبار اضافتها الى الله تعالى مع نعمة من رتبة وافتاء
 الخبر على وجهين في نازلة تقسيم السلام فعلى منعه وان اعتبر اضافتها
 الى الله يكون بمعنى الدعاء بما ذكره فلا يبعد كونه على ما قال الله تعالى ان الله
 وما كنتم تبطلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
 وكونها بالمعنى الدعاء مختص فان قبل النبي عليه السلام مغفور ومغصوم
 فالنافذة الصلوة عليه السلام قلنا الالهات غير متناهية فكله يزيد
 درجة عليه السلام بها وهي راجعة الى المعنى يدل عليه قوله عليه السلام من
 صل على مرة صل الله عليه عشر مرة **قوله** وصف لانه ابلغ والمدح والعلم
 النعمة وان كان مشعرا به لكنه ليس المتأخر وانه لا حاجة الى الايضاح
 لبيان ولولا الاجتماع لكونه لفظا محضاً بنينا عليه السلام غير محتمل غيره
 من الانبياء **قوله** وقامه الى الاستقلال من حيث بنوه تعالى لا جعلوا دعاء
 لرسول بينهم دعاء بعضهم بعضا وانما قوله عليه السلام اللهم صل على ابي وفي
 فلا يرد لان الصلوة حق عليه السلام فله عليه السلام ان يصرفه الى من شاء ولا
 يليه غيره بل ان يوليه عليه السلام وكذا قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من
 ربهم وهو الذي يصل عليكم لانه جاز لم يثبت في قوله هو اجيب بنا ما هو من
 البرية وانما قوله عليه السلام من صل على واحد من عبيد الله عطف فلما
 يدل على الاستقلال بجواز ان يكون بتبعيته تنسبوا على الرسول عليه السلام

من الرتبة والا فافهم

فله

اللهم صل على ابي اوفى

في قوله

في قوله

وكن لم يبرج به في الحديث الشريف كونه معلوما من قوله تعالى ان الله وما كنه
 يصلون على النبي الا انما الصلوة على غيره عليه السلام بالتبع فان شئت كما في الصلوة
 المشهورة **قوله** ويحيى في تحت الجحش ان الركب لم يجمع عند سبويه وجمع عند الخليل
 براءه استمر طال في الحاشية يقال برع الرجل اذا فاق اصحابه وانهما في القلبي
 صالح عند الولادة فعنا بالغة زيادة مباح المولود ثم نقل الاستعانة
 الفاضلة للفصوة لشرائها في اعلام شتى مرغوب فيه ففي لغوي اعلام
 القصة وفي الوصف اعلام مقصود الكتاب انتهى **قوله** عن الكلمة الواقعة في الكلام
 ثم بعد ما يستدل به بقوله ثم بتعريف الكلام المركب الى اشارة الى ان لا يكتفى
 عن تأخير الوقوع فيه في الاختلاف وعدمه بالماضي انما يكون بعد وقوع
 في الالمام والمحدودة من الاختلاف بين جمل وغيره انما معرفة او مبينة
 فنادر يلحق بان يكون مستطردا والى ان موضوع النحو هو الكلمة فقط
 لا هو والكلام كما زعم بعض النحويين والجامع وان الشعر في ان يكون
 موضوعا مستوطنا بالوقوع في الالمام في عينه من حيث الاعراب البناء
 واما الجمل التي لها من الاعراب فحكمها **قوله** من حيث الاعراب والبناء انتهى
 عن علم اللغة والفرق وسائر العلق الادبية الا ان لا يبحث عنها من حيث الجمل
 والثاني من حيث الصور والآخر من الآثار فان قلت الوقوع في الكلام
 بشرط في الاولي فيخرج ان بقوله الواقعة قلت انما يخرج ان بشرط
 عدم فيه ما هو في عين عدم الشرط بشرط عدم فافهم **قوله** بدأ بتعريف
 ان ما لم يعلم الحديث عند العلم على وجه يتميز عن جميع ما عدا ما يتيسر
 عليه لا وجه يفتقر الى التعريف عند المنع من ان هذا الحال لا لا غير فليد
 ان الكلمة معلومة في الجمل باللام وبمقتضى التعريف قبل التعريف فلو

وهذا
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

فانما
 في قوله
 في قوله

لا التعريف لان هذه العلوية لا تقتضي العلم بذلك الوجه وانما قيل ان يتعرف
 خبير استورا بفتح عين علم المتعلم وانما بفتح عين الحاسب فقالا ينبغي ان يتعرف
 اليه كالمطلب ان المتعلم ما لم يتوجه الى التعريف الذي هو المدلول لم يلاحظ خبره
 ثم يحسن بالتعليم معرفة المدلول ثم بتعريفه فكيف لا يعرفه لنفسه
 مفهوما الا ان ما يبين انما لا يختص بكل منها من الاحكام **قوله** ثم بتعريف الكلام
 المركب اشارة وجه تأخيره من تعريفه او تعريفه **قوله** من حيث هو لان
 حيث وجودها في ضمن الافراد كذا او بعضها **قوله** ولا مانع للبعد في
 الحاشية تحقيق الرد بسند على مقدمتين احدهما ان كل لفظ مستعلا
 مخلوع من احد ثلث ان يراد به ما قصد عليه فهو هو وهو الغالب في مقام
 الجمل ان ياكل ويشرب وتفسير مفهومه وحقيقته وهذا قليل مثل ان كل
 ونوع واللفظ نفسه اقل من زيد كذا فانيها ان الفرق بين تعريف العبد
 والجمل مشتركهما في الالمام في المعهود ان المعهود في الاول لا بد وان
 يكون حقيقة معينة من ماهية ما دخل عليه اللزوم فردا فردا وانما
 نفسانية كما قال الشريف واشتقاق في غيرها وانما تقرر هاتان
 فنقول من يجوز ان يعد بان دة الكلمة المذكورة على السنة الحاجة ان
 ارد بالجملة في الغالب فصار ظا ان ليس تعريفه فراد الكلمة المذكورة
 للحقيقة وان راد قليل مفهوم الكلمة في الشعر لا سطوح ومما اصل
 عدم النقل مقابله الاصطلاح اللفظ فلا بد من دليل لم يذكر احد من اللغويين
 فيما اطلعنا عليه كلمة معينين ثم قال بعضهم في الكلام ان في اللفظ ما يتعلم
 كان او يتوهم فافهم من الكلام معنى اخرح يان اشتقاق في الالمام في الغالب
 فافهم من الكلام معنى اخرح يان اشتقاق في الالمام في الغالب

فما جاء

الاول والثاني

قوله في قوله
 وهو اشتقاق بعينه

في هذا المقام
الخاص بالبيان
الخاص

فعلية لبيان فان ثبتت فغير المفهوم لا يتصور كون هذا المفهوم حقيقة
من ماهية ما دخل عليه ولا من ان للمهمة في اللغة معنى عينا مثل الكلام فيقول
البعوض ثم يفر الى اخره فالخاص حقيقة برأسها لا حقيقة لها اذا انفردت
بالحقيقة والجزئية لا بالماهية والوضع فان الحقيقة حقيقة انتم ابراهيم
فصارت فردا مما صدق عليه هذا القول وهذا هو حصة ماهية
القول السوف وكون الخاص حقيقة من العام قبل ~~في~~ النقل من الماهية
التعريف من حيث انه متقو الى حيث انه حقيقة وفرد من المنقول عنه ولا يفرق
لذاته وموضعه فالخاص ذات الخاص وافراده لا تفرد مثل مفهوم الكلمة في
لاصطلاح وان كان خاصا بالاضافة فهو كلي غير موجود في الخارج فكيف
يصدق عليه مفهومها اللغوي لو ثبت اعني ما يكمل به وانه لا يشهد الاعمى الموجود
الخارج القائم بالان والفهم مثل افراد الاصطلاح جزئية وانما هو المفرد
هنا في الحقيقة لا جزئية وقد عرفت ان المفرد في العرب الخارج لا بد ان
يكون فردا ماهية وان يكون المفهوم ما ييسر في تعريف الجنس لم يكن
مفهوم الخاص حقيقة مفهوم الكلام والمركب الاضافي والتوصيفي مثلا
اخر مبرودة بين النجاة فتعد المفرد فلا بد لارادة واحد معين من قرينة
معينة وليست ههنا ولفظ كلمة في الكلمة ما وضع اليه لا يصلح القرينة لانهما
اريد بها اللغوي العام وادق الخاص انما تحصل من إشارة اللفظ اليها اعتبارا
المعروفة وتعد بمنع التعيين وان اراد الافراد هو اللفظ المتبادر من كلام
اذ نابت في الاول من ان كتابي زاعني تسمية المدلول باسم المدلول ماهية
لا تترك بالان والافراد غير مختصة بالسنة النجاة نعم يحتاج ههنا ايضا الى
تقدير مضافا في مفهوم الكلمة ما وضع اليه ولا يصح بدونه كما يظهر بالعلم

محتاج ان لا يكون
بمفهوم بل حقيقة
بعد فاجاب بقوله وتكون الافر
مفهوم

والجواب في مفهوم ما قد مر اننا الغاصر
المدلول على السنة النجاة

في هذا المقام على تعدد المفهوم وقد عرفت ما فيه ولو لم فليكن الكلمة كقوة
حصة وقد اسلفنا القول بربها متباينان لا يجوز الحمل بينهما ولو لم
فيلزم ان يكون كلمة في الكلمة ما وضع اليه مستعلا في المنقول عنه فيلزم ان يكون
المجان بلا ضرورة اذ اللفظة المنقول عنه مجاز كونه مرجعا وهذا وارد على
الاولين ايضا على تقدير تسليم النقل وتعدا المعنى وحقيقة تاتر ذكره بنوف
الله استرعى قوله تامل ذلك انما اشار الى اتفاق التحقيق او الجواب بانوف
ولعله انه يمكن ان يقال المراد بفهم الكلمة ما هو المستعمل بها وهو انما هو
وبالمشارية باللام انما خير يكون المقصود تصوير مفهوم وتبين افراده يكون
خارجا عن قانون التعريف فيدفع ما اورد به برتبة انما بتقدير المضاف ليس
والجواب عن هذا غير غير المتعلم بافهم من اطلاقها عند تعليم الان هذا المقصد
المعنى المتصور له خارج عن قانون الفهم كونه لافادة اذ المتعلم لا
يستفيد لجزله بالوضع قبل التعلم الا ان يقال ان قصده في مقام التعريف ليس
للافادة بل للتفكير في ثبته عند اعتبار المعنى المعبر عنه النجاة علم ان المستوع
يدعى الانسان لا الرجل ولا امره استيان ويكسر ان يراد بالمعنى على تقدير
تسميم معناه اللغوي وانا مصطلحي وبتشابه باللام لا اراخبر ويراد منه
الاخيرة اشارة الى انه يرد على قول مفهوم الكلام والمركب الاضافي والتوصيفي
مثلا حصص اخر مبرودة بين النجاة الى ان النجاة لا يعلل ذلك كالمعنى ان النجاة
في الوحدة الشخصية قال القاضي اعلم ان في سنة الفقه وصرح بانها لا
لاشتمل الكثير والكلام ويدفع بان عدم المساعدة لم لو كان النجاة عند
السوء كذلك وليست كذلك بل هي عند الوحدة الجنسية عا ما هو الظاهر من كلامه
كما سيحرفه فاقصود ان ما هو عند فتأمل للوحدة الشخصية والجنسية

انما يجرى

ولعل هذا مراد من قال
انما يفسر في كماله

في الحقيقة قوله ان الخصبة اخترا من النوعية والمنسبة وقوله كهيئة اي غير معينة
 اخترا من الشخصية المعينة فانها ليست بشيء اصلا ولو فرض فليس كل هذا قطعاً
 للزوم ان لا يصدق كهيئة في الالفاظ والحدوث ولا تضاف بين الشخصية والمنسبة
 فانه الشخص كل من الجزئية الحقيقية على ما يصدق على زيد وعمرو نحوهما وانما التضاف
 بين الشخص المعين وكل واحد من اشياء الجزئية الحقيقية كلبين كونه غير متناهية
 من مفرودات كذا وهذه التضاف كذا بناء المرة فوضعية فانها للوحدة تجسدية
 بلا خلاف مع صدق ضربة ~~بشيء~~ على ضرب واحد فيكون كهيئة الان يقتصر بهما
 بفيد التعريف كذا قولنا هذه الضربة ضربة شديدة وانما صحت بعدم التضاف مع
 كونه ظاهرة لمركبات يد في علم المتبرن ومعلوم ان شياق لفظاً على بعد فضل
 زمانا حيث حكم بالتضاف والفت الالفة وغرضه بيان كفاية بالثبوت اذ اولئك
 تسميها لوب بالضرورة لفظاً اولسوا لفظه مصنفه او كذا ذلك والله المستعان
 وعينه ان كان استمرى قولنا الوحدة الشخصية ~~التي~~ انما موضوعها فاعلم
 في كلياته في الشرح من ان النوعية معنى صيغة الالفاظ ما في بحث الترخيم فيكون
 لا حد له في امور انوسين وفي اخره لا اخر وكذا ان يكون المراد ان تراها
 في وضع لها انما موضوعه بزر سراً بالالفاظ فاعلم ان كلياته في قوله وفيه
 كذا بناء المرة شارة لان تاد كهيئة بزم كذا بناء المرة كما هو في تفسير
 الالفاظ في الشرح لكلمة بزر سراً كذا بناء المرة على ما قبل من ان التاء مطلقاً كذا
 وفيه التقديرين قوله بلا خلاف مصروف للكون الموضوع له وحدة شخصية
 اذ الخلاف في الموضوع واقع بلا خلاف فيمكن ان يراد ان لها في الالفاظ الوضع
 لها في الحقيقة مع قطع النظر عن كونها موضوع بزر سراً او مع ما انشئت
 في بغيرهم من كلياته في الالفاظ ويحتاج الى التوضيح المذكور في المحقق

مردود

والنوع
 الشخصية
 بالانفراد
 في الالفاظ
 في كلياته
 في الالفاظ

وبنه الاختصاص بجماعة في قوله فيم يلق وتادها للوحدة الى فافهم ~~اللازمة~~
 العارضة كذا في تمره ~~و~~ التاء للوحدة النوعية كما ذهب اليها الفاضل الهندي
 ميمون والشاء للوحدة النوعية ~~او~~ المنسبة كما هو لفظ المنبأ في قوله
 "فامر الجاهل ولا منافاة بينهما لواز الى بعد قوله التاء للوحدة وتاد ان يريد
 الشخصية كذا في تمره كما هو المعروف من تشبيه كلمه وكلمه بتمر وتمره وقوله
 ولا منافاة لواز الى من تادها وجعلوا باجدا لئلا يات التاء في قوله التضاف
 بينهما مع قطع النظر من كون التاء للوحدة الشخصية الفاضل العصار لا يريد
 التاد كونها محصورة للزمام كذا ما تادها منافاة بين الشخص والوحدة
 مطلقين وانما اذا كان التضاف بين الشخص والشئ يشار اليه باللام والوحدة
 الشخصية في تنفاد من التاد غافدا عن التخصيص وهذا الميمون ان
 عليها بالجملة ما ذكره لا يقطع بغير لشخصه بخلاف ما ذكره التاد في التحقيق
 فافهم ~~ان~~ من معنى التاد في مثلها اي مثل اسمها في التاد في غير الشخص
 وواحد فان معنى التاد في الوحدة الشخصية كهيئة ~~او~~ في حوزة كهيئة
 وجدناه النسخ التي راينا وبه هو من العلوم القويبة في حوزة كهيئة لان التاد
 النوع او المرة اذ لم يكن في لفظه المصنف في الاصل وان كان فعله لفظه الفارق
~~في~~ هو القرينة خالية او جانية ~~او~~ معنى سيفه فعله في شارة الى
 ان النوعية ليست معنى التاد فيه بل هو لاد انما اذا غيبت مع بقاء تغير
 هذا المعنى وانما التاد غير تغيرت ان لم يكن في الالفاظ فعد وجب ان التاد
 اذ لم يغيرت في الالفاظ مع بقاء كلياته في الالفاظ وقوله التاد في مثلها جوب
 سؤاله في غير قوله هذا مناقض لما ذكر من عدم التضاف لان مقتضى
 قوله التاد في الالفاظ هو كلياته في الالفاظ

وهو كذا في معنى التاد في غير الشخص

قد تاد التاد على حد من الالفاظ

انما تاد

الدين القوي والنفوذ في التباد
 من غير اشتراط الجزاء والتأني
 فالنسيخة وبينهما وبين نص
 املاق في الثانية

وهو كذا في معنى التاد في غير الشخص

فيما ذكره في الالفاظ
 في الالفاظ

عبد العزيز الشروي
م

卷之四

۱۰۰

وَأَمَّا الْفِرْعَوْنُ فَأَنزَلْنَاهُ سُلَاطِنًا فِي الْأَرْضِ فَكَفَرَ فِيهَا مُبَدِّلِينَ الْأَيَّامَ لِيُذِلَّ لَهَا بِقُوَّةٍ يَدَهُ ۖ وَحَدَّثَنَاهُ أَنَّهُ سَأَلُوهَا لِمَ كَفَرَ الْفِرْعَوْنُ ۖ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا فَأَنزَلْنَاهُمْ فَأَصْبَحُوا زُلْزَلًا ۚ

مجلس ۱۰۰

حسنه عزیز شمع و مہلہ

خزوه فعل خزعه
نیز از خشوت به
کیف منتهی

خروجها

في الضمائر
في اللفظ

رواجد العزيز الشريفة

فأمر غاضر جاءه واللفظ الخفيف
تريد ضرب والجلد بالنود ثم
فأمر فلان فضاكما له

انام بسند - قضاة اينرا مراز
 امام الشقيه عوان مقصود
 ٧ مولودت انقل
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

حسن بیابان

جزاها كذا بقوله اصله وتبعه بنو كذا كيف الى فالحكم بوجود المعد في القول
 عدم جزاها لانه حفظ القاعدة بعد جذا لا يحد بوجوده لنظر فافهم قوله لا يتغير
 رهاخت الى فالاستدراك الحقيقة انما يكون في الذهن وانما غير واحد بالاستدراك
 الغير اذ انما يلزم الفاعل وعدم انفكاكه عقلا لانه محل يقوم قوله لا يتغير
 في اللفظ الذي اعتبر سكتا في اسم اي لا يفظ ولا يغتبر وليس له الاثر
 واد هنا فلا بد ان هذا ليس في الشيء بل يعتبر باحد الجوزين لا يكون
 متواليا فظن انه من مقولة اخرى من المقولات المختصة بالموجودات
 الخارجية الغير الموجودة في الاعتبارية وبه عشرة احدى جواهرها غير
 كما هو عرض يقتضي القسم لانه وكيف هو عرض باقتضائه وهو مدسمة
 لانه ولا يكون مقولا بالقياس الى الغير فبالقياس الاول يخرج الحكم فانه
 يقتضي القسم لانه وبالثاني النقطة والوحدة على ذلك من جعلها من
 الاعراض وبالثالث بدل علم معلوم ولقد هو بسيط حقيقة والعلم معلوم
 فانه ان قل يقتضي اللاد قسمه والثاني القسمة لانهما بل بوسطه محورها
 ولولا ان جاعل تعريفهما من مقولة الكيف وبأربع يخرج الاعراض
 النسبية ووضع هو هيئة فرض شيء بسببه بعض جزاها باقرب واحد
 وعادة وغيره لا يغير الى بعد والى امر خارج الى من ذلك شيء يقع بعضها
 نحو ان ارض كذا لقيام واستقلالها فائهما وضعان متغايران باختلاف نسبة
 الاجزاء فيها الى الخارج وحين هو هيئة تحصل بالنسبة الى المكان وقيل هو
 الجسم الذي لا يغير الذي حقيقة ويكون معلوما به وبشيء هذا اليا حقيقيا
 وقد يقال ان يجوز المقول فيما ليس حقيقة من امكنة مثرائها في بلد واقليم
 وغير ذلك فان كل واحد منها يقع في جواب اين هو هيئة تحصل بالنسبة

رزق محمد البوسوي
 بسلامت

وانما انما من الجواهر الاعتبارية
 فلا حاجة الى هذا التعريف في العرض
 بسلامت

وانما النسبة الاجزاء الى الخارج
 كما بين ما ذكره في هذا الموضع
 من حيث لا يتغير النسبة فيما بين
 المقولة بل هي نسبة واحدة وضعها
 وضع القياس فيكون نسبة واحدة

وجو والتميم

وتبعه
 عند التمام
 بعضها

لا الزمان او الى طرفه وهو كالان ينقسم الى حقيقي كاليوم للشمس وغير حقيقي
 كالاسبوع والشهر والسنة لا وقع في بعض اجزائها فانه يجوز ان يجاب بالنسبة
 بمعنى الان الزمان في الحقيقه يجوز ان يشترك فيه كثير من هذه الجواهر
 اياها الحقيقه واضافه النسبة المتكررة الى نسبة تعقل بالقياس الى نسبة اخرى
 مقولة ايضا بالقياس الاولى كالابوة والبنوة وملك هو هيئة تعرض
 للجسم باحيط به كذا كاثباتا من جميع نسبة او بعضها كالحانة
 وينتقل بانتقاله وبهذا القيد يخالف عن اياها المتعلقة به فانه وان كان
 عارضا للجسم بسببه المحيط به الا ان المكان لا ينتقل بانتقال المتعلق به
 يفعل هو ثانيا في الفتح وان يفعل هو ثانيا في مكانه هاتان المقولتان
 امرين متجدين غير فائين اخيرا ان يفعل وان يفعل دون الفعل
 والافتعال قوله وعلى بعض حيث قال الى وهو عند المعنى المقول الى امر
 في مقام التكم والمخاطبة به في النسبة سبق ذكره فالتعريف غير
 عن اعتبار لفظ فاقم مقام اللفظ في اعتبارها جزء الكلام المفظوظ كما هو
 جزء الكلام المقول هذا حاصل ما ذكره في الشرح في النسبة في كل هذا وقد
 يكون واجبا ان كان المعنى واجبا وممكن ان يمكنه ان يكون من مقولة
 هذا وكذا عرضا مخصوصا بصورة الغيبة لانهما محالا يتصور منه التوهم
 بخلاف الاولين وقوله ان اجمع القضاير كذا يسمع ولفظ قيل فيكون لفظا حقيقة
 وقد عرفت الى غير ذلك من علم الحق ولم يشعر به ولكن يمكن يقال لا يفرق
 سم ان الفاعل يتفطر والحقيقة وان كانا متحدين عنده كنهما مختلفان
 بالاعتبار فبا اعتبار كونه جزء الكلام جمل واجبا حكما وباعتبار كونه فاعلا
 حقيقيا جزءا من جمل غير مشترك اية قوله في الشرح يدل هذا ان المقول السابق

رهاية مقام

عن مادتها المخصوصة كان الاسباب ان جعل موضوعها المادة لكونها معروفة
 لا مبهمة لكونها عارضة ولكن بشرط مفارقتها لها فيكون مادة جبر مضمونة
 لا كمن يلام بآدم جازحة البلوغ وكونه واحدا ومكتوبا بشرط مفارقتها لها في
 المخصوصة **قوله** بينة فردية كاذبة الافعال كاذبة المشتقات والمصرف والمنسوبة
 والجمع ويسمي خفيوات ما دخل عليها كلمة ام بعض منها **قوله** او تسمية كاذبة
 كلامية **قوله** او غيرها **قوله** ليهم معناه اي معناه الموضوع او متبعية
 المجازة والكناية **قوله** وخرج بهذا القيد في الحقيقة ولم يذكر خروج ما لا يعقل
 لانه ان كان موضوعا فلا وجه للخروج والا فداخر فيما ذكرنا انتهى **قوله** والمخرجات
 كالسهم المخرق من مشوم فانه الاول يقصد جعل المعنى بالقيد يتوهم انه
 يجوز **قوله** فتحناج الياء المتعلق والارجاع الى الوضع وهم في اللفظية
قوله فوضع فيه الى عدم تعيين الجوهر والهيئة للمعنى المجاز في لا وضع
 لانه المراد بتعيين لذي يكون متا للذات وهو كما يغرب فيه عالم به وهذا الجواز
 يشك في ان المعاني المتعارضة ان المعنى المجازي يفهم منه بوسطة القرينة
 لا بوسطة هذا التعيين فانه لم يثبت من الوضع جواز استعمال اللفظ في المعنى
 لكانت دلالة عليه وفهم منه عند قيام القرينة كما لا يخفى **قوله** وفيه شبه كاسماء
 المتعارضة لكن قال بعده فاحصل ان الوضع عند الاطلاق يراه تعيين
 او الهيئة وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة **قوله** فلا مشاحة
 الى وغيره شبيهة لا ولا يسمى وضعها وتعيينها الا ما ذكرنا **قوله** لا يدرى جزمه
 في جزمه معناه تعيينه لا جعله لا ملاعبا على معنى المراد منه جزمه الحرف والتبيين
 والحركات فيكون اضافة اللفظ من اضافة جزمه لا الحرف اللفظ عند الحرف
قوله لا تنزله في اللفظ على تمام وجعله مطابقة وحيدة تضيئة

رد عليه العزيز الشارح
 في خاتمة
 وانه علمت انهم قالوا في كونه
 في موضع الوضع كذا او وضع

في كلامه مشهور

وعلى الخارج اللازم التزامه **قوله** لذكورة مفردة في الحقيقة كاذبة في كونه
 جزء معناه فيكون تضيئة في كونه لانه العي بالصفة في الجوز انتهى **قوله**
 وجهه ان البصر في تعريف العلم بعدم البصر ليس معناه فانه مضاف الى المضاف
 خارج عن المضاف فكذا المعنى في تعريف الوضع مضاف الى بطلان الام انتهى **قوله**
 فاما لجهة الدلائل الى الحقيقة ما دخل في حقيقة الشيء شيئا والى الجوهري
 يسمى عرضيا وما علم المشترك في واجبا ومن الثاني عرضا عاما والآخر المتميز
 من الاول فصلا ومن الثاني خاصة انتهى **قوله** فاما التام ما يتكبح في الفصل
 غريبه كغريبه انما بالحيوان الناطق ولهذا انما قد يكون بالفساد
 وحده او به وبالجملة كغريبه بالناطق وبالجملة والتمام ما يتربس
 الجسدي الحاشية كغريبه بالحيوان الناطق وتسمى ناقصة كبيرة باقية وحدها
 او بها وباجنس كغريبه بالنساذك او بالجملة **قوله** الشبيه بالعرض العام
 كل منهما عامان لمقايين مختلفة كالمشهور في تفسيرها بقرينة **قوله** والنظر
 في مورد كل منهما مختلفا حقيقة واحدة كالناطق والضاك فانهما مختلفان
 بالانسان من كونه اذ يشاؤون والتشبيه والتشبيه والتشبيه بالتشبيه
 الذي اعتبره الاول **قوله** كمن يدرى كذا البعض الذي ذكره الاول مع كونه
 مفردا في مفهوم المحرود وذا **قوله** لا يخفى بان لم يعتبر مفهوم
 المحرود **قوله** لفظ مفرد يخرج بالحق الذي لا يربح وبالثاني المركبات
 وكذا المهيول والمخوقات ومقتضية الطبع اذا افتراد مختلفا بالفاظ
 الموضوع ولا بوصف بغيرها صرح به الفاضل المعصوم بكون الوضع
 لازما للكل غير داخرا في مفردا فلا يكون ذاتيا لها وقوله او موضوع اللفظ
 موضوع يخرج بالاولى وبالثاني بالخارج بالثاني في الناقص كونه

وهو الها مشر بيان

في كلامه مشهور

المرکبات خفاء بيته بقوله اذ الموضوع الى فان ترين في الاقتصار على
لفظ مخمور كما قال به الفاضل العضا او موضوعا اذا اريد بالتحقيق ان
اريد ان اللفظ ذاته لم يكن يذكر لالة الذكور على التزما فقد في فهم تعريف
بافرو وهو خلاف الرأى الصحيح ان التعريف مركبا كما اشار اليه في سبق بقوله
مفهوم مركب فظهر ان الحق انما انحصار كما لا يشترط سلك النافض
الاول كالاشترار سلك مسلكه في اظهار سلسلته نالذاتة الاطفال
القاصرة عن ذوق حقيقة الحال عن التحير لا خلا لى الفة ما قال به الشريف
المقال وهذا الشر لا تحقيق حقيقة الحال ونديق المقال وتلقاها مطلقا
وله وعدمهم الى قال صاحب المفصرو من اصناف العلوم العلم وهو لا مفرد
ومركب ومركب اما جملة او غير جملة سمان جمعها واحد نحو معدى كرب
وبعلت او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف والكنى **قوله** وانما الى عطفه
مناسبة في قوله لتحديد بها وجه الانبئية ان المقصود من علم الخوفاة احوال
اللفظ ونفي ما اخر من حيث الاعراب والبناء فاهال جانب لفظ والميل
الى جانب المعنى لا بل لا يميز **لنا** دلالة الجزء العلم الى باعتبار وضع العلم الى
واضع لم يعين جزئه لمعنى والدلالة تابعة له وانما نشأ **قوله** ولو كان في
لفظ رجاء جزء العلم وان لم يكن له دلالة باعتبار هذا الوضع كونه دلالة
باعتبار الموضوع الغير العلمى وهى كافية في كونه كلمة وتبين الدفع ان الكفاية
غير مسلمة والا لزم كونه بعلية كلمتين وهو كلمة باتفاق من الترتيبين
لانهم غير متصرف وغير معرب باعرابين **فقد** قال اما قوله لانهم اعترفوا
بان لا دلالة لجزء العلم على معنى اصلا ففرق بالامر الى لا دلالة جزء العلم
معناه ثم قد قبل العينة ثابتة بعد ما كثرها غير مقصود بالعلمية فتر لالة

معرفة وان اريد ان لا يجرى عن بل حقيقة ما هي مفرد او موضوع فقط

عبد العزیز التتري

لانه ان اراد يميزها باعتبار الوضع العلمى فينوع من وجه وان اراد باعتبار وضع
الفرق لم وغير مفيد لانه لم يتكر كونه كلمتين باعتبار وضع التركيبى الاضافة وبما
ظهر في قوله فظهر فساد قوله ان اذ لا جزء العلم فلا بد من تعريف جديد
ايضا لان استبعاد الصفة لا يوجب استبعاد ذاتها وقوله كثرها غير مقصود ان اراد
قصد وضع العلم فلا نسب ثبوتها باعتبار هذا الوضع عند استثناء لانه
لذات اللفظ بل قصد الواضع اياها وان اراد قصد المستعمل فتبوتها عند
لو ثبتت في نفس الامر باعتبار هذا الوضع وهذا غير مسلم كما عرفت علما بل لزم ان
لا يتصف اللفظ بالافراد والتركيب وكونه كلمة مالم يستعمل وقوله لانه استثناء العدة
لا يوجب استثناء ذاتها اذ لا يشترط اطلاقه بل اذا لم يكن بينهما تلازم فاقدم **قوله** وايضا
منع مراد من ان يهربه وشره رمضان في كماله المضاق اليه فيغير علم قبل الاضافة
فان هربه تفسير هرة وهى لهم جنس من جنس من علم وزاد نروان
منه رد من بعض احترق فرها منصرفان قبلها عدم استيعابها لجموع
علما جعل غير منصرف لوجود السببين العلوية مع الثانية في الاول ومع
الالف والنون في الثاني لانه المعبر عندهم في طباب المنع حال المضاق اليه
علما مخرج به العلامة الثغارة في شرح الكشاف **قوله** صرح به اى يكون
الجموع علما وبمنه الزخرفة الكشاف وغيره من المصنف وغيره هذا ليل
على طريق المعارضة بغير ان دليلكم هذا وان دل علمه عما كثر لنا دليل
ايضا يدل على خفاه وهو منع صرف من ان يهربه الى فانه كالاعراب من
احكام تلفظ كونه كلمة حسب بقواعد العربية وفيه شارة **قوله** المعارضة
لكلام السيد سند بان يقال ان نسبة تحديد الزخرفة اياها باللفظة
ولو لم يندعت كونه كلمتين لكن لما في كلامه ايضا دليل على خلافه

الصفة

قوله

المعارضة

قول في تعريفه

المراد

وهو تعريفه المذكور **قول** مجموع المضاف والمضاف اليه وما وقع بدون المضاف
 نقول عليه السلام من صام رمضان الحديث فحول على حذف الجوز الاول بقريته
 الاشارة للتخفيف واللام على حذف شريطة كماله على ان زيد من جمع استغناء
 وما قيل قد يمنع عدم الحذف كون الاضافة بيانية فيكون مبيحا من شرط
 العموم والخصوس جميعا وفيها وان كان العلم بمجموع المضاف والمضاف اليه صار
 المجموع اسما واحدا صار اخر المضاف اليه اخر المجموع فيشكل في كون اثناء الالف
 والنون في اخر المجموع **قول** وان جرد العلم الخ جواب سؤال مقدر ان في
 سلكنا ان العلم المجموع وان المنع ما يكون الالف مفرد معرب كن لان المنع
 في المجموع بل في الجزء الاخير فاجاب بقوله وان جزء العلم ليس علمي باعتبار الوضع
 العلمي سواء كان علميا الاصل كما مثل به حنيفة وابي عثمان وهو غير كاف في
 المنع او لم يكن كما في مثل ابي هريرة وشهر رمضان فلا يجمع في غير المجموع
 علقان وبهذا اسقط ما قيل ان المضاف اليه في مثل هذه الاعلام كلاما
 على انه هذا المنع من التعريف واختار ذكر الثاني في مقام الاستدلال لكون
 الالتزام بلفظ **قول** بل في كل كلمتين وفي الاضافة الى وهذا ان في ما
 قيل ان المضاف اليه لم يقدر على انهم قاعدتهم المعلومة وبه يتوهم اضافة
 المعرفة الى النكرة لانه مبناه على كونها كلمتين وبقاء الاضافة لانه كما
 لا يجوز اضافة الى النكرة لا يجوز اضافة الى المشابهة **قول** من قال قد عرف
 ان معانيها غير معتبر بعد التركيب فلا يعتبر الاضافة ايضا فلا يلزم من
 كلمتين كونها مثل ما ذكر في عدم البصر للمعتبر في الاضافة قد عرفت فيما
 سبق وما في نظير بالتأمل الصادق في **قول** يدل على انهما كلمتين واحدة قال
 بعض هذا معارض بان المنع والتفطيس يكون باعتبار التركيب فلا يلزم
 من ذلك

قوله واللام على حذف شريطة كماله على ان زيد من جمع استغناء
 ما قيل قد يمنع عدم الحذف كون الاضافة بيانية فيكون مبيحا من شرط
 العموم والخصوس جميعا وفيها وان كان العلم بمجموع المضاف والمضاف اليه صار
 المجموع اسما واحدا صار اخر المضاف اليه اخر المجموع فيشكل في كون اثناء الالف
 والنون في اخر المجموع **قول** وان جرد العلم الخ جواب سؤال مقدر ان في
 سلكنا ان العلم المجموع وان المنع ما يكون الالف مفرد معرب كن لان المنع
 في المجموع بل في الجزء الاخير فاجاب بقوله وان جزء العلم ليس علمي باعتبار الوضع
 العلمي سواء كان علميا الاصل كما مثل به حنيفة وابي عثمان وهو غير كاف في
 المنع او لم يكن كما في مثل ابي هريرة وشهر رمضان فلا يجمع في غير المجموع
 علقان وبهذا اسقط ما قيل ان المضاف اليه في مثل هذه الاعلام كلاما
 على انه هذا المنع من التعريف واختار ذكر الثاني في مقام الاستدلال لكون
 الالتزام بلفظ **قول** بل في كل كلمتين وفي الاضافة الى وهذا ان في ما
 قيل ان المضاف اليه لم يقدر على انهم قاعدتهم المعلومة وبه يتوهم اضافة
 المعرفة الى النكرة لانه مبناه على كونها كلمتين وبقاء الاضافة لانه كما
 لا يجوز اضافة الى النكرة لا يجوز اضافة الى المشابهة **قول** من قال قد عرف
 ان معانيها غير معتبر بعد التركيب فلا يعتبر الاضافة ايضا فلا يلزم من
 كلمتين كونها مثل ما ذكر في عدم البصر للمعتبر في الاضافة قد عرفت فيما
 سبق وما في نظير بالتأمل الصادق في **قول** يدل على انهما كلمتين واحدة قال
 بعض هذا معارض بان المنع والتفطيس يكون باعتبار التركيب فلا يلزم
 من ذلك

قوله واللام على حذف شريطة كماله على ان زيد من جمع استغناء
 ما قيل قد يمنع عدم الحذف كون الاضافة بيانية فيكون مبيحا من شرط
 العموم والخصوس جميعا وفيها وان كان العلم بمجموع المضاف والمضاف اليه صار
 المجموع اسما واحدا صار اخر المضاف اليه اخر المجموع فيشكل في كون اثناء الالف
 والنون في اخر المجموع **قول** وان جرد العلم الخ جواب سؤال مقدر ان في
 سلكنا ان العلم المجموع وان المنع ما يكون الالف مفرد معرب كن لان المنع
 في المجموع بل في الجزء الاخير فاجاب بقوله وان جزء العلم ليس علمي باعتبار الوضع
 العلمي سواء كان علميا الاصل كما مثل به حنيفة وابي عثمان وهو غير كاف في
 المنع او لم يكن كما في مثل ابي هريرة وشهر رمضان فلا يجمع في غير المجموع
 علقان وبهذا اسقط ما قيل ان المضاف اليه في مثل هذه الاعلام كلاما
 على انه هذا المنع من التعريف واختار ذكر الثاني في مقام الاستدلال لكون
 الالتزام بلفظ **قول** بل في كل كلمتين وفي الاضافة الى وهذا ان في ما
 قيل ان المضاف اليه لم يقدر على انهم قاعدتهم المعلومة وبه يتوهم اضافة
 المعرفة الى النكرة لانه مبناه على كونها كلمتين وبقاء الاضافة لانه كما
 لا يجوز اضافة الى النكرة لا يجوز اضافة الى المشابهة **قول** من قال قد عرف
 ان معانيها غير معتبر بعد التركيب فلا يعتبر الاضافة ايضا فلا يلزم من
 كلمتين كونها مثل ما ذكر في عدم البصر للمعتبر في الاضافة قد عرفت فيما
 سبق وما في نظير بالتأمل الصادق في **قول** يدل على انهما كلمتين واحدة قال
 بعض هذا معارض بان المنع والتفطيس يكون باعتبار التركيب فلا يلزم
 من ذلك

بجود العلية انتهى يعني ان كون احد سيبويه تركيبا يقتضي كونها كلمتين وكونها بالخرجة
 يفتتح كونها كلمة واحدة فتعارضان افتقاد بدل منع ضربا على انهما كلمتين
 وقيل ان ارادته باعتبار التركيب في الحال فتشوع وان اراد ما في الاصل
 وانعاض على ان المنع في ما ذكر ليس باعتبار التركيب على ما سبق في الشارة
 التركيب فلم ينبغي ان يقدم الجواب المنع على الشبهة كما هو اشابع كقولهم الثاني
 لتسليم الاول في انك انما تدعي وتثبت ان ما بعدك في تعريفك لغير
 بل العرب ما في اخر الاصل فقط وقرئ من قال هذا يدل على ما قلنا لا على ما
 قاله بل على ما قاله لان ذلك من امارات الاستقلال لا من دويانه ان اراد الاستقلال
 في الحال لم وان اراد ما في الاصل كما ينبغي عنه قوله حكاية وقوله عربية في الاصل
 فسم وغير مفيد فافهم ذلك قوله فذات من زيادة قيد في تعريف العرب
 ليدخل في مثل هذا الاعراب ولم يزد شيئا بدخا حيث قال في اظهر الاعراب
 وهو شئ جاء من العامر يختلف به اخر العرب مرود بان مراده يختلف اخر
 العرب ولو تقدير بقريته التفصيل الالهي فيه ثم بما عرفت بشرح قولهم
 ولو تقديره تعريف العرب يظهر مراده في اظهره بل زيادة شئ ولا يلزم
 ثم لما كان المعنى في سبب مثل ابي هريرة وشهر رمضان حال المضاف اليه
 ان المنع فيه ولما كان ظهور الاعراب في اخر المضاف باعتبار كونه كلمة عربية في
 الاصل اظهر الاعراب الذي يليق به في الاصل ايضا ولم يكن كذلك يلزم فيه
 خلاف الامر وجب من منع الضرورة اثر في الوسط ولذا جعل الامر بغير
 ابي هريرة بالمعروف وان كان الاعراب المقدرة في اخر الجزء الثاني الحرة وعلى
 هذا يلزم فيه افتراق ان المنع واثرا العامر الذي هو الاعراب **قول**
 وذلك اول من اهدى الاعراب الى رده بان لا نظير في كلامهم وقوله ليس

قوله واللام على حذف شريطة كماله على ان زيد من جمع استغناء
 ما قيل قد يمنع عدم الحذف كون الاضافة بيانية فيكون مبيحا من شرط
 العموم والخصوس جميعا وفيها وان كان العلم بمجموع المضاف والمضاف اليه صار
 المجموع اسما واحدا صار اخر المضاف اليه اخر المجموع فيشكل في كون اثناء الالف
 والنون في اخر المجموع **قول** وان جرد العلم الخ جواب سؤال مقدر ان في
 سلكنا ان العلم المجموع وان المنع ما يكون الالف مفرد معرب كن لان المنع
 في المجموع بل في الجزء الاخير فاجاب بقوله وان جزء العلم ليس علمي باعتبار الوضع
 العلمي سواء كان علميا الاصل كما مثل به حنيفة وابي عثمان وهو غير كاف في
 المنع او لم يكن كما في مثل ابي هريرة وشهر رمضان فلا يجمع في غير المجموع
 علقان وبهذا اسقط ما قيل ان المضاف اليه في مثل هذه الاعلام كلاما
 على انه هذا المنع من التعريف واختار ذكر الثاني في مقام الاستدلال لكون
 الالتزام بلفظ **قول** بل في كل كلمتين وفي الاضافة الى وهذا ان في ما
 قيل ان المضاف اليه لم يقدر على انهم قاعدتهم المعلومة وبه يتوهم اضافة
 المعرفة الى النكرة لانه مبناه على كونها كلمتين وبقاء الاضافة لانه كما
 لا يجوز اضافة الى النكرة لا يجوز اضافة الى المشابهة **قول** من قال قد عرف
 ان معانيها غير معتبر بعد التركيب فلا يعتبر الاضافة ايضا فلا يلزم من
 كلمتين كونها مثل ما ذكر في عدم البصر للمعتبر في الاضافة قد عرفت فيما
 سبق وما في نظير بالتأمل الصادق في **قول** يدل على انهما كلمتين واحدة قال
 بعض هذا معارض بان المنع والتفطيس يكون باعتبار التركيب فلا يلزم
 من ذلك

المراد من قوله

بعد فان اعطاء عرب الشيء ما هو منزلة اخرى على وقف القيل والاعاد
 لما هو بمنزلة الوسط فبعد قد يربا **اول قول** كما في ثانيا كقولك جزء اما وغيره
 في الاصطلاح **قول** فترك الالزام يعني ان قولهم كلهم حجة لمن يدعي كونه سلبه وحده
 ملزم لمن يدعي كونه كنه كنهين كما ان قولهم من كلهمين حجة للثاني
لا اول قول فما بد من تأويل دفع الثنا عن قولهم **قول** قال ابن مالك تأويل
 الثاني **قول** واما اطلاقها بهذا من كلام ابن مالك وقالة الثقل وفيه سؤال
 معترض من طرف الخصم تقريره انتم اولتم قولهم الثاني فتمنعتم عن الالزام
 فلنا ان قول قولهم الاول بان اذا جاز اطلاق الكلمة على الكلام مجاز
 في اطلاق الاسم على المركب جازا فتمنعتم عن الالزام ايضه وتقرير دفعه ان
 هذا على نقد ان تسليم بان جواز الاول بوجوب جواز الثاني من قولهم غير مبرم
 قولهم بخلاف ما ذكرنا هذا على ان الاحتمال يكفينا اننا بعد المنع والتبريد
 نأثم بانهم بعدد الالزام فلا بد لكم من حجة قطعية **قول** حيث قال قولنا استغفر
 ان ارد قيل ناء اللفظة كناء الكلمة من شيرتفرقة بينهما ورتد اول فيكون
 لان المراد بالوحدة في الكلمة المفردة ولما ريد في اللفظة هذا لوقع للثاني
 وان الوحدة في الكلمة ذاتية على رأى النحويين وكذلك في اللفظة سيارا
 الرضى ولما كان في اللفظة كذلك يرد ما اورده ابن الجاب فانك قد لا
 نرد **قول** ورفع الاحتمال وفي بعض النسخ اما جبال الجيم هو قولهم
قول كبراد الكلام على وجب جيم امورا متعددة وهي هيما الترتيبات
 للامثلة **قول** فيستغفر بعلمك بل بنحو امطروجه الاستفاض بها انه يمكن
 ان يستغفر بحرف كل من استغفلا جيمان الا جبان كيعلم ذلك وام
 حرفا وطر احرام طار مع ان الجيم كلمة وفاقا **قول** وان ارد ما بعده

اسم بيان

بغير الامة هذا غير مستلزم لان جواز
 اختلاف العاقل لا يوجب
 جواز اطلاق العاقل
 على كل واحد من
 الامور العقلية

العرف **قول** بعض الكثر اراد بها ما لم يغم اليه لفظ اخر له وضع مستغفرا منه
 ما يفرم شامع ولو كان مستغفرا لغيره قوله وضع احراز ان من شامع قوله
 امطروقه مستغفرا منه لفظ احراز عن شرافته وبصرته فان اشاء وائشاء وان
 كان نهما ومنع لغيرها غير مستغفرا وفيه ان هذا بعد تسليم لزوم المذكور يستغفرا
 وان لم يستغفر من امطروقه ومن هنا ظهر اختلال كون الامة ان كونها عبا
 في تعريف الكثرة مبني على الشهرة المذكور في المستغفرا عند المبتدئ **قول** فبعد
 دلالة الثناء الى معنى انه دلالتها على عدم جريانها عليه بمرسلة لا يفرم
 منها وبعد تسليم جوازها في التعريفات غير مستلزمة لانها اما بالوضع فيكون
 او بغيره فيكون مجازا ويجب صون التعريفات عن قولهم ما وبعد تسليم جواز الاعراض
 فيما اخر في غير مستلزمة ما تر وبعد تسليم ذلك فراء الوحدة **قول** فيلزم الاول
 ان عدم جريانها عنها يتوقف على الوحدة ولو توقفت على عليه يلزم الدور
 وهو بطر الزوم تقدم الشيء على نفسه بمرتين وعلما سابقه بمرتين وهو
قول وجواز الوحدة لا يكون لثاء جز منه لم يجره مناع ربع حركات
 من اللفظة كنه واحدة **قول** وجوبه لا يوجب على بعضه تأكيد الثاني
 ولما النسبة **قول** وكما نرى من بدت في غير الاختلاف ثرا كانت او بعضها
 فلهذا كبر استغفرا والذفا على وجوبه **قول** لعدم الاضداد في الثاني
 لحي كمن هذا البواب بمعنى مجرد كالحق بمعنى حق وعوضه بمعنى
 واستغفرا فترد افع بمعنى دفع قد تولى كلمات بل ابعا ضرها وفاقا فقولهم
 وهرة انصر كبر استغفرا كينان لمعان فحول على الجاز بعد اذ استبين
 فانه انما الضماد من فوعة المتصلة متحركة او لا **قول** وان تحبث بنسبة سبها
 لانها ما كانت غفرا متزاجا وخطا بينا وبينها فاعل كونه

دريد

يشترط ان هذا غير مستلزم
 اليه ان يسمي من سبق في مضمار التذوق
 فغفرا عن البندى القاصر من قولهم
 المراد على الوجه الحقيقي بمر
 من كلام الكمال ان لفظه القاصر
 فافهم انما العاقل مستلزم

مع بيان
 ومنه ملحق في الفتوح مستغفرا

ولا يجوز صيغة الجمع
والجاء في الجملة

عناجزة سارة
قوله في الجملة
قوله في الجملة
قوله في الجملة
قوله في الجملة

من الطرفين كما بين المجرى والجزء جعلت في حكم الجزاء اطلق على المجموع
الجملة والفعل وجعل التغير فيها تغيرا في صيغة الفهم يشهد بالبنية
التي هي في ضرب فرار عن نواحي الحركات الأربع وذلك انما يمنع في الجملة
الواحدة لوقوع نحو ضربك وجعل التثنية في المضارع علامة الرفع مع كونها
بعد الضمان وحوال الاغراب الا واخر منع العطف عليها بالانكسار ولا يفسر
كذا ذكره في احكامه فقول الرضي وانما سكونه تام كونه في ضرب لا يجب تغير
لذا لا يعتبر حركة اللام وكونها في البنية ليس كما ينبغي فافهم **قوله** انما يلزم بقاء
الفعل بلا فاعل في الجملة والاعتبار من ضروريه ابصار اليه التمسك التعداد
قوله وانما دللنا على ما علمه فانما تدل ما تدل على ما علمه على الحدث هيئته
الاول على انما علمه وهيئة الثانية والثالثة على انما علمه المنسوبة اليها الحدث
اطراف **قوله** فلذلك اي لاجل اتفاقهم على ان ما ذكره كونه ودلالة هيئتها
على ما علمه **قوله** وتكلف بعضهم التبع الرضي وقطب الدين الشيرازي **قوله** جزاء
من اجزاء المرتبة في التبع الهيئته ليست كذلك بل هما مستحوران معا
ورق بعض القاضيه ضد الدين في الشرح مختصر من الحاجب **قوله** لا صور
بانه محذور بالشيء الحديث اي حدث المفرد لان الجوز ذكره مطلقا كحتمية
وغيره وشقير بل اقربته تكلف لا يركب شيئا في التعريف وتجب للمحلل
على المحلل **قوله** متبادر **قوله** فيم سبق حيث قال وكذا القسيقة بعد قوله
والحركات كصفات للقصوت وقيل حيث قال وبه ليست بلفظ بعد قوله
اذ الموضوع في المرتبة هيئته وفيه انه مذكور ههنا لغرض اخر هو الجوز
عنه هذا لا غرض وان المعروف ههنا عدم كون المرتبة شريكية
لفظا وانما غرض ههنا بالافرادية بخلاف ما قلنا وانما تحقيق هذا وتيقن

ويستلزم
التحليل

ولذا قال
تاسبق
شبهة

لنا محمد بن عبد العزيز الشيرازي
كيفية
قوله في الجملة
قوله في الجملة

ولا يقال كما سبق

مكتلة السبق ولذا الحال اليه بقوله كما سبق **قوله** وفاد جعل الحركات
تعارف فيم سبق ايضا فالاول قد علمه فيم سبق كما قيل كونه يمكن ان يقال انه
لم يبق سبقة لكونه اظهر لانه المذكور امالة ولا يخالف الاول **قوله** فالحق في
التفسير واطراف الفرقين باطراف **قوله** كانت مطرقة في الدلالة علمه **قوله** جاز
لما جاء فيكون بمعنى مع كما في دخلت عتبة شباب **قوله** مع بقاء **قوله**
على معناها وصيغته **قوله** كما كانت في صفات اية كثر ما اذا استغنى
نحو ضرورة جمع ضارب لانه لا يجوز الانتزاع مع بقاء الجملة فيكون كالقيد او
نقولا لانه لا يجوز جعله كعدمه فلم يتعرض له وبزيادة التمثيل لما
ههنا انما غير مختصة بها بل يوجد في بعض الاماكن كمرارة وتمررة ونحو
قائه بوجوده في منها انما طراده وانتزاع وبرهنة كالهذه ايضا قوله فيم سبق
بالاول **قوله** احد معنيي التاء في التخرج ومعه صيغة فقلة وما ثبت يستفاد
وسم الجزئية ولا داعي لتزويلها من الجزاء لم يجعل التغير فيما قبلها
بالفتى وزالها تغيرا في الصيغة ما ينبغي في تحت الجمع ان حال الاخر غير
في الصيغة ولذلك جاز **قوله** حسن **قوله** ففهمه برا سرا جزاء من مدلولها
لوجود دليل الاستفاد وعدم المقترض فنع دلائل التمسك الجوز لكونها
لانه المجموع كالبقرة وانما جريان التاء في غير ما في يد اية الجزئية
لجواز اعطاء اعراب كلمة الجملة مجازة لها ولم يتغير له مع انه يد منها
لظهور ما سبق فتد **قوله** والا اي وان لم تكن مطرقة مع جواز الانتزاع انما
بانفعا نرا معا بان وجد معنى زائدا على الجوز في البعض دون البعض مع
جواز الانتزاع كالفعلة بالفتح والظنة او هيئته **قوله** انما في انما
بمعنا بالاعتماد وضع الشيء في غير موضعه وباتفاق احدى ما بان جاز انتزاع

الباء

قوله في الجملة
قوله في الجملة
قوله في الجملة
قوله في الجملة
قوله في الجملة

قوله في الجملة
قوله في الجملة
قوله في الجملة
قوله في الجملة

انما نزل عنه العزيز القادر

قوله وتكون بعد الاعراب قيل في حاشية تكون مثل عبده الله علما كالميتين
 فيناقض قوله فيمسبق وانما جرى الاعرابية اخرى مع كونه وسط الجملة واقول
 في قول السابق إشارة الى ان محمل الاعراب هو الآخر وانما جرى في الوسط للضرورة
 ولا ضرورة فيما اخر فيبقى على الاصرا فلا اعانة فضلا عن حسنا بل احد القولين يتعاقد
 بالآخر فضلا عن ان يتناقض الكلمات للاطراد والانتفاء قد سبق انما ارجح
 انما يراعى اعتبارا في تصيغه **قوله** راجع الى ما اوال الى الهيمنة بتاويل انما عبارة عن
 اخذ الاول مع كونه خلاف المتعارف وتقسيم الحدود المقصود والحق
 لقربه وعدم احتياج الى التأويل **قوله** انتم نقل الامكان في طرف الكلام فيكون تسمية
 المحال بهم المحل **قوله** غير جزء منه ولا مستقل بنفسه ولا تفصيل في طرف الكلام وانما
 احوال منه ومن صغيره وقوله مستغنى عن طرفه ولا تاء كيد للشيء اخذ في الاول
 عن المسند والمسند اليه فان كل منهما جزء واحد اخر فيو ليتم جانب ثم ان هذا محمول
 على الغلبة برشته اليه قوله فيما بعد وان لم تحرف قد يكون جزء منه وبما كان عن
 زيدا فانه وان كان في طرف الكلام لكنه مستغنى له كانه ليس بجانب متعلقا فلا
 يلحق التسمية بالحرف فهذا الوجه لا طراده وعدم وجوده في غير ما لا محذور
 القاصر **قوله** من ان في طرف اي في جانب مقابله ليسم وانما جرت
 عمدة في الكلام وهو لا يقع فانه يوجد فيها ايضا كونهما في جانب مقابله
 له وفيما لا يقع عمدة في السماء مثل زيدا في ضربت زيدا نعم الاطراد في
 التسمية ليس به واجب لكن وجوب العجز والعذب وليس دفع الاول بانهم لم يسموا به
 للتمييز ولم يعكسوا وجوب التسمية بغيره بخلافه لكن عدم الورد وواصل
 اول ان يحل قوله وهو لا يقع على انما غلبت عليه كمن ليس في كل ما يشعر به كانه
 كذا **قوله** وقال القائل **قوله** الامور حيث لا يدركها العقل

حدودها

كحدا فاما الشرح وجهه لا يرد انما وانما يحتاج ان يحرفه تدن على الباب
 وانما ذكره في حاشية قول المصنف بهذا المحل بخلاف ما ذكرنا في الناصب الجاي
 فانه يتوقف على حيث المحل الاول قال كما ستعرف لكن في الاول فاذا ذكره المحرر
 اوله من **قوله** لا يرد لوجود جنس من له بغير اشارة المراد مطلق الدلالة
 اعم من المطابقة والاختصاص ولا مجال للاختصاصية كما يجب فقط **قوله** يدن
 كما ستعرف **قوله** سيجاء الملام من دفع ما يرد من انما محتاجة الفارة
 المذكور متعلقاتها ايضا فينتقص المحل **قوله** ليس الغرض من وضع التوصل
 هو **قوله** قال ابن ابي عمير ذكر المتعلق بالتحقق واصل للوضعية مقصودة
 به **قوله** وسرتم دالة لرف الى وانما دفع به الايراد بان وجوبه في المتعلق
 لو كان يحصر الدالة ويتم الغرض لزم ان يصح الحكم به او عليه بعد ذكره لمحصل
 الدالة وتمام الغرض به وجوبه ان الحكم به او عليه يتوقف على انما حقيقة
 بشهادة الوجدان **قوله** ولو لم يكن ان اي مجازا بطلاقة مطلقة انما لم يكن
 وجه الاختيار على ان غير **قوله** بغيره في قول المصنف والالاف مركب من **قوله**
قوله الا ان وان لم يكن بغيره بل بغيره الحقيق الذي هو انتفاء الثاني لا **قوله**
 الاول لزم **قوله** لا ما تقدم ان الشرط صدور المحل عند التحوي وانما تقدم **قوله**
 ببطلان محرف اهل ليزان فان تقدم النفي لا يبطله عندهم بناء على ان نظره
 الى المعنى **قوله** ان لم يبدل بغيره فقط لم يذكره لانفراستما سبق بان وجد
 دالة ما بنفسه هناك الى ان توجه النفي الى القيد لا المقيد **قوله** ولو تضمنت
 لو اوال الله خلق على الوان الوصيلين للمحال عند الجهد وفي قول الشارح في
 او اخرت ان قد يرد اذ لو وجد محلي هو اذ ان من ان قد يرد لفا ولو
 كذا اشار الى ما ليس بضروريه على مقدر هو فيفسد المذكور عند المنفرد

عن عبده العزيز القادر

قوله وتكون بعد الاعراب قيل في حاشية تكون مثل عبده الله علما كالميتين

قيل هو اقبس في تقديره المصنوع عليه قول من ورتب في تحت المفعول
 اشارة اليه والاعتراض عند بعض النحاة سواء توشطت بين اجزاء
 الكلام او تأخرت فعلى الاول تقدير ان اولوية تقيض ان شرط الجواز على الثاني
 تقدير ان المساواة بين التقيضي وعلى الثالث تقدير ان معنى يتعلق بمعنى
 الكلام السابق ويقره **قوله** والا اذ كان لم يتوجه التقي الى القيد بل الى اصل الال
 لم يتركه كون الوضع الذي يستلزم الدلالة ما يجوز في تقيضها فاندفع
 بتقرير ان قول لو وجد جملته وقوله فقط وقوله بان وجد **قوله** والنسبة
 الغير المستقلة الى النسبة لما فاعل معنى ان كما هو المشهور وانما النسبة
 الفاعل كما هو اى البعض فمى مستقلة لانها تتقيد فاعلها هو من
 يذكر الفعل من غير ذكره فيكون معناه المطابق مستقدا ذكره العضا
 فاصف بالافتران وصف بصفة الجاء وما كان زمان مدلوله الرهينة التي
 ليست بلفظ كما سيجري لم يتعرض كون مدلولها انتمت للفعل وجعلهم
 انما تنمى باعتبار ان الرهينة كالمجرد منه فالتعبير بالتضمين بغير انشيب
 فالمطابق هو مجموع الحدث والنسبة فقط على ما هو الظاهر من كلامه وقال بعض
 الكثر والحق ان اللفظ اعني المادة مع الرهينة المخصوصة له على حدث
 مخصوص هو المقيّد بزمان مخصوص وان اعتبار الزمان قيد اوجه من اعتبار
 جزاء وحدة المدلول انما يكون لفظا واحدا وقيل الفعل من **قوله** لا يتو
 على اعتبار جزاء الظهور ان المقيّد لا يكون مع غير الفعل انتهى وقال الفاعل
 العصام اعلم ان القول بان الفعل موصوف بالحدث والنسبة وزمان كما
 اجمعوا عليه ليس الا لانه الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاء هم نصيجه وذلك
 اما ان جعل النسبة داخل في مضموم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل

عمنه
 انشور
 سببه
 قف

ولا اضطراب في شرح الله صدره وزقد نعمه فتقدم لك مما انتهى الى ان فعل
 موضوع لحدث مقيّد بالزمان والنسبة انما جاءت في الرهينة التركيبية كما في الجاء
 التسمية اذ لا يخفى على المتفحص انه لا يطلب جعل هينته ندفا لم النسبة وجعل هينته
 ضرب زيد لغوا من اما راحة ان النسبة ليست مدلوله للفعل ان يفهم الحدث والنسبة
 تفسير وقد اتفقوا ان دلالة المفعول يكون تفسيره ولذا لم يمتح تركيبة القضية
 انشيب من مضموم وانما انتم مع الفعل ذكر الفاعل ان فعل يؤدي معنى الحدث
 على وجه يكون مستعدا لان النسبة فيلزم سنده الى شئ لئلا يكون احصاء على
 هذا اوجه لغوا انتهى **قوله** ولذا لم يمتح تركيبة القضية انشيب من مضموم لانها
 التي حكم فيها بصفة قضية ولا صفة فاعلها فند برصد في قضية اخرى واقف بحد
 انما يتصور ان في انشيب التفسير **قوله** الجواب عن ما قل انهم لما رأوا انه كما تبين
 مائة تبدل حدث بالذات وكما تبدل الرهينة تبدل الزمان كذلك المدلول تبدل
 دله حكموا بان الاول في العلم الاول والثاني على الثاني فافهم ان الزيادة قد
 بعرض بان كان للواحد معنيان يكون اقبس على جعل الزمان مدلوله النسبة
 لا يخرج مدلول اللفظ عن اوجه اذ كان مسكته نسبة مسكت افعال العصام
 على ما هو مقتضى كلامه فافهم ومن الثاني ان الفعل يفرم منه النسبة لا والتفسير
 من الرهينة تركيبة من عالم يكون بد من ذكر الفاعل فلم ينفك عن الرهينة تركيبة
 لم يفرمهم النسبة الاجمالية بسبب التفسيرية عن الرهينة التركيبية او نقول انهم
 منه تفصيلا كما تفهم من الرهينة التركيبية لكن لما فاند اخرى هو ربط الاجزاء
 فيما احصى الاولى منه بقى لها الثانية كاللوم في لفظ الله عند مفارقتها بحرف الهمزة
 قد عوبه وسبى من اشارة الامارة خلفه واما ثانيا فمى على غير الفعل
 لئلا يتعارض الاجزاء وقوله على وجه يكون مستعدا لان يشبب من قول

قوله بصدق قضية البقرة اخرى الا انفسر
 قوله فافهم ان الزيادة قد
 من انما من ملاحظة المدلول عليه
 وبه والنسبة تفصيله
 انهم
 انفسر عن زمانه
 صادقا
 وهو قول بعض الكثر وقول العصام
 المنا سببه فقط

فاند بيان

فانه يفيد اشريف والعرفية
 عند انفسر فافهم ان الزيادة قد
 فقط ملاحظة ملاحظة

والاخرى التي لا تسمى بالاسماء في اللغة العربية
 والاولى التي تسمى بالاسماء في اللغة العربية

كل حدث شئ لا يشوب الاشياء مع انه لا يندم ذكر الفاعل ولو سلم اختصاصه
 بالفعل في الاستعداد لا يندم الاستعداد بالفعل حتى يندم ذكر الفاعل وقوله لا يكون
 احضار على هذا الوجه لغوا اولا لما يكون لغوا في قول الاستعداد ولم يندم
 لان يندم الى شئ اصلا ثم هذا يفيد الاولوية لا الوجوب وهو المندم فلذا لم
 يندم بالتحريم ولم يعدل عن مسلك الجهور **لعدم صدقها** الحرف لعدم دلالة
 على معنى تضمني غير مستقل **اي** صدقها على الفعل لانه على تضمين غير مستقل
 بشئ هو ان لا يكون على حيز **والاخرى** التي هي الدلالة على الخارج اللزوم
 للمواد هنا الدلالة المعنوية في مفهوم المفهوم الدلالة على معنى معتبر فيه وذات
 كالمسوق **قوله** وان الله اعلم وهو المراد ولكن يندفع ما ندع بقوله فقط **قوله**
 ولكن ذوقية الحصر قوله فقط حفاء لا يطالع عليه **قوله** في الحقيقة مجرد و
 الاعتراض يكون قرينة **قوله** اي ما وضع مفهوما يرجع الضمير الى المعنى كما
 رأى اخاضر الجاني لانه خلاف الظاهر ليجاز عبارة المصدر عدم ذكره فيها
قوله لا موضوعا هذا لا يصح علمنا به ولا الجاني لا يتغير القصة او موضوعا او
 يجعله لاس **قوله** اي لود على اقتران معناه التضمني ومعناه اقتران وضع
 او دلالة وضع عليه يعني ان الاقتران صفة المعنى حقيقة كمن وصفه بلفظ
 هنا فاديد دلالة عليه هذا اصل ذكره ابن الحاجب تحت احوال من يتنازع في
 وفائدة التسمية ان تكون ومعناه دلالة اللفظ على اللفظ فمعناه لود
 على معنى تضمني مقترن باحد هاتين غير ان الاقتران ليس وضع له الفعل
 ولا جزمه حتى يدرك عليه **قوله** لو اقترن معناه اي المعنى المذكور عليه في الفهم
 عنه حين يفهم ذلك المعنى من يفهم احد الازمنة ايضا متقاربا **قوله** وخرج
 بقوله الفهم من ما اقترن معناه باحد هاتين الواقع في الفهم كالمعاد وما اقترن

يعتد به

ولا يجازع
 لارادة

هذا ما يجوز خلافه في بيان المعنى
 في وجه الحصر في الحق
 لا يتغير في الحقيقة

قوله وضع عليه
 معناه
 ثبت

عقب

عقبهم كمن من لفظين كضارب اسير والى او خدا فان لا حاجتنا لقوله
 في الفهم من لا خفاء في المصدر وضعا عنه قلت هذا من ان المراد باقتران المعنى
 الوضع اقترانه في نظر الواضع وذلك لا يستلزم انما يجتمعا ما هو واقع في
قوله معنى احد الازمنة لم يوجد في كرم الفاخر الجاني لفظ معنى ولم يطرر وجه
 ذكره كذا في قوله **قوله** وعدم ذكر قوله عنه مع انه لا بد منه كمنه في الفهم
قوله بان لا يتناول الوضعية على هذا الوجه فلا يرد مثل ضارب اسير لانه او
 خدا فان اقتران ضارب بباله احد الازمنة **قوله** لا يكسب الوضع **قوله**
 وهو ظهر فيها الى انما الاول فلهذا صرف الاقتران او ضميره عن الظاهر كما مر فلا يلزم
 الاول والثاني الثاني وانما الثاني فلان في حذف المضاد فقط خلافا لما ذكره
 اخاضر فان فيه ثغرات كما بشرنا اليها وانما الثالث فلان في بيان ان فسر
 الفعل من الاسم بدلالة على احد الازمنة بهيئة بخلاف ما ذكره فانه وان فهم
 منه ان فسر من يسم بدلالة عليه كمن يفهم منه ان دلالة عليه بهيئة هو
 المراد فيه وهو هنا وجه اخر هو لو اقترن **قوله** باحد هاتين واقوله
 معنى ليس معنى اخاضر فلو قدر فوساخ الفهم عنه يكون في الثاني ذكره غاضر على
 بعينه وان لم يقتدر ينتفضا التعريف بما خرج به فاذا ذكره في حاشيته من قوله وهو
 فهم ما وقع في هذا اقرب المراد ينشئ عن عدم فهمه المراد لانه بعد تسليم وجهه
 اخر وعدم قبح لم يوجد فيما قاله ما ذكرنا من وجه الاقرب في قوله **قوله**
 اسما الى لا وضعا ولا عقلا ولا معنى لانه مع قطع النظر عن التحقيق لانه
 فلا تحفل **قوله** كونه باءه فيسلا في فانه يدل على ما قبل اسمهم ولكن لا يغير
 منقطع **قوله** ان الحكم للثابت بقلب الرجاء الى اليأس وعدم الانقطاع لانه
 المقصد الى ان كان الفهم ضمنا وكذا باب نعم فانه قد يستمرر باللفظ في

الزمان

انما نقضه من قول الشريف فلما
 اشترنا اخا واتا من قول الجاني
 فلا لا يفهم من اللفظ يستلزم
 دلالة على المفهوم فافهم

الفاخر عبد العزيز الشروي

في معنى **المدح** والذم وذلك القصد لا ينافي الافتراض بأحد الزمان
 في ضمن الاستمرار هذا كلام المراد وكذا قوله بعث فان التثنية وان جعله لا
 لكن بسقط منه معنى الاخبار بالجملة كذا قيل لكن فيه كما ذكرنا في الاصول
 للشيء الاسوي كمال الحكم **قوله** وبكس رد ما قيل بان ليس المقصود من زيادة
 وضعا دخول هذا الفعل بل لم يرد واكتفى بمطابقته كذا هو هذا الفعل
 ايضا المقصود من اخروجه عليه وان كان هذا كونه باعتراف التزم
 معنى حقيقة يستلزم على المبتدئ ولذا كانت غير معتبرة عندهم اشارة الى ضعف
 الرد بلفظ الامكان لكن التوضيح لا يجري في هذا **قوله** او الانشاء
 احداث ما لم يكن فلا بد من زمان يقع فيه الحدث وهو الحال او المستقبل على
 ما هو مقتضى **العقل** **قوله** منقولة عن المصادر في المستقبل الى معاني الافعال
 لانه لا يفهم منها الا الفاظ بل معاني الافعال فحذف المضارع **قوله**
 كما سيجري به اشارة فان بعض الجهل منقولة الى الفاظها والمقترن بأحد الزمان
 هو مدلوله سيما تراها مدلولها واجاب عن عدم الفاظها منها بانه يجوز ان يكون
 ذلك بطريق التوضيح بترك مساحطة الوسطة والاشغال الى معنى **الفعل**
 كلام ويظهر من الجواب عن الرد بان نزال مثلا معدول عن نزال المعدول
 والمعدول عنه لانه وان تحذف المعنى وهي غير تحذف فيه علم هذا التقدير ان نزال
 ح لفظ انزل ليس معنى انزل ثم قال وليست هذا بعد من وضع صيغة ليست
 من صيغة **الفعل** معنى **الفعل** بانها مع ان انتسب باسم **الفعل** بكونه **قوله**
 علم سقط ثم قال بل الحق ان اسم **فعل** بمعنى مصدر الموكدا المنصوب بالاول
 الثاني ثواب احدهما عند وفاد معنى ما نائب عنه فقل ان اسم **الفعل** بمعنى
 نفسه فغير هو مكان بمعنى الامر والشيء وتسمى وضعه للايجاز مع التأكيد

في معنى المدح والذم
 في ضمن الاستمرار
 لكن بسقط منه
 للشيء الاسوي
 وضعا دخول
 ايضا المقصود
 معنى حقيقة
 الرد بلفظ
 احداث ما لم
 ما هو مقتضى
 لانه لا يفهم
 كما سيجري به
 هو مدلوله
 ذلك بطريق
 كلام ويظهر
 والمعدول عنه
 ح لفظ انزل
 من صيغة الفعل
 علم سقط ثم
 الثاني ثواب
 نفسه فغير هو

في معنى المدح والذم
 في ضمن الاستمرار
 لكن بسقط منه
 للشيء الاسوي
 وضعا دخول
 ايضا المقصود
 معنى حقيقة
 الرد بلفظ
 احداث ما لم
 ما هو مقتضى
 لانه لا يفهم
 كما سيجري به
 هو مدلوله
 ذلك بطريق
 كلام ويظهر
 والمعدول عنه
 ح لفظ انزل
 من صيغة الفعل
 علم سقط ثم
 الثاني ثواب
 نفسه فغير هو

والمبالغة وذا بان يكون اسم المصدر الموكدا الثاني عن **الفعل** **قوله** الظروف
 وهذه وان خرجت عن حد **الفعل** بقوله وضعها لكثيرا لم تدخل في حد **الفعل** كونه
 مركبة في اصل الوضع فقدم من لتمام الافعال نحو **قوله** فافهم **قوله** بغيره
 المستعمل بحيث يحتاج اذ في غيره الى القرينة **قوله** انها في الحال حقيقة يكونان
 مقترنين في الوضع لا **قوله** لا يخرجان بزيادة وضعا فيستقضي بهما الى
 منع **قوله** لم يتبادر تبارر الحال من زمانا بقرينة من امارات الحقيقة **قوله**
 ان معنى في الحال والمستقبل في الحاضر فيهما فيكون في الحال وفي المستقبل في
 ذكر الحاضر واردة في الحال **قوله** والامارة قد تختلف جوابا من قوله استبادر
 بغيره ان امارا تكون ظاهرة قد تختلف كشيء امارا للمظهر قد يوجد
 بدور **المرور** لان اشتراط الحال لبدالة العقل لا بغيره **قوله** لا قيل
 لا يفتقد على المعدوم بل على الموجود ولا بد من زمان يقع فيه **قوله** العقل
 زمان **قوله** لانه جميع التسميات فوجه تخصيصه سمي عامر ومنقول بذكر
 على ما قيل في المراتب ماعد الفظه الماضيه ونحوه مما يكون للزمن من مقابل لما
 في الحاضر فانه وان دل على زمان **قوله** العقل **قوله** هو الذي لا يمتد
 على زمان **قوله** كاي شيء **قوله** لا يقتضاء مفروما من الوقوع في الحال **قوله** وانما في الماضي
 المنقطع احترس به عن المستمر فان استعملها في حقيقة بلا حفاء ولا اختلا
 فانه يشتمل الى فثورة مستمرة فيه ضمنا **قوله** فبغير حفاء واختلاف حقيقة من
 جرة انه استعمال في الوجود في الجملة ويجاز من جهة انه استعمال في المعدوم
 في الحال فيكون كاستعمال في المستقبل **قوله** بعضها هذا سهو من العلم لان
 من احذر تحقيق كون عدم الدلالة في الوضع على الزمان فربما حقا
 او استعمال الوجود في جميع الاحوال لان هذا الزعم موجود في البعض **قوله**

الماضي

دون البعض

هذه العبارة وعلى تقدير وجوده ينبغي ان يذكر ثانيا قبل قوله استعمال او يذكر لاول
او فافهم **قوله** عقلا كما في الحال **قوله** استعمال **قوله** استعمال **قوله** استعمال **قوله** استعمال
اول الثراء والغبوة او المشروب اخر الثراء فانها وان كانا مقتريين وضعنا زمان
لكن ليس هذا الزمان باحد الازمنة على الحقيقة بل **قوله** لا لانه لا احد الازمنة
في اصل الوضع يعني ان المضارع مشترك على ما هو الاصح كما سيظهر به لكن لا يشترط
في اصل الوضع بل هو متعارف في استعمال فيقتصر في اصل الوضع **قوله** في وقت
اخر في اصل الوضع فالله لعل على اثنين دال على واحد منهما ضمنا قال اقرن اعم منهما
واما ان لم يكن مشتركا اصلا بركان في احدها حقيقة وفي الاخر عيانا فلا يشكال
اصلا اذا لم يرد بهما الزمانان واما اذا اراد بهما فلا يشكال ان يخرجنا عما خرج
بشراس فيه انه اذا لم يرد بهما فلا يلزم ان يرد بهما الحدث الذي ورد بهما
بل يحتمل ان يرد بهما نوعان من اللفظ مثل ضرب ماض ويضرب مستقبل فلا يشكال
في ايضا لانه لا افتراء انما يكون لمدلولهما سميها في المدلولهما فيخرجها بما خرج
به شر وجوز قولنا ان لا يرد بهما الحدث لكان اولي دلالة فافهم **قوله** فاذا قبل لغير
الحدث لانه لا يرد بهما لكان مشترك **قوله** فالله مستقبل زمانه او ماض زمانه
يقدر في الحال الذي اريد به الزمان فيخرج بما خرج **قوله** ان دلالتها على الزمان
من حيث المعقول يعني ان الحاضر والمستقبل ان اراد بهما الحدث يكون
معنى الاول الحدث الذي قام به المضارع ومعنى الثاني الحدث الذي وقع عليه
قام به مستقبل فلا بد من مفهومهما الزمان بل يرد ان عليه عقلا كالشيء والاشياء
فيخرجان بقوله وضعنا ثم المراد بالزمان المدلول عليه عقلا سابقا بل الحال
كما اشرنا اليه **قوله** ونحوه كالسلف والخلف والتقدم والتأخر **قوله** مضوم
الزمان من بعده في كونه يعنى من يوم الجمعة بعنه الله لا يلزم ان يكون مدلوله

التعبي
بجاء

حدثا كما لا يلزم ان يكون مضمنا في زمان كما يشعر به كلام ابن الحاجب بل هو كمال
او سابق حدثا كان في المكان في يدل على زمان كالعقل ايضاً لعدم الاستلزام بل
كاستعمال كمن هذا مع قطع النظر عن التحقيق السابق **قوله** في الاصل
في الحقيقة الوجه ان يقول خوفان ماض في ماض هذا كلامه **قوله** الكلام في بقاء
ويظهر من استعمال في الذات في الحدث في عبارة الرضى **قوله** خلافاً لما جازيها
كما يطلقان على الذات يطلقان على الحدث في يراد ان الحدث مستقضى بهما زمانا
مقتزمان بالزمان فيحتاج الى الجواب بانها غير مقتريين وضعنا بل استعمالا
وهو غير مختلف في الحال فانه لما لم يقتر بغير حال لم يرد به التقصص حتى اجتمع
لا دفعه بان حاله كالماضي بل لا يخرج هذا القول فافهم **قوله** لا يخرج نحوهم
تما اخرج من الزمان حتى عسى وبعث فانه وجد فيه لانه ما بنفسه الا قتران
في الوضع الاول بدلالة احد الازمنة او دال على جز في الوضع الثاني زمان
قوله وخبر كتب في الحقيقة اعلم انه في الافعال ناقصة منهجبي **قوله** استغنى
من الحدث وتخصها بالزمان فانه سميت ناقصة والثاني عدم التاكاف
وكلام الشارع مبني على الاول واما الكون فمصدر من انما لاسي انما
على الاول نقصانها لما اشانه لعدم تمامها بافعال انتهى **قوله** ولا بد من تمام
الافعال فانها وان وجد فيها دلالة متابقتها والاقتران بالدلالة او الدلالة
في الوضع الثاني كمن لم يوجد الاقتران المذكور في الوضع الاول الذي
هو المراد فيها متعدد لتحقيق اماره الوضع في كل من انظر الى المعنى الثاني
وهي فهم المعنى بل اقربنا وتذكر الوضع في تعريف كل منها والجواب عن الاول
مما سبق من ان الامارة قد تختلف وعن الثاني ان ذكر الوضع في تعريف
سواء الافعال لم يكن اللزم ليس بصله بل للفرق كما صرح به الشارع

او غير ذلك الزمان

قوله في الاصل

وهو قال الاقتران كان في اليوم لم يلاحظ
معنى الاقتران

منه

في تعريف الافعال المقاربة نوع منها ولذا لم يعرفها المصنف بعبارة فكله الا ان
في تعريفها في عبارة ابن الحاجب تلك كما يشعر به كلام الفاضل الجاني في
عليه في تعريف المدح والذم فلا يكون المعنى الثاني موضوعا له وانما تعريف
اسماء الافعال بالوضع غير مذكور فيه قال الفاضل العصام لم يقل ما وضع
لعمري كما قال في تعريف المضموم وسماء بالاشتراك لان دلالة المعاني ليست
بما هو الوضع ولذا خرجت عن الفعل انتهى فيلزم ان يكون غير مذكور في علمنا غير
الفعل ووجه علمنا مشروطين بشرط فانه يصح عليه وجد فيه لانه لا ينفصل الا في
بدلالة احد الازمنة او دالة الوضع الاول فينتقض هذا الفعل منعا وحدها
وانما اذا اعتبر كل من الوضعين مستقلا فلا يلزم كما يذكره قال الفاضل العصام وقد
ان شريز بن بدر علمنا معنى مستقل هو المضافات غير معتبرين بالوضع والاول هو الوضع
الفعل لانه لا يمكن الذات داخل في الوضع الفعلي ولم يمتد به الشرح في
مع انه علمنا لا يرد ما ورد عليه غيرهم بقوله بقى في لانه لا تمتد به لانه
في تأويل الاقتران من مسلك الفاضل الجاني على هذا غير متشدد في مسلك
مسلك الفاضل الجاني ايضا فافهم **وقد** يمكن في المحاشية انما يلفظ في
في الوضعين للضعف لعدم تشبيههما في دونك وعليك وغيرها الاختلاف
الحقيقة في الوضعين في الاول ليست في الثاني اسم ومع هذا اعتبر الوضع
الاول وجه حتى لم يصح ما لم يعتبر من وجه اخر حتى غير حكمه فصار لهما انتهى
ويشعر بان يقال لانه لم يصح ما عدهم من اسماء على وجه التعليل فظهر بهذا
وبما قدنا ان في كل الشرح اشارة الى الرابع عنده هو الفعل الاول والاول
الشكر في فلا يرد ان الشرح في صدر الكتاب ان بفعل الاقوال بلا ترجيح وقد
نقلنا بدونه بل انما هو من غير علم ومتمم على موز حقيقته فتنبه **قول**

في بيان ما عليه عند بعض
في بيان ما عليه عند بعض
في بيان ما عليه عند بعض

والله جنتهم دفع لما يقال ان الاختلاف في الحقيقة لان مثل يزيد في كل من
كله وهي حقيقة وحاصل التفع انما جنتهم وما كثرها انواع فيكون من
مختلف بالفعلية وسميته في كل من **الاول** مع خفف التعليل انما هو
الا ان يحل على التعليل في قوله والوضعي عطف **فتنبه** بسبب المناوأة
ان في سماء الافعال وجوده في من الوضعين الحدث كمن في الوضع الثاني وجد
الزمان ايضا وفي من من **وقد** في كل من الحدث ايضا كمن في الاول في الزمان
وفي الثاني بدور **وقد** في كل من **الاول** في الزمان ايضا كمن في الاول
مع الحدث وفي الثاني بدور **وقد** في كل من **الاول** في الزمان ايضا كمن في الاول
لاصلية لانه المتبادر لاصالته وحاجة الى ذكر الوضع لان المتبادر لاصالته
وصف بها الكمية ما يكون الكمية وهي الوضعية كذا ذكر الفاضل العصام
وقد ان اخصر واظهر من انما الاول فقط وانما الثاني فليعلم احتياجه
الى التاويل كما في قول المصنف وانما الثالث فلا يخرج من دفعة ما خرج في قول
تدريجيا كما بينه الشرح ولانه لا يرد اقوى الاشكال من الماضى والمستقبل
اصل حتى يحتاج الى جواب **فتنبه** انما الرابع في قوله في فعله
مع الغير المتعلق في دفعة فان كلاً من الزمان والاصلية يدل على الزمان وان
لم يرد في استعمال هذا لاجابة تنقيح الوضع به **وقد** على ان الشرح في سماء
الافعال وفي شريز بن بدر في افعال نسبية من الزمان فقط فافهم ويخرج منه مثل
يزيد علمنا فان وزنه باستبار اسمي علمي لا يدل على الزمان وان وضع علم
لم يضعه في زمان وانه لانه تابعه **الاول** بناء بان رفعه او تنصبه هذا انفسه
او فتره كذلك بناء على ان حق استبعاد استقديم مع ما يتعلق به وان
في الذكر وقد تم الخبر للتبيين من اوله مرسل بعضية وليس في المصنف ما يوضح

قولنا ان علمنا انما هو
والمعنى ان علمنا انما هو
والمعنى ان علمنا انما هو

بعض والافعال كره الفاضل العصام كقولهم السكبي هذا تشيل تجرد دخول
 الواو على الجزاء مع قطع النظر عن كون العطف على الجزاء لان الظاهر من كلام
 الشارح رحمه الله ان قوله قد جازنا البعض كونه مبتدأ مستند لا بقول صاحب الكشف
 في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا **فلا** والاى وان لم يكن احد الامرين **فلا**
 من لا ولم يكن من التبعية فلا دليل على بعضية الجموع وعلى بعضية كل واحد
 منه على تقدير كونه من التبعية وحده وعلى تقدير عدمه ايضه فلا دليل
 عليها ايضا وان حصلت من مشاهدة ما ذكره **فلا** ولا يوجد في غيره انفع
 راجع اليه فيكون مالا لا يوجد في غيره فيكون تقير كل معنى الاختصاص
 اعني الاجابة والسلب للجزء السلبى فقط كما تقدم البعض كذا ذكره الفاضل
 العصام **فلا** اما شاملة لجميع افرادها او لا والمذكور ههنا من الفسحة
فلا والحد لا يكون المتشابهة لكونه من الذاتيات **فلا** والمبتدأ يستفيع
 بها اكثر منه لان تميز الافراد بما اوضح من تمييزها به كنه اشرف كونه من
 الذاتيات وانفع لاقادته التمييز الذاتي لكن يخص بانتفاء خواص
 الخواص ذواتا لانتباه قال الشارح في المسئلة بل نقول **فلا** تحت
 انتباه من الافاضل من حيث الصور والاعراب جعلوا الخواص لفظة
 اصلا ومقتضا على الحد والمعنوية والتبعية **فلا** لا يرى ان الحرف
 وعن لا يطررها فرق في المعنى بين كونها اسمين وحرفين ولكن لا يوجد
 حرف الجزاء داخل عليها وهو من خواص اسم جعلوا اسمين وقد را
 ان معنيهما مستقلان ملحوظان قصد التماثل حتى لا يفسد الحرف
 وهذا ما وجدوا معا بدخول غير اثنين جعلوهما ذواتا بالاختصاص

هذا يستبرأ من كونها
 من اوضح الوجوه
 من الوجوه

عن خاصه

لفظ

الاستقلال في معنى مع وثام بعد وان لم يحدوا الافعال خواص الافعال بواجبوا
 في بعضها ثبوتها وفي بعضها كسر حكموا عليها باليسمية وانفردوا بكونها
 في غاية البعد فاعمالا وجدوا في نعم ونسوة في خواصها خواص الافعال
 جعلوها افعالا وقدروا فيها النقل عن معان اصلية يوجد فيها الحد والحد
 قد ذلك ترجيح لما قلناه على احدى وجعلها اصلا وجعلها فرعاً وتبعاً لها
 ولم يجعلوا على الحكم لوجوب احدى ما من كونها بخبرهم من حيث
 الصورة والقصورى الحق ان يجعل اصل من المعنوى وثانيها اختلا
 الاحكام وثالثا احتجوا بالنقد بل عدم وجود المعنى المشترك بين
 المقدرات والمقتضات المانع من الاعيان فليزم التقدير بكون
 لغة جامعاً ومن هذا القبيل تقديرهم العزلة في علمانية في سامية
 ليكدر الحد بما فيه عتقان جامعاً وكذا ذلك لتسهيل القبط وتيسر
 استرجاعه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها فان قلت تعريفها لا يصدق
 عليها ما ترا من الامور المقارئة لانه امور موجودة في ذاتها بدون
 تبادر من ايتام ومن الذي ذكره في المسئلة الثانية تحت اسم قلت
 لانه من بذكره ايضه لانه يكون صفة اذا دخل لا يوجد في الفعل بل يوجد
 فيه لازمه وسواء دخل عليه واحد الثاء وبلى ليس اولى من خبر
 فافهم **فلا** فعدم التحقق ممنوع هذا لو اريد به الحد المطلق والمثال
 اريد به الحد الفعلي في منع **فلا** واذ لم يعرف الا ان الاختصاص المحصر
 يجوز ان يعرف بما يستفاد منه الاختصاص وبعد ما عرف به جميعها
 من اختصاص معلوم به ايضه فلا دور **فلا** ثم قال قد لم ممنوع جواز
 ان يعرف الاختصاص بالاستفراء وجميع المورود بالاختصاص وجرها لفظ

الفرض واحتلاله

قوله يستفاد اليك ان يكون المراد بالوجه ما يعرف به الاختصاص يقتضيه
قوله يلزم الدور وقوله فكيف يعرف الاختصاص فكيف يستفاد وجهها
وان كان المراد ما يقتضيه وجهها هو الظاهر من قوله وجه الاختصاص
الاختصاص ومن قولنا لا اولوية لا ان منافع فلا يؤول بالوجه
لا يتم ولا يعرف بالاستفاد فيه إشارة الى ما ذكرنا من الجواب وتنبه على قصور
هم باهمالهم ذكر ما يشعر بذلك فاحفظ بنفسك في مواضع شتى **قيل**
لاختصاص الجزم به قائل الشيخ الوضي ووجهه ان لما حط اعراب الفروع عن اعراب
الاصول جعل ما هو الاصل في البناء اعرابا له وهو التكون وحذف النون وان
منزل منزلة **قوله** كما وان علمها من حيث هو علمها مختص بهم غير موجود
في الفهم مع انهما يدخلان عليهما فيجوز ان يدخل الجوارم عليهما مع ان علمها مختص
بالفهم ويمكن ان يقال ان علمها بالمشابهة التي انتفت عند دخولها على الفعل
فينزلان عن العلم والجوارم كذلك فالقياس مع الفارق لكن هذا كلام على
السند الخاف وهو غير مقبول عند المناظرين على انه يمكن ان يقال يجوز ان يكون
علمها مشروطا بدخولها على الفعل فلا عمل في انفسهم على تقدير دخولها على التقاء
شرط علمها فالقياس مع الجامع **قوله** وقيل فائدة الفاضل الزهني والموتى الى
قوله وما بين البحث والقبول في وجه الاختصاص هو الاستفاد من
الجواب عنه والقبول ايضا من انما تغفل **قوله** فنوع لا يمكن وجوده في العلم
ايضا كالجواب **قوله** فغير مفيد اذ قيل ولكنه غير مفيد للطلب وهو الاختصاص
لان مقتضى عدم الوجود في الغير اصلا لا يفتقر الى ادعى ان استدل انفسه
سرجود من انه لا يكون وجودهما في العلم او في منه في الفعل لا ترى الى قولك
منزلة زيدا عند ان كان اقتضاء عند قصد الاستقبال به لان يقتضى غيره

كذا اشد من اقتضاء بغير له لدلالة الثاني عليه ولو احتمل الادوية الاول وتوكل
لان المعلوم من احواله انما للتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال فبايدخلان
الا على الفعل لم يرد عليه ما اورد **قوله** عارضا على رأي الشيخ عبد القاهر
متعلق بما فهم من قوله والقبول به من معنى التمثيل لا يعلم حتى يرد انه فسر بهما
بالمشابهين ولو قدم مثال فيهم مع ما يتعلق به على مثال الفعل واخرجه من
مثال الحرف نحو اول **قوله** من الجور بعينه لولم يفرق بين فروع شتى فلهذا يرد
الجور كما شمل التصوب فبايدخل الحكم بانه مما خفي به الاستدلال جعل ما ليس فوه
به لا يوجد في اصناف خرافة فافهم وما شئت لا فزاد قال فيه انه لا احتمال له
به هو منتهى ولا احتراز ليس **قوله** فانه لا يوجد في الفعل فعلا ان يكون
مما خفي به **قوله** قصد الاختصاص فيما يكسر استعماله بعينه حط الفروع عن الامر
عن شأونها يمنع هذا التضييق عن الاول والاختصاص بالمشابهة وخبر هذا
بالمعنى والاختصاص باختصاصه بالنسبة الى المنفصل وكيفية استعمال الفعل
بالنسبة الى العلم الذي هو فوه في العمل لا بالنسبة الى مطلق العلم فانه
اكثر بلا شبهة لانه يستعمل بدون الفعل وهو خلافه ثم ان المقصد يكون
قبيحا لا يعرف به الاختصاص بل يوجب ويقضي لكن لا يطلع عليه بالاستفاد
نسبة **قوله** في الامر ولو حركت عارض كضربنا لم يفرق طبقا مع حقيقة
او حكم الزوم الجمع بين الحقيقة والجاز او محمول بلا قرينة ظاهرة بخلاف
فانه يوجد في المثالين حقيقة **قوله** اظهره واخصر اما الاول فانه كونه منزه
ادل على امره كاستدلاله ان شاء فلزوال المدد سقوط امره من غير غفلة
قال ما قال **قوله** او اتاويل البعيد الذي يذكره في الحاشية الآتية في بحث الصفات
قصد والخبير باسم الذي يكون الثاني ثبتا ثبت المسند اليه وهو الحقيقة

بما جاء في ان العلم يقتضيه علمه
الشيخ رحمه الله عليه

فقد رد بعد العز بن النور في
عبد العز بن النور

فقد رد بعد العز بن النور في

عبد العز بن النور في

من يكون بها قيد الذات فعدم الخط مسلم كثرها لينا بدل للصفة
قوله وان اردت ان تجعلها قيد الذات فيكون ان مدلوله الصفة لكن عدم الخط
قوله لبيد الذات المجردة حتى لا يكون للمسمى حفظ منه **قوله** بل الذات المتقوية
 الحسن فله حفظ منه فيكون الامام في الصفة لتعريف المعنى المطابق لها
 للتضمني كازم الزاد ثم يرد عليه ما تروى دفعه بشر ما تروى ايضا من الشرط
 عرف من المتعارفين فلا مضرة في معرفة الاختصاص منه على انه يجوز ان يعرف الاختصاص
 ايضا من يستفاد ثم يجمع الشرط المذكور وجها له تدركه كذا **قوله** فكيف
 يعرف اليه لا يعرف منه والا يلزم الدور **قوله** فلا يدخلها اياها بعدل عن قول
 الفاضل الجاني فينبغي ان يدخل لانه بعيد الاولوية لا الاختصاص ثم ان
 هذا منقوض بالبرهان وتضعيف العين اللذين للتعدية فانها كونهما
 للافضاء يدخلان على الفعل وكونهما جزء من حروف المباني وهو قبح
 كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى **قوله** والتفطية فرع المعنوية يعني ان الاضافة
 اما لفظية او معنوية والاول فرع الثانية وفي هذا الغناء لما بين
 السؤال وهو ان اللفظية ليست بتقدير الحرف المذكور فلا وجه باختصاص
 جزءا به **قوله** فخراروا الحركة التي بعلا فيه ان حاصله رعاية المناسبة
 وهي لا تفيد الاختصاص من الاولوية وفي قول شارح اشارة الى ضعف
 هذين القولين حيث قال قيد وقد مر منه ما هو اقرب منه فانه يرد انه
 خلفه وسره حيث نقل القولين بلا ترجيح وقال بعض ائمة لانه علم الصانع
 والتمال في الاعراب استثنوي التمكن انتهى وفيه ما فيه فانه تفعل **قوله** انقره
 وصانه في الاعراب اكمال فيه حتى لا يدخل على ما له شبه بالفعل كغير المتصرف
 او بالخرق كالبني وليس هو بالاعراب هنا اثر العام بل المراد به استبعاد

انما هو في الاعراب استثنوي التمكن انتهى وفيه ما فيه فانه تفعل **قوله** انقره
 وصانه في الاعراب اكمال فيه حتى لا يدخل على ما له شبه بالفعل كغير المتصرف
 او بالخرق كالبني وليس هو بالاعراب هنا اثر العام بل المراد به استبعاد

في الاخر كبريات العاطية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقدير او يقابل البناء
 قال بعض ائمة الاصل في استثنوي هذا المعنى وسائر وجوهه في قوله فلا تقابل
 بينهما الا باعتبار احدى التفسيرين **قوله** فالتعريف اعتباري فلا يدخل سائر التفسيرين
 ايضا ما لا يمكن له **قوله** ووجه الوجدان خبره بغيره هو انه تميز
 المعنى مطابقا مستقل وهو ما يوجد ان في سيم **قوله** وفيه ما فيه في
 وجه الاختصاص بغيره فانه في الوجدان خبره من الشرط المطابقة في
 التماثل وان كان كونه التمكن في الاعراب كما عرف من الاختصاص من التميز
 لم يمنع ذلك بغير تارة هنا وتارة بما ذكره في اخر الكتاب وان كان
 بينهما ما ذكره في **قوله** وقال فاضل العصام الاظهر ان اختصاص هذه
 الامور بالهم اتفاق لا لان معنى الفعل لا يقيم ما يقتضيه وانما لم يفسره
 بما ذكره في اخر الكتاب بل لا يبره بالمشاكل لان المذكور ان في المسناد اليه على
 تقدير رجوع التفسير الى التفسير بالهم وانما الثاني فانه شرط للطائفة
 القاطنة من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص من قصر على الثاني فقد
 فسر **قوله** قال الترمذي في جواب فيه وفي امثاله **قوله** ليس الا انه يرد
 في **قوله** هو مختص بالاصوات وسماه الافعال كدخ لصياح بالرجوع
 لخلاف في باتكون فانه لصياح مخصوص بالدجاج وقصه فانه معناه
 لم يكن سكونا فاما خلافه باتكون فانه معناه لم يكن الان فعله هذا
 القولين وبين التمكن تباين وعلى القول الاول عموم وخصوص وجه
 فلا تفعل **قوله** او للمعنى عن المضاف اليه كيو مبد وجبته وساعتها وما
 ومرت بك فاما لم يذكره في قوله عن الحرف لانه يتوقف معرفته على
 بحرف في بحث غير المتصرف ولذا ذكره بعده في اخر الكتاب **قوله** او يقابل

ان لا في الحار والاصول في الاصل ووجهه ان
 هو انما في غير خصوص ذلك احد
 بدخ عليه في قوله في مشه فانه
 صناعه فيكون شديدا باعتبار
 عليه ذلك فيكون شديدا باعتبار
 فيكون يعرف الاختصاص به

قوله ما ذكره وهو في قوله فلا يدخلها اياها بعدل عن قول
 وغيره

فانها قد عتقتان في قوله على ما مر
 في احاطة المقدمة في قوله فان
 في قوله فان

الجمع المذكور لم يأت له واحد في حرف يقطع بالإضافة جعله
 في الجمع المؤنث السالم حرف يقطع كما في التصريح على الجزئية الفرع
 حاد وغيره لا يرى على رأي من جعل نحو حرفات وهو من الماحجب غير المنصرف
 متأنيت والعلية وإنما يمكن جعل تنوينها التثنية وغيره جعل في الجمع
 والاشتراك يعرفه أو جعل تنوينها التثنية ولا وجود للمقابل
 تخفى ثلثه ثلثه فأنزلها للجمع بعده فذا تنب بآثاره فضعفت عن الجمع
 ومنعها بالتقدير آخر أو لتقدير ثاء آخر لثلاث جمع على ثا
 من جنس واحد كالتثنية فأنزلها من حيث أن لها جناحا تشبه نصير حيث
 أنزلها جبالا تشبه قتلها لول قد تفر من الفيور فداخر كالجواب
 الثاني قد بان الجان فلا تنكير لظهور هذه الآثار لا تمنع للمنافاة
 أو منعت تقدير أخرى لا لالتزام على التثنية ولا فلا يكون الآف الجمع المؤنث
 ما يوجد إلا في اسم به زيادة التثنية من ماد **ن** وقيل قاله الرق
 وصاحب تبيين الآثار بعرفه التمرين إلى الضعف ذكره من حصول
 التثنية به كونه مثنى **ل** فكان المصدر ادم يجوز ما يكونا
 لمشتور اسم بالحق غافية المطلقة لا بالحق الغافية غافية ولا
 محال أنه يقع الزجاج والتسيرة في أنوارها **ث** خاوي محترق
 هذا مثال ما يدخل في الاسم وآخر متغير بغير ما عاى الخقق وأما ثا
 ما يدخل في الفعل فله في من **التي** تنكره **ل** لعل ظهوره فعل
 وجهه ما ذكره شرحه وهو أن السناد يشمل عليه فانه بمعنى كون الشيء سنادا
 فعند سناد إليه كون الشيء سنادا إليه فهو كالمذكور **ل** ليس
 الشئ سنادا إليه وسناد إلى الشئ تابي المصدر كالتثنية فأنزل

في جمع المؤنث السالم

كالتثنية
 كجمل

في جمع المؤنث السالم

فعند هذا ما يصح تفسير الجاي سناد إليه يكون شئ سنادا إليه جواب
 جوابه فأنزلها من سناد على مقدمته من مصدر المنع في حرف ليس
 صفة للمورد كونه سنادا في من سناد تعريف الدلالة بفهم الغنى من
 ورده الشريف لما زاد عليه ثم قال ثم يفهم من نطقه بألفه صفة
 كونه مفهوما من نطقه باللفظ صفة هي كونه مفهوما من المعنى ثم يبي
 أنهم قد قصروا عن هذا المفهوم عند القرينة وهي في التعريف المذكور
 أن الدلالة صفة اللفظ وإن الفهم ليس له فظهر أن هذا المفهوم مجاز
 يحتاج إلى قرينة ومعلوم أن مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة وإن
 خاصة الشئ تابع له في اللفظ كضمير ضا وناه ضربت أو المعنى كذا الحيوان
 أو وصف له أو غير ذلك كالمذكور في عدم جواز الانفصال والانتقال
 بدلالة اللفظ والعرف الأبرق لا يقال الفعل خاصة الاستدراك وصف
 شئ مستقر خاصة لا في سناد اليه ما يكون خاصة لا كما فيكون
 قرينة ما ردة الصفة المفهومة خلاف سناد إلى شئ فانه يكون يكون
 صفة كونه حقيق في محل عند العقل أن يكون خاصة له وعدم كونه
 أن يعرف بوجوده في الفعل لا من هذا المقام فلا يكون في ما ذكرناه من
 من أن مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة قوله أو وصف له كاستدراكه
 وضاوة قوله كالمذكورات وهي اللام والجزء والشئ في عدم جواز
 الانفصال وانفصال عما خصت هي واستعمال مستقلا صفة التي لا تنفصل
 عن موصوفها بان تقدم بفسرها قوله فلا سناد إلى الاسم بكونه إلى البناء
 من كون السناد غير مستقر لعدم جواز من ينسبها أو لا يكون وصف
 شئ مستقر كما يكون خاصة باسم وجوب سناد بعض سناد إلى بعض

في الجمع المؤنث السالم
 في الجمع المؤنث السالم
 في الجمع المؤنث السالم

في الجمع المؤنث السالم
 في الجمع المؤنث السالم
 في الجمع المؤنث السالم

من احوال

والمصيبة فيها قاله في السابق
منه الله في المصائب

والمصنف
هو يكون اخص

في النوع والصفة انتهى قوله في التصنف وهو السناد إلى الاسم قوله
لما مر في المحاشية السابقة من السناد إلى الاسم ما يكون خاصة للأسم فيكون
قرينة لارادة الصفة المفهومة قوله لا في النوع وهو الاسناد إلى شيء لما
مر أنه يجوز أن يكون صفة للاسم إلى قوله لا في النوع على قوله المسمى في المكان أو في
الضمير وراجع إلى الاسم يشعر بذلك أن المحاشية في الموصول هو المسمى وحده
لأنه حرف التعريف ويصح في تحت الموصول أن يجمع الألف واللام
باللام وحده نقلاً عن البقاع في الاشتقاق في إيراد المسمى على أن
المائل أن إرادته بمعنى المفعول مجازاً فذلك جائز وواقع لكن المسمى
ليس **مفعول** هنا وإن إرادته بمعنى الفعل الذي في صورة
هذا ليس بجائز لعدم ورود السماع وسماع النوع شرط في الجواز
بل لا معنى لاعتبار الضم في الفعل الذي جعل المصدر بمعنى لأنه إنما
يغير اليها عند دخول الألف واللام كواهمهم ودخل ما هو على صورة
خاصة الاسم عليه إدام على صورة وفيما نحن فيه الألف واللام ليس
بداخل على الفعل بل المصدر فداوود لا اعتبار بها في القواب على
قد برهنته هذه الإرادة أن يقال لكون السناد بمعنى سند فافهم **ر**
ولا وجه لأن يقال أيضاً أنه غير وجوز رجوع الضمير إلى الاسم وجه
آخر غير ما ذكره القائل ودفعه بأنه لا وجه أيضاً كما لا وجه لما ذكره
القائل من كونه سناد بمعنى سند لما عرفت ووجه الدفع أنه لو أريد
هذه الصورة لكان الحق ذكر الفعل فيها فإلّا عدل عنها وقصد ما ينظر
المصدر بلا وجه يقتضيه ولا قرينة تدل عليه غيره ولا على أن هذه الألف
على خلاف ما هو الطريق المعهود فيما بينهم وهو إرادة معنى لفظ

بقوله كونه اسناد يعنى مندا
في المسند اليه

ما بقدره و به قافله
عقل ان قله ايضا زاده
المستلزمه اعظم از قله
عقل ما قله چيست قال لا و قلما و به قله
و به قله منسوبه ان قله
و به قله منسوبه ان قله
و به قله منسوبه ان قله

بل غلطاً عند وجود العلاقة والقرينة لا ارادة صورته فاقول **قوله**
 ولان الفعل قد يكون اي لا وجه ايضا لا يقال ان الفعل قد يكون
 صورة المصدر **قوله** يكون في صورة المفعول لان لم ينقل عن احد **قوله**
 المنقول المجمع عليه كونه على صورة المفعول والفاعل **قوله** فالوجه الاول
 وهو ما ذكره الفاضل الجامي لا يذكره القائل والهندي **قوله** لا يسد
 شيء لعدم الغرض كما في قول الفاضل الجامي السابق انه موضوع لمجموع الحديث
 والنسبة ولا يثبت **قوله** اي لا في قول الفاضل الجامي والالم يلزم للزم فلهذا
 فيها الفهم **قوله** او الجواب بخلافه الفاضل الشريف حيث قال ولا
 ولم يزل القواب كما لا يخفى عما اوله الالباب **قوله** لان يكون ابدالاً لاجل
 ان يكون عند ابدال يستعمل الاعلى وجهه **قوله** هذا الغرض بمرادة
 يستفاد ولقد اصلح ذكر ابدالاً لما لا بد منه والالم يلزم خلاف
 الوضع اذا جعل سندا اليه كلامه فانه وضع فان يكون تارة سندا
 واخرى سندا اليه غير ذلك فان قلت لم يصح في ذكره فانه قد يستعمل
 غير سندا لغرض آخر لا لافعال الناقصة على القول بانها اخرها عن أحد
 فانها لا تثبت امر الميمر **قوله** بل سناد نظرائه كالكلام موضوع لا غير
 شئ قلت المراد انه سندا عند ارادة الموضوع لدوما ذكر ليس كذلك
 ان الانساح المذكور وقع استعمالاً لا موضوعاً كما من يلزم خلاف وضع
 اي خلاف ما وضع لاجله هو لا يجوز وانما الجائز بطريق المجاز ما يستعمل
 في غير الموضوع له لا فيما يستعمل في غير ما وضع لاجله فلا يفيد حصوله
 من ابدال **قوله** وضع لان لا يستعمل لاجل ان يستعمل ابدالاً لاجل لا يستعمل **قوله**
 فهم لان عدم كونه سندا اليه عدم اصله لا يصلح لان يكون غرضاً من

وهو موجود في المتن
 وهو موجود في المتن
 وهو موجود في المتن

وهو موجود في المتن
 وهو موجود في المتن

وهو موجود في المتن
 وهو موجود في المتن

وهو موجود في المتن

الوضع وحاصلها منه **قوله** فانما يعرف عدم كونه الفعل سندا اليه اختصا
 للسناد اليه بالعلم فكيف يعرف الاختصاص منه **قوله** لان سندا به معنى مستل
 ولا بد كما مر **قوله** والاخر من وضعه عن وضعه عن وضعه **قوله** لان
 فرع المعنوية يختص ما يختص به في الحقيقة وما قيل من اختصاص
 التخفيف بالعلم فغير صحيح واقله الانتقال من القوة الى القوة
 انتهى رد الفاضل الجامي **قوله** استقلال الملاحظة وهو لا يوجد الا
 في العلم **قوله** ان اردت مطلقاً فعدم الوجود في المرفق سلم لان الفعل
 فانه لم ينع مستقلاً تضيماً وان اردت مطابقاً فبعدم ما من سناد
 المطابقة انما عرف من الاختصاص وهو موجود مراد لم يتقرر له
 هنا فتذكر **قوله** وخبر يوم ينفع الى اشارة الادفع سؤال مقدور وهو
 ان اختصاصه بالعلم ممنوع لوجوده في الفعل وتوضيح الدفع
 ان فيه قولين احدهما ان المضاف اليه الفعل **قوله** والثاني
 وهو الصحيح وكلامنا عليه الجملة والاختصاص اضافي لا حقيقي
 لان المقصود تبيين العلم عن اقوية لاسي **قوله** جميع ما عدا
 فلا يفرض وجوده في الجملة هذا هو الموافق للسناد اليه في تعريف المضاف
 بينه في حاشيته ويحتمل ان يكون المراد ان الجملة المولدة بالعلم وهو
 الموافق لما قال في وجه الاختصاص الجزئي نقلاً عن الغير **قوله**
 الاية في بحث الكلام فيكون الاختصاص حقيقياً **قوله** فلا وجه
 لعل الاضافه كونه اعادة بلا طائل ولا وجه ايضا لعلها على نسبة بينهما
 وجعل معنى اختصاصه به كونه كل من طريقه في السناد مع كونه خلافاً
 المتبادراً لاجل ان البان المقصود منه افادة اختصاصه كونه الشئ

وهو موجود في المتن
 وهو موجود في المتن

وهو موجود في المتن
 وهو موجود في المتن

وهو موجود في المتن
 وهو موجود في المتن

اذا اصله جنس الخبر الافراد واما تالي الشرطية فتحتى الجواب الثانية
 فيظن لا ريبا بالمقدم وعدم الانتقال وافتاده وجود الاعراب
 في بعض فلا يكتفى تانا واما الاول فيشكل اذا لا يمكن التعبير عن طرف
 الشرطية بالمفرد كما يثبت في موضع كس يمكن ان يقال تالي الشرطية هذا
 ملزوم ذلك وهذا معانته ذلك فوجد هذا مع افراد الطرفين كس
 بعد ذهاب اسم الشرطية وعدم الحكمة التبعي شرط بوجوده فصح
 الكلامان فتأمل انتهى قوله ووجوده لا الخرب في بعضه كما اذا وقع
 هذا با شرط جازم بعد الفاء واذا الفاجية لم تكن في فانه كس
 وقوله تعالى وان تصبرهم سيئة عاقبت ابد بهم اذا لم يقنطوا فتكس
 مجزومة المحل وقوله فصح الكلامان اي كلام اهل المنطق وكلام الشارع
 وهو قوله يمكن ان يقال اه بالا اعتبارين وقوله فتأمل وجه انهم شرطوا
 وجود اسم الشرطية لانهم يصدون نقليقة الجملة والشرطية بيان
 وجه الاختصار بانها ان التبعي بالمفردين وعدمه فذهب اسم الشرطية
 تحل هذا الغرض لانها لا تكون في الجملة واما الشارع فهو يصد
 دفع انتقاض التعريف به فيحصر هذا الغرض بهذا التأويل والوجه
 سميها فافهم قوله وليس النزاع لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجدي كما هو
 المفهوم من كلام الفاضل الجامي بان زاد قيد لم يزد الاخر حتى لو قال
 احدهما بما قال به الاخر ارتفع النزاع فافهم قوله وان فهم من ظ
 عبارة بعضهم الى ان وان سلم انه فهم من ظاهر عبارة بعضهم كالتحسين
 وابن الحاجب حيث اطلقوا هذا ولم يقتدوه بكونه في الحال يجب
 مرقا عن ظاهرها بان يحمل الاسناد الواقع فيها على ما في الحال واما

واما اذا لم يتم بل يدعى ان الظاهر المتبادر منه في الحال والحال ما
 على المتبادر واجب في التعريفات كما سيصير به فلا صرف واما ما جد
 الاستدلال فافهم يجب صرفه عن ظاهره اذ لم يوجد ولم يسمع الى
 ولا يثبت التفرقات والجمع لان الاصطلاح وضع وهو العدة في اعتبارها
 به صاحب القول في كس بعض الكل والظن ان ذكر الاسناد بانقيده يكون
 في الحال ومقصود الدالة من تعريفها بجمع الجمل لم يوثقه الكفاية
 بتعريف الكلام من تعريف الجملة فلعلهم اكتفوا باستعمال لفظ الجملة
 عند ذكر انواع الكلام بناء على الترادف ولما من عن اللفظ الجملة دون
 الكلام اذ له في العرف معنى اعم مفهوما الجملة وعدم سماع الاطلاق لا يبدل
 على عدم جواز فانه يجوز ان يقال نحو زيد قائم كلام سمي ونحو زيد قائم
 فصح ولم يسمع في وصف فلا بد ان يصدقهم الفرق بينها انتهى وفيه ان
 سماع ممنوع ما عرفت اما لفظ المتبادر من سناد ما في الحال واما
 الثاني بانما كتفي بتعريفه من تعريفها فعارض بان اطلاق الجملة على ما
 لم يطلق عليه حكم بوثق قول النحوي واما استعمال لفظ الجملة عند بيان
 انواعه فلعله ليس مستلزما على الترادف بربطه الى بيان ان كل من هذه
 الانواع تقوم مقام المفرد فيخرج عن الكلامية واما اذا عاين البسر
 في هذا الفرق ففي غاية الضعف على ان الجملة ايضا معنى اخر فادعاء
 البسر احد ما دور لا اخر فحكم صرف وقيل من جواز اطلاق الكلام
 على الجملة الواقعة موضع مفرد من غير سماع جواز كلام سمي على نحو
 قائم فيلس مع الفارق لان كون مثل ذلك كلاما وجملة تجمع عليه وجواز
 التوصيف مبنى على وجود الوصف في كل منهما بان الحاجة الى السماع واما جواز

بحثه الشرطي مله

اطلاق الكلام على الجملة الواقعة موقع المفرد فوقها كونها مفردة
وهو لم يثبت بعد وعدم السماع يدل على عدم كونها كلاما مستقلا
على ما في من كلام سيبويه يؤيد كلام التحرير فافهم **قوله** مما ذكره مما وقع
خبر او حالا او غير ذلك **قوله** اسمية ان كان جزؤها الاول اسما او
فعل او صفة مصدر بكنة التثنية والاستفهام وصاحب اليب جعلها من
الفعلية بان جعلها مكان جزؤها الاول فعلا لفظا او معنى فدخل
فيها الظرفية اذ الظرف من معنى الفعل وتبعها الخبر في الاظهار **قوله**
وفعلية ان كان جزؤها الاول فعلا ولو تقدير كزيد ضربته **قوله**
وظرفية ان كان جزؤها الاول ظرفا على كزيد عند مال **قوله** وشرطية
ان كان جزؤها الاول **قوله** باداة الشرط وجدا فرادها بالذكر لان
لكل جملة منها خالية عن الافادة وحدها فخالفت شرط الجملة
لانفع حالها **قوله** وبعضهم اى بعض النجوم جعلوا الفعلية
مكان جزؤها الاول فعلا لفظا ولو تقدير اذ نحو الظرفية ايضا
الظرفية ايضا في الوجود الفعلية في تقدير **قوله** وخبرهم اى خبر النجوم
الذين شرطوا في الفعلية كون جزؤها الاول فعلا لفظا وشرطية
خبر هؤلاء النجوم او شرطهم لا ينافي جعل الجملة ثنتين في الاظهار بادر
الظرفية ايضا في الفعلية على اصطلاح غيرهم فافهم يستحق باعتبار
الترديد في بالزم من افراد نوع الشرطية بالنسبة ان يفرد
اضافا بها ايضا اذ لا مخالفة بين النوع واصله ذكره بعض الكل
فعلية بالاختيار ثم بالاختيار **قوله** فلما امتازت عن الفعلية بشرط
الاعتماد على النسيان عن الفعل وانتقال الخبر الى

من العدة في اثبات الوضع والنقد
والسمع على

قوله في قوله
من لم يثبت له فان كان
بما لا ينافي في الاظهار
حيث جعل الجملة في قسمين
فعلية وشرطية

بغيره

ان جعل قسما براسا تميزا واعتبارا بشانه بعضهم زادوا مفيد
وهو ابن مالك ومضى لب الالب **قوله** وعطو مراد سيبويه بها والله اعلم
اشتملها انا افادنا للتسامي علم ما لم يعلم كما توهموا فلا يكون دليل
فيكون مثل التسمية فوقنا كما عندنا كما عندنا **قوله** كذا قيل
قائله شارح اللب ولكن الظاهر مرادهم الافادة في الجملة فلما
يلزم ان يخرج بعد المعرفة فلا فاك قيل كس ينبغي ان لا يزيد هذا
القييد فلا يخرج بـ مثل التسمية فوقنا قال ابو حيان والاصطلاح
المجدي بلا داع غير جيت **قوله** في اصطلاحهم اى النجاة اذ لم يسمي
اطلا فعملها **قوله** فانه الذي يكون نسبة خارج اى يقصد ان يكون نسبة
الذنية خارج لما ذكرناه في صدر الكتاب فان قلت هذا مخالف لما
من قول ابو حيان قلت المراد ان تمام قصد بان لا يظهر قصد غير خفف
في نفس الامر صرح به ابن كمال الهام في حاشية شرح التفسير في الاصول
فلا مخالفة فيسمى فعلية الوجود الحرف في بعض افراد وهو الايجاب **قوله**
فيسمى ايضا لوجود الاتصال في بعض الافراد وهو الايجاب **قوله** اما
ان يكون العدد وهو ما يكون نصف مجموع حاشية هما الاثنان فان
احدى حاشيته واحد واخرهما ثلثة فالجوع اربعة والاثنان نصف
وقس الباق على فعل هذا ان يكون الواحد عددا وقيل هو ما يقع
في العدد يكون الواحد عددا **قوله** زوجا وهو ما ينقسم الى النوا
او فردا وهو ما لا ينقسم اليهما **قوله** او زوج زوج وهو ما قيل التنصيف
الى الواحد سواء كان مرة او مرارا واما اذ لم يقبل كلفه فهو زوج
الفرد **قوله** فيسمى اتصالا لوجود الاتصال في الايجاب **قوله** في المجموع

قال بعض
اظهاره لولده والاشياء كلام يقصد
افصاره لولده

في اثارة الامانة وجود الحاشية
في بعض الافراد كالافعال
في بعض الافراد كالافعال

هذا مسلك اهل الميزان وقد سلك كثير من ارباب العربية كما حققه
 المحقق الشريف او جعلهم كما هو رأي العلامة التفتازاني ان الشرط
 قيد الحكم في الجزاء فليس تركيها من جلتين ذكره الفاضل العصامي
 مقدما للتقدم في الذكر **ويسمى** بابا للثبوت بعينه **البيع** **نحو** كان للمؤمن
 ولد فانا اول العابدين **نحو** فان النبي عليه السلام يكون اعلم بالثبوت
 يصلح له ما لا يصلح لغيره او لا يعظم بوجوب تعظيمه من حق تعظيم الولد
 تعظيم ولد ولا يلزم من ذلك صحة كونه الولد وعبارته لانه المحل
 قد يسلم المحل المراد بغير ما علم ابلغ الوجوه قال المصنف في تفسيره من الالة
قوله اقل ما يمكن الى معنى ان مراده بيان اقل ما يمكن لكن عبارة لا تفي
 مراده لكونه من اسمي حال من التضمين المجزوء والحال شرط في التعريف
 ما ثبت له لئلا يشترط حال التركيب من اسمي وفعله **نحو** ان
 عبارة الحكم فيها فانها عارية نعم عبارة في التعريف عارية عنه وانما
 في التفسير **قوله** واقوله سمان الى حال من التضمين المجزوء ايضا فالوجه
 لانه الحاجب ايضا ان يقول في التفسير ولايتا في اقله الالة اسمي
الوجه وجهه الاسرار في الحاشية وانما قلنا من جهة الاسرار لانه انما
 اذا كانت صغيرة داخلة فيها بدس دخولها في احدهما حتى اذا كان الكلام
 في الالة **نحو** مستند اليه معتزلة الماتة وسناد معتزلة التصرف
 وهو من مخمور كالمسوق قد يتو لفظا والتمس لفظا لضرورة يدخل
 في السند والسند اليه يكون ركنا حقيقته ومعينه وفضله لفظا واعرابا
انهم ان لا يحقق علة للتوقف اخره لعلوا **قوله** من هذين اليك
 اسرارهم والحامس لا يمكن الجمع بل لا بد من زيادة او اكثر في المضمون

فمعنى باح

والله اعلم بالصواب
 في بيان ما لا يتصور
 في الالة من غير
 ان يكون له في الالة
 من غير ان يكون له في الالة

والمضمون

والمضمون **قوله** لا يمكن التعبير عرفت هذا من البحث الرابع عرفت
 ايضا في الحاشية السابقة ان يمكن التعبير بها بلم الشرطية وعدم
 الاحكام مشروط بوجود فكيف الزيادة المذكورة علم ان عدم الكفاية
 انما هو على مسلك اهل الميزان ولعل من اكثر سلك مسلك اكثر ارباب
 العربية او جعلهم فافهم **قوله** وكذا خرجنا في انهم الا زيدا عرفت هذا
 البحث الخامس ويمكن قيل علم ما ذكره في الحاشية ان يقال ان يمكن التعبير
 بالمفرد اذ ماله انما جاء في زيد منهم فنهم قيد خارج فافهم **قوله** من التكملة
 والكلام الى من تعريضا **قوله** واقسامها فانه قسم الاول الى ثلثة
 وعرف كل قسم من دليل المصنف بالحد والسمين منها بالرسم ايضا
 وقسم الثاني الى اثنين في ضمن تعريف فافهم **قوله** وقسمه اولاد
 ارد بيان حكم مختص بكل قسم لا المراد بعبارة ابن الحاجب فانه
 عرفت بغير وجعل هذا حكما من حكمه والمصنف عدل عنه تعريفه للتمييز
 فلو جمع التضمين اليه في عبارة ايضا لزم الدور **قوله** فالعرب محل
 اظهار المعاني يشبه الى انهم قسم كان **قوله** ومن قبيل تسمية الحاضر بهم
 العام وممكن ان يكون مصدر او اسم مفعول فيكون من قبيل تسمية
 الحاضر باسم العام وممكن ان يكون مصدر او اسم مفعول فيكون
 من قبيل تسمية المحل باسم الحال لكن لكان العلاقة في الاول اقوى
 منها في غيره لم يتعرض لغيره ولم يتعرض ايضا لكونه مأخوذا من عرفت
 معدة لمفاد لان المزال وهو الفناء ليس موضع له للميزان وهو
 وهو الاسرار بل يفهم التزايا بخلاف المظهر وهو المعنى فانه معنى
 موضع له للمظهر وانما يحتمل فعل متعدية اكثر من مجية للطلب

من مضمون القول
 في بيان ما لا يتصور

الله

الدهور المعاصرة
التدوين للامبار

بيان
 ولا يفتح امر لا يفتح
 سلب لا يفتح
 هو متناوذة عدم
 بين شرط استعمال
 تحت البنية كون
 آت في الوضع كما هو
 في العرب اتقاني
 في الدلالة كما في
 لجعلها الخوف
 هو واثابه كوصفان
 هذا هو سبب المضار
 هو المختار عند البعض
 في على الثاني افراد
 في اليان بناء السام
 شتية بخلاف بناء
 بناء الافعال من
 لا يصلح الا ان يقال
 قوله عندي
 جوده في الوصف
 لمصر في الاظهار
 قد ناس من قوله
 في الحال جوده
 في قوله عند غير وكون
 في قوله عند غير وكون
 في قوله عند غير وكون

في الالف واللام الموصول في الضارب وفي الالف غير لكن في اخرهما
 فيقدر فيها فيلزم ان يكون مع انهما لا كذلك ووجه الدفع
 فذلك افتراق التقديم والحلي في الحاشية قالوا التقديم انما
 يكون فيما يمتنع الاعراب في نفسه لكن في اخره مانع والحلي فيما لا يمتنع
 فالمانع في نفسه واقول معنى كون الاعراب علينا ومقدرا في نفس اللفظ محتمل
 للاعراب لتوارد المعاني المتضمنة عليه لانه على المعنى المستقر بالطائفة
 لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا ومخصوصا ككونه
 بنيانا ومضافا اليه او مفعولا الجازم يوجد في ذلك الاعراب اصلا
 ما دام ذلك المانع باقيا ويغمر الحلية والاستحقاق له فيسمى علينا
 حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا وتقديرا نحو يا زيد
 وادعوزيدا وزيد ضارب عمرو فمررت بزيدا وقوله نع
 واختار موسى قومه بخلاف بني اسرائيل لانه لا يحتمل للاعراب اصلا
 لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالة على المعنى المستقر بالطائفة
 وهذا التحقيق مما تفرقت به بنو فوق الله نع والجمهور قروا
 المانع على البناء وقالوا معنى كونه علينا انه في محل وقوعه في عرب لظهر
 الاعراب فيرد عليهم ان الحلي قد يكون في العرب لانهم يتفقوا
 على ان يقولوا ان زيدا في مررت بزيدا وضرب زيد شديدا وعمرو
 ضارب زيد منصوب المحل واما نحو تأبط شرا علما فالجنا
 انه معرب اعرابه تقديمي لكون المانع في الاخر فقط وهو المتفق
 بالحكمة والمفعولية نالت بالعلمية بخلاف المانع فيان يبدو
 برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مفعولا الجازم مضافا

ما بين معنى المحرك وعدم اختصاص
 بالمبنيات

اليه مانع في نفس اللفظ في الاخر مانع من ظهور النصيب في باب
 ان ذلك المانع او جرت الاخر مانعا اخر لكن التسمية بالمحل باعتبار
 المانع الاول دون الاخر فلذا لو زال الاول بقي الثاني صار الاعراب تقديرا
 نحو جاتنا تأبط شرا على الشيء انتهى قول معنى كون الاعراب علينا ومقدرا
 في نفسه الى قيم علينا تقدير الشيء في شيء الاستحقاق في ذاته غير متطلب
 ولولا التعم والاختلاف للتوارد وليس الذي يشتمل على اختلاف البنية
 للاعراب بالعرض لا بالذات بخلاف العرب فاذ بالذات وفيه ذلك
 ممنوع اذا المانع هو بناؤه وهو عارض ولو كان لازما والاصل في
 الاعراب كما هو المصريح في كلامهم ولو لم يقدم وجود الحلية في محل
 2 الانسية فافهم قوله كونه بنيانا مطلقا وباعده للمخصوص قوله
 تعالى واختار موسى قومه لا يسمي حذو الجاني مررت بزيدا مثل
 لئلا المانع بهذه الآية الكريمة قوله مما تفرقت به قيل ياخذ
 من كلام بعض النحويين ان لم يشعره وبتى القانزة هاشم فيمليان
 عند خشية قوله عازمهم ان منهم يعقوب بن سيدة عما ولا يخفى على
 المصنف اننا ظفر كلامه ان بريئ من هذا التحقيق وكو لم يجوز
 ان يكون من قبيل التوارد لالاخذ تفسير عليهم الى والجواب بان
 مرادهم معرب ما لم يكن اعرابه محليا ولا تقديرا او ما هو معرب
 ابتداء ولم يكن مانعا عن ظهور الاعراب بتركه فكيف معرب قوله لا
 اتفقوا الاخره هذا بنيت على ما ذكره في تحت الظروف من ان التعم
 للجور فقط والجازم وكسيلة في افضاء معنى العامل اليه في
 اذا من جملة العامل فكيف يكون من جملة المفعول التعم في الاضياء

القانزة عبد العزيز الشروي

قوله وان لم يشعر والظاهر وان
 ادعى التعم

عبد العزيز الشروي

برينادي سوتة باعلى صوت انه من كلامه والغرض منه بيان طرز التصرف
 طرزة فافهم ان طرزه نفع فلا حاجة الى التبيين تعريف العرب والاعراب
 ان تعريف اربع الحاجيات بها مع بيان مدلولات اى مع نقص بيان
 فلا يفيد هذا الغرض وكذا تعريف الجهر والهمس من المصطلحات لا يفيد
 يظهر وجهه فلهذا ذكر وجه التدبير فنبصر في التعريف ان تعريف
 الحاجب والانتفاء ما يفهم لا يعني ان تعريف الجهر والهمس ليس مقصورا على
 تبعا من دليل المصطلح فلا يرد ما وكد عليهم من هذا الجهد معرفة الاصطلاح
 وليس بقائمة معتد بها وبصريح به اشارة في بيان اختلاف التعريف
 الجهر والهمس وان لم يكن غير المتصرف من ان العرب في بعض فائدة
 معرفة الاصطلاح بحيث تحصل به نوع معرفة وضبط للأفراد بالوقوف
 على استعمال الجملة كما يشعر قوله وحالة تمام المعرفة ان معرفة
 الافراد فتدبر وجهه ان المبتدئ اذا اراد ان يعرف انضاريا
 مثلا من افراد العامل وعرف على هذا التعريف لم يتيسر معرفة ما
 ما يعرف انه اسم فاعل من المتعدي يرتفع الفاعل وينسب الفعل
 اعتماد على احد الاشياء الستة واربده الحال او الاستقبال اذ ليس
 لا تقيم بالفعل بل انما يحصل هو فيه والمتن في معموله بعد وروده
 عليه في الاستعارة هو خلاف المقصود انه هو المعرفة بالتعريف والاعراض
 ثم يستعمل في الاعمال على وفق اهل اللغة وقس عليه سائر الافراد
 افراد الانسانية فان مفهوم التعريف موجود في باب الفعل فيحصل المعرفة
 بالعرف بعد عدم وجوده في نحو مع ان فيما هو لازم لتعريف كطراف فافهم
 فانه يوجد في فعله فافهم بالماضى باختلاف العوازل في معرفة

ج. بيان طرزه

غير

غير النصب ولم يتعرف على المتعارف مع عالمه ابتداء مع عدم وجوده
 فيه ايضا كما تعرف على الفاضل الجامي لانه قد يدفع بان المراد استعداد
 الاخر للاختلاف المذكور ولذا جعل التسمية المعدودة العارضة
 عن المشابهة معرفة عند من عرف به هذا التعريف كالزحكة كمرجع به
 الفاضل الجامي وهو المختار عند الشارح في بحث الاصوات **فوق** فاول
 الاصناف وهو القيمة والواو والالف لاول الانواع فقط وهو الرفع
 لا يترك في غيره **و** الثاني اي ثانيا الاصناف وهو الفتحة والكسرة
 والالف والياء ثانيا الانواع وهو النصب **ان** وجد الثالث لثالث
 او ثالث اصناف وهو الكسرة والياء لثالث الانواع وهو الجر
 والافهما اي ان لم يوجد ثالث الاصناف لثالث الانواع بالوجود
 في مقابلة ثانيا ثانيا الاصناف وهو الكسرة والفتحة والياء
 لثالث الانواع وثالثها كما لا يخفى على من له ادراك ومن لم ينظر في هذا المحل
 بالامعان طرزه ان في كلامه الخلل والتقصان **ول** عطفه بالفاء كتب
 في الثانية قال الهندي الفاء فصحة اى اذا عرفت هذا فنقول
 المفرد الى اقوله لوجه هذا ان الفاء الفصيحة هي المقصودة **الجد**
 المتوقف صحة الكلام عليه نحو قوله تعالى فانفجرت بعد قوله فقلنا
 اضرب بعصاك الحجر فان الارتفاع مرتب وموقوف على الضرب **الجد**
 اى ضرب فانفجرت وهو هنا بالكثر كما لا يخفى على المتأمل انتهى **فوق**
 قال في ايضا في المفصل الى ان توجب الكلام بما لا يرضيه صاحبه لا تدين
 عدل عند التعريف يفيد انحصار المعرب في القمين **وسلك**
 المنسلك كما سيجري به نقول سلم برده عليه ان ينبغي ان يكتب

الحاجب

قوله الثالث لثالث الاصناف اما قد تارة في النسخ غلطة في ضبط
 لا موضع وجعل الكسرة علامة في كسرة الفاء في النسخ غلطة في ضبط
 وكذا الاصل غلطة في ضبط فلفظ لا وفيه وجه في كسرة الفاء في النسخ
 كما كما لا يخفى على المتأمل في كسرة الفاء في النسخ غلطة في ضبط
 لم يوجد فيه النسخ كالمعجم في كسرة الفاء في النسخ غلطة في ضبط
 والمعاد لم يوجد فيه النسخ كالمعجم في كسرة الفاء في النسخ غلطة في ضبط
 فكيفهما اذ لم يوجد فيه النسخ كالمعجم في كسرة الفاء في النسخ غلطة في ضبط
 المذكور الى ولو اخطا في ضبط النسخ كالمعجم في كسرة الفاء في النسخ غلطة في ضبط

ج. بيان طرزه

الانصراف عن الافراد والتكثير في التثنية والذكرات المجمع
 ان غرضه ان يختصا بقدر ما يمكن ان يقال ان الغرض الاصل
 ذكرهما الاحترار عن الوقت السالم فافهم بآثار التعرّيب المصنوع
 وانضم بقوله قيل السامد الستة يعلم خروجها من هذا الحكم بوسط
 ذكرها فيما بعد وبيان اعتبارها فلا حاجة الى الاحترار عنها وردت
 فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ايضا ان يكتب بذلك لا يصح بقيد
 الانصراف ههنا احراز عنه وقيل هو اسماء محصورة غير المنصرف
 لا يكاد ينصرف فاحيط في الاحراز عن غير المنصرف كقولهم غلظت امر
 كثيرة وكثيرة في الاحراز عن المحصورات في شئ اذ لا يعتد بحال
 كالاختصاص بما لا ينصرف ان الاختصاص في العبارة مطلوبة جذا انصرف
 والتثنية والذكرات السالم كذلك في عدم الاختصاص فلا يمكن ان يكتب بذكرها فيما بعد
 عن قيد الافراد والتكثير والتثنية في الوقت السالم وقد يقال في قولهم الرقة
 ان الاصل التثنية عند التثنية **قوله** واما الجواب في التثنية المجتبى
قوله لم يزل وجه كونه الاعراب بالحرف وهو قوله لا يكون ناقصا ومنها
 ليس كذلك لانه اعراب المطلق في الالف لا اعراب المطلق في الغنة والقصبة
 وعبر العربية عطف على ضمير **قوله** اذ فيه افراد اي افراد السامد
 عما يشترك وهو المفرد **قوله** وادخل اي في الاسماء السامدة بما يخالف التثنية
 والحرف فيها اي في التثنية وفي بعض الاحكام **قوله** مع في الغنة محصور اي
 محصور في الاعراب لا ثباتا ولا فيفتل في الرفع والخفض والتثنية في الاعراب
 تخالف الاول في التعرّيب والتثنية في الرفع ايضا **قوله** وكذا الجواب في التثنية
 بهذا الجواب ايضا **قوله** انصرف في كل ما يشترك في فساد الابدان المذكور

والاحترار عنهما صحت
 في

فلا يحتاج الى الاعراض في التثنية

ما نقله
 من
 المصنف

حيث قال بعد ذكرها وفيه ما هو عاده في تزييف ما سبقه كلامه
 وما ذكره اثنان من وجوه الفاشل وجراله ولكن ليس كلامه في
 ولعله لم يوجد فيما عدا من التبع **قوله** بان القضية الكلية وههنا
 قوة الجزئية واللام للغير **قوله** في قوة الذهنية والغير للغير
 فلا يفرق الخلف في الاسماء السامدة **قوله** او ان يستغرد الى ان اللام
 لا يوجب استغراق الافراد للغير فكذلك في افراد المفردات فيستقيم
 في الاسماء السامدة لانها اذا انقضت عن الاضافة او صغر تكونها
 ايضا اي كونه مستقلة مدغم احتمال الاعداد لا يستقيم في ذلك
 لانه لا ينقطع عن الاضافة لا يصغر في كونها اصلها **قوله** داخله
 في افراد المنصرفات هي من جنسها في ما ذكره **قوله** في فعل العرب بالحرف في المنصرف
 وقد عرفت ان لا يملك المنصرف الوجه على ما ذكره السيد ان يقال
 ان الاسماء السامدة المفردة داخله بغيرها والمفرد المنصرف فاخره منه
 هنا ما كان حكمه مخالفا للحكم المذكور وهو الكثير المضاف الى غير البيان
 في ما لم يخالف حكمه فلا حاجة الى قيد الافراد لان المستثنى منه مقيد بما
 جملها فذكره داخل في المسألة في اقسام التثنية **قوله**
 فلا حاجة الى ذكر مضاف بل لا بد من علم ما ذكرنا فافهم لان المفرد في
 غير المضاف **قوله** بآء التثنية بقرينة الاضافة لان آياء الذي هو غير
 لا يصلح ان يكون مضافا اليه **قوله** واما جعل اعرابها بالحرف في اقسام
 في التثنية قال الجاهل اخبروا هذه الاسماء الى اخره وفي مصادر
 نظري في قوله حيي الاعراب جمعها تامل تدرك ان ترى فلما بد قوله
 حيي الاعراب الذي هو مشتق المصادرة لا قوله في حال الاضافة **قوله**

الحركات

في

حركة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

او اخرها فان لاميرها لما **حذف** فاسياء كل حال صار عينها **خبر**
كل الاربعة الباقية **والا** خلاف خورم فان اخره غير ثابت في حال الاضافة
سما عا **حذف** فخر بعد خبر لا واخرها كتب في الحاشية المراد بالحذف
عدم التلطف فيع القلب في **م** انتهى **في** حال الافراد قال في الحاشية
هنا في دو فرضي سجلا على اخواتها ان يقطع عن الاضافة **والا** خلاف نحو
العصا فان اخره ليحذف نسا اصلا والى ان كان اخف الى جواب
سؤال كما تقدير نعم لكن الحركة اصل في الاعراب فجعل اعرابها بها او **في**
فانقلب الحال وهو كونه الاصل في الاعراب الحركة **لحذف** **والسبب** العارض
وهو كونه ان كان اخف من المتحرك **لحذف** خورم اذ لم يوجد في اخره
مرف يمكن جعلها علامة فاذا اريد جعل اعرابه بالهرف محتاج الى
ان يادتها **لحذف** الاعراب فلم ينقلب الحال هنا بل بقي على حاله **وقد** صار
العين دفع سؤال وهو ان العين ليحذف للاعراب فلا بد من تقدير
على تقدير وجب ادفع **ط** **لحذف** اللام نسيا في حال الافراد والاضافة
لا عرفت انه مخالف للاسماء الستة في ثبوت الاخر في حال الاضافة **في**
لها في حذف الاخر نسيا في حال الافراد فلا بد ان **الاسماء** الستة **لحذف**
الاخر نسيا في الجملة مع ان عيوننا لم نقر حال الاعراب في حال الاضافة
ولو قال مطلقا كما قال في خواص اصلا لكان احسن واهم كما قبل
لكن غرضه التعجيز عاية البجاز بلا اخلال بضرورة قولهم في **الاسماء**
بعد الاحتراز بل لعلوميته قبله فذكر ذلك ان تقول ان ذكره **في**
لتأينهم من قوله **لحذف** وجاءت الحركات فيما بارباع الضمير **الاسماء**
الستة المعلقة مع عدم قصر قوله مطلقا على القصور والتاليات ان يحذف

حرزہ

كتاب المصنف والمفردة
والمنها في اللغة العربية
المجلد الأول

المرحلة في هذه الثلث على اللغات الغير المشروكة كالكثرة للفتحة
الاغربية، ووجه الاندفاع يظهر من قولنا شارح لدخول المقابلة الثلث
الى قولنا يجوز على ذلك المستطاب لانه ذكر اصله فقال واما الهماء
السنه كما قال ابن الحاجب فلم يحصل الاجازة في واخ في الحافيه
قال القاصر السهدي لا يعرف تقديم على الالف وجه الا ان يقال انه
اكثر استعمالا منه وفيه فاء الهم الفاء بفتح بعينيين **قوله** يندركم
ومضافا الى الياء كقولنا المضاف الى غير الياء فليس فيه اكثر منها
في اللغة المشهورة فافهم **قوله** احملنا على حفظ الهم بالميم احترز عن
قوله اكثر منها وجه التثنية اعتبارا في حال الاضافة الى غير الياء
كانه جهر الميم عرضا عن الالف عند الفتح وعن الواو عند الضم وعن
الياء عند الكسرة اكثرية الفتح ففتح واصنعه مع قطع النظر عن
هنا الاعتبار اذا اصل الهم فوه بالفتح قال القاصر العصام في الدابع
من الهم كدوله والرابيع الفتح والضم والكسرة فافهم **قوله** والواو
في التثنية هذا علم ما ذهب اليه الجوهرية واختاره الجاهل الرندي
واختار الرضى وصاحب البيت الالف كدوله لانه ياء بناء على كثرة باب
طويت دون قويت وفيه نظرا الى الكثرة في الجوامد ممنوعة لكثرة
كحجود وودودة **قوله** ويكسر مثلث الفاء كما في الرضى تدبر
قوله وفاء فاك مثلث الفاء ايضا **قوله** وفك بالضم والفتح كما
في الرضى **قوله** لسمع زيادة وهم حاكرا شاء وانباع فاء الهم لم يبق في حركات
الاعراب كمدام ورايت فاد نظرت الى **قوله** وكما قال القاصر
العصام في حاشيته نزهة الحافيه كلا لا يتوابع وان ذكر من اضافة

يستحق الاعراب الأبعد تركيب مع عامل ولا يتحقق ذلك إلا
 ثبوت العامل والمفعول نفسه فإذا اردت جمع المضاف مع مفعول
 فلا بد ان يعتبر بسند الى المضاف قبل ورود العامل عليه فيستعمل
 بما اقتضاه المضاف اليه البنية **وتعد** اجتماع الحركة والتكون كما في
 قاضي والحركتين مثلين كما في حالة الجر عند عدم القلب في حال التصرف
 عند وجوده او صديين كما في حالة الرفع او التصغير عند عدم القلب في حال
 الرفع والجر عند وجوده **وان** قال البعض رد لما قاله السيد **سند**
 من ان كان الأولي ان يحمل تلك الكسرة المحببة للياء بعد ورود
 العامل علامة الاعراب ايضا فيكون الكسرة مع مفيدة لاندثرت
 بعد ما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختار في علامة التثنية
 والجمع فيكون اعراب غلامى لفظيا في حال الجر كما هو الاصل **فلا**
 فالتباعد عنها مع الفارق **وان** ذهب الجمهور بشدة امتزاج
 بالياء لعدم انقطاع التلطف **فلا** غلامك وعلامته ان كلهم
 منقضية وفي حالة المنقوص سمي به نقصانه عن المركبتين **وهو**
 الاخير في اى المانع في التسماء التثنية والجمع مع بعض في التسماء
 التثنية نصبا اذا خربها في الف في الاكثر اى في التسماء التثنية
 وجزاؤه الجمع مطلقا **واما** الثاني وهو ما نقصه من عبارة المفهومية
وجوب الأولي اى وجوب نقصها التداخل اى دخول كل منهما في
 الآخر بعضا او كلاهما من الادادتين كما فصلت لزوال الاعمال وهو
 خلافا للمفروض ومن غفر او تغافل عن هذا قال وليست معتذر
 بان يمكن بترك الاعمال **فالموجب** التعداد لئلا يتداخل فانقص
نقص اذ قد مر في الج قال في المحلينة المصريح ابن حنبل في قال

حاشية الرضى عليه

في قوله لا ينفصل عن المفعول والاولى في المفعول

مراعاة الارواح قال ابن حنبل في التثنية الاخيرة يكسر حرف
 العلة لحنه ثم تقلب اليه السند عاء الفتحة وليس حركة التاكس
 انتهى بهذا الجواب بالنظر الى الظاهر والتحقيق ان التكسير لا ينمو
 الا في غير الاخيرة اذا اعلل في مثل مقدم على الاعراب وحركة البناء
 اما عدا فانه اعلل لتصح مادة التثنية وقت الوضع قبل **فلا**
 والتركيب وهما عارضان بالتركيب لذلك على المعاني الحاصلة في اجتماع
 التاكسين ونحوه وانما ينفصلان اذ اعدوا المقصود فيقولون عما
 ورعى لا يصور حتى انتهى في التثنية الاخيرة فيما كان ما قبل حرفي
 مفتوحا مع الحركات التثنية وحرف العلة خويع وخوف وطول
 قوله يستبعد المانع قوله والتحقيق في ويصحح ايضا قول الفارابي
 وفي المقصور الاخره ويبقى التداخل على حاله قوله اذا الاعراب في
 مثله اى الاخيرة وهو المقصور احتراز عن اعلال مثل فاض فانه هو
 عن الاعراب لتأخر سببه قوله وحركة البناء كرمى قوله وهما اى الاعراب
 وحركة البناء لقوله واجتماع عطف على الدالة والاول للادول والثاني
 لتأخر قوله وخوس وجوه البناء على الحركة كالفق بين البناء العارض
 والاصلى **وكبر** تشكيك بالعرض يعني انه ما ثبت كونه قبل الال
 لا يفيد الفارق كونه بالعرض لا بالقصد وانما يفيد كونه بعد الال
 وهو لم يثبت بعد **مع** قطع النظر عند التركيب عن الامر والال
 وان كان في نفس الامر لا اعلال **او** مقدرا لقصا وعصا القوم
 فلا يمنع قبول حملها بها الى ما يكون كالمتمركز فظهر الفرق ثم انه
 هذا ان لم يوجد ما يوجب كونه كقاضي فلا ينافي قوله فيما سبق

وبعضها توجب سقيم
 يان عنه طبع سقيم
 سقيم

وبعد تغذ واجتماع الحركة والشكون فالمراد تغذ الاعراب
 بالذات ولا تغذ بالذات في معنى بخلاف العصافاة فيه تغذ
 الاعراب بالذات وان امكن بواسطة احداث محلة وضم ما قبل
 الواو الى جواب يسؤال وهو ان في معنى تغذ بالذات والاحكام
 بواسطة ضم ما قبلها فلا فرق وتقرير الجواب ان الضم ليس بشرط الا
 بل كونه بخلاف المحل فافترقا وهذا نص في حق وانفس ما يستفاد
 من التفتيق والقبول حقيقة وهو ان التغذ والاستفقال فيه يعتبران
 بعد ورود العامل عليه بالنظر الى حاله الذي كان قبله سواء كان الالف
 لوجوده كصياح العصا وضمي او بعده كفاض والقاضي
 ولا يخفى ان الحركة على الالف متعذر ولا يمكن قلبه واذا لم يكن
 البمع بقا دأى على الالف الاعراب بتدليل المحل بل الظهور ان لم يمنع
 مانع الالف التقدير وان الحركة على الالف ممكن لعدم ما يوجب الشكون لكنه
 مستفقر وكذا قلب الالف واذا العامل يقتضيه تبدل كونه نفاضا
 كما يقتضيه ياد المنهك عدمه كعدم تبدل لتقل الواو ثم انه ينوون
 المنكر فيخفف الالف والياء واجتماع الشكونين ولو لا قوله والحرك
 النقطي للياء مقتضى وان كان متعذرا لا يمكن التفتيق الدقيق على
 الالف الحقيق بقصر قوله او مقدرة على المثال الثاني ولا ينافي هذا
 تمثيلها بقا دأى بخلاف لانه باعتبار حاله بعد ورود العامل فتأمل
 فاذا اخبر التقدير الى اخصار من فهم من الشكون في مقام تبين
 مواضعه وتميزه عن النقطي ولم يحصر في الاثنين بل ذكرهما على طريق
 التمثيل الموقوف بالشكون وهو اربعة انواع اشار الى كل مثال

فان الالف لا يكون غير متحرك فيكون في المثالين الاولين
 في المثالين الثانيين سواء كان غير متحرك في المثالين او متحركا
 او متحركا في المثالين الثالثين فاعراب الجمع قد يجرى في الاحوال كلها
 او يكون متحركا في المثالين الثالثين غير متحركا في المثالين الاولين
 او يكون متحركا في المثالين الاولين غير متحركا في المثالين الثالثين
 في المثالين الاولين والياء في المثالين الثالثين غير متحركا في المثالين الاولين
 في المثالين الاولين والياء في المثالين الثالثين غير متحركا في المثالين الاولين

فلا تغفر مطلقا في الاحوال الثلاثة لانواع الثلاثة دفعا ورا
 واتانصبا فلنظري بالفتحة والمدغم كبر اي ادغاما كبيرا وهو ما كان
 الاول من الحرفين فيه متحركة مطلقا سمي به لكثرة وقوعه اذ الحركة اكثر
 من الشكون وقيل لتأثيره في الحكم المتحركة قبل ادغامه وهو متصل
 لو فكله ومنفصل لوه كالمعين كذا في الفتحة والمراد هنا الثاني لم يصر
 لا تقراء من المقام والتمثيل وحوار كنتم عطف على المدغم والعراب
 بشكون الرضخ ليجرد تخفيف وما يتبع حركة اخرى كحركة غير
 اعرابية الظاهر قوله غير اعرابية صفة للحركة الثانية كمن لا يكون الحرفان
 منه لان متبوعه حركة اعرابية ولو جعل حال من الحركة الاولى النحي
 ويكون هو منه ايضا كنضم كونه خيلاف الظاهر لا بلايم ما مرجه
 في بحث الحادى والامامة هناك في الحركة اعرابية وبناية لانه يوم
 جواز منه بناية وليس كذلك ولذا اطلق بعضا كمن حيث قال
 وما حركت تعاوتنا سب كل المدح وجره نحو حركت حركته انتهى فالأجواب
 ان بقوله ما يتبع حركة اخرى كحركة غير اعرابية او لا بضم لانه
 ومن تابع المبتدأ على لفظه اي مما يتبع حركة اخرى كحركة غير اعرابية فصل
 للتنبيه ان نوع اخر منه لان الحركة المتبوعة فيه مقدمة وبناية بخلاف
 ما في الاولين لانه مؤخر فيها وليس باعراب وبياء ومنه الجز الجوارى
 وهو من النوع الثاني لكن المتبوع فيه اعرابية واما عبارة الكافية
 وهي فيما بعد راو استفقرت اسمها اكثر ما بلا يكتفى معها كذا في الاول
 يشمل الاول بانواعه الاربع بلا يكتفى لتغذ واجتماع الحركة والشكون
 الواجب للعطف والثاني الثاني والثالث كذلك لان تحريك الساكن

ان سواها كانا متساويين او متفاربين

صفتان السكونية على التام
 التي هي مع اقصى الحلق مع ما
 فيها بعد 4 من الفتحة

صفتان السكونية على التام
 التي هي مع اقصى الحلق مع ما
 فيها بعد 4 من الفتحة

ان سواها كانا متساويين او متفاربين

الغير الواجب سكونه لعدم وجوب الادغام المذكور ويكون السكون
 مجرد التخييف محسوس لكنه مستغنى عما لا يربط بانواعه الا ان بعد فادى
 الاول ان مجرد المسامحة والمساكنة لا يوجب التعذر ولا الثاني لعدم
 الاستغناء في ترك التبعية الا ان يتكف ويقال ان تركها فوف
 الغرض وهو خلاف الغرض فيكون كالأول في استغناء الآخر بالغير
 يشتمل الاول كالأول ولو لم ان في تركها استغناء في النوعين الاولين
 من يشتملها الثاني ايضا بلا تكلف مع ان لدا حكما اخر لا بد من
 معرفتها فالاهتمام بها اكثر منه بالمنصرف فان الخروج الى بيان ليس
 ذكره فيما سبق وبه يعرف المنصرف ولما لم يبينه مع انه مما ذكر
 في السابق فان قيل ومنه المنع والجمع فلم يبينها متصليين به قلت
 يظهر جوابه مما سبناه فلا تغفل لان الاعلام الى ولما تضافا لك
 دورى فلا تترك علاماته لفسر لا يعرف بمعرفة احدهما الاخر
 بينهما من الواسطة كما مر وقد بين الشرف هذا بغيره لا يجب
 في تعريف العرب وقال في كتابة الرضى هنا ان سبب القول من
 هذا الحد طبق في خط العرب لكن لم يعد بها فيه لاختلافه في وقت
 بها هنا لعدم الاختلاف المذكور لكن يرد ان هذا التعريف لا يفيد
 ناصح من لانه يتوقف على معرفة الجمع وغيره من السبب مما ذكر
 بعد المبتدئ فينبغي ان يفتى ما ذكر على المرفوعات او يجعل تعريف
 الجمع مورد ليل الحصر ويكتفى بما فهم من كاذب العرب والجواب انه لو
 قدم عليه بالوضع بين بيان ذوات انواع الاعراب وما يتعلق
 به او جعل بين بيان حالها فصول كثيرة بتقنيات مطلق عليهم فيكون

قدس ولسلم ان شاء الله
 سكران المعين في هذا الصنيع
 و هو لم يثبت لانا لم نجد ان الاتباع
 المذكور في تعريف لم توجد انما في كتاب
 والناس ولا لانه عدم اطلاق
 عند ما سئل

الاختبار
 ح

من ان
 الاهتمام
 اكثر منه
 بالمنصرف
 منه

بما هو
 في تعريف
 العرب

بما هو
 في تعريف
 العرب

بيان

بيان الحال كالا جنة بعيدا عن جالها وان لا يمكن الاكتفاء بالعرف
 ان يعرفهم لا يفيد الاخصار فاخذ هذا التعريف لافادة الاختصار
 والعرف في الجلة واحال تمامها الى البيان فيما ياتي فاعلم وقيل القائل
 الشريف وتبعه المولى الجاي مضمحل وورد الرد وكان مردودا خلاف
 الاول ان المقصود الاصلح الى وان المقصود تعريفه ذكره فيما سبق
 والمذكور في الافراد لا المقصود **ولا** انما في تعريف الفعل بالثابتة الاخرى
 لانه لم يتغير بدخول التثنية والكسرة لم يزد بدخولها كما ذكره
 العصام فعلم من الوجود الثلاثة الاضرف من الضرف بالفتح اما
 بمعنى المرجع او تغيير الزيادة واما على الرابع فمى الضرف بالكسر
 بمعنى الضرف لم يغير ما ذكره من الوجوه بل بعد بها بالنسبة الى ما ذكره
 من الوجوه فاقدم **بل** شابه من الشوب والمخلط **وقل** اي يكون
 المنصرف لهما صرفا لم يخلط شبه الفعل سمي امكن ان كل تمكنا وتثبت
 في التسمية قدما **ف** شابه او الشئ فاموصوف وموصوفه
 بالجنس الاعلى لظهور عند المبتدئ لكن ينقص التعريف بما وجد
 في اثنان من المبتدئ كعدم وضار وذا فسر الفاضل الجاي
 وغيره باسم عرب بقرينة ان الكلام فيه **بمعنى** ان ذكر العلة الثمرة
 اد مجازية لان في اطلاقها على كل من الفرعي يجوز ان العلة في الحقيقة
 هو المجموع لانه هو الموثق هو راب الفاضل الجاي وقال العصام
 في الشرح ومنه انها حقيقة في كل منهما بل تحقيق ان يجوز في اطلاقها
 على المجموع فنقول علة ان العلة في اصطلاح النحاة ما ينبغي ان يختار
 انهم عند حصول امر ما يناسب ما يوجب كما هو اصطلاح الاصويين

و وجه اهتمام بما ياتي منوع لان
 من الباب ما لم يبين راس
 بالوصف وغيره بناء على الشرح
 وقد سبق انما لا يفيد المبتدئ
 منه

لان التفاضل بين المنصرف وغيره الخ في كتابه
 الضرف وعدم وفير جرد التثنية بينهما بالان
 في الاثر وعدم ولا يرد التثنية بالزيادة
 وعدمها والضرف وعدمه كونه عدم التثنية
 قريب من التثنية اي بوجه

انقرينة سائر
 ومن قارة وجه التعريف ان مواد
 الى تفسير الضرف انما ياراه ثم
 فاراد فيه تحت لفظ وجهه ان
 وهو غير محال لم يصيب لانه
 وهذا القلة بالتقريبية بناء على
 با على صوته ان مراده ما ذكره المادة
 فاقدم منه

اعلم اول ان قول النحاة ان الشئ العلة لا علة كذا لا يريدون به ان موجب له بل المعنى انما اذا حصل ذلك
 ينفرد ان يختار المتكلم لان الحكم لما سببه به ذلك الشئ وذلك الحكم في اطلاقه الاصلح ما يرجب العلة واداه عن
 المنصرف وحكمه ان لا يكون لا تنبئ لان سقوط الكسرة والتثنية في غير المنصرف متفق على ان لا يسمي بلفظ واحد
 من النوع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لانه لا ينفصل اذا ما جتمع الا تنبئ يحصل الحكم في العلة التامة
 انما مجموع عليهما او احده فترسم مقاسما مع حصر شرط كل واحد منها وتعرف الشرط انه شارة التثنية وغيره

قال الميرزا كاد بل لم يزل جميع سره والى وقطعة حرفه قال الشاعري عليه السلام سر والى فليس يرفق المنفعة
ولا ينكر عليه باره الخلة فقد بلغ على الواحد لم يجز في الاجناس لعدم اطلاق رجاله في رجله وباراه الايلازم لانا
لنفسه يجمع فيه مفرق الخلف كقولنا ان اذ كان في بحره لم يجمع على اوزان كبراهم وقد اذبح في لا يقتضي التذير
والفرق قد ان قامر عليه من العجز عجز في كلام العرب وشا الفريب التبعية فلهذا طعن المشايخ واليهامس واما
استعملت في العجز فتنفع الاستغلاء فاداءه يزل منه العجز بلا سبب لا يقبله وينزل ليس بدرجة منه

کالتصریفی

وإذا العار من أن استفيد من بعض الفضل فلهذا ذكر من الدين سبعة المبادئ

من وضع جميعه الجميع او يتخير الى ان يظلمه الض
 مصدر مضاف الى المصدر فالله كان عليه السلام وضع جميعه المصدر
 على ما سبق ورجع صابر شريطه اما ١٠٠٠ النقطة في قوله المضاف
 الذي هو على له او من المصدر فلا حاجة اليه وهذا وجه
 امره بالفهم لمكرر صابر السيل ٢٠
 والتعقيد بينهما وهذا التمام في
 ولعل وجهه فهم وجه التعقيد بينهما وهذا التمام في
 نقد الاول وجه ان شرط فبهم المشروط بغيره
 الرض وعلى التقدير الثاني وجهه في قوله فبهم
 عبد الله

وانما بقدر الوزن العروضي
لعدم اشتراطه وانما الغالب
معرفة اصطلاح العروضي بعد
النحو التوضيحي قبله

[illegible]

المقدم عند العزيز
الشريف له
قوله

عبد العزيز العبد العزيز الشوكي
 حسين زعم انه فريد لها جميعا
 مسته

١٠٠
 فاحكمها الشارة الى ان الاضافة ذهنية
 لا مبهمة في الخارج وهي في الفن كالشركة كمنها في النقط
 الكلام الفطاري كدفعه منه او الحال
 ووصفها المعقنة ووصفها بها والفق بنيتها
 وصفها في بعض غير معين وصفها في البقية
 وصفها في بعض معناه نفس الحقيقة في كلام
 معينة والذهنية في المعارف الفهم في
 مستفاد من الفينية وعلامة التفكر في
 املاذ اسمعيل القدير
 الله القدير

بطرفي الموافقة بل بطريق المخالفة والاول اوله ولوعند القائلين
بأنه **مع** الحرف الدال على التانيث ولوه اللفظ كما في طلي وفرازة
فذلك جهر طلي غير منصرف لتانيث والعلة فوجوه في معنى جعل
ليتم الابد منه ومن غفل عن هذا اضطر الى تعسف ان يراد بالدال
الدال في بعض المواضع او من شأن الدالة مع ان الشارع لم يرض
به فيما سيجي والانه التسمية بناء التانيث باعتبار اتصاله ^{الفعلية} وبالعلة
ولكن لا اضطرار لمن شرح الله صدره **قوله** والقربة شجرة
وقد ثبت فيما سبق ان الشرع لا تقيد المستدعي فكل ما المعنى لا يخلو
عن اختلاف **قريب** **قوله** لا اضع قدي دار فلان اي لا ادخلها مطلقا **قوله**
لانا في الحان كاذب اليه القاضل الجامع **قوله** لعدم شموله الى الياس اي
المراد بالها والهاء الموقوفة على الوصل في الوقف مع انه لا يثبت
لها من بيان حال الجمع فيها فيحتاج الى ان يقال ان احدهما يغير
بالهالة او التيسر فتأمل **قوله** فيخرج عن الوزن بالهاء نحو فوارد او
الهاء هاؤه ويدخله الوزن بالهاء نحو فزانة وملائكة او في الراء
ها وهي **قوله** المفرادات كراهية فان قلت هذا لا يصح في مثل
سر او بل اذا لم يلق الهاء اذا لم يفرق في زنة قلت لا يلحق الهاء اذا لا
اجتماع بينه وبين ياء الجمع بل بينهما تقارب فلا يقال فرازة زنة بل فرازة
او فرازين ولهذا يقال الشاة في فرازة عوض عن الياء تقدير ان
هذا لا يصح وجها لكونه بناء اذ به لا يكون على زنة المفردات والوجه
الشارح انهما شاعرا والمفرد فلحقهما **قوله** ضعف الجمعية **قوله** مطلقا
مطردة مع جواز التنزاع اولا لم يغير الوزن المشروط عند

لا اضع قدمي على صنيعة وضع القدم
حانها كمنها مهيبة في باربع الدخيل يطلف
على الناس سواد زكرك حانها او شغلها
في ضد جميل العبد

وَنَوَيْتُمْ اِيَّاهُ بِحُرْمَتٍ اِضَىٰ
وَارْزُقُوهُ مِنْهُ بِغَيْرِ حِسَابٍ

متنعلا وحافيا لله
لنأء

و به این فیه تکلفا بعد تکلف
لاستیا میبندد

عالم يكن فيه حرف زاي
لثانيته

مما يتوهم حرف دال على
الثاني عشر

حاصلہ از کتب الفوائد
ب نفیس مجاز او حقیقہ
الدرجہ سبب از جہجہ
نفعی الرامع و درو
عبدی

لربح التغيير وهو يدل على الجزئية والنزوم **قوله** ولكن لا يتقوى
 اذ سبق ان دلالة التغيير على الجزئية ليست مطردة لتختلف باختلاف
 ضرت فتذكر فلا يستدل بعدمه على عدمه فيمكن مفارقة التامة
 كثيرة غالبية بحيث يعد عدمها عدم ما ومفارقة الالفين قليلة
 نادرة تحت تعدد ما لا بانضمام المذكور **قوله** فالحكم للمعاليك
 حامله اختيار الشق الثالث كمن باذعاء الكثرة بالانضمام **قوله**
 النزوم وعدمه على الادعاءات التحقيقية ومن جعل حاصلاته
 المحكم بالنزوم وعدمه للنوع وتختلف بعض الافراد لا يتبع
 حكم النوع لم ينشأ برفقته **قوله** اكثر منه في العلمية فرعية مطلق
 التعريف وان كانت في ضمن الانواع كالتعريف باللام فانك
 تقول **قوله** ثم الرجل وكذا المعرف بالاضافة والذراء وفرعية
 العلمية كذلك اذ العلم المنقول من الوصف فرع التكرار
 لكن الفرعية بالزيادة والاضافة اظهر من الفرعية بالنقصان
 ما ينشأ في اللفظ **قوله** من عدل عن الطريق من عدله خناه
 اذ بعده اذ يحتاج الى جعل مصدره بنسبة للمفعول ليكون صفة
 المعدول او المفعول **قوله** قال الفاضل المعصام في الشرح ان المص
 البنية للمفعول وان اشترى فيما بين المفعول كمن ثبوت امر مجهول
 واجعل فخره بمعنى كون المعدول او المصم مخزجا ليوافق المعرف
 في كونه بجعل الجائز وهو خلاف الظاهر كما جعلها الفاضل الجا
قوله والمعدول لا يورد ان قولهم معدول في المفعول
 يدل على انه من عدله لان عدله الطريق شارلا الجواب

عن الترويح

منه كالمضمرات
والجبهات

منه غير المنقول

وتنزل تحتها عن نوع
فتسمى

وقال في ايضا زوجه لم يكن المعدول
مجهول على صفة الوقوع بكونه
معدول على طريقة القيام بالاع
المعروف طريقة بيان قيام المعدول
البنية للمفعول والجهل طريقة بيان
قيام البنية للمفعول فالمعدول
ويشعر الى الموصوف وضع
الفاعل والمفعول المعروف
نسبة اقسامه فاعلموا في
نسبة المفعول بالمفعول

نحو المفعول بالمفعول
نحو المفعول بالمفعول
نحو المفعول بالمفعول
نحو المفعول بالمفعول

باز

بانه من الخذف والا يصل الى التقدير معدول عنه اصله والبال
 في **قوله** وهو خروجه لم يعرف المصلا العدا لانه غير اتم معرف في
 محله او مستغنى عن التعريف لشهرته فيما بين المصطلحين لانه اشار
 الى انه وافق ابن الحاجب العدول فيه عن تعريف اللفظ بخلاف
 غيره فانه لا عدول فيه وعرف الشرح ما لم يعرف المصلا لانه
 المستدعي **قوله** المعدول المدلول المعدول بالمعدول المعلوم بوجه تأويل
 التعريف لما يلزم طلب الجمل وبهذه العلوية يدل على المعدول التزاما
 بحيث يصح ارجاع الضمير اليه ثم بالتعريف يحصل التمييز مما عداه
 فاندفع بتعريفه ما يتوهم انه لا حاجة الى التعريف في لزوم الدور
 اذ لا بدح من معرفة المعدول قبل التعريف وجالا ندفع غير خفي
 على المتأخر **قوله** باعتبار رايه الاصلية يريد ان الخارج
 والعدول هو المادة لا الصيغة فان صيغة الاصلية معدول
 عنها والحالية اليها فالسمية بالمعدول باعتبار الصيغة فهم
 فاحترز بالاصلية عن الزيادة فان خروجها بالاسم بل قد خرج
 معها وقد لا يخرج بغير من الامثلة لا يشمل خوثلث
 يريد انه وان صدق على كل منها ان فيه خروج الاسم من حيث
 هو اسم لكن لا يصدق عليه في خروجها عن صيغته من حيث
 هو اسم بل من حيث انه مرتب واشار الى بقوله الا ان يراد به
 لم يكف به قال بل ان هذه الاشياء معدولت عن ثلثه
 واخر من والشم والامس وهذه ليست كونها من مركبات
 ولا تخفى ان القائل اظهر سوء فهمه اذ لا مجال لان يراد بالاسم

النصف
ساج

باعتبار الصيغة يعني ان اطلاق اسم المعدول عليه
 من غير اطلاق اسم المادى على المعدول عليه
 اذ التسمية المعدول والاسم
 بلفظ المعدول منه

محمد البستون
مكة

بمع ان قلنا ان التوحيده خرج الالهي عن صفة الاصلية بخروج عدمها من الاول ما عدا ان قلنا ان المعدول عن
 الاخر هو المعدول من الاول المعدول عن غير منفرد واسم عنده في غير اسمها المعدول عن الاس والاسم لا يمت
 من حقيقة المحلة لان المحلة لم تقع عليها الا ان تقع كالتفاهة من صفة التفاهة وبقيتها الشدة استخراجها بها
 كذا حقق بعض المحققين ويرد بخارج واحد وثلاث فانه لا مجال لهذا الجواب الا الاستخراج فضلا عن
 الشدة فالمخلص انما يرجع الى
 المعدول من المعدول او المعدول من المعدول
 ذات الاسم بالصغير الثالث مع قطع
 النظر عن كونه معدولا او مركبا في
 لا بخارج التوحيد عيونا

المرجع تلك الامور فان الخارج ليس هذه المواد بل
 واخر وسحر واس ولا خفاء في كونها اسماء وتلك المركبات
 انما هي لصيغ الاصليات وكأنه لم يرفعها عن صفة انتزاعها ولم
 ولم يدركها المظهر لسؤالهم هو ان اخذت خالته وكأنه لم يبر
 قول القائل الخبير لا يبر بالضمير الثاني الى وطرح ان كلامه في التفسير
 الاول فقال ما قال وماذا بعد الحق الفصل **في** بيان احوال التفسير
 بالافرن في مقام النقض على ان من جعلها غير منصرفين لا على
 مزاى من جعلها مبنيين فانه وان كان فيها عدل على ما رايه ايضا
 عند الشارح لكن ليس على عدل على ما رايه عند من ارجع الضمير الى
 الله فلا نقض على هذا الراى عنده فالمقصود بالالزام بما عنده
 والمراد بالقيضة اعجز من الافردية والتركيبية فيه ودعا القائل
 العصام حيث قال لا صيغة للتركيبية لما يعرض للمادة باعتبار الحركة
 والشكون والتقديم والناخير ومقارنة الحرف الزائد ولم يعرض
 فيه هيئة لها الكلمات وحاصل الرذم منع عدم وجودها فيه بعد اعتبار
 الوحدة بتزويل كنهاته منزلة هرو في عدم المانع ليشمل ما سبق
 من تلك الخثرة لئلا يكون صيغتين كافي المعرف باللام او صيغا
 كاذبة المكررة وخروج خروج اخر عن عن صيغة مع ان اللام ان يذكر
 قبله ليكون بيازا فانه في القيود في محذوا احد ولئلا يفصل بينه
 وبين قوله وصيغ المشتقات الى وعدم تقديم هنا خروج عن
 صيغة على اعتبار **في** الاخراج اذ اخرج باعتبار المادة يقتضيه سلا مترا
فول صيغ المشتقات مبتداه خبره اصلية مأخوذة لا معطوفا على

المرجع تلك الامور فان الخارج ليس هذه المواد بل
 واخر وسحر واس ولا خفاء في كونها اسماء وتلك المركبات
 انما هي لصيغ الاصليات وكأنه لم يرفعها عن صفة انتزاعها ولم
 ولم يدركها المظهر لسؤالهم هو ان اخذت خالته وكأنه لم يبر
 قول القائل الخبير لا يبر بالضمير الثاني الى وطرح ان كلامه في التفسير
 الاول فقال ما قال وماذا بعد الحق الفصل **في** بيان احوال التفسير
 بالافرن في مقام النقض على ان من جعلها غير منصرفين لا على
 مزاى من جعلها مبنيين فانه وان كان فيها عدل على ما رايه ايضا
 عند الشارح لكن ليس على عدل على ما رايه عند من ارجع الضمير الى
 الله فلا نقض على هذا الراى عنده فالمقصود بالالزام بما عنده
 والمراد بالقيضة اعجز من الافردية والتركيبية فيه ودعا القائل
 العصام حيث قال لا صيغة للتركيبية لما يعرض للمادة باعتبار الحركة
 والشكون والتقديم والناخير ومقارنة الحرف الزائد ولم يعرض
 فيه هيئة لها الكلمات وحاصل الرذم منع عدم وجودها فيه بعد اعتبار
 الوحدة بتزويل كنهاته منزلة هرو في عدم المانع ليشمل ما سبق
 من تلك الخثرة لئلا يكون صيغتين كافي المعرف باللام او صيغا
 كاذبة المكررة وخروج خروج اخر عن عن صيغة مع ان اللام ان يذكر
 قبله ليكون بيازا فانه في القيود في محذوا احد ولئلا يفصل بينه
 وبين قوله وصيغ المشتقات الى وعدم تقديم هنا خروج عن
 صيغة على اعتبار **في** الاخراج اذ اخرج باعتبار المادة يقتضيه سلا مترا
فول صيغ المشتقات مبتداه خبره اصلية مأخوذة لا معطوفا على

عبد العزيز الشروى

ح

ما حذف وهما حالان كما قبل لانه مع كونه خلاف الظاهر اعترف
 به نقضه ان يقول والمشتقات فان صيغها اصلية الى ايضا
 لا حاجة الى التفرع بقوله فلا نقض بل لا معنى **في** انما نقض المشتقات
 لانه كونه صيغها اصلية غير معدول اليها لم يتحقق فيها خروج
 المعدول فتخرج خروج وكسبم خرج عن صيغة عند من جعله
 معدولا عن الاخر بالتضمين وانما عند من جعله معدولا عن اخرين بالفتح
 فلا حاجة الى الفرق يؤيد الاول لزوم المطابقة للموصوف افرادية
 وجمعا وتوكيدا وتاييدا والثاني موافقة المعدول للمعدول ولعلنا اشكر
في اللغة الفصيحة وانما في غيرها فغير منصرف مطلقا او فعا
 ذكره القاض العصام **في** حذف معنى اللام كلفظة نيا حيث لا
 يلاحظ ولا يقدرا **في** الاربعة مع الصفة المقتضية للابرام
 المناسب للشهادة في الاول دون الثاني ليرشدك الى هذا ما سياتي
 منه ان اصله يستعمل فقط وانه لم يفرم هذا توهم ان المراد بهما هو
 الفرق المذكور في ضمي واسر فقال **ما قال** لا متضمنا معناها
 وسبب البناء التضمن لا التقدير **في** المتضمن من حيث انها سبب
 لا تظهر فلا يشك بقوله تعالى بالاسم لانه مع اللام والاضافة
 واردة المبهمة معرب اتفاق واعتبار التضمن في حال البناء
 فليس لها صيغ اصلية كما لا مسرحة خرج بل مجرد تضمين معنى حرف
 المستفهام بلا حذف فظهر ان التضمن على قسمين في احدهما عدل وفي
 الاخر **في** فلذا لم يبي اى المقدرة في الاستخدام او بالاستخدام او
 الشئ بتقدير منساف او من معنى شئ اريد به اللفظ واما ارجح

انما لا يكون المراد باللفظ ما ذكرنا

عبد العزيز الشروى

حيث قال ولا يلزم على تقدير
 اللام تعريف كما يلزم تعريف
 بالعدول لا الفرق بين تعريف
 والتقدير كما في تعريف التضمنين
 في اجزاء سبب التضمنين
 معنى الصفة في اخر دور اس
 معنى

لفظة
 استعمال المقدار اياه

ان

به المعنى فلا يصح الرجوع اليه **الموجبه** وهو المشابهة بالحرف
 في الاحتياج لعدم اثره للبناء او انتفاء سبب **ف** او وجود
 تحقق بان يوجد دليل غير منع **الضرب** والاي وان
 يمكن تحقيقا بان لا يوجد دليل **و** وهذا مع كونه خيرا لاجتماع
 الثبوت و مراد ذلك البعض وهو الفاضل الجاهل وان كان تحقيق
 كلامهم وتبيين مرادهم كما هو الظن من كلامه لا المخالفة لهم لكن
 لما لم ينقل عنهم ولا عن بعضهم جعله تقديرنا وليست كلامهم ما يدل
 عليه يقتضيه صار استفاد من ظاهر كلامهم مجعها على الضرب
 عند خرف الاجماع **و** جعل سبب **اللباب** اعتبارا بآ محضا
 وهو تكلف لا تركب بلا ضرورة ومع هذا يلزم عدم معرفة غير
 المنصرف بتعريفه بلا تتبع فيكون **العدل** عن تعريف الجاهل
 عاريا عن التحصيل **فان** اصله مقدر **مفروض** مع وجوده
 غير منع الضرب عليه **فان** اصله اعني عامر محقق مع عدم وجود
 ذلك الدليل فلا يصح قوله والمنقذ هو الاصل الى **فقط**
 زعمه اي اذا كان وجود ذلك الدليل غير مستلزم لكون الاصل
 محققا وعدمه لعدم **ي** ان يقول **ل** وقد عرفت وجهه من
التميز لا اثر **سما** فعلى لم يذكر فعلاوات كما ذكره الفاضل
 الجاهل لانه لا معنى لكون جمع **النك** مع **ولا** عن التصحيح وجود التكرير
 ذكره الفاضل العصام **و** اجمعون **شاذ** لان شرط المذكور لم
 صفة ان لا يكون مؤنث مفردة فعلا **ولهما** ان يكون مفردة فعلا
 كما سمي والقبيل **ع** **ما** اول جمع **وعلى** الثاني اجمع **وان** كان

لما كان اللفظ
 ايضا مذكورا
 كما في قوله
 وجوبه في
 الضرب جازي

وعدو
 بين
 غيب
 الحاجب

بما لا يقال
 بغير
 بغير
 بغير
 بغير

اجمع في الاصل فصل تفضيل بمفهوم جماعها **شاذ** والقبيل
 في كفضيل واجمعوه على القبيل **صفة** على الاصح وقبل التعريف
 اضافي لان في تقدير جميعهم حيث لا يؤكد به الا المعرفة وعدم
 عدم ملازمة ظهور الاضافة لمنع الضرب لا يستلزم عدم ملازمة
 تقديرها وقبل التعريف الوضع وهو التعريف من غير اداة
 فهو شبه العلية وكلاهما لا يلزم قول المص ولذا قول **الشيخ** الحاجب
 ولا يشك ولا يجمع قال بعض الكثر اقوله في ظرفية **فرعية** **المشترك**
 علما بين الواحد والمتعدد فاعتبارها سببا لا بداعى **الشيء**
 اولى من اعتبار امر **وهي** باعتبار معنى معيشي احتراز عن الذات
 المجردة هو المقصود **الاصلي** احتراز عن اسد الزمان والمكان
 ان المقصود **الاصلي** فيها غير ذلك المعنى من الزمان والمكان فان
 وهناك فرق اخر وهوان الذات في الصفة ببرهم غاية الابرار لعدم
 اختصاصا به شيء **دو** شيء ولا يوصف به **لي** يربط المعنى المقصود
 بما فيه تعبير **وما** **ف** اسم الزمان والمكان لا يرفيه تعبير **ما** في الذات
 لا اختصاصه بالزمان او المكان ولذا لا يوصف به لان المقصود
 منه احضار الذات لا ربط المعنى **فلا** يحتاج الى التصریح كما مر
 ابن الحاجب **العلمية** ان يكون محلا **علما** بقدر المكان اشارة
 الى انه قد يتصرف فيها **العلم** بين المحافظة كما في الترخيم ان تانيث
 المعنوي ان التادنيث المعنوي او تانيث المؤنث المعنوي
 ان تانيث وجوبه اشارة بالاولين الى انه مفعول مطلق على حذف
 المتضاف او الوصف وبالآخرين الى انه مفعول به على حذف

لما كان اللفظ
 ايضا مذكورا
 كما في قوله
 وجوبه في
 الضرب جازي

عشيرة
 الترخيم

فقط
 المنقوص
 بالعين
 لا يكون
 الا
 مشترك
 لا يعتبر

فقط
 الزمان
 المقصود
 المكان
 المصير

الموصوف او المضاف اليه لو كان ذلك المعنوي اي التانيث
المعنوي او الموثق المعنوي متحرك الاوسط اي اوسط
على الاول او اذا تحركت حروفه اي حروفه على الاول
ضعف التانيث المقررة في اقتضاء اعتبار التانيث لعدم ظهور
قوله بدليل عدم ظهورها في عقرب وسر ذلك مع وجود اداعي
كما ينبغي انما لو ظهرت لكانت خامسة والحادسة تحذف ولو
اصيلة فيضبح الظهور فقام الرابع مقام **الموافق** مع وجوبه في قوله
لانا المصغر بمنزلة الموصوف مع التقيفة فانه رجلا مثلاً بمنزلة
رجل صغير فكما يجب لطاف التاء بصفات الاسماء التي قد ر فيها
التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر **قوله** بدليل وجوب الحذف
في فمري والنسبة الى جزى مكان الرابع في الفانائدا والثنائ
متحركا فانه لكان الحركة بمنزلة الحرف كونهما بعض حروف المتصارت
الالف في كالمسمة الواجبة الحذف للثقل بطول الكلمة فوجب حذفها
للتثقل بسبب **المترتب** مع جواز جملوى في النسبة الى جملى مما كان التثني
فيه الفاذا لدا والثنائ ساكناء فانه لما لم يكن الشكون بمنزلة الحرف
لحقته لم يعل الف في كالمسمة فلم يجب حذفها ويجوز جملوى
بزيادة الالف قبلها تشبيها لها بالمهدودة على الاصح احتراز عن
قول الزحري وسيجي فلا اقل من تقوية التانيث اي من تقوية
التاء في اقتضاء اعتبارها لانهما مناسبة للتاء في الغيبة وعدم
الامالة فظهر ان التقوية انما بالقيام لفظا وانما بالمناسبة معنى
كما ينبغي **قوله** ولضعف هذا كون القيام في الاول بالوسط

فيقول المصنف في المصنف
الجم حيث قال لا يفتون
لفظا ومعنى بقاء هند
على الضيف م

وكذلك الثاني امر اضافيا بخلاف الرابع كونه القيام فيه بالوسط
وكذلك لفظيا انما اقل فلاته تانيثا لعل ليس للثقل بل للغيبة
وانما تانيا الى معنى انه ان اراد ان يثقل فقط فليكن ذلك
بل للغيبة كما صرح به القائل وغيره وان اراد ان يثقل والغيبة
مع غير مستغلبين فلزوم الثقل لهما من ان لا لا يوجد ولا يتصور
في البعض بل يوجد ما يقابل فيلزم جواز انصرافه لا انتفاء احد
جزئي سبب ان يثروفا خلاف المعتاد وخرق الاجماع وان
اراد ان كلا منهما سبب ثقل يعتبر كل منهما فيما يوجد ويكتفى باحد
فيما لا يوجد فاعتبار فيما يوجد يكون بلا طائر فقط بالاخيرا
فيل لا تراحم في الباب فليكن الثقل ايضا سببا للتأثير فاشار
القائل في احد الموصفين الى احد هما وفي الاخر الى الاخر هذا خلاصة
كلامه وانما قيل ان الثقل لم يعتبر في هذه من حيث هي بل من حيث
تشافوع لأمور اخر فانه الفرع ثقل بالنسبة الى اصله لا يرى
ان ثلث مع كونه اخف بحسب الذات من ثلثة ثلثة ثقل باعتبار
ان القيام فيه لم يكن ذلك في وجود الثقل في كل ما قلنا لانه خلاف
ما يفهم من كلامهم من كون الثقل معتبرا من حيث الذات علما انه
يلزم على ما مر جواز انصراف مثل ثلث كرهة بمقاومة حقة
الثانية لثقل الغيبة بل رجحانه كونه خفة بالنسبة الى ثلثة ثلثة اكثر
من خفة هند بالنسبة الى متحرك الاوسط **قوله** في الاخير ان في اكثره ان
لا خفة في جمع على تقدير خروجه من جمع بالشكون **قوله** ان الخفة والمقاومة
سببان في الحالين اي حالي العلية للذكور والاثاث بخلاف الضعف

الفان محمد السنون

الفان محمد السنون

وان قوة فانما اذا كانت اعلما للذكر لان ضعف التانيث ولا يقو
 الا ما له مزيد قوة ولذلك انصرف ما ذكر لعدم وجوده فيه ولولا ^{مدا}
 الاشتراط وعدم الخفة والمقاومة لامتنع ما ذكر في الحالين ^{فقط}
 من قال التانيث مما لا يعنيه لظهوره لا ما سئل لما نحن فيه ^{بشيء} انه
 ممن لا مستعمل لما خرج فيه ^{بالمعنى} اي بالمؤنث المعنوي
 كما سيصرح به في كل حال اذ في حال وجود الزيادة وعدمها بغير
 تاد احتراز عن مثل حجارة وفرز زنة مما فيه التاء فانه ليمتنع فيه
 كبرية تانيثه لفظيا ^{لولا} يلزم ان التانيث يلزم بالجماع ^{لولا} في شرط تانيث
 اسم يريد ان الضمير راجع الى المسمى على حذف المضافين ليصح
 المعنى ولا يريد ان راجع الى تانيث اسم الذي هو المعروف كما توهم
 اذ في يلزم خلط الجملتين العائد الى البداء والمبتداء عن الخبر
 اذ يلزم ان يرجع ضمير اسم الى المعنوي كما يفهم من تقريره وجه
 التخييل وهو لا يصح ايضا ان المراد بالمعنوي ^{الاسم} كما عرفت
 لا المسمى كما لا يخفى ^{او على} التخييل على ان يرجع الضمير الى المسمى
 مراد بالموصول المعنوي كما يريد بالمرجع المذكور في محتاج التقدير
 مضاف واحد ولا ينافيه قوله ولا يجوز ان يراد الى سبق ما يشعر بكونه
 المستقر فيه وعدم الجواز عند عدم المستقر في قال هيئة التفسير
 واحدة على كل التقديرين ولكن في التخييل يراد بالتانيث الذي
 في التفسير وهو المذكور في قول المصنف تانيثه باعتبار معناه اللغوي
 وهو تانيث ^{الاسم} فانه غير تانيث المعنوي لان الضمير في شرطه
 يرجع على هذا الى ان تانيث المذكور بهذا الاعتبار لم يثبت ولا يكون من

محمد بن سفيان
 المتوهم عبد العزيز الثوري
 عبد العزيز الثوري

الزيادة اي زيادة حروف ^{الاسم} لفاية ضعف التاء المقدرة
 في اقتضاء اعتبار عدم ظهورها وعدم في المسمى ^{لولا} والخطاب
 غير مناسب له كونه مجهولا ^{سابق} لا و غائبا ومحتاج الى تقدير مؤنث بلا
 احتياج فير اقول نعم الا انه لما كان الاقل مشهورا ^{بشيء} تانيثا في التانيث
 وفي الثاني الخطاب فلو قال ما عاينه التاء احسن لم يحصل
 الإشارة الى هذه التثنية وفيه بحث ^{بشيء} انه لو اشتراها لما اهتموا بالبحث حتى
 ظهر بينهم اتفاق واختلاف كما سيصرح به التاء ولو لم يحصل
 الإشارة المذكورة بلو بلا خطاب ايضا مع السلامة عن التقدير
 فافهم ^{بشيء} ومنه مذهب المحققين وصرف مذهب الحمزي والمبرد
 ووجه اي وجه اخبار وجوب المنع مع ضعف التانيث
 دفع اللبس اي قصد دفعه ومن فانه القصد قال وفيه بحث
 لان نقوية التانيث بعد وجوب المنع لا تقيد ^{بشيء} فقوى اعتبار
 التانيث اي قوى اعتبار التاء المقدرة في اقتضاء اعتبار
 بهذه الضميمة اي بضم القصد المذكور الى التاء لتوافقها وتنا
 في الاقتضاء ومن غفرنا قرنا هنا وفي القول السابق وقصر
 التناسب على الفرعية وقال ان دفع اللبس من قبيل العلة
 ولا يتصور في جهة الفرعية فلا طريق له لان يقوى علة المنع
 فقد قهر ^{بشيء} تاما ذكره من ان وجه الفرق عن نحو هندا ان في اطلاق
 اسم المذكور على المؤنث فرعية لفظية فوق فرعية على ان نحو
 هندا كالمذكر فانه طلاقا على المذكور ^{بشيء} استعمال الاصلي ^{بشيء}
 على فانه فيه فرعية ظاهرة ^{بشيء} هي فرعية المعنوي فليوجب

عبد العزيز الثوري
 عبد العزيز الثوري
 سبها
 عبد العزيز الثوري

بان في تسليم فرعية عنك الجملة وهي وان لم تبلغ في التقوى
 الى تأثير الوجوب او الرجحان فلا اقتران تأثير الجوان فالوجوب
 وجه التحريك لا بالنظر والايضا لا انكبا **ول** اذا لم يقوى لفظيا
 وهو الحرف الرابع وحركت الاوسط ولا معنوية وهو العجى
 ودفع اللبس **ول** وبه كونه الكلمة غير عربية في الاصل فيلزم
 ان لا يعرف غير المنصرف بالتعريف المذكور بلا سماع وهو المسمى
 بل يتوقف عليه لا بد لمعرفته به من ضبط الالفاظ العجيبة
 التي لا طريق الى معرفتها الا حكم اهل اللغة والسمع منهم فالعد
ول او علم التجرد بان يرجع التفسير الى العجى مرادها
 المصحح لا المصدر كما في الاول **ول** فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث
 قال شرطها ان تكون علمية في العجيبة لعدم شمولها لخواص
ول وما وجه الموجب الفاضل الهندى والمولى الجائى **ول**
 جمع بين الحقيقة والمجاز قيل في عدل المصنوع بما هو علمه
 مع كونه اخيرا **ول** كونه خلاف المتبادر لعدم ثبوته
 في اللغة صرح به في التلويح **ول** بعدم تصرف العرب بادخال لام
 التعريف الى فيه عبارة اذ ان المراد التصرف الذي يجعل العجى
 من جنسهم والاعلم بعد النقل مصور عن مثله لا مطلق التعريف
 حتى يرد انهم يتصرفون في الاعلام العجيبة فيقولون في جبرائيل
 جبريل وجبرائيل وفي ارسطاطاليس ارسطو ورسطاطاليس
 ورد على غير اوزانهم الخفيفة وتراكيبها فما المناسبة مع عدم
 سبلانهم باليسار فنامهم **ول** ذلك قالوا العجى فالتعب

ول

به

بوجوده في خوقالون كما في الاصل وهو مثل ابراهيم دلالة
 وبه اثبات حكم في الفرع مثل حكم الاصل بعدة متحدة نوعا تدرك
 بجملة اللغة في الجملة ويستحق في المطالب ومفهوم الموافقة
 ظهور العدة في الجملة للمخرج المجتهد وغيره **ول** وجوده اذ وجود
 القهور على الوجه المذكور هنا خفاء لا يخفى وانما ما وجه به الفاضل
 العصام في دفع الخلل **ول** من ان المعنى شرط ان توجد فيه العلية
 ثابتة في وقت العجيبة لا ما ذكره الموجة المذكور من ان المعنى ان تكون علية
 في اللغة العجيبة حتى يرد خوقالون ان وقت العجيبة وقت كون العجى
 علم صرف العجى من غير تصرف فيه بالتصرف المذكور فتختلف لا يخفى فظهر
 ان المصنوع في العدل **ول** او حركت الاوسط اى اوسط مروف
 محلا **ول** انه لم يسمع عطف على قوله ان التانيث **ول** اذ لا علامة لها
 ولذا قيل لا طريق الى معرفتها الا السماع **ول** ومن تبعه كالمصنف **ول**
 الرد الشرح الرضى حيث قال بهذا ليس بقوى لاحتمال اعتبار تانيث
 البقعة والقلعة نعم لو ثبت منع صرفه اذا سمى به مذكرا وارجاع ضمير
 المذكر اليه ثبت اعتبار العجيبة فيه وبما الفاضل العصام في المحاشية
 وقال في الشرح ويمكن ان ينصرف بان تانيث اسماء البقاع
 يدور على اعتبار الواضع فان جعلها باعتبار البقعة مثلا
 فثبت وان جعلها باعتبار الحركات فثبت والعجى بربطه عن اعتبار
 التانيث اقراره انه يرد اعتبارهم التانيث في خوماه وجود
 بهذا الاعتبار مع اثرها علمان في العجى وان لا يدفع الا لزامه
 لك ولم يظهر ما وجب اختياره في الاظهار مع اعترافه بكونه متروكا

رخصان عن الفيلسوفات موقوف
 على الاجتهاد
 وفيه اشارة الى ان معرفة كل
 مع يعرف اللغة ليست
 بسهل اذ لا يمكن احصاها
 كما بين في محله

قوله خولت على وزن عضد اسم زجر هو **توت** على **ت**
قوله توجد في الفعل يشير الى ان الاضافة لمطلق النسبة للمزيد
 ها ولا للاختصاص والالف الشرط على الاول ولغا الاول
 ولم يصح الثاني على الثاني فافهم عدل متاذكرة الفاضل الجاي
 وهو كوزن الله على وزن بعد من اوزان الفعل لانه المراد بالوزن
 ليس المصدر بل كيفية خدشة حروف الفعل ولا داعي الى
 حمل على هذا المعنى ولان المقصود من التفسير تعميم الوزن للوزن
 المشترك ليفيد الشرط كمن يفهم من ظاهر قوله بعد من اوزان
 الفعل ان لا يزيد نسبة للفعل مع ان ذلك لا يحصل المقصود **قوله**
 على التركيب على ما في الحافية ولا يجمع وزن الفعل بالعدل بالانفراد
 هذا منقوص باخر بالمدفأة كآخر النجم بل تفاوت فالقول بالعدل
 في الثاني دون الاول **حكم الله** الا ان يملك ملك الفاضل
 الجاي ويقال ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل
 التحقيق بدون اقتضاء منع الصرف اياه ولا يقتضيه هنا الوجود
 السببي في الودف ووزن الفعل وقد عرفت ما فيه فيمضي
 فلا يوجد في الاسم المنقول في معرفة الوزن المختص تحتها المعرفة
 اوزان الله وهو لا يحصل الا بالتبعية فلا يحصل معرفة غير المنصرف
 بالتعريف المذكور لا تتبع كتعريف القوم كذا ذكره الفاضل العفا
 او مشدد العين فان فعل بالتشديد من خصائصه انه حركته
 فاعلم ان جميع اوزان الخمسة والسادسة معلومة او مجهولة
 وبما في العلم والمث بدلالة اسم خذ تخرج منه بعد ادق

والفعل بالماء صبح اجزا او يكون في اوله لم يقل او يكون غير مختص
 كمن يكون في اوله لما قاله الفاضل الجاي مشير الى ان اوله المجمع يكون
 في اوله كما قاله الفاضل الجاي مشير الى ان اوله المجمع يكون محتملا
 لمنع الحلو ايضا بالاعتبارين فانه يوجد في مشير شكر علما الفاعل
 فان اعتبر اختصاصه وعدم احتياجه بسبب الى اشتراط عدم
 قبول الثاني بحمل على الاول وان اعتبر وجود الزيادة في اوله واقفا
 الى اشتراط المذكور مع قطع النظر عن الاختصاص بحمل على الثاني
 بر هو اولى لانه يظهر ثمة هذا الاعتبار اذا صغرتا سينجي **قوله**
 في اول موزن على حذف المضاف في لا يكون زيادة بمعنى الزيادة
 اذ هو اول لا في اوله خلافا زيادة زيادة الفعل يشير الى ان في
 قوله زيادة الفعل استعمال في علمان يكون الاضافة للاختصاص
 لانه لا يوجد في غير الفعل وكذا في الوجه الثاني **قوله** او يحذف
 المضاف في يكون زيادة بمعنى الزيادة اذا الواقع في محر اول الوزن
 هو لا الزيادة في اول وزن الفعل زيادة الفصل بلا خلاف ولا
 استعارة حال كونه على الوجهين احدهما في الوزن المراد بالضمير يرد
 به الموزون بذكر الحال واردة المحل على الاستخدام والزيادة بمعنى
 ما كما في الاول والاخرة **قوله** بان يرد به المحل بذكر الحال والزيادة
 كما في الثاني وقوله والمراد الى مرتبط بهذا القول حال بعد حال
 او يستبان بيان وجه القيمة بالاستعارة وقوله ما لا نوع **اختصاص**
 باول الفعل بان غلبه علم ان يكون الاضافة لمزيد النسبة لا
 اختصاص كما في الوجهين الاولين **قوله** او انما عدم القبول

ويفترقان في مثل شمر واحد
 كذا

للزيادة مع ان الفاضل الجاهل يندى الى الوزر او الموزون كونه
 سبباً في البعض الذي له مؤنث وان لم يكن فيما لا مؤنث
 كذلك تأكيد المشابهة لزيادة الفعل على تقدير كون الاضافة للاختصاص
 وقوله والاختصاص عطف على المشابهة اي المعروف وهو نوع
 الاختصاص على تقدير كونها لمزيداً بالتب ومن لم يفهم هذا قال في
 بحث ولو تركه كان اولي ولم يدركه واجب الذكر فافهم هذا
 البحث على وجه الاتقان فانه مما يختص به الاذهار باعتبار السبب
 الاخر في الحقيقة وانما قيد بالآخر لا بمراد ان يكون قابلاً للتأخر
 باعتبار السبب هو وزر الفعل انتهى وقوله لها وان كان
 لسميته لكن لما كان اعتبارها غير منافي لسميته الوزر كما في
 صبح ان يقال انه قابل لها باعتبار السبب هو وزر الفعل وليست
 مما يجتمع العقل ولا يخالف لقوله فلو قيل باعتبار الخ ولو ظاهر
 كما تقدم فيلزم استدارك العلمية على تقدير تعليل الشرط
 بالوجه الاول اما على تقدير تعليل بالآخرين فلا يلزم عدم
 الاس من التناول فجعل التركيب اجنب الا ان احدهما مرجح
 والاخر فاسد ويلزم على الوجه المرجح ايضا عدم الفقد لولم
 يسم ذلك بناء على انه جعل اجنب وضع ثاب كالمعلم فلا ينبغي
 ان يفسر التركيب بالجعل المذكور ويعمل الشرط باحديهما
 او بالثاني فقط بل الاول اي يفسر التركيب بالضم المذكور ويعمل
 بالشرط بالوجه الاول ومن لم يفهم هذا زعم التفسير زعم
 ان مدار السند راد عدم حصول الجعل المذكور الا بالعلمية
 فنع المصير لكون المجموع اجنب علمه ان هذا وان دل على

عبد العزيز
 عبد الشرف

متوجه عبد الشرف

عبد الباقى
 عبد الله

في قوله
 بالآخرين
 في قوله
 بالعلمية

في السند راد

جواز عقل كسب وكلامهم على وقوعه فعمل هذا يلزم
 للسند راد على تقدير فافهم ضم كمنه اي ضم كل منهما الى
 الاخر فيفيد كون كل منهما مضموماً ومضموماً اليه وكون المجموع
 هو المجموع ولو قال ضم كل الى اخرى لا فاد كون المركب هو المضموم
 وهو ليس بصحيح كما لا يخفى ومن لم يفهم المراد قال وهذا
 التفسير ليس بصحيح بل الصحيح هو الثاني وكم من عاب قولاً
 صحيحاً وافته عن فهم سقيم **ول** لان نحو الفهم وبصرى علمي
 لانه لا تعداد جزئية لعدم الاستقلال فحاشى لا تركيب فيه حتى
 يؤثر في تحقق الافراد لفظاً ومعنى وفريضة التركيب باعتبار الاصل
 فانه فرغ الافراد الاصل الذي لم يسبق تركيب فلما لم يبق
 انه ان اراد ليكون المركب كالمفرد لان المنع من احكام الحكمه
 فذلك حاصل بنزول الاحزاب من الاول بلا علة كما
 في ضاربه وخشروا ان اراد ليكون مفرد لفظاً ومعنى يلزم اتفاق
 اعتبار الفريضة بالتركيب وهذا التعليل اول لانه يحصل محل
 المنع وبالتالي قوة السبب ولا شك ان الاحتياج الى الاول
 سند **ول** بان من الزوال بسبب **الاول** ففاسد للاشتراك
 في اشتراك شرط التركيب به في الوجه مع السبب بالشيء شرط
 فيها فعمله وجهه دون غيره تحكم وعدم تعين العلميه لكونها
 سبباً ثانياً لجواز ان يسميه به مؤنث ويكون الثاني سبباً
 ثانياً والعلمية شرطاً لها فليست بهذا الوجه وجهاً مطرد **ول** لانه القدر
 العرف ومنع من ان يكون اثره في غير مختار هو الاضافة

كما اختار العبد الشرف

عبد الباقى

الثاني
 عبد الشرف

هنا لا يكون من خصائص الاسم تواتر الحرف في المضاف فلا
 منع في المضاف اليه لتحقيق التيسر العلية والالف النوع
 في الاول صرح بالمصدايقا والعلمية والتأنيث في الثاني **قوله**
 فان الاصح بقاء البناء دون منع الصرف **قوله** بل يظهر ان
 قيل فانه لا معنى للحكم بالمنع بلا ظهور الاثر والاصل في الاسم
 الصرف **قوله** ولا معنى قبل العلمية فانه ايضا حكى لا يظهر فيه اثر
 المنع **قوله** لا اثر في اختياره على البناء لا مبنيا كما في زعم المجيب **قوله**
 معربين بقدر اقل ابد من التقييد **قوله** وقد عذ المصالح حكى تناقض
 او اعرابه ولو جمل من العرب بقدر اقل يسلط بهذا الجواب **قوله**
 فلا بد من التقييد لانه المذكور حال ما قبل العلمية والحكم في حال
 ما بعد ما فلا يصح القول بالاكفاء فلا بد من التقييد **قوله** انما
 ظاهره وشمله لما ذكره المصنف وغيره من الشروط انما شمله
 للعلمية فانه النسبة عامة توجد في المركب المضاف والمضاف
 وفيما كان الثاني صوتا وفيما كان الثاني متغيرا الحرف العطف فيها
 كان الثاني معربا قبل العلمية وعدم العام يستلزم عدم الخاص
 انما وجودها في خبر الثالث والرابع ظاهرا **قوله** اما في الثالث فلانه
 معنى سبويه مشد قبل العلمية الراغب في السبب التفاحي **قوله**
 اياه اذا وجد في سببه امام النجاة عمرو بن عثمان الشبرازي
 لكان رتبة في او لكثرة شتم اياه واما في الرابع فلو جرد نسبة
 العطف في مثل **قوله** وشمله للوجود بين فلانة العلمية
 دون النسبة لا توجد الا في المركب المسمى **قوله** ان المركب غير

لا يخرج عن نسب وتعلق اذ من المعلوم ان معنى الحرف في غيره غير
 ملاحظة بدو له فلا محالة يكون بينهما تعلق وارتباط فلا يكون
 التركيب منهما مجرد الامتزاج الذي هو المراد بعدم النسبة **قوله**
 لا ينفك من المنادى فضلا عن النسبة فلا يكون التركيب
 ومن غيره بدو **قوله** وبقوم من هذا وجه الامعية فافهم **قوله** وقال
 المصنف العلمية والامتزاج لانه اظهر ايضا لانه هو المراد من
 الثاني **قوله** بعد ذكرها خلاف اصطلاحهم وهو النسبة الثانية لا لفظا
 يقتضي عند رات القيد من اسمين وعدم الاضاف وقد
 سبق وجوه **قوله** المزيدتين في الاخر لا اصليتين ولذا سمي
 مزيدتين **قوله** بتحقيق ما بينه لاني الثاني في عبارة **قوله**
 لما بينه لهما كما هو دأى البصريين لا يكونان مزيدتين **قوله**
 للمزيد عليه كما هو دأى الكوفيين لانه وجه شرط انتفاء فعلا
 ظاهر على الاول لانه الثاني نعم فيل بتحقيق فرعية من غير
 شائبة الاصل اذ لو دخل التاء على الكلمة اصلا بالنسبة
 الى التاء الزائد عليه فيضعف الفرعية لكنه رد بان لو ضعف
 بزيادة شيء عليه فيضعف بزيادة علامة التثنية والجمع **قوله**
قوله الحكم **قوله** واللازم ههنا وهو عدم قبول التاء اعم لوجوده
 فيما لا مؤنث لعدم تصور قيام مأخذ الاشتقاق بالوثق
 او اختصاصه بذات تشره عن التأنيث كالحبان والرحم
 لا يمنع من التاء فيتحقق المشابة لاني التأنيث ليس
 تلاخاف الاصطلاح وهو جمل من علم مثال بزيادة حرف

لا منزه

ليعامل معاملته فيما عدا العدل وزل الفعل من التانيث
 والجمعة والتركيب والالف والنون والالف الحاق المفردة
 وهما العدل المطلق وزل الفعل لا اجتماع مطلقا وهو
 المفهوم من قول المص في المصير والمصير في كلام الشارع في ينقص
 باخر كما سبق وتوارد بالعدل التقدير بقرينة مجرى حال
 التحقيق بعده وحمل قوله لا اجتماع على معنى لا اجتماع فيما
 فيه علمية لصح وسلم عن النقص المذكور لكن لما اراحت كل
 على هذا المعنى والعلم بالحقيقة عند الرب المولى لما اثر من
 ان الوصف يقتضى الابرار والعلمية التعيين الى بل زال الابرار
 فقط كماله لان المراد بها الصنف لا الشخص فلا يرد ما
 فيلانة هذا لا يلزم قوله لم تزل الحكمة فيها لعدم ظهور الوصفية
 تكون الاولى عن كل ولصورة الثانية لهما لفاية ظهور الوصف
 من التفضيلية لم يعرف بالاثاق للتأنيث والعلمية
 لان العدل في هذا الباب تابع للوصف لا يوجد بدوره لانه لا بد
 في اعتبار الخروج من احد التل بان اقتضى العلم عدم كونه
 علم هذه الصيغة بل على صيغة اخرى ولا خفاء في ان هذا الاقتضا
 لا يكون الا باعتبار الوصف والد بالعلمية يستلزم زوال هذا
 الاقتضا المستلزم زوال اعتبار الخروج المستلزم زوال
 العدل فاخرهم فقد علم حاله ولانه يكون العلم لا الوصف
 قد يتصور نقل او الصنف المشهورة او المشهور سماه
 بما كما يفيد صريح عبارة الفاضل الهادي والرضي الله اخفا

الشرح
 لشرح

ان اللزوم شرهتها لا شهرة تقصرا فلا اسناد بحاج ولا ملاحة في
 قول من قال لو قال او صفته وفتنه اثاره بقوله ايما سمي
 او زاد له كالحالة لا ينفذ اختصاص الصفه بالمسمى على ما هو
 الاصل في الامانة وتوهم عدم الافادة فلا اقل من الابرار
 على ان ارجاع الضمير الى ما سمي به في قول المص كما هو اظهر من كلامه
 المراد به ما فوق الواحد كما اشار اليه الشارع يومهم شرهتها من
 صفة كل وليس كذلك كما لا يخفى وفيه تاثير ان عدم التصور منوع
 لا يمكن نفي الوجود فيه بان يجعل اسما مثلا كجبر او
 يرد به واحد مما سمي به كما في العلم الشخصي ~~الذي لا~~ لا بدعي
 انه لم يوجد في كلام اعراب قد ضميره مختصا له لو وجد لرجع
 الى الوزن والبارز الى الفعل فيرمي ان يخرج بوزن مستنكر لانه
 مما يختص بالفعل بوزن مثل احمد ان اريد نوعا لا
 وسبب ان غير محارها ومن يستعمل في السر اعتبر فيه المستر
 وظن انه احق بالقبول عند ذوي العقول اي بغير وزن وقع
 الاختصاص به ان كان اختصاصه بالفعل بذاته لا بالزيادة كما
 في مثل ضرب فانه اذا غير بالتصغير زال الاختصاص لانه
 بالذات يؤول بزوالها اختلاف مكان بالزيادة كما في مثل
 احمد ويشكر فانه اذا غير بالتصغير الوزر الذي قبله كان
 لما لم يكن بناء على الزيادة والوجود في الحال ليس لم يزل بزواله
 لانه اعتبار الوزر في سواه بنوع اختصاصه كما في الاول
 او بكما له كما في الثاني ~~في~~ تنوير التمكن ومنه التمكن واما العوض

عبد العزيز بن روي

ح، علم انه قد يعدل عن اصل

ص
 عبد العزيز بن روي
 في بعض الاشياء

فيوجد فيه كما في شرح جوارحه الاصح وكذا المقابلة عند من جعل مثل
 عرفات غير منصرف وانما عند غيره فلا مقابل او الزحاف
 لقوله اسد ذكر نعمان لنا فعلم الشارح ذكره هنا وذكره مثال الفروع
 بعده وهو قوله صبت على خصائب ولعل مراده سقط من قوله فافهم
 جوارحه لفهمي فلا حاجة الى اذكره الفاضل الجاني في جمع
 الزحاف من قبيل الضرورة كما يحتاج في عبارة ابن الحاجب
 في جمع الى الاصل بان ينصرف مطلقا وعند زوال العللين او
 بان يكون في حكم فينظم المذاهب الثلاثة ويناسب المصير فيكون
 يشتغل بتفصيل الما قال الفاضل العصام من ان الاختلاف في انصرف
 وعدمه عملا ثمرة في هذا الفرع ويتعلق بها الاعراب الثلاثة
 وغير المنصرف اعلم ان جمع مرفوع بناء لوجه صحة تقدير الموصوف
 المذكور للمؤنث التام لانه المذكور الذي لا يعقل لعدم اصله
 في التذكير في حكم المؤنث فيجمع اربعمائة صفة بالمؤنث التام
 المتكملت جمع الصاغر وهو من الجمل الذي يقوم على ثلثة
 قوائم واقام الرابعة على طرف الحاف او مرفوعة اجمع مرفوعة
 بناويل الالهة المقدرة بالكلمات لكونها من اقسامها في وجه
 الجمعية بالمؤنث التام لم يظن ولم تقدر بها اي الكلمات مع اننا
 لم نخرج الى الناول بل ولم يذكر في الاقسام مع شمول المقسم
 فلا يكون القسم حاصرا هو خلاف الاصل واللام لا يستغنى
 لعدم المريد واقتضا المقام عموم المقسم فلا يفتح ان يرد
 بعض الكلمات الغير الشاملة للمعارع حتى يكون القسم حاصل

ومن غرضه ان يذكر
 اعتماد ذكره في باب غير
 بعيد وجعل مناسبا
 مستند

نامة في قسم الاسم فالمطلب تقدير الاسماء لا الكلمات عطف
 على قول لشمولها ومن عطف على قوله نامة جمع مرفوع لم يتدبر
 فتدبر لكن يرد على الوجه الثاني فيلزم كون القسم الفاعل
 مثلا اعلم لشمول المبنى ايضا من المقدر وهو المرفوعات
 لا اختصاصه بالمعرب وخصيص الاسماء فقط وهو الفاعل
 ونظائره بالمعربات ومع الحدود بان يجعل ما فيها عبارة عن مرفوع
 مرفوع وكلها بعيدا اذا الاول خلاف الاصل من الثاني
 يستلزم كون المحدود اخضر من الحد مع ان الاصل التأنيث
 يستلزم كون البحث عن المبنى في هذا الباب مع كثرة استطرادها ولا
 في بعد منها ايضا تخصيص انواع الاعراب على هو المستفاد مما سبق
 ولم يسبق من المصنف ومن ابن الحاجب بيان المعنى العام
 لتعريب حتى يجعل الانواع له ثم ان هذا معطوف على فاعل يرد
 على الجمل ومن عطف على قوله وكلها بعيد فقد جعل البعد
 انما يكون المبنى مرفوعا لم وان لم يقدر المعربات ولا فاعلا
 لانه قد مر من المرفوع وفعله والانواع العامة وهو مقتضا
 الى وكذا حالها وهي المرفوعات واختارها واما ما في المثال
 واخوات فظهر من هذا الوجه ان المناسبات في كانه المناسبات يقدر
 بالاسماء الشاملة لها والمعربات حتى يلزم ما يلزم ولا تخصيص حتى يستدعي
 ما لم يندعي فافهم ما في قوله وهو الفاعل ونحوه المنادى وهو
 خاص بالنقل المخرجه والجملة على المنادى واجب يلزم جمع
 بين الحقيقة والحجاز وهو غير جائز عند المحققين وان جاز عند

وبيد ان القول بان لوجه صحة
 تقدير الموصوف المذكور للمؤنث
 التام لم يوفق والثاني بيان
 لوجه تدوم تقدير الالهة وعدم
 صحة تقدير الكلمات فابن هذا
 عن ذلك فافهم

هم كنه مجاز لا بد فيه من قرينة وليست هنا فلا جمع اذا الاستناد
 المذكور لا يوجد في مثل اسم الفاعل اصلا فيخرج فاعله من الحد
 وهو لو علم المعروف بنا و علم ان المص من جوار الجمع مع عدم
 تبادره المحل **لقد** منع لدخول المفعول به لوجود النسبة القريبة
 فيه وكون ما عبارة عن المرفوع بقرينة المقسم لا يفيد للمبتدى
 في المنع **الاجزاء** اعراب مخصوص وهو الرفع هنا ولو عرف الحد
 به لزم الدور لا مجرد معرفة الاصطلاح بعد معرفة المرفوع بالاسم
 او غير ما حتى بعيد كون عبارة عن المرفوع في المنع لانها لا تأتي بعد
 بها حتى يصلح لان تكون عرضا **نسبة** وصفية وبرا يتم المنع بعد
 صدقها على الوقوع في كالتحقيق واما لم يقل نسبة قيام لظاير
 نحو مات زيد وقرب وفي يفهم للقيام ما تقدم المعروف انتهى قال
 في الاظهار وهو المنع اليه الفعل التام المعلوم او ما بمعناه وفي
 قوله او بمعناه تنبيه على ان المراد بالاستناد ليس الاصطلاح بل النسبة
 تامة او لا وكون ما عبارة عن المرفوع مفيد في كالتبيين في شرحه
 فهذا الحد صحيح جامع مانع ايضا ونسبته قال واما اورد في
 المحس هنا وورد عليه في الاظهار ثم قال على ان ذكر المعلوم يفيد عن
 التام واقول اغناء المتأخر عن المتقدم مما لا بأس به **قوله** في المعنى خبر
 ما في الحقيقة ان لفظ في الحقيقة في قول القائل **سند** اليه الضرب
 في المعنى مع كونه منصوبا فطروا لا مدخل للاسناد في المعنى وكون
 الاسم فاعلا ومرفوعا **قوله** اما المبتدأ المقدم وجوبا او لا قال
 ما جاء من ابوك عداي وبنونا بنوا بنا لنا ومركب مثل في الدار

بعد العزم على ان يروى
 بهذه

رجلا ولا اختلاف في كونه مركبا بل في كونه جملة فيخرج بفعل او شبهه فلا
 الاصل المتقدم فضلا عن اعتبار وجوبه في النوع وقول من قال ان
 السند صورة هو الدار الجامة وحقيقة الدار مع الفعل وشبهه غلط اذ
 السند صورة ليس الدار وحدها بل في الدار ولا شك في تركيبه **وليس**
 قولهم في مثل ابن زيد مفرد صورة وتوهم انهم اردوا به ما يقابل التركيب
 وليس كذلك بل المراد ما يقابل الجملة كالاخفى على من نظره هذا المحل **قوله**
 بعد الفعل الظاهر المعروف لكن يتبين هنا علم ان المراد به هنا ما هو اللفظ
 منه وهو الفعل ولا ضرورة في التزام التعميم كما في الحد اذ من عادتهم
 الاكتفاء بذكر الاصل في بيان الحكم المشترك بينه وبين ما يشبهه **لظهور**
 الفرع تابع للاصل في الاحكام **قوله** مع شدة احتياجه اليه لعدم افادته
 بدونه بخلاف سائر المعولات حتى جعل كالجمل الاخير منه اذا كان
 ضميرا متصلا اذ في الشهادة مدخل لعدم الاحتياج بدونه كضرب
 زيد وهذا اذ كان الاصل الذي ينظر الى الذات لا يمنع الى فلاحا
 الى التقييد بما ذكرنا الفاضل الجاهل من قوله ان لم يمنع مانع بل هو
 خلاف المقصود **قوله** الاصل في هذا اللفظ في هذا المعنى اظهر لفظة
 استعمال فيه كانه اللفظ والقاعدة الهيبة حتى قيل انه نقل في العرف
 اليه وان كان المختار والاصل عدم اذ معناه اللغوي وهو ما ينبغي
 عليه **قوله** كما يشتمل الابتداء الذي يشتمل الابتداء العقلي والنقل
 خلافا للاصل فلا يعدل بلا داع فلا يحمل هنا على غير هذا المعنى
 لعدم صحة المعنى والتفريع **قوله** الحق يستعمل الواجب
 وفي هذا المعنى نادرا بالاشتراك اللفظي او المعنى كما يجب فعلى

او لوجه منه

مبتدأ الرجوع على الراجح
 والاول والآخر على الدليل
 والمجربيات على القاعدة

من التقديمين لا يكون الحق في هذا المعنى اظهر كما لا يخفى **وقال** عدول
 عن الاصل عدول عن الاصل **فما** كان كماله في الجواز وهو ما كان
 موثرا بته مفعلا لفظا **ما** اجتماع اللفظ والرتبة في الجواز
 اقام زيدا الجواز كوز زيد فيه فاعلا مع التباس المبتدأ وقام
 مبتدأ مع التباسه بالخبر والفرق تحكم ويمكن ان يقال ان التباس
 المقصود بما هو انج من كاخن فيه لا يجوز ان المبتدأ على اصله
 الذي هو التقديم بخلاف الفاعل الذي هو المقصود اذا صلا **الوجه**
 فلا ينفك الذهن اليه صلا لكونه على خلاف الاصل من كل وجه
 وفي المثال ليس كذلك اذ كوز المبتدأ مقبلا وان كان اصلا
 لكن كوز ^{الذات} مبتدأ او المنبسط اليه ساءا الخبر خلاف الاصل وكون **السند**
 خبرا او المنبسط اليه مبتدأ وان كان اصلا لكن تقديم الاول
 وتأخير الثاني خلاف الاصل وجاز هذا لوجود التقات
 الذهن لا المقصود في الجملة نظرا الى اصلته وان في خلاف
 خلافا فلا تحكم فتدبر **ولقد** تمثية في الفاعل المثنى والجموع
 فانه لو صدر الزيدان او الذين قام لم يثبت المبتدأ المثنى
 او الجموع والجر على المفرد انما يكون بعد نبيين حال قطعاً ولم
 يبين بعد على اعادة نعم نبيين حال بما ذكرنا لكن ليس في قول
 القائل ما يشعر بذلك مع انه يجيء عدم التقديم كاستقراء يعني
 ان هذا لو افاد الواجب لم يتخلف عنه وجودا وعدمه لعدم تخلف
 المعرب عن غلبة الموجب وبالعكس **وقال** عدم تقديم **السند**
 بالاستقراء مع عدم التباس دليل على ان الفرد المقدم الورد

مجره ان عدم التحكم
 ليس في كلام الفاعل ما يشتر
 بذلك

في الاستعمال المحتج عقلا كونه فاعلا ليس بفا على نفس الامر
 لان المحتج يحمل على المنبسط مع قطع النظر عن الاصل والقرينة
 فقط ما قيل انهما فرعا الفرد معرفة احوال قبل معرفة احوالها
 والدلالة غير مسته هذا كلامه كان معرفة احوالها غير مسته
 ان الوجه المستقر ليس فيهم وانما ما قاله بعض الكل من ان كل خبر الثاني
 فيه بحث ايضا لم يبق ان كونه كذلك في الضمير المتصل لا في مطلق
 الفاعل **ولان** مدلول الفعل الجنب قال بعض الكل ان استحالة قيام
 حدث واحد وان كان **جنا** بالاعتبار ووضوح بان ماصدا
 عن فاعل من حيث انه صادر عنه لا يصدر عن غيره فلو قيل
 جاز يدعرو على الفاعلية يكون جى الثاني ما كان الاول وهو
 وهذا انما يكون في التعدد لفظا لا معنى كالمثني لان الحكم دفعي
 لا مترتب حتى يتصور كون ما كان الاول بهذا مآل كلام القائل
 ان يقول ان لهذا الاعتبار غير مسلم لم لا يجوز ان يقطع النظر
 عنه فيصح التعدد على انه لوضح ما ذكره لا يكون الوحدة الجنسية
 كما هو المذهب فالوجه المستقر ليس لا وقيل في تعليل التا بالتب
 بالبدل لفظا قوله ان يكون غطاء في كلام الفصحى والجمع
 اختار عن مذهب الكافي كما سيجي **وقال** لا ينع ويبلغ ان يرد
 يزيد بل انائب ولو حركة خواصرت بالضم او بالفتح انما قال ينبغي
 لجواز كون المراد ذلك اذ المذهب بنائب كلاهما لكن التفرع
 اوف والمنفقات اذ الحمل الثالث الذي دخل حرف النفي **وقال**
بها

انما يجب من شروى

كذا بيان للجهة الجامعة **او** على الفعلية في بادى الرأى وهو
 صح فيكون تفرقا ايضا وقولا الاول بيان لوجه التفرع ثم انه
 نشر القضيبة على ترتيب النيات والمؤخر مفصول على
 مدخول الفاء التفرعية بالمقدم فباوجود **الاول** اذا لم يكن وهو
 هنا المعطوف **او** ينزول على الاصل كونه الاصل **الاول** فلا يجوز العطف
 على الفعلية **نفس الامر** او منصوبة بان معطوفة على يليه
 وفيه ان هذا العطف ما في العطف على الثانية من عدم
 افادة لزوم المطلوب بل افادة عدمه لكن يمكن دفع الاخر
 ببل هو افادة عدم اللزوم ههنا ان العطف على **بلى** اما المغرب
 عنه وهو عدم افادة اللزوم المطلوب فغير مدفوع لانه وان
 افاد ما احتمل لا يمكن لم يفده قطعاً فافهم **اما** بعموم الجواز كما هو
 مذهب المحققين بان يراد بالحق معنى الاول بلا قيد لزوم **ولو**
 لزوم او حوازل الجمع بين معنى المشترك اللفظي كما هو الظاهر من
 كلام الثوري لا يبرح الحقيقة والمجاز كما قيل انهم يثبت كونه مجازا
 في احد المعنيين **ولو** في الخاصين احدهما معنى اللزوم والواجب
 وثانيهما معنى الاول **مع** عدم اللزوم **والله** لا يخلو عن تعطف
 ولذا قال **يمكن** **ولو** لا يعرب ولو في التابع كضرب زيد عمرا **او** **موت**
 زيد او زيد او عيسى الترفيف بالرفع او الت نصب فالقرينة
 ما يدل على المقصود بالوضع او عدم الاطلاق على الاول لعدم
 العرب كما قيل غير **م** كيف والمصنف يعتمد على قول **ولو** لم تقدم
 الاطلاق باعتبار **لا** بيان في الاطلاق باخر فانه دفع زيد مثلاً

القائل حسن الفرض السروي
 كنه

القائل مولانا جلالى

كما يدل على فاعليته بالوضع يدل على مفعوليته وهو مثلاً بدو **مع**
 لعدم تعدد الفاعل فيجوز اطلاق القرينة عليه باعتبار الثاني
 ومقصوده الاختصار بما يمكن **كناى** كونه الفاعل ضميراً متصلاً
 فلا اتصال اصطلاحى فلا يطلب الصلة لا القوى كما يشعر قول القائل
 الجاى بالفعل بارز كضربت زيداً واستنكر يد عمر **او** مضمراً
 كما ضربت **اما ان** **او** اى الفعل فالاضافة على اصلها فلما تقدم او
 الفاعل فالانضمام لا دنى لا بسببه وكونه الكلام فيه لم يكن بالاول
 ففهم المولى طائى على الثاني مما لا ينبغي فعلى الا قبل الفاعل فالمعنى ما
 ضرب الا زيد فقبل اى قبضى اى اخر فالمعنى ما ضرب زيد الا عمر **او**
يوم **لجعله** **لدى** **الذي** **الاول** هو ضرب موسى **وامتناع** **فصل** **لجعله**
 اى ما هو كالمجزى في الثاني وانقلاب المعنى في الثالث والرابع
 فانه المفهوم هو ما ضرب زيد الا عمر ضاربت زيد **مع** **مع**
 جواز كونه مفروفاً بالآخر وتقديم المفعول يفيد الاختصار مفروفاً
 عمر ف زيد مع جواز كونه ضارباً بالآخر اذا احضر فيما يلى الا ويلبس
 المراد فائناً ايضا لكون الحرف في الجزء الاخير ولا بد في الثالث
 من التلخيص شرط الى للاحتراز عن مثل زيد ضربت لما عرفت
 ان وجه التقديم امتناع الفصل ولا فصل في مثل فضائل امتناع
مع لعدم انقلاب المعنى على الجواز وقول لزوم قصر الصفة قبل ما
 لانه بالموصوف وهو الفاعل ههنا عدم الاستحسان **مع**
 عن ضربتك لوجوب التقديم فيه لكونه كالمجزى **ولو** **لما** **فصل**
 في اللؤلؤ واحتجاج امتناع الاضمار في الثاني وانقلاب المعنى

الثالث والرابع يظهر مما سبق **وما سبق** من توسط الينها
فله خوزيد اقام زيد حذف بقرينة السؤال وانما يحل على حذف
 الخبر اذ زيد قام مع مطابقة السؤال في اللاحية رعاية المناسبة
 اهم عندهم من التامة عن الحذف فكيف عن قلت لان من قام
 فعلية مع لانه في الاصل اقام زيدا وسمو الى غير ذلك لان زيد
 قام ام سمر الى غير ذلك لان الاستفهام فهم بالفعل اولى لانه لتغير
 لانه الاستفهام بالفعل اولى لانه لتغيره وقع فيه الابهام المناسب
 واختص بوضع من مقام الفاعل لكن تقم لتضمنه الاستفهام فصاير الجمل
 لامية صورة والمطابقة مرتبة مع ورعاية جانب المعنى الذي هو
 المقصود الاصلى اهم عندهم من رعاية اللفظ الذي ليس بمقصود
 لقوله تعالى قل يحيى الذي اتانا اول مرة في جواب من يحيى
 العظام فان قلت يرتج هذه الرعاية وجود التاكيد في زيدا قام
 دون قام زيد لانه مما يستحق رعاية هنا لكونه جوابا لالتفات
 قلت هذا اذا كان التردد في خصوص النسبة وانما اذا كان في مطلق اللفظ
 بل بعد مخاطبة حالى الذهن فاحاجة الى التاكيد فضاير
 فان قلت السؤال من السند اليه يقتضى تقديم للاهتمام بحاله
 وفيه قام كذلك للعلم بالقيام فلم لم يقدم في الجواب هذا اذا كان
 السؤال عند مخصوص وانما اذا كان بطريق الاجمال كما نحن فيه
 فالنعم الحق بالاهتمام بحاله والسؤال عن فاعل الاستفهام لا
 وانما التقديم في قوله نعم الله ينجيكم في جواب قل من ينجيكم فلتقدم
 التخصيص فافهم علما وجد حقيقة فانه تحت دقيق ونهم

اول ما جاء
 منه

استفهام
 الفاعل

ان نعم قام زيد بتقديم الفعل كما في السؤال **فله** لان حروف الشرط لا
 تدخر الا بما الفعل الى وقدم ان الصواب في وجه الاستفهام
 كمن معرفة اختصاصه بقول تقدير اشكل وحده ان الموقف
 بالاستفهام كونه موضوعا لتعليق الحدث الفعل الموجب للاختصاص
 ولانك ان التعليق المذكور موجود في المثال المذكور وامثال حيث
 لا يقال ان زيد جاء اسم فاعل مثلا فحل على التقدير بوجود وجه الاختصاص
فله مخالفا لابن الحاجب حيث قدم نظرا الى شرف الفاعل **فله** لا
 يخصه وهو التنازع لانه يوجد في الفاعل ونائبه وغيرها الفاعل
 فالاولى ان يؤخر عنها ايضا **فله** صلا الالف ولا اصطلاحا بخلاف
 اذ خلاف مفعول ما لم يسم فاعله فانه وان لم يتناول المعنى
 الاصطلاحي لكنه يناوله بحسب المعنى الاضافى **فله** في الال
 وان لم يكن في بيح الحال فيتناول ما في الحال ايضا والالم تنج الى
 قوله نسبة وصفية فافهم **فله** نسبة وصفية لاوقعية لفظا وان
 كانت وقوعية معناه فخرج به مكارر مفعولات في الحال في كلام المص
 ما يشعر به لا تخفى على من تأمل في ما سبق **فله** اولية احتراز عن التوايح
 او شبهه فيكون جمعا بين الخفيفة والمجاز وهو جائز عندنا لمصر ولا يرد
 هنا ما اورده على تقدير تقدير العرف من عدم الجمع فافهم **فله** نائب
 الفاعل يشير الى يقع متضمن بمعنى الفعل ناقص خبره وعذوف
 بقرينة المقام لانه لو جعلنا انا لافاد ان لا يوجد **فله** الثاني والثالث
 اصلا وهو خلاف الواقع وكوبه الاسم طوبى الزيل قدر الخبر
 قبله والفاصل الجاهل جعلنا انا وقدر موقع الفاعل حذرنا من الخذور

مطل مفعول ما لم يسم
 فاعله

المذكور كن لا يخلو عن ايهام **حذف** المقصود لا يجهل ان يراد
 بعدم وقوعه موقعه ان لا يقع بعد الفعل او شهرهم بلا فصل
 بمقصود هنا به هو خلاف الواقع وان علم بعد التاخر ان المراد
 عدم كونه نائبا عنه فاخترنا الشارح لكونه عاريا عن ايهام
 اولي **و** بهذا كونه قائم فاصر لعدم جريانه في المفعول الثاني
 من باب علمت **اذ** السناد نائبا لما مر انه يمنع الربط بالغير
 ان لا يكون لال السناد اعرب اذا التكنيد تكبير منطلق برشد
 انه الخبر في الاصل اى قبل المفعولية فيحكم بكونه مفعولا
 ثانيا وان صار نائبا **و** العقل اى والعقل يوشد ان المتعاقبا
 هو الكتاب لان عدم صلاحية له فيحكم بكونه مفعولا ثانيا
 ليناسب المتعاقب الذي هو المفعول الثالث وصلاحية لينة
 دون الكتاب جعل مفعولا اوليا دون الكتاب ولا مدخل للتكبير
 متعارف **الكتاب** كما نرى البعض لا يفرق الاصل وليناسب الفاعل
 حتى يستد بتكثيره ايضا على كونه مفعولا ثالثا وكونه **الثالث**
 من الثاني كالثاني من الاول فكون خبر في الاصل لم يتعصر له فلا
 تفعل **و** في العبارة وكاكة لعدم ظهور المقصود بالكلية
 لا يهاجم عدم الوقوع اصلا والمقصود عدم الوقوع نائبا
 وايهام ان الشرط مخصوص بلب علمت لوقوعه في غير محل الحق
 اما التقديم كما اختار الشارح او التأخير هو الاخر بالاختار
 والنيل اى النيل المقصود بغيره **اخصر** كما لا يخفى وظهر
 ولم يظهر وجهها مما سبق فافهم **الابرار** على ما عليه العقل

فالارشاد
 بغير الشرح

قوله الا براد على ما دل عليه العامل **و** لئلا يكون ذكره اكل منها
 بل يكون كالفاعل في افادة امرنا على ما افاده العامل **و** لئلا
 مدلول مشتق بالاضافة فيكون ذكر مطلق الحدث بحيث يكون مدلول
 العامل وكذا ذكر مطلق الزمان والمكان للاستلزام المدلول اياها
و ان سيبويه جوز على ما نقله الزجاج **عنه** **و** لئلا يقال المتوقع
 القعود والقيام كالتقدير قد وقع المتوقع من القعود والقيام
و هو مملوظ صريح في الافادة فكيف اذا نوى ولم يلفظ **و** هو
 بصريح كالمملوظ في الافادة **و** وهذا يحتاج الى الجواب في الظرف
 يعني يرد عليه نصب المفعول فيه ايضا مشعر بالظرفية وزواله
 يستلزم زوالها مع انه يجوز نيابة ونحتاج الى الجواب الفارق
 وكما جواب يقدره واما ذكره الفاضل العصام بان ذات المفعول
 يقتضي الظرفية والتسبب يدل على قصد ما يخالف التفعلة فانه
 ذاته لا يقتضي العلية وانما يعلم عينية بالتسبب بقصد ما فنظر
 لانه **ان** اذا لازم الظرفية فالافتضاء مسلم لكن لا يجوز
 نيابة على راي اكثر وهو المختار عند الشارح ولو لم يجوز
 ها على راي البعض لا يزول نفسه فافوز حتى يحتاج الى الجواب
 وان اراد غير اللازم فالافتضاء غير مسلم لجواز خروج عنها
 واللازم لان ما بالذات بدوم الذات والشارح لم ينصر
 للجواب ولا المالد وما عليه لكونه **و** في المنسوبات يلشع
 عدم الفرق فلا تفعل **و** فلا تفرقة مشابة العطف نظرا
 الى انه في الاصل **و** قبله عند حذف الفاعل نيا وانا بانه

ان مقتضى اللفظ تارة ضمنا على ان مدلوله
 حدث مطلق فاعلم وغير متعين لان كونه
 مفعولا لا يفسد ليس باعتبار هذا المعنى والنعيب
 بقصد في الدال على الظرفية لا يتبدل على
 بقصد ها بهذا المعنى وان اراد انه يدل
 على انه قد حدث تبدل عاملا وهو
 المقصود هنا فغير مسلم كما لا يخفى نعم
 لازم الظرفية لا يتبدل عن هذا المعنى
 لكن لا يجوز نيابة على راي الاخر

اول شي في القضية اننا قلنا شي الجوارح قد فقدت وهو
 قال بعض الحكماء ان معرفة كل من المقارنين مقصورة وبالخلف
 والنيابة يفوت الغرض **اول** منقوص بالماز والمجور حيث يجوز
 ان يقع فاعلام جواز وقوعه ثانيا **اول** وان اعترض المانع
 بان تعقل الفعول يتوقف عليه ايضا لا بد من مدلول الفعل فليدفع
 هذا الاعتراض بتذكر عدم وقوعه ثانيا الا بزيادة لا يتوقف
 تعقله لان ما هو ضرورة مدلوله المطابق لا المقيد **اول** ويعلم
 حال غيرهما شبرهما **اول** كحال الاكثر اي كما يعلم حال الاكثر
 من الاثنين بالمقايضة عليهما **اول** واستثناء اي استثناء الفاضل
 العصام المصدرين من العالمين **اول** على المذهبين اي من مذهب
 البصريين ومذهب الكوفيين **اول** واحد واكثر في اليوم مقدار
 من لفظ ما ولي في كلام ابن الحاجب يستفاد منه ذلك لكن
 لم يبين حال الاكثر في التفصيل اعتمادا على المقايضة **اول** اجماع
 الى ما مع قطع النظر عن كونه جديها اذا التنازع انما يكون القلب
 كما سيجي والبعدي انما يتصور بعد التلطف فاجهم **اول** فلا
 ينصور في المقصر المراد به الاصطلاح لا المتصل باحد المتضامين
 حتى يتوهم في استثناء المجور عنه ركائز **اول** المجور بالحرف
 لكن لم يذكره في بيان العموم لعدم ذكره في التفسير ولا يلزم
 مما ذكر من تخلف الاول قبل الثاني تعين اعمال الاول
 مطلقا حتى يقال ان لا مجال للتنازع في المتأخر ايضا لما في من
 تخلف الاول قبل **اول** لا على تخلفا الى تقدم تخلفا

مصدر متنازع

على استحقاقه وليس في المتأخر تقدم الاستحقاق على الوجود وهو
 المانع بل تقدم الاستحقاق على الاستحقاق وليس بمانع فللتنازع
 في مجال **اول** والحل بما فيه وادفع الفاضل الجاهل والمؤخر
 الفاضل العصام لصديق هذا التنازع عليهما ايضا وهو
 بقوله توجههما اليه حسب المعنى الاول لم يعرف حقه قد جازى
 حقه حتى قال ولا تخفى ان هذا لا يليق بمن احظ من الادب او
 من الخبر بل هو شان رجل خالي الذهب فاقد البصيرة قيد بهما
 ليس الاخراج المنتقم والمتوسط بينهما فكيف يمكن توهم صدق
 التعريف عليهما انتهى كلامه ولم يشرع ما صدق عليه قال
 هو ثقب **اول** ودعوى تقدم تخلفا الى في المتأخر يمكن
 الحكم بعد المانع في **اول** اذ لا بد من الاستحقاق في **اول** فها
 اي فكل من تخلف الاول والثاني حصل معا تاخر اللفظ
 عن كل منهما فدعوى احدهما على الآخر **اول** فعلى الوجود ايضا
 ان تقدم تخلفا الاول على وجود الثاني حاصل بالبداهة
 تنقد على تخلفا فدعوى عدم كابر فينبغي ان لا مجال للتنازع
 فيه مع ان لا مجال بالاجماع فالدليل يربط والدعوى حكم والحل
 ان بيان المحل عما وجه بخبر شجرة الخصب **اول** انما هو في النية والقلب
 فلا يتصور فيها التقدم وما يقابل حتى يقال ان في البعض للتنازع
 محالا لا في الآخر **اول** انما يصدر بعد القطع وكل من التقدم وما يقابل
 انما يظهر بعد الصدور فلا دخل لهما في التنازع اصلا **اول** والقصور
 في وجه القيد ان اعمالا واحد من الاول والثاني ههنا في

على السند

المتقدم والمتوسط ايضا اذ كانتا **خروا** لكن المختار الخ من كلام
 الشرح بيان الوجه انما رازا بن الحاجب عنهما بقوله بعد ما حصل
 ان المراد بيان المختار والمختلف دون التفرع ووجه بان التنازع
 المطلق لا يجري فيها لما مر ان الفاعل لا يتقدم علم عامه فلا يمكن
 اعمالها في المتقدم ولا اعمال الثاني في المتوسط **ولعل وجهه**
 وجه اختيار الفريقين اعمال **الاول** اتفاقا اذ اتفاق الفريقين
 على اولوية تقدم العامل من تأخره ولو بلا فصل كما في المتوسط **وجو**
 تأخره مع الفصل بعامل اخر من تأخره بلا فصل كما في المتقدم فلا
 مجال فيها للبصرين ترجيح اعمال الثاني **فالكلمة** بوافق الكلف في
 الحذف والواقع بعد **الاول** اذ لو اضر وجب الامتناع علمها هو
 الظاهر وكفى به عن بيان وجه الموافقة ويحتمل العكس قد
 المعنى لانه يفيد في الفعل والمفعول اثباته ولو كرر الا انما
 لفات الاختصار المطلوب بالحذف بالقرينة اهـ **ولا بد**
 احدهما على الآخر فلا حذف بلا قرينة فلا تنازع بعد الذكر بل قبل
 يشمل نحو ما قلت الخ وهو خارج عن قول المصنف **فانما**
 فاعله لا يستد اذ لم يكن مما يحسن فيه **واجترأ** بعضهم
 القاضل العصام على الاضمار ولم يبال بخالفهم وخرق اجماعهم
 حيث قالوا وهذا منقوص بمثل قائم وقاعدات فان قائما وقاعد
 تنازعان في قطع التنازع بالاضمار على من ذهب الكيفية **والصبر**
 واجترأ ايضا على عدم اشتراط رفع الظاهر في حجة المبتدأ حيث
 ولا يخفى عليك ان قائم مع استثناء فاعله هنا مبتدأ اذ في الكلام مبتدأ

حيث

حتى يكون خبرا له وصف واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير
 الظاهر فينتقض به حد المبتدأ ايضا لكنه رجم عنه بعد حيث
 كتب كناية لم تباهي اثاره وقال قد حقق الرضى في بحثه ولا
 المنفصل **الا** التعداد المتصلان فاعله اسم الفاعل والتقدير اذ كانا
 مع وقوعها جملة لا يكون ضميرا متصلا بل يجب انفصال الضمير
 عندك هما او اضاربهما فاعله هذا لا يصح اضارب ومكن
 زيد فيتم اشتراطهم في الصفة الواقعة بعد حرف النفي واللف
 الاستفهام ان يكون رافعة للظاهر وحيث اطلعنا عليه ايتى
 مشرة فلم نغيرها وكتبنا تلك الخطية نسيها على الحق انصرى
 وكذا لا يصح خواقنم وقاعدات بل يجب قائم انت وقاعد
 انت فعلى هذا اقول الشارح فعلى هذا الى والاضمار على غير
 لوجه اذ لا يصح مثل هذه الامثلة فحصل عن ان يجري في التنازع
 والقطع بالحذف والاضمار بل يجب قائم انما وهو هو المقاعد
 انما الخ ولو لم يصح وقوعه في استعماله فالقطع لا يكون الا بالحذف
 لا بالاضمار كالواقع بعد الاول ولولا ريد الى المحاذ لوجه بوضايع
 ان لم يكن من التنازع كما هو المستفاد من كلام الرضى فلا حاجة الى
 الارادة فالوجه بقاء ظاهره على ظاهره فتوقع الاحمال وان كان متكاملا
 هو المستفاد المستفاد من كلام القاضل العصام فيلزم الاحمال
 ولولا ريد الانتقال لعدم دخول قول المصنف اضمارا لم يجز
 لوقال اضمارا لزال الاحمال بارادة الانتقال لكان له وجب الى الاحمال
 او لاد ضمارا لدخول المنفصل في ظاهره لكنه لم يرد بل حكم بالانفصال

منه هذه الامثلة

من رتبة قطع التنازع
 انما بان يقال ما ضرب
 كرم الا انما انما يكون
 احد المتنازع على خلاف
 المتنازع فيه والاخر فانه
 والضمير ان هنا مستأنس
 وقد لحظت بكونه احدهما نائبا
 والاخر مفعولا به
 مختصا

ولا خفاء في عدم نفع هذا الوجه في الاجزاء **الثاني** والى ترجيح
 اي اعمال **الثاني** عندهم **بعض** لو هنا والالظن المسواة تتره
 لظهور **والجواز** بين **الثاني** والمجوز **علة** لاعمال **الثاني** او تر
 ولذا اخرها والبعد عن لزوم الفصل بينهما والعطف قبل عام
 المعطوف عليه **وهي** يجوزون اعمال الاول هذا مفهوما من قول
 المص ولو عمل الاول لان عند البصريين مأخوذ فيه وفي كلام **الثاني**
 في اشارة حقيقته اليه حيث قال **هنا** عند البصريين وهناك
 كما هو مختار ككوفية فلا يرد ان الكلام المصير من بيان جواز العمل
 الاول مرجوحا عند صاحب المذهب **ان** افتضاه اي كان نزله
 في الفاعل احتراز عما في نداء في المفعول فانه لم يضمن فيه وهذه
 فائدة ظاهرة والاختفاء على من قال زائلا لا تتركه **والعلم**
 الظاهر انه مرجح الضمير فيجوزون الاضمار قبل الذكر في الفاعل
 بشرط التفسير **وهو** يامن حذف الفاعل كما ذهب اليه الكوفي
 من الاضمار قبل الذكر **في** غير سابق من الواقع بعد الاختلاف
 الاضمار فانه له نظير في غير هذا ليجوزية رجلا ونعم رجلا
 والنقض اي نقض المفاضل اعصا عدم وجود غير التفسير لحذف
 الفاعل في غير سابق بخوما كرم الا انا الخ فانه حذف في الاول المستثنى
 من وفي الثاني هم وهو فاعل على راي سيبويه والباء زائدة
 كما في كفي بالله وفي البوائ الواو والباء وهما فاعلان على الاصح
 لرجوعه اذ الفاعل الاول في فان في الاول لما حذف **من**
 من باب مشابه المستثنى هو الباء زولا حذف في الثاني وهو

حججه

هو ايمر على راي وهو المختار عند المحدثين على ما صرح به اشارة
 راي عليه بل الفاعل عنده المستثنى وعلى راي سيبويه ايضا
 حذف الفاعل على ما يجوز ان يكون المحذوف هو الباء والضمير
 مستثنى عنه والافراد لكونه غير متصرف غير متصرف لا يقال ان الباء
 وان كانت زائدة كذا لا تامة لا تحذف الا اذا كان المنع
 ان منع صلته كما صرح لانا نقول عدم الحذف سماعا ممنوعا لانه
 ورد كذلك ولا يدس التزام احدا لحذف في الغير القاسبي
 حذف الباء او الجوز والتزام الاول لكونه اهوون ولان الالتزام
 للزيادة ليصير على صورة المفعول فيقع له صيغة الامر بالظ
 وما في حكمه فلما اريد الاستئذان بسبق نظر الى انها في الامر لا امر
 زال للالتزام لزوم العمل **فيه** ان المصالح وفيه ان مراد
 الفاعل ان احد مفعولي باب علمت اذا ذكر يلزم ذكر الاخر على ما
 يحسن في المضى عند عدم القرينة كما في ما نحن فيه فانه اذا قيل
 وحسب **ربنا** مطلقا واعمال **الثاني** في كليهما وضمير فاعل
 الاول وحذف مفعول **الثاني** لتوهم ان مفعول **ربنا** مطلقا اذ لو
 كان كذلك لم يخرج المذكور الاول بل يكفي ان يقال **حسبنا** مطلقا
 وهو اي مطلقا فذكره يوهن ان مفعول ما يقال من القيام بورد
 وغير ذلك فاحتيج الى ذكره دفعا للبيان المذكور **الثاني**
 وهو ان في التفسير ما بالقرينة كما في الآية فان القصة تدل على
 ما في لا تحفي جواز حذف اي حذف المفعول الاول وهو تخلفهم
 في قوله تعالى واخسب الذين يخلون عا انا هم الله من فصل

وعدم استئذان في الثاني لعدم كونه
 الفاعل له

منحرفا في الثاني ومضمر بعد
 مفعول الثاني كسبنا او
 حسبنا وحسبنا زيد
 منطفا ايا د مثله

خير لهم غيرة الغيرة الحسنة هو له نكرهم هو خبر لهم
وله ومثل نحو استعنت واستعان على زيد به فانه لو حذف
يصلح ان الحذف هو او عليه فيلزم بغيره فان الاستعانة اذا عملت
بالياء يكون بمعنى طلب العون فيما ينفع واذ استعملت على يكون
بمعنى اطلب العون فيما يضرك لم يذكره والرواية اذا استعملت على
تكون بمعنى الارادة وبعض يكون بمعنى عذرها ولو حذف عنها
بمعنى المرام وكذا معنى الميل بمعنى خالف معناه بالياء ولو حذف الياء لم
وله كونه اول الظاهرين علة للاعمال والاختيار والخلق عن الآثار
قبل الذكر وعن التزام حذف المعفول والتركيب اذ قال الفاعل
والطريقان يتعارضان حيث القيا والترجيح للدول في استعمال
فهو احق بالاختيار **وله** بلا قيد حال من اصمى على اذا اعتبر
عمل في المعطوف بالشرية او التقدير لا يعتبر قبله وهو في
لعدم صحة لان الاضمار في الشيء جعله مترادفا لما قاله الفاعل
والشئ في المعفول فلو قال المص هنا وما ما سبق اضمر لكون
اولى اذا المعنى 2 اورد ضمير مستترا ولا وفيما سبق قد ورد الفاعل
بارد اللهم الا ان يقال البار والمتصل المستكن في كونه كالمفعول فيفع
الظرفية بخلاف المفعول **وله** ورد المخالفة ثم خالفه الثاني لدول
فان كانت قليلة وعدمها كثيرا وجه الاول ان معنى الثاني وهو
مصدر مضاف الى الاول والمخالفة بين المصدر وما اضيف
اليه بالثنية والجمع جائز فكنا هذا وجه الثاني انها في الاصل
مبتدأ وخبر والمخالفة فيها والمؤثر بالثني لا يلزم ان يكون

في قوله
والمعنى
نحو

في جميع الاحكام او مخالفة الرابع للرجح عند الامس من اللبس
قد يكون باعتبار المعنى المصنوع كما في قوله وان كانت واحدة بعد
قرينة وان كان نساء فان الضمير في الاولاد باعتبار المولدات
واحدتها والمولد في الاخر بقرينة الخبر فيجوز حينئذ حسنها بالياء
الزياد منطلقا من رعاية المسند اليه وان كان المرجع مفرد **وله**
والاقتضار بالقرينة وهو مفعول الاول لكن كونه قرينة ممنوع كما
سبق **لانه** مشترك فيكون جمعا بين معنيين معجاضا عند المصنف
او هو من عموم المجاز بقرينة التقسيم **وله** لم يكن جمعا في حد
واحد والآلهة مشتركة معنوية لا لفظية **وله** فادخل اولي الخ على
التورية اي على ان كل قسم من المحدود نوع مستقل وحقيقة
مخصوصة فالذكر وحده ان النوعي المبتدأ احدها لاحدها
والاخر للاخر فيجب اخراج افراد احدها عن حد الاخر ولو لم
باو تقسيم الحد على سبيل الشك او التشكيك حتى ينال التحد
فان قيل ينبغي ان يفرق ثم يعرف كل قسم كما في التثنية قلت
لأنه ليس بكل قسم مخصوص كما في التثنية اختار هذا مع كونه
احضروا **وله** مفر الجمل مخفي لا بآلة لا مكان المشترك الشخص
في الذي هو الاصل والواو ولا مقتضى العدول **وله** بخلاف
في زيد وعمرو فان الواو فيه مشترك النوعي لعدم المكان
الشخصي اذ الحدث الصادر من شخص لا يتصور صدور
من اخر فيعد الى النوعي **وله** ولم يخلط كاي الحاجب والتوجب
بانه للتثنية على شدة اتصالهما كونهما معلوم عامل محوئ بل

في قوله

في قوله
والمعنى
نحو

عامل واحد وكل اشتباك احكامها حجة ثالثة كخبرها بحث واحد
 ليس بوجه لانه **يُفعل** لا **يُفعل** بالاسم واحد بالفاعل اكثر من اتصالها
 حتى عدوا واحدا وجعل **يُفعل** مالم يفتح فاعلا واكثر احكامها
 وتظهر مشركا بينهما مع انهما **يُفعل** اسم ولو تقدير
 وان تصموا خبر لكم هاهنا من مرفوع في الحقيقة لانه الرفع حكم
 المبتداء وحكم الشيء يعقبه انتهى والتعريف به في تعريف الفاعل
 ليكون الخد على رادة النسبة باللائحة ما نعا مفيد المرفوع
 وان لم يفد المبتدأ ولا حاجة هنا الى هذا والاشارة الى صحة
 الجملة قالوا في سند اليه يخرج به النوع الثاني والخبر والاسماء
 المعروفة **ول** من العامل اللفظي يفتحا او غيره ولو فصح بالاول
 كما خص بعض الكل لا تنقض الخد بالفاعل ونائب وقد اصاب
 المصنف في العود عن الجميع كما في الكافية لانه لا انفكاك عن
 العوامر يتحقق عند البعض فيحتاج الى ان يقال المراد عموم
 السلب لعموم قايوم **ول** ما يعبر بالاصالة بان يعمل
 في اللفظ ولا يطرأ عليه غيره بان لا يكون في العمل لحفا بغيره
 وفي المثال الاول ابدال التعليق عمل نحو علمت في اللفظ وعلم الغوي
 لي بالاصح وفي الثاني الباء زائدة ملحق بالاصلي كما ينبغي فلم يوجد
 فيها عامل لفظي يعمل بالاصالة فصدق الخد على زيد وكون
 اقتضاء الاول سبق الوجود فيخرج به المبتدأ ما لا يتم سبق
 على عامل لفظي فيحتاج الى تنزيل القوة القريبة بالفعل مترلة
 او تنزيل الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان في البر اذا

في بيان ان الالف في الكلام
 هي الالف في الكلام

جعل ضيق الفم ابتداء ولا يحتاج في الثاني الى هذا وفيه وهذا
 دعوى بلا دليل ولم ينقل احد سوى هذا القائل **ول** اوصفة تخرج به النوع
 الاول ولا يرد ان ضارب زيد في ضارب زيد قائم لم يخرج مع ان من
 النوع الاول لا في تقدير شخص ضارب زيد ثم ان لا يتوقف هذا النوع
 من الانفكاك من العامل اللفظي ايضا كما مر به الفاضل **ول** ان
 قاصر عنه والاكتفاء بالاول سائما للتعريف فلو قال المعنى انك
 من العامل اللفظي من هذا اليه اوصفة الى او ذكر الانفكاك بعد
 الاستفهام وجعل حالا من كل منهما كان افيد **ول** في شمل
 الى بعانة الصفة اعم من المشتق وغيره **ول** حشا زائد
 مخبر للمقصود لابهام الاختصاص بما يستفاد من الحرف مع انه ليس
 كذلك وان امكن ان يقال غير الحرف مؤول به فالواضح المختصر
 النفي والاستفهام **ول** دون ابن الحاجب قال رافعة لظاهر وعمل
 الصفة مشروط **ول** اذا يقال اضو ببرب الزيدان مع ان
 الخد الثاني صادق عليها فلما بدت قيدت خبر حركتها وايضا يستغنى
 قوله وفي اقام زيد امران باضو ببرب زيد واصار بعقل زيد
 ان لم تذكر القيد **ول** رافعة لظاهر ولا تخفيا لذكر الاول فلا
 تغفل تعدد الفاعل **ول** والتاويل البعيد وهو اخرج
 الالف والواو من التسمية الى الحرفية او جعل المصير بدلان الضمير
ول وعبرها اي على المصير و ابن الحاجب نحو اقام ابوه زيدا
 قائم جزا خبر مقدم لزيد مع انه يصدق عليه **ول** الاستفهام رافعة
 لظ وهو ابوه **ول** المراد بالصفة المحضة الى كمالها وبالثوب

في بيان ان الالف في الكلام
 هي الالف في الكلام

يصف الشبه المنفصل مع ان الغرض من شرط الوقوع بعد النفي و
 المستفاد من قوله فاندفع به الوارد الاول والمصفر تركبها من الضمة
 والموصوف اذ معنى صوب ب ضارب صغير والنبار الى الفاعل
 به الوارد الثاني عليه حده والوارد عليها معاملة الاخفى وما بعده
 فاعل شربه شبه بالفعل بخلاف خوافا ثم الذيدان اداى الى المطابق
 مفردا وان الصفة فيها متعينة للبدا لا يجوز كونها خبرا وما
 بعدها مبتدا اذ المطابقة لازمة بين المبتدا والخبر بين وفا
 ويتقدم اذ المبتدا اى القسم الاول منه لانه المتبادر عند
 الاطلاق لشهرته واصلته حتى فيسر ان الثاني مبتدا اضطررت
 ولانه الوق يوق اليه ون الثاني وجه التقدم كونه معلوما عليه
 موصوفا بالخبر والموصوف متقدم على الوصف وجود تقدم ذكر
 ليوافق وكونه الابتدا الذى هو العامل متحققا مع ذكره فتقدم
 بتقديم العامل والاصل في العامل التقدم كونه مؤثرا واصلنا
 عطف على تقدم اصل عن الموصوف والمراد به الاولوية
 لما ذكرنا كونه دارا زيد اذ اصله دار **و** واستغنى عنها
 في التاد لعود الضمير الى الدار التي هي في خبر الخبر الذي اليه التاد
 فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة **و** للاحضار لعدم
 اجتنابه الذكر على خلاف المثل **و** ما له الصدور ما يغير
 الكلام انما يجب التقدم ليعلم السامع من اول الامر ان الكلام
 من النفع ولا يفرق بين الوجوه عنه والشرط نحو من جاء
 فهو مكر وانتم نحو ما احسنه والقسم نحو لم يركب لا فاعل

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

إذا صيف إلى ما فيه المقطر فقدم من قام لشدة الاسترجاع وكذا
ما نزلت من كماله كالمبتدأ المقترن خبره بالفاء نحو الذي يأتيه فله
درهم **و** وإن كان نكرة ومنع كونه نكرة لجواز كون معناه هذا
أم ذاك المغير ذلك لا إى رجل عليا نقل عن ابن الحاجب **ي**
لصدقحة النكرة عليه أى تفسيره على أى خبر
بهذا التفسير ما ذكره لم يرد أن رجلا معرفة وهو بطل
وعند غيره أبوك مبتدأ إلى العدم جواز الأخبار بالمعرفة
عن النكرة مطلقا عنده ومنع سبويه عدم جوازه إذا كان
المبتدأ متضمنا للمبتدأ **و** ولو قال كى قام أولى ككون المثال
من المتفق على إحصاءه البارز من قال وفيه بحث أذلي
في هذا المبتدأ احتمال التأخير فيجب تقديم لتضمنه بالصدق لانه
أخر لم يبق مبتدأ بل يتعين للفاعلية فلا يصح تمثيله هنا فضلا
عن أولوية ولن سلم ففيما ذكره المص فائدة زائدة خللتها
هذا المثال وهو الإشارة إلى ترجيح مذهب سيبويه انتهى يصيب
أذ لا يقال قال قام من فضلا عن التعيين للفاعلية ولو سلم **ي**
قول المصنف أو كان خبره فقد وما يجوز ذكره الشارح من وجه
التقديم أذ يصدق أن **ي** المبتدأ احتمال التأخير فيجب الإلتزام
لأنه لو أخر لم يبق مبتدأ بل يتعين للفاعلية **و** الإشارة إلى ترجيح
بجرد التمثيل ممنوعة والغرض فيه كيفية فصل عن المجرى ووجه
غير معلوم **ل** لا يلتزم بالفاعل بمردها ما أورد في الفاعل
من أن هذا لا يفيد الوجوب لجواز إقام زيد فتذكر ما ذكرنا هنا

عبد الرحمن بن عبد الله

والاظهار قبل الذكر جائز
اذا كان مرجوعه بدلا عنه

كوكب من الكواكب السامع يقتنع بها ولا يطلب تعيينه خصوص ذلك
الكوكب في توصفه بقدر ما يتصوره قال بعض الأكل هذا من
قوة الموصوف بالغرابة فالمعنى كوكب عجيب شأنه انقض آقوله
مع كونه مكلفا انما لم يثبت ان استحال المختص بوقت التعجب
والأفلاوقيل يمكن ان يكون من قبيل شرا هذا اناب ان اراد في حصر
شرفه وان اراد ان من قبيل الموصوف بالغرابة فقد عرفت حاله
وشروجه بوثق ناضرة ويوم لنا ويوم علينا لا غير ذلك وقد
يوجد الفائدة المقنعة بنمرة الخير وخرابة كرجل الكرسى كما دأب
يفرغ وجه كل عشرين رغبنا فان نفع السامع تقضي منه وقر العجب
وتقنع به ولا تطلب معرفة ذلك الوجه بخلاف رجل جلس الارض
^{لها} كما احد غير مرزوق لانه يفيد ما يفيد المعرفة لا غنا به يومه
عنا ^{لها} على اللغة التيمية لان غيرهم يجعله ما عا ملا فالا لانا
المقام والمثال المتفق عليه يخرج خبر من جرادة ^{قوله} وسيد مؤمن
وان كان صاحب كيرة غير علة في النار وان مات بلا نوبة
ودخل فيها والمراد به ما قيد بفيد صفة كان او مضافا اليه خصوص
ببطل غلته او غيرها نحو افضل منك افضل مني تعبير الجنب
بوصف بجمله مناط الافادة والاهتمام بخلاف الجنب المطلق فان
الطبع لا يقنع به فيفتح عنوان ناطق كذا الانسان كناسم تاو
بتركه كناسم كونه اخفى منه ^{قوله} واعتزله اه فان كان
المطلوب تعيينه يوجب الاهتمام به وجعله مناط الافادة ^{قوله}
وشره في خبره ما في النفس بالكلب في الصورة على الغيرة وان

عبد العزيز الثمري

على اختلاف الراي بين في شرا

دغيفاية

لوقوعه في سبائك

لم يتأذنه ولم يقدر على المقاومة فخذ المشبه به وثبت لانه وهو
الاهرام الخفية فالشبهة المشبه به المحذوف مكنته والاشياء الخفية
وذكر الملام وهو الشتر توشيح وتعميل البيان بطلب البيان وهو
من قولهم اهذ اناب وهو مثل يضرب رجل قود ادره العجوة فارة
والمراد شير كبير لا ينزق جملها هريرو يفيد بهذا الاعتبار
ولا حاجة الى تكلف جعل فاعلا معية بتقدير ما اهذ اناب الماشتر
ولا حاجة لارادة القمر اذا لا احتمال لاهرا الخير لان الهريرو
من فلة صيرد و ^{قوله} نباحه و سلام على اهل السنة والمراد
تخديعه بالخبر او بالشرك بول اهل الاعتزال ورفضه هو يفيد
التسليم بان سلامة كانت والا هلال بان اهلاك كان وتسمع
يقنع به لانه المقص ولا يطلب التعيين ^{قوله} اصلا لا فعلا ولا
وهما ولا فرضا وهو الجزء الذي لا يتجزى وجوده في الخارج لانه
كونه المستند بكرة صفة والخبر ظرفا يوجب الاهتمام بالخبر وجعل
مناط للفائدة فيتقدم فيحصل نوع تعيين للنكرة فيحق
به التقديم لو تقديره يصلح للابعاد بخلاف قائم جوفان
الاهتمام بقائم يوجب جعل مستند كما في الفانم زيد فاذا لم يجعل
مستند مع صلاحية وجعل خبر لم يكن متما بخلاف الظرف
فانه يمنع مع صلاحية مستند وفي المثالين الاولين والمعتزلة
حيث زعموا ان الحرام لا يرفق لانه مشوه نارة بمملوك بالكلية
ونارة بما لا يمنع عن الانتفاع به وهذا لا يكون الا حلالا فيلزم ان من المملوك
حراما طول عمره غير مرزوق اصلا لانه هم بان ما لا يغير مرزوق

على اختلاف الراي بين في الكسبة
وفيها اخر مذكرة في البيان
لوقوعه في سبائك

لانه انما لا يسوقه الله تعالى الى الحيوان فياكله وقد يكون
 حلالا وقد يكون حراما فاكل الحرام منقوف وايضا روي ان ابن
 النافع قال في رايه صاحب الكبيرة ممن ادخل فيها فيخلد فيها لعدم ايمانه
 وردهم بانة غير مخلد فيها وديلمهم والجواب عنه مذكرة الكل في اطلاق
 المؤمن على صاحب الكبيرة تعريض لهم بانة بارتكابها لا يخرج عن الايمان
 كما روي في الخوارج ايضا لا يدخل في الكفر بل لا يحل ان يكونوا في
 التخليد لكفره عندهم ولما كان الخوارج خوارج عما انعقد عليه
 الاجماع من انة صاحبها لا يدخل في الكفر لم يعتقد بهم اشارة ولم ينفرد
 لهم في الرد **سورة السادسة** للفتنة حيث زعموا عدم وجود الجزء
 في الخارج وديلم الفريقين مذكرة في هذا **سورة لفظ مفرد** او غيره **سورة**
 سنادا تاما ولورة الاصل فلا يخرج قائم عن الحنفية مثل زيد ابو قائم
 فان سنده الى المبتدأ الثاني تام في الاصل وان لم يكن كذلك في الحال
 يعني ان المراد بالسند ما هو الاصطلاح في سناد الروايات لا مطلق النسبة
 لعدم **سورة** فيخرج ولعدم السناد التام وهو ظاهر **سورة**
 قيل في سنده حمل السناد على مطلق النسبة في الثانية فانما شارح **سورة**
سورة وهو ظاهر في الثانية فان مومن بلا تبعية يعني انه تابع للمبتدأ
 فانه دفع به قوائمه **سورة** وهو ليس به لا الخبرية يكون سنده بتبعيته **سورة** كما
 بحث في نعم تلك الماراة **سورة**
سورة في تعريف الفاعلة قال بعض الكل سنادا قصديا بان
سورة الكلام لا يخرج من وصف المبتدأ او مناه ايضا حمل السناد
 على مطلق النسبة ولولا ذلك لكان سنادا سابقا لمكانه مما مراده على
 هذا فافهم **سورة** احسن من تعريف ابن ابي عمير لانه ذكر مع النسبة

بحث في الثانية

فانه دفع به قوائمه
 بحث في نعم تلك الماراة

راجع الى المبتدأ
 والخبر على سبيل
 سبيل

دون الى المبتدأ فاحتاج الى التوجيهات التي ذكرها الفاضل الجليل
 وعلى الاول لا بد من تقدير المبتدأ في المخرج يخرج بضرب في بضرب في بضرب
 خروج الخبر للمبتدأ او لتعليم اسم الحقيقة والحكمة وعلى الاخيرين يلزم
 حمل قول الغاية للصفة المذكورة على التاكيد وكذلك لا يخلو عن
 بعد خلاف تعريف المصروف بالاختصاص **سورة** اذا دعت
 الى ضرورة وهي اشتغال الآخر بالحكاية وكان اخرها في الجملة اي
 في الاصل الى الحال **سورة** فانك في الاكثر ان يكون الاسرائية وسط
 العمول الاكثر اذا دعت الى ضرورة وهي كون المخرج معمول للآخر
 الجزء الاخير مشغولا باعماله نفسه وكان اخرها في الحال ايضا **سورة** وعدا
 كون مجرد قائم الى ما لفظا فلا يلزم كونه خبرا بلا عائد مع ان
 المشتقات اذا كانت خبرا لا بد لها من العائد الى المبتدأ وانما
 معنى فلا يلزم احكام على زيد بالقيام مع ان لا يوصف به الا خوية الوصف
 لم كونه بحيث يقوم اخواه واللازمان باطلا **سورة** ويظهر اي
 يطابق الخبر المبتدأ الى لانه اذا لم يكن سببا يكون محملا للمبتدأ
 ولا بد فيه من المطابقة للرجوع وانما اذا كان جامدا فلا ضمير ولا يلزم
 المطابقة **سورة** لو كان الخبر مشتقا من جزوه مشتقا لما عرفت ان
 ان الخبر اذا لم يكن جامدا يكون مرتبا بالبتة والمركب **سورة**
 لا بد ان يزيد او في قوله لو علم في حكمه مع كونه خلاف المبتدأ يلزم
 الجمع بين الحقيقة والجاز وهو ان جاز عند المصنف كونه خلاف
 ما عليه ولو قال المصنف لم يخرج الى هذا لما مر من ثمود تعريف **سورة** ولم
 يكن فعل من فانه لا يثبت ولا يشتر ولا يجمع وان كان المبتدأ كذلك

يطابقة

لا سببي ولعل المص اكتف به ولا يستبان لا يكون الخبر وصفاء
 للبنداء بل المتعلقة المذكورة وصفه بسبب وصفه للبنداء ولعلهم تحمله
 للضمير يلزم المطابقة ولا فعيل بمعنى مفعول وخم مما يستوي
 فيه المذكور المؤنث كفعول بمعنى فاعل فانه لا يؤنث وان كان
 البنداء مؤنثا وفيه اشارة مشتركة بينهما فالمطابقة حاصلة
 فلا وجه للاستثناء كما سبقت به في بحث التعت قال بعض الكل
 ان المطابقة حاصلة فيه تقدير لانه اذا حمل على مبتداه مؤنث
 يكون بمعنى مفعولة وفاعله **هو** ويكون الخبر محمله بمعنى ان الاصل فيه
 توند مفردا يوافق الركنا ويكون اخصر وسرع قبوله للربط لكنه
 قد يكون جملة **من** حيث هي متعلقة لا يقتضي الارتباط الا غيرها وهذا
 منقوض بالمنشقات فانها مع كونها غير مستقلة لا بد لها من عائد فان
 ما ذكره الفاضل العصام بان سبب ربط الخبر اما اتحاده مع المبتداه او
 مع ما يتعلق به وما اختلف فيه الاتحاد كالمنشقات ومضمون الجملة الذي
 هو الخبر في الحقيقة فلما بدله من عائد ليكون سناده الى ضمير علام اتحاد
 مع المبتداه وسناده الى المشتمل على ضميره بالاضافة اليه او علامة تسمية اخرى
 علامة اتحاد مع متعلقة وما لم يختلف فيه الاتحاد كالجاء لا يحتاج الى
 العائد لعدم احتياجه الى العلامة **ولا** يصح اجر المحسنين مكان
 اجر المحسنين **لن** يتق ويصير **علما** ووجه العلم كون المخصوص مبتداه **سبب**
 الحاجة الى الحاجة الى ما به **ويستثنى** من كون الخبر الجملة بعبارة
 خبر ضمير لان لانه لكونه عبارة عن المبتداه يوجد فيه ربط المعنى
 فلا وجه الى العائد قال بعض الكل لا حاجة الى الاستثناء لانه التفسير

فانه قد ان جعل جزء ثانيا
 من الكلام لا يتبعها
 الى الخبر الاول

بان يكون تارة مع المتبذرة
 مع متعلقة

الفرق الذي لا شائبة فيه من التشقاق
 كزيد انسان مثله

لا بد من الربط من العوم ووضع الظاهر وجعلها من الربط
 دون الاول **حكم** وقد حذف العائد لوضوحه او اما غيره فلا
 اذ لو حذف لم يسبق اليه الا الى الضمير لان العود عنه الى الضمير
 يكون للنكتة تقوت بحذف مجرور من التبعيض **جزء** من قول
 جزائيه شعر الضمير فتحذف الجاز والمجور للتخفيف البكر
 بسبب اذنه بقرينة ان بابه ان لا يفرغ غيره وسما على غيره
 تمام يوجد في ذكر الشروط وذلك في الضمير المنصوب والمجور
 وكما وعد الله الحسنه وقول الشاعر قد أصبحت ام الحيات تدعى
 على زنبك لم اصنع ونحوه من غير غفارة ذلك لمن عزم الامور
 اذ ان ذلك منه وقال الفراء حذف المنصوب العائد الى المحققين
 ايضا وجعل ابن مالك هذا اجماعا حذف المنصوب العائد الى
 غير الكل سماعي اتفاقا والفرق مطلقا لم يختص به الخبر كان
 الها جب مع ان الكلام فيلانة ما ذكر من الحكم غير مختص بما يشعر
 الاستثناء ويظهر من القيد بالصلة وخوها **سواء** الاصطلاح
 اعم الى رد لما قبله من جاز في الثالث واثنا واليه يعود بفعل
 محذوف عام عند العادة وعند المتأخرين قد يكون خاصا
 بالقرينة **على** الاولى والاراء الاولى لكونه الاصل في العلم فان قيل
 ان الفرق يكفر راحة الفصل ولا يستدعي عاملا قويا فلما حطت كونه
 خبرا اوليا والاصرف لا افراد لما ذكرنا وكذا فيما في حكم قلت ان الخبر
 هو الفرق مع فاعله ولذا نسخ جملة ظرفية لكن لزم التقدير حفظا لنا
 فتقدير الاصل اعم وان كان في الفرع الذي في الآثار فان الصلة لا تكون

لا يمتثل على
 الاصح منهم

عدد نهم
 فوه ان الظاهر لا بد من
 ما متعلق به

الأجل فلا بد من تقديم الفعل وفاقا وكل جمل في الدار فلهذا
 فان معنى الشرط الذي ينضم المبتدأ يقتضيه الفعل فلا يقدر غيره
 وفاقا ايضا اما عندكم فزيد وخرجت فاذا في البابا بـ
 فيقدر فيه الملام وفاقا لكون وقوعه بعد ما واذا للمفاجأة
 اغلب عدمه كعدم لو تضمنت لعل لما من الاختصار
 وقال الفاضل العصا ان الثاني خير من الاول لانه يتبادر منه
 وجوب كونه ماله الصدر جزء المفعول مع انه كذلك لو جوب
 في مثل ما قلنا ان الزيدان وفاقا ثم زيد مع انه ماله الصدر
 بخلاف الثاني قد خولها فيه دون الاول وافرقت
 في مثل منوع المسبق من الشارة من الاستفهام والتعجب داخل
 في المعنى المبتدأ فتذكر فان ابن مفرد صورة اذ الضمير
 المستتر في التبار محض لا يصير اللفظ بجملة صورة وفيه نظر
 لانه يقتضي ان لا يصح زيدا قام فانه مفرد صورة بهذا الاعتبار
 ذكره الفاضل العصا وفيه القياس مع الفارق اذ كل فعل لابد
 له من فاعل فالمستكن في كل ذكر لفظا فيكون الفعل مع جملة صورة حقيقة
 بخلاف فانه لا بد من فاعل بل انتقل اليه عامل الذي ناب هو
 منابه فلا يكون المستكن في كل ذكر لفظا والظرف مع جملة صورة
 وقيل الموراد بـ ما هو مفرد وضعا وقيل ظاهرا وكونه مثل ابن
 جملة بعروض النيابة والثاويل والفضل للتقدم اذ هما شكلان
 بخو زيدا بن ابوه لانه يصدق علي ابن انه مفرد وضعا وظاهرا مع انه
 لم يجب التقديم مع تضمنه ماله الصدر اذ لم يطل صدارة بالتأخير لئلا يصدق

وانه بمنزلة من كان قال
 وهذا لا سمح

وان كانا في نفس
 على الخبر في اللفظ
 منه

حتى انكرا بمعنى
 انقاله

في جملة خلافت المتقدم فانه ليس صورة **لما** ان قدر المتعلق فعلا
 وان اسما مفرد حقيقة ايضا **لما** حيث لو لم يقدم التبيين فيه هذا
 لا يقيد الجواب لموازاة المطلق مع وجود التبيين بها وقد يؤق
 بضمير الفصل للفصل وقد اكثف بالقرينة وايضا قد يوجد
 الالتباس فيما اذا كان المبتدأ نكرة والخبر خبر ظرف مع انهم لم ينفوا
 لدفعه بضمير الفصل لا يقال ضمير الفصل انما يكون للتأكيد والسكره يؤكد
 لانه هذا لو كان لازم التدفع باضطرار الى جعل مجرد الفصل بلا تأكيد
 فظهور ان هذا الالتباس مما لا بد ان يهرب عنه وانه الشارة فيمابق
 علما ان مثل لا يقيد الوجوب ولم يثبت هنا اكثفاء وانما نال للفظ بان
 وقد ثبتنا ايضا على الفرق بين ما يفيد الوجوب وبين ما لا يفيد
 فلا ينافي بجويز الابتداء الى المتأخرة عند اداة المصطلح اذ المراد
 وجوب التقديم بهذا التخصيص **لما** الافادة بغيره ووج يجمع البارز
 الى المبتدأ فلم يقل او صحى للامارة الا ان وجد كونه مفعلى كونه مختصا
 لا ما ذكره الشارح كما لا يخفى **لما** بالذين استناد الدعاء لانه بالنظر
 الى اصله يوجد الالتباس المذكور فينبغي ان يجب التقديم للالتباس
 باعتبار كونه دعاء لظهور ان المراد انشاء طلب على مخاطب وهو
 يقتضي عدم المصولة والصفة تقتضي المصولة فينتا فان هذا على ما ذكر
 واما على ما ذكرنا فلا ما به الى المعنى ان المحب كما لا يخفى **لما** ما قيل ان
 لو قدم الخبر في رتبة ابداهم من اول الامر الى اللعنة ويظن ان المراد
 عليم اللعنة فغير ملائم للام الشارح فافهم **لما** الواقعة مبتدأ مع
 مدخولها تبسبغا ان في الكلام مسحا واوان من قبيل ذكر الخبر والانه
 الكل لظهور ان الحرف لا يكون مبتدأ ومخبرا عنه **لما** لئلا يلبس المصور

لانه التباس الرابع بالمرجوح
 لانه احتياج المبتدأ الى الخبر
 استدانة الى الضمير فيخرج
 عند الاحتمال والامتناع
 عليه

لا يحسن الترتيب في الخبر لاختلافها وجواز العمل على سبيل المثال لأن
 الكلام موضع ان المسكون والمذكور بعد ما يجوز ان يكون خبرا وظيفا
 لخبرها لعدم التبعين لان ما بعدها لا يكون جملة تامة بل يكون ^{احدهما} ~~بها~~
 حقيقة او ناولا فيكون موقع المفتوح فيندفع الالتباس بالتقدير
 او لم لا يجوز ان يحسب التقديم بدل قوله او ختمت كونه بلا
 عنه غير مسلم ففضل عن كونه افيد كان اخضر وافيد بافادته
 افاده كلام المصروف ما افاده الاستثناء الثاني الى الضمير الذي يشارة
 الى وجه صحة الاضافة على التمرة مثلا زيدا كناية عن كثرة زيد
 بالتمر والظن على التمر ليس فوق كل تمر زيدا بل فوق الجميع
 الا انه قصد الجاهل في الكثرة حتى كانت على كل تمر منه زيدا مثلا
 فاحفظ فانه لطيف وبه جزاء الخبر في الحقيقة لا خبر وحدها اذ
 الخبر الظرف مع فاعل واحد لقيام مقام عامل وانتقال الضمير الى
 مناله فالاضافة الى اضافة الضمير في قوله ملازمة فيكون
 مجازا عقليا ويجوز الاستدلال بان يراد بالخبر معناه الحقيقي و
 بالضمير معناه المجازي بطريق اطلاق اسم العمل على الجزء وما ذكره
 اقل تكلفا ولا يرد على المصنف انه بعد متوكل اذ ليس بالبند
 ضمير الخبر بل يراد به ابن الحاجب فيدفع ما ذكره الفاضل الجاهل
 ويتعدد الخبر ولو بلغ الف الف مع ان عامله خفا لا ينبغي ان لا
 يعمل في المتعدي لكن للطائفة شابه المجزئات الغير الفاترة على اللفظ
 المتكثرة فوالا المعمول الكثيرة كذا ذكره الفاضل ايضا وذلك
 التعدد قد يجوز مثل زيد قام ضاحك فانه يصح الاقتصار على

في مجموع الجار والجرود والجرود
 هذا الخبر لا يبيى الثاني والثالث
 من ذكره

احدها

احدها وبصحة في العطف لكن ينبغي ان يحتمل المعطوف من التوابع
 لان تعدد الخبر قد لا يشترط بالعطف والمراد خبرا مستمرا اذا لم يكن فيه
 واما تعميم الفاضل ايضا لما هو في الحال وفي الاصل ليندرج في الكل
 فيلزم استدراك قوله فيمليان وهو كخبر فافهم كره وحل حاض
 اذ هو مثل هو ابيض لسود ابلق الا انه الاول كما مرها قائم مجموع
 المستداه وفي الثاني مجزئة وكذا يجب ان كان خبر عن متعدد كمر على عالم
 فاضل الى ضمير كل لا يرجع الى البند الموصوفه بالتقدير
 بما يخص فاضل ويجوز العطف في الاولين وترتد اولي اثناء البند
 فقد جعل الفاضل ايضا مما لا بد منه لكن جعل الشارح المرفوع
 مستداه وخبره بمجموع الفاعل مع مالم يستعمل فاعل الى مع اسم
 العطف فيشرع بجوار تركه والخبر في الحقيقة مجموع ما ذكره الفاضل
 اثبات الجزئية وبه الحالة المتوسطة بين الحدة والجهولة اخرى
 الاعراب عليها معادها للتحكم وايضا اعزبه في كل منها ضامير على
 حدة مع ان الضمير الذي يحتمل الخبر واحد كانه انما في ذلك خوضا
 القوم فان تفاعل اذا كان لثنا ولا يكون مع فاعل صراحة ومفعولا
 ضمنا فلا يمكن رفع اللفظ الواحد ونصبه مع اللفظ فترجح الفاعلية
 والقراحة اختير الرفع واجز المفعول لانه لا العقل واجب خبر
 المستداه مع اما رعاية المعنى الشرطي فيها او بحذف الا لضرورة شعري كقول
 اما القتال الا قتال اليكم او ضرورة اضمار مدخولها مثل اما الذين ليسوا
 وجوههم اكفرتم اي فبقا اليهم اكفرتم ومنع فيما عداها لعدم
 سبب وجوب او يجوز وصح دخول الفاء يعني اذا قصد معنى الشرط وهو

عدم الملازمة وقيل لانه يقتضيه
 في التقدير في خبر واحد ما لم
 والا فحقا فاضل
 فائدة الخبر جامدا في التقدير
 فاما بلزم فكل الخبر المشتق
 عن ضمير البند كله
 لجمع المتعدد او لا فيصح خبر
 لجموع خبر متعدي
 ليعلم وجه انه لا يلزم العطف
 في جمع المتعدد يلزم في الاولين
 ايضا واللازم بط

خطيب الامير فالكون بمعنى الكوان لان افضل لزوم كونه بعض
المضاف اليضاف الا الى المتعدد فكان كذا كرون من خطيب لكن كرون قافا
خطيب كل رجل وضعته في شكال وهوانه لا يصح وجوه الضمير
الا كرون الا رجل اذا كل رجل ليقيم في بضيعة رجل ما اجاب عنه
الفاضل العصام بان كل رجل اجمال لاسماء ظاهرة متعددة وكذا
الضمير اجمال لضمائر متعددة كل رجل ضمير في هذا المجرى راجع
الظاهر من ذلك المجرى **في** اي مع مرفعة الضيعة في اللغة العفا
وهي هنا كناية عن الضيعة قال الرضي اذ ليس كل رجل عفا ولا يرض
والنخل والمناج وفي القاموس الضيعة العقار والحرفة وفي العجا
سميت الحرفة بها لانك ان تعدتها صنعت وان تركها ضاعت
مقر وانا قدما لفاضل الجاهل الخبر مقدما ليكون المعطوف
متأخرا فيصح النيابة عنه والتاخر عدل عنه في ذلك المجرى وقد
نوه لاقتضاء ظاهر قوله وما عطف عليه وما يعلق مع اذا المعطوف
على المبتداء من تحت فينبغي ان يكون في جنب وصحة النيابة لان
لهذا الخبر جتين جهة كونه خبرا عن كل رجل وجهة كونه عن
فباختبار الجهة الاولى يعتبر مقدما وان كان باعتبار الجهة الثانية
ليكن ذلك والجهة الواحدة كلف في صحة النيابة وليست بالخبر
مشر فيه زيدا قائما على تقدير الكوفيتين جهة الاعتبار مقدما
كيف ولو قدم لزم الفضل بين العاقل والمعلو بالي معقول وهو
غير مستحسن واما عطف المبتداء على المبتداء والخبر على الخبر فراجع
فلا بد على البصريين ما اوردوا عليهم في مثل هذا المثال على

في رجل ولا يقنع

كأنه يقال زيد وضيعته وعمرو
وضيعته الى ما يحسن

ان نيابة المعطوف عن الخبر

تقدير

تقديرهم على ان كونه صحة النيابة متوقفة على كون النائب متأخرا عما
ناب هو عدم خبره الجواز نيابة المتقدم عن المتأخر بتقدير التأخر
وما اوردوا عليهم لا يطل التقديرهم بل ترجيح تقدير انفسهم
اذ لا خفاء في كونه المؤخر اوليا بالنيابة المستغناء عن تقدير التأخر
ومنهم من عدل وقال ان التقدير مقرون هو وضيعته على ان يكون
العطف على المستثنى الخبر فيكون من تمتد ويد منه وفيه حذف
الخبر المعطوف على التاكيد والاحتياج الى حرف العطف على المبتداء
عن الظاهر جمل صورة خلاف للعدول عنه اذ ليس الا حذف الخبر
فالعدول وجعل الكوفية الواو خبرا لكونها بمعنى مع ولو صح
به كان خبرا فكل ما بمعناه فيكون اسما كمالا في الصفة فاستقر اعرابه
الى ما بعد لكونه على صورة الحرف وقد بان مع اذا وقع خبرا لا
يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل في الواو الى ما بعد بل يكون منصوبا
فالقبيل على الا بمعنى الغير مع الفاعل **مقر** صريح الى متعينا لكونه
في حيث يتبادر من سماعه ان ذكره لا قدسايه فيكون فرقة على تعيين
المحذوف وهو قسمي **مقر** لعدم صراحته وشراره في فلا يجب حذف
خبره لعدم دلالة على المحذوف كالتزج ولا التزام بدونها بل كونه
لا لا يستعمل فيه ولو نادرا لا تخلو عن دلالة **مقر** على خبره بما
لم يرد غيره **مقر** يخرج نحو حسنا ذكر ما ذكره الخبر ثم ان هذا الحديث
جامع وما منع لكن معرفة الخبر بنية متوقفة على معرفة الاسم فينظر
اليها انتظا وطويلا **مقر** بعد ان ثبت كونه خبرا ليا بان يعمد ان

2 الانداج تحت القائل
ع

التصريح راجع الى خبر باب ان لا يقال خبر باب ان لا يمنع كونه
 خبر له فلا يدخل في المبتداء ففضل عن ان يدخل الخبر في بيان
 هذا الحكم لا يصح لانه المنع ليس كالجائز لكن هذا مفيد عن غرض
 الشرائط والموانع لا للمبتدأ في البيان لم يسبق ولا يأتي اللهم
 الا ان يقال ان يتفطن من وجوب تقديم ماله الصدر ان باب ان لا
 يدخل عليه قد سبق ان من ليس من اولي الالجب ليس خطا بل كذا
 قال الفاضل العصام لا خفاء ان المراد من عبارة المص توضح
 خبره ان يجب ان يعرف الخبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره الشارح
 يعني الفاضل الجاني تكلف والفك اعطى كذا من فوت بعينه الاستثناء
 وينبغي ان يقول الا في تضمنه استقرا ما انتهى في خفاء لا يخفى نعم لو قال
 المص باب ان يدخل في المبتداء والخبر ويكونان اسما وخبر الدخان
 المراد من العبارة ما ذكره بلا خفاء فيلزم عليه هذا الاستثناء لانه
 لم ينعقد به الشارح وسلك سلك الجاني لو كان ظرفا لمتوهم
 فيه ما لا يتوهم في غيره لانه لعدم خلوحادث عنه كالحرم الذي يد
 فيما لا يدخل الاجنبية وجواب ان كان نكرة قال الفاضل العصام هذا
 لا يتم على ما ذكره الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان من خصائص
 ان تصح تسمية المسند اليه فالمثال الصحيح لوجوب التقديم ان في الدار
 صاحبها ولا يجوز في غير الظرف هذا مفهوم من مفهوم الشوا
 ويجوز العمل به في مثل ما نحن فيه لا سيما عند المص وانما لم يجر التقديم لانه باب
 ان لكونه فرع الفعل على الفرع وهو تقدم المنصوع على المرفوع خطأ
 لم يثبت من مرتبة الاصل ولو قدم لزم التناوؤ بين ما في هذا القول

لما فيه

لوظا بمفهوم المستثنى المفعول ان في الحكم من الجنس فالإضافة في
 ما يقع في الوجود والصفه ومن فتر في صفة الجنس على حذف المظ
 فقد جعل التسمية باعتبار بعض الافراد اذ الوجود وان كان صفة لانه
 التبادر ما هو بعده علامان التبادر من لفي صفة في الواقع وهو خلاف
 الواقع فتغير الشارح ادق بالقبول احوق وقير في يبيح بما فتر
 البعض للتنبية لولا مرجوحا لضعف علمه لانه الجمل على ان وكثير
 حذف او الخبر لانه النفي عليه لا يقتضي نفيا واذا لم يوجد قرينة
 لخصوصه على العموم وليست اذ القفط والمفرد في النفي في مقام
 البالف في وجب خبره لا انضمام القرينة الى لانه النفي وال
 ادوا لم تدل عليه قرينة وليس بعامة نجذ كره لولا غلام رجل فام بار
 فاذا ثبت هذا لغترهم فالجمل على انهم يجعلون صفة ما يجعل الالحى خبرا
 حكم مراد ليس هذا النصيب من ذاب العرب فرماد اثبات الخبر سواء
 وقيل ان بني تميم لا يشيرون هذا يتم انا ثبت التزم منهم نصيب في
 مثل المثال المذكور ولم يثبت بعد ولذا قال قيل استغنى الما لانا ب
 منابه كانا ب حرف التثنية منابه لحو فاعل الفعل ضميرهم المنصوع
 بعد تمبيره وقوله استغنى الما لانا ب ان ما نانا ب انما ب انما ب انما ب
 اللانم لا ينصب ما بعده ولان تدخل المعرفة مالم تدخل خبر
 غير مالم لا يذ فيهما ولا عمرو وانما اختم كذا في النفي الجنس
 لصحة اطلاق صيغة المفعول لفته يدل على لفظ القيسية وانما
 اصطلاحا في صحة الاطلاق على كل من المنة وهو فرق بفعل او خبر
 لفائدة ولم يسند اليه وتعلق به تعلقا مخصوصا واطلاق للفعل

النص

على ما لم يعلّم مع كونه مستندا اليه باعتبار كونه مفعولا لا **الفاعل** على كل فرد
 منه وتلك التي انما قبلنا بالكل لئلا يرد نحو خلق الله العالم وكرهت حرف
 هذا كلامه فانه وان كان صحيحا اصلا وصيغة المفعول على كل من العالم
 والفرقة هذا المثال مع انه ليس بمفعول مطلق اصطلاحا بل بمفعول به
 فلا يستغنى به وجوب التسمية والاطراف فيه وان كان غير لازم لكنه لو وجد كان
 اعذب **نحو** كافي المفاضل الثلاثة اذ مع اسم والتخفيف لاكثر
 او التعليل **نحو** اختلاف المفاضل الباقية فانه لا يصح الاطلاق على كل فرد
 من اقسام غير تقييد واطراف القيد على ما مر كونه قيد اصورق
 وهو تقييد المعنى فلا يلزم من صحة الاطلاق به صحة بدونه **نحو** عدل عن جنة
 ابراهيم **نحو** اسم ما فاعل فاعل مذكور عنده **نحو** اما الاول فان يرد
 بالفعل فعمل القيام بالفاعل بحيث يصح سنده اليه مؤثرا فيه موحدا
 اياه او لا مع ان الظاهر الفعل التأثير لئلا يرد مثل مات موتا وحسم
 حسامة وبالفاعل ما يعم ثابته مع ان فيه جمعا بين الحقيقة والحجاز
 او نحو ما جري اصطلاح الغير على انه لا يندفع الا بمراد بما اذا كان
 العامل مصدر واحد وذو الفاعل كما عجز ضربك ضربا على تقدير تضاد
 الما **نحو** كذا يرد نحو ضرب ضربا على صيغة المجهول على الدارين
 فالفاضل العمق لا يرد مثل ما ذكرنا في الفاعل على معناه الظاهر
 ان يصح في مصادر هذه الافعال اثرها في مافعل فواعل هذه الافعال
 اذ المراد الفاعل المعنوي وذكره ليشرح بالشرط ذكر الفعل ولم
 يصح اليه الشارح اذ الظاهر المراد به مذكور الفاعل الاصطلاحي
 فلا بد من ذكره او ذكرنا به مع الفعل فالنعم بلا قرينة على خلافه ايضا

من غير الفاعل على كل فرد
 الفاعل الاصطلاحي

لا يحتاج الى تعميم الفاعل بسببه فافهم **نحو** ما يعم الشق والمنقوص
 يعني يرد منه الحدث مع الظاهر الاصطلاحي لئلا يرد ضربا
 وضارب ضربا ولذا عد عنده الاظهار اذ عامل **نحو** والمذكور ما يعم الحكمي
 ان المقدّر لئلا يرد مثل ضرب الرقاب مع ما فيه من الجمع بين الحقيقة
 والحجاز او هو بلا قرينة ولذا ذكر في الاظهار لفظا او تقدير ليكون
 قرينة على **نحو** **نحو** وبمعناه المثال الكلي الجزئي يعني ان المراد ان معنى الفعل
 ذلك الاسم مثال الكل على الجزء مع ان الظاهر ان الفعل طابا بعناه
 ولو تكرر الشارح قول للحد وهو معنى العامل لا ترفع التكلف ووجد
 التمشي **نحو** مع عدم تشييد النوع والعدد ما في مفهومهما من الزيادة
 على ما يفهم من الفعل ومعملا المصدر لكون مفهوم احدهما عيني
 مفهوم الآخر **نحو** ولا قرينة لشيء منها وقد سبق ان تجرد ورود الاعتراض
 لا يكون قرينة **نحو** ولا كثرة في راحة شيء او يجمع والمراد به ما فوق
 الواحد اذ كثرة التشييد ولو قال ولا تعدد في المثالين **نحو** **نحو**
 او النوع او تجرد النوع او العدد بخلاف النصب في نحو رايت ضربا
 ورجالا شئ فان نصب الضرب والرجا اليه كونهما مفعولا **نحو** **نحو**
 الاحتياج اليه لكونه الحد جامعاً وما يغاير **نحو** كونه ضرورة سوفاً
 ليس **نحو** مع عامل حقيقة بل في حكم كونه الله او ثلثة ضرباً فانه
 عدد غير ملائم مع العامل حقيقة بل حكمي لكونه مصافاً اليه بنبينا
نحو فالملابسة فيه كونه اصلا وضعي لا حكمي كما قال الشارح الاول
 نظر الى الخالفة بابا وبه لا تنافي في الوضعية لوجود النبوة في ضمن
 الانبياء والتبلي في ضمن التبلي **نحو** **نحو** خي مقدم لمن قدم خبر عام

على معنى

نزعاً وخدراً بالوصف بل
 تكونهما

لا معنى الانبياء جعل الشيء
 نبيا ومعنى التبلي جعل الشيء
 تبلي

جبرائیل و ایزد یکتا الشیخ تلمون من
جبرائیل و ایزد یکتا الشیخ تلمون من

منظر طائر فصل الدوام كمد الن
او تقسم ما يؤداه كصفه
او كوح الكلام مما يستمكن
منه برة طيبين
معه

و هو جملہ مصداق ادا رجبت رجب
یعنی رجب موصوفت رجب ادا
اسم شریف نفوس
موصفا رجب
مکہ مکہ



وحققك ان سمعت سحفا اذ بعد من الخبر وعقرالك اي عقرت
 اي عقرت عقر اي جريا وجد عا وهو قطع والاذن والشفة فري
 عليه الجاز والمجور خبر مستأخوذ وف وجوب كما هو المسمى عند
 الرضا وصفة المصدر كما هو المختار عند الفاضل العصام **و** كما
 المسمى الى ان لا بيان مطلق الوجوب من غير تعيين حيث ان
 باسئلة بعضها سماعي وبعضها قياسي كاستدراك **و** يمكن ان يجعل
 لذلك مسلم لو كان استعمال الاولين باللام وليست بل الثاني غير
 مستعمل ولا بغيره من جرد الجرد والاول مستعمل باللام كما
 دللنا قال العصام ان الثاني سماعي غير داخل في القاعدة والاول
 داخل في **ال** كان اولا لوجود التصريح بالضابطة والسلامة من
 الابهام **و** ثبت بعد تنقيح التقييد بها يظهر من بيان وجوب
 الوجوب **و** كثرها فالضمير راجع الى المتردد فلما افرد فانه قيل
 دخل واحد من النفي ومعناه **و** ان فعل ناسخ او اسم
 وما وان كان اعم منها الا ان نفي **و** لا يجوز **و** لا يجوز المفعول المطلق
 خبره بغيره مما لا خبره بالثبوت كان منه كثر **و** ليس **و** انما يدخل
 عليه النفي **و** نال ضميره لفعل ناسخ اولا من عبارة الكافية
و يمدح على اسم عدم شموله وتعميمه لدخول ما صورته او مفعله فكيف
 لا يخفى **و** لعدم محذور العمل كونه احدهما اسم عين والآخر لم معنى خبر
 به عن ثبوت سري لا سري لا سري البريد **و** ما وجدتك
 البريد البريد والتعريف عن المفعول الثاني بالخبر باعتبار الكون
 واطافة الخبر باعتبار رجوعه الى مثل هذا الفعل التاسع بطريق

ولعل وجهه ان اول ما يفيد العموم
 الا اذا كان في سياق النفي كما
 صرح في الأصول

عت
 اي يعني ما كان
 زيد الاسير
 ما زيد الاسير
 ماله

المسألة

المسألة والمراد خبر مدخول يجوز في مثل تقديره لعل قبل الاوجه
 وفي الاول لا يقتصر بالبعد للثاني بل من استثناء ان من نفسه راجع الى
 الا يكون خبره باعتبار عموم مدلوله ان ايضا بالتخادم لعل المانع
 هناك اشار اليه وان زيد **و** ان المقصود من مثل هذا الحصر اشارة الى وجوب
 بمثبت بعد تنقيح او معناه اذ لو كان متفيا ولم يكن بعد تنقيح لا يوجد
 فضلا عن ان يقصد وصف الشيء بالثبوت فلا يوجد وجوب
 واما لم يذكر لا يتصور هذا المقصد **و** وجوب وضع الفعل للحدوث
 والحدوث في الدوام وضعها وان لم ينافه استعمالها فان المضارع
 قد يستعمل للدوام بقرينة مثل الله بقبض وبسط فالتمس المذهب تخصيصا
 على المقصود **و** الاسم العام كالمفعول في الجرد شابهته **و** بدل على
 تقييد العامل فينفي عن ذكره **و** ان اريد زيادة المباعدة رفع لعدم
 بقاء معنى الحدوث **و** اصل عدم العامل وما يدل عليه **و** كذا
 مدلوله اذ لفظه يؤكد لفظها لا مضمونها **و** مضمونها جملة لا مفرد سواء
 كان له احتمال غيره خورج القرقرى او لا كضرب ضربا **و** وهذا القيد
 اظهره اذارة المقص من التقيد الذي هو حصص النائب المحذوف
 حيث لا يتناول غيره ولو احتمل لا فيستلزم كون الجملة الضامة
 مذكورة مع المصدر بل قبله لا يتصور التأكيد بل اذ كرر الموكد مقدما
 بخلاف عبارة الكافية وهي ما وقع مضمون جملة لا **و** وقوعه مضمون
 لا يستلزم كون الضامنة مذكورة معه فضلا عن كونهما قبله بل
 بل اذ كررها وان كان الظاهر التبادر منها كذا مذكورة **و** معتمدا
 ملاحظة المقص والتسمية فلا يبرر عليها احترافا في عتقت

تشبيهه باسم الفاعل
 الذي لا دلالة فيه وضع
 في الزمان

هنا

بأنه يقع ان يقال انه وقع ضمن جملة له على كذا وان لم يذكر كذا
 الفاضل العصام لا يقال له عليه ما اعترفت بأنه على كذا اعترافا لصد
 عليه ان ذلك مما يجب الحذف لا نقول بعد تسليم صحة كذا جملة بل
 ذكره فافهم ويجوز ان يقال في وجه لا يظهر فيه انه ليس بربما في عبار
 من التكلف فلا يوفيه من ان يراد بالدولة انه مع قطع النظر عن عنوان
 الدولة والادب في القائل اذ مدلول المفعول المطلق من حيث انه مدلول
 نصا لا يقصد عليه ان مضمون الجملة من حيث انه مضمون احتمالا لخلاف
 العبارة واخذنا فيها الاغناء عن بيان التسمية بالتاكيد وشمولها للقبول
 الاحتمال لعدم وجود اختلاف عبارة المحافيد ولم يذكر كونها اخصر
 اظهر والمراد بالجملة غير العامل اذا العامل جزئيا في المفعول المطلق لانها
 ليس هي المراد لظهور انما كانت عامل في وجود محذوف حتى يكون
 كالتائب في قسمي هذا النوع من توكيد النفي لا مدلول له بكونه نفي
 بغيره وبلا اعتبار فالتسمية بمعنى **الذي يحتمل غير الحق** من الكذب
 والباطل في قسمي هذا النوع من توكيد الغيرة لان المضمون باعتبار
 الاحتمال فيه مغاير لمدلول المصدر باعتبار وصف المخصوصية فيه لو كانا
 متحدين ذاتا اذ ثبت هذا القول ولو قال بثنى آو ابنة او قال جزم وركه
 لكان متساويا وفيما قبله فيما لا يحتمل غيره بخلاف الاخر وهو
 محذوف وهو لا يحتمل غيره ولا يحتمل وجه ما ذكره المصنف في غير
 حق حكاه كتاب اللام فيها لازمة وما ذكره المصنف في تكثير ما خالفه
 لو قال الفاضل العصام نفي صاحب تكثيره وجعل يسور النفر
 فلو لم المصنف يوفق ويحتمل ان يكون مراد به **المساخنة** والذكورة وجعل

قربا

سها

لد

له لخر
 كذا لخر
 اجز
 م
 ي

بشيء استكمل كذا الرض
 شبه

القليل

القليل كالمعوم فلا يخالفه او فضل وهو بين المتعدي سبيل التردد
 كذا الالة الكريمة او الجمع كاضرب غلامك تاديبا وخوفا والمراد بالانثر
 الغرض والغاية سمي مع ان المضمون لا يؤثر في خصوصه كالاثر بعد
 ولانه اثر فاعلم ان الحد فاعلمها فالاضافة لادني ملابسة وانما ان لم يتحد كما
 كاف مشروبه بك الغاف اما اعانه وانما كرايا على معنى فاما تيقن اعانه وانما كرايا
 كذا ما فافا كالتسمية ببعض الافراد فابرر ان الظاهر ان جعل المصنف في مثل
 مفعول الاستغناء عن التقدير فاجابة الى هذا الضابط اذا الحاجة
 ماسة في صورة عدم الاتحاد ولا يفرض دخول البعض المحتمل فالملحوظ
 الوثاق اذ المصدر المضاف الى المفعول اذا المناط بهذا الفرض نسبة
 به والفاعل كذا من كان وانما اذا كان المناط بثبوت الفاعل فالمراد به
 المضاف اليه كزيد يكتب فقرة بعدا وبعاء وكذا اذا كان المناط الحال او
 غيره من القوي يكون المراد به المصدر المقيد به مثل صاحب زيد في حد بغيره
 مسرورا فاما ان تنفع او تفعل دلالة الجملة عليه ونباها عنه بلهان
 التاكيد بالرفع لانه حق التوكيد لا خير وتفصيل الاثران مرتبة التفضيل
 الاجمال وابق الحاجب هنا التقدم مع وجود ما يشعر في عبار قدوم
 يذكره فيما تقدم مع عدم المشعر بها كالمثل كشيء المفعول المطلق
 اذ وقع التشبيه بمتصا به سواء كان مشبها به كافي مثال المتن او ارادة
 تشبيه صوت مثل صوت حار او مشبه بمتصا به مثل صوت حار ومثله
 ان هذا الترتيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف في مثل فروع ثابته لا بد من جمع
 النقل ذكره الفاضل العصام وانما اذا لم يقع التشبيه بعد ما تنضم صا حيا
 بمعناه بل جاء موصوفا فاذال صوت موصوفا فيجب رفعه عند الترتيب

فالوجه الاول
 او

فان المضمون هنا صيغة زائدة
 في المدح والثناء

على المصدرية لانه لا تحاد مع الاول لفظا ومعنى ناسبت جعلنا بالعال
على البدئية او الوصفية وجوز الرضة تأكيد اللفظ والخيال نصب
على المصدرية او الحالية ثم ان كان المراد بالمفعول المطلق ما هو بالفعل
فالا اهتمام بالقيود والتعيس محل الخلاف كما هو رأي الفاضل
فجعل العا مرفوعة الجارة والبعض ما معناها والجاء جعله محذوف
وان كان ما بالقوة فلا احتراز عما كذلك وعلى تقدير ان لا يرد
هذا امثاله لمفعول مطلق حتى تحتاج الى اخرجه لعدم كونه تايجا
حذف عاملة **ك** ويلزم المدح في كونه عاملة فعل يلزم الحدوث ايضا
ل بعد ما تضمن صاحبه وان لم يتضمن شئ مررت بالبلد فاذا له صوت
حار لا يتم النيابة لخلقه عما لا بد للفعل منه من الفاعل فيكون بدل او وصفا
واجازوا التصريح بالبناء او المصدرية كل ليس مما يجب حذف الفاعل
ل صاحب فعد لا تخطه يلزم التنبيه **ل** وما اى اسما لا بسا معناه
احتراز عما تضمنت مما ليس كذا ضربت صوتا راذا لئلا يجب فيه
لعدم ما يدل على العامل او عما تضمنت فعلا او شبهه نحو مررت بنيد
فاذا اتم صوت او مصوت صوت حار كونه المذكور عاملا فيه كله
صوت صوتك وجوز نصبه على الحلية او نزع الخافض رفعه على انه
بدل او عطفيان وجوز الخليل كونه صفة كونه بتقدير شئ لا يعرف
بالاضافة بافان الاسم مصدر كما صرح به الرضى وقال الفاضل
جعل صاحب القاموس ايضا اسما ولم يبين كونه مصدرا ولكن
ظاهرا كقول القماح كونه مصدر حيث قال صات الشئ صوت
صوت ونوع الجاء **و** وجه الوجوب يلحق من التالة عليه

فالا اهتمام
ببارة

المعروف

عنه ولم يجوز الجمهور كون المصدرية عن معناه عاملا فيه كذا عليه البعض لانه
انما يصح عمل اذا صح تأويله بان مع الفعل لا يصح لانه بالتاويل يصير جوا
وهو في هذا المقام مقطوع ذكره الرضى وفيه ان هذا الشرح انما هو لغير
الفاعل والمفعول عما صرح به شارح في اظهار ان المصدر لا عمل مطلقا فيكون
عملة المفعول المطلق بالتاويل كونه مزيل صفة كذا الظرف وان كونه
مرجوا انما هو فيما اذا اول بان مع المضارع واذا اول بان مع
كذا المصدر الماضي او يجمع المضارع كذا المصدر الحال على ما
صرح به الفاضل المصنف ان المؤول بشئ لا يلزم ان يكون في حكم
من وجه ذلك ان تقول في التأويل سماجة ان يكون المعنى ان صوت
نقبت لها اذا الفعل لا يخلو عن فاعل فلابد لغير فاعله قال الفاضل
العصا فالوجه ان يقال كان الظاهر ان يقال له صوتك عدل المقصد
الابهام ثم التفسير سب كونه من تمة جملة اخرى كونه جوا بالسؤال
من الاول **ثم اعلم** اني كتبت هذه الحاشية الى هنا قبل شرح اظهر بالمرار
لشارح صاحب المعاني الانظار ثم شرعت فيه لانه فلما بسرا اليه
وكبره انما اردت انما ما بيلس في التفسير ثم يلحق الذي
الصوت بتغير اشارة الى ان الذي موصوف والباء للدلالة وقال
ابن الحاجب سمي به لانه وقع الفعل به او يصدق به وقال الفاضل
العصا يعني ان الباء انما النسبية فيسقط بالفعول والصفة فيعلق
بما تضمنه من معنى التعليق وما اشار اليه الشارح الى ان الالف
والفاء فيهما متغيران لا يفارقهما ولما سمي عن ارتجاف جعل
الحكم سببا للحال والتعليق ان تقول اشار بالثاني ما اشار اليه الشارح

مرجوا

باعتبار انه عمل الفعل وهو
سبب لوجود الحال
اذ الفعل لا يتعدى الى مفعول
بالباء بالتضمنين
مكت

من الاضافه على ما ذكر في التلخيص تعليق الشيء بالشيء وايضا اليه
 وبه نأيد ان فعل الظاهر المذكور كما ان الحاجب المصدري هو عليه ما
 على المفعول مع تقدير رجوعه الى المصدر وان كان هو من فعلها
 مستغف عنه في قوله في اللفظ اشارة الى الجواب عن اعتراض العصام
 بان لو كان ذلك لما جاز حذفها وهو جائز كثيرا لا تكفي هذه كرامة
 وحذف الموصوب دون الصلة قبل في السعة عناية بل من مع بقائه
 لم يجر مجزئ بقصير الجواب ان كونه اللزم موصولا وطلب الضمير مجزا
 اذ انما قبل انقل لا بعده لانه يصح مجزئ لما المنقول اليه وقد صرح في
 بحث المعرفة ان المنقول اذا كان مفعلا ومصدرا في جرد عن اللزم
 كتابته في النابغة والتحقيق الذي ذكره بعد من انه راجع الى موصو
 محذوف في شيء مفعول به واللام في شيء موصول لعدم فصله وثبت نصف
 لزم في تمامه بعد النقل لا قبله في شيء فافهم **فيهم** يفعل فعل
 به او يسلو **اما** الحدث ان لو اردت بالاصطلاح ما خرجت في تقدير ضلتي
 ارمضت كما في تعريف الفعل المتعدي مع ارتكاب معرفة المفعول
 لشبهه بالمقايمة ولما كان التعريف بظايره مقتضيا بالمفعول
 اي يتوقف تعقل عليه بقرينة تلميحاً به تعريف الفعل المتعدي ولو قدم
 به على بفعل كان اظهر واسم فافهم **لعدم** تاوله كونه عرفت زيدا
 مع ان الرفع على الشيء سقوط عليه واستقوط المعرفة عن زيد
واما جاز لا قرينة له وذلك بخلاف ما في التعريفات ويمكن ان يقال
 انه صار بالقرينة والاشتهار في حقيقة عرقية ولنا لم يعدل عن يعرفها
 في الظاهر ورماده بنائياً بسبب ابدال المصدر على زعمه **و** ويرد على المعنى

في النابغة

باب جعل كل من اللزم والضمير
 جزء من المنقول بجمع كونه
 براسه

وسبب تسميته

وفي حذف النابغة خبر صريح
 به هو خبره في حاشية
 بيضاوي عليه

في النابغة

لما كان

الفاعل لانه ما يتوقف تعقل عليه واللوازم ابينة ان ابنة ما حدث كاسم
 فانه يتوقف عليه تعقل العي الذي هو الحدث **وتنجز** الحكم من اللوازم والفاعل
و فيه ما من انه لا يفيد البند المستلزم الدور بل يفيد من عرفه بدونه
 نعم لو صرف في الاضمار بهذا التعريف وجعل عبارة عنه ما ورد على النص
 تخفى على من عرف مسلكه في قتال على عامله بقرينة لانه اعم من جواز بقرينة
 ويجب ان يتقدم ما جاز **و** يجب ان يبطل النص **و** ان المصدر لا معنى به
و في الخبرية عطفاً على الاستفهام حذف المضافة احدى ارماعها
 لو كانت لضعفة العمل لانه باعتبار معناه الفعل استعمال في الوضع
 ولا يسم فيناوطف فلا يبلغ مرتبة المفعول به واما باعتبار معناه الوضع
 الاخر فهو ما خرف وهو ما يجزئ المفعول به فضلاً عن التقديم واما
 مصدره فهو ان عمل فيه لانه لا يتقدم عليه بل كس الحكم في مطلق اسم
 الفعل الذي هو عامل في المفعول به لانه المفعول عنه خاصته واما قوله
 وليسم معمول **اما** وسبب الجري هنا على تحقيق الفاضل العصام
 ما لا يحق في غير ما فهم **لكن** ينبغي استثناء غير المستثنى في ظاهر
 الا ان يقال ان اضافة كذا اضافة لكونه بمعنى لا فلا حاجة اليه لانه ان ينبغي
 لكان منوياً سلك هنا سلك الجزئ وقد سبق استقصاؤه
 جواز بقرينة حاله نحوثة او مقابلة مثل زيد لم قال اضر ان اضر
في سبعة ابواب بالاسماء الاول اسماء على ضابط يعرف به على الجواب
 وهو كثر استعمال في الاشياء جمع كثر من واما الهاء في ثمة يستعمل
 واستفصل في شرح اشارة ارضه وانما فعلها **او** اثبت مكانا
 فهو كذا ان يكون مصدراً بمعنى اضمحلاله ووصف محذوف في الدور

من ان الواو الداخلة على ال
 الوصلة للعطف على تقدير
 هو فيض لما ذكره كذا
 من

انما هو على الفعل لفظا متصلا به كذا في الرفع وما ذكره الفاضل
 ان هذا منقوص بحرف الشرط وقد جاوز اصله من لزوم الفعل فندفع
 بان التضمن فيها غير ظاهر كانه مثل ما صرح به الرفع فابعد ما توافق
 فيه وتعلم انك المصير بهذا فلا ينبغي ان يقول ذلك **كذلك قول**
فرع او في السلامة من الحذف مع عدم مرجح التخصيص **بعد قول**
 كالتين تنبيه على انه قد مر ما خلافا لما فيه ولذا عدل فاصاب **فقد**
 تحضرها الشرط لما فيه من الظرفية وعدم رسوخها فيه كغيرها
 فكيف كان ليجرد بها خلاف سائر الاماكن المتضمنة **لها** واما سائر الاماكن
 الجازمة للزم في الشرط فلا يفصل عن الفعل لان من انما المستفاد على الشيء
 حقه لزوم اصل **فلا يكون** من هذا الباب الى باب التمام لانها حذف
 العام ففصل عن الوجوب **ويجب** التخصيص بعد حروف التخصيص لانها
 الا على الفعل ولو تقدير بالانقراض **دور** اما لعدم اختصاصه بالفعل
 والرفع او في غيرهما لما لم يوجد فيه مرجح التخصيص ولا وجوبه ولا تنويه
 بعد وجود محتمل ما يزيد ضربه فان وجود ما يصلح لتفسيره نصب
 وخبره عن العام التفضي مع لرفع بالابتداء انما يبرح بالسلامة
 عن الحذف او ساو او رفع **فحال** من حذفه لا او بتقدير قد او
 فيها وهو معطوف على غير ما حذف واقيم حال معناه **المرجحة**
 للنصب كالتائب المسوية لكون المعطوف او المعطوف عليه ذات
 وجهين وم يعرض بها المرجحة مع ان انسابا لانها لا يمكن كون
 المرجحة كالاختلاف فتدبر **فقد** او اذا قبل زيد قام **اي** لا يكون
 لكونه المرجحة او من **من** تنسب المعطوف او قرب المعطوف

وامر حرف شرط وفيه فعل اي
 غطا مستح

عبارتها
 وانما الشرطية
 وحيت

مرجحة اقوى
 من الموجبة
 فيجوز

وبعضهم يوجبون رفعه بانه حكم تحت الظروف لزوم
 بعده واجاب الاولون بان المراد بالزوم غلبة الوقوع ولذا حوّلوا
 في هذا البحث عن الرفع الى الرفع غالبا او الزوم في غير هذا الباب خوفاً
 زيدا او زيدا قام **اي** اقوى من رعاية التعليل القرب فان حصة
 على الفعلية كغيرها من الامور مع استلزام حذفه **بعد** ففصلت عليه
 او غلبة دخولها على التبع **والثالث** من ان بوب سبعة التي فيها
 حذف العامل باب التحذير هو في اللغة التخويف وهو اصطلاح مشترك
 اليه **اي** يدلون مدلولاً شارة اي حذف المضاف في الموضعين
 والتسمية بالتحذير باعتبار انه سمي بالمدلول والبيان ثم سمي بالذال
 بسم مدلوله كانه يندفع فاندفع به **فان** في الرفع سمي
 اللفظ المحذّر **فان** تحذير مع انه ليس بغير بل انه تحذير ككلامه
 انه لم يعامل به والتسمية اخيرة من التسمية سمي في الكفة فيما
 اضمر على شرطية **فان** بغير موسم معناه كانه المنادى وحاصل الدفع
 انه يحذر به معاملة المنادى من اخيرة كذا ذكره الفاضل ايضا ثم ان
 المحذّر من المحذّر على ما عليه **فان** ما يدل عليه كلامه من جعله التحذير
 اسما لفظا محذّر **فان** وجعل اسما لنفسه معطوفا فاصابا
 في لانه يكون اسما بغيره **والثاني** البحث وما ذكره الرضوان بهذا هو
 بان لفظ التحذير هو اياك فقط واباك وان تعقده ذلك بل التحذير
 هو مجموعة المعطوف والمعطوف عليه **فان** يقال ان التحذير على
 لفظ المحذّر من المحذّر المحذّر من المحذّر **فان** لفظ المحذّر
 في المحذّر من المحذّر **فان** المحذّر من المحذّر لان هذا هو

التحذير

من كونه محذرا
 التحذير

سنها بوجه وجب لاي عن من هو من ايات التوجيه بالواو العاطفة
 اذ يات عن الله والحمد لله عليك والمخبر من على التقدير من الله
 اذ لا خفاء ان المراد من تبعية عنك تحذيرك عن لا تحذيره عنك
 ولا تحذوره عطف على المحذر كفاية المشاركة في الجملة التي انشأ بها
 المعطوف عليه للعامل وبه المعنوية اشار اليه في ما قبله فلو انشأ
 اذ كان احدهما متصلا والآخر منفصلا عن العامل بعد المعطوف
 كما اشار اليه في الحاجة الى تقدير النفس الضمير كما قدر الفاضل
 وقال الفاضل العصام ما ذكره الرضي غير رضى ايضا لان انفصال الضمير
 لا يستلزم تقدير العامل مؤخر بل يكفي تقدير الانفصال وهو حاصل
 الفاعل والمفعول ضمير واحد واما جلد ذلك فتع اتصالها بالواو
 او عن ادلا بسم بها بدل الواو وهذا وان كان اظن الظاهر لانه
 اختصر التقدير كما اشار اليه بقوله اذ ياتك بقدر من الله كونه الاول
 ابلغ لما فيه من تكرار التحذير ونذا ارتكب حذف الكثير ونحوه من
 جواز التكرار اختصر الظاهر ايضا في غير المواضع الثلاثة المعنوية
 وله واما ان يابى بها الى شاذ كثير في الشعة وقوله لانه لدور
 وعدم فيه **اختصر** حذف جواز حروف الجزالة في كل جزء من جملتها
 مع ان وان حذف قبل الدفع الثقيل الحاصل بالطول كونه مانع مما
 في تقديرهم فاندر يستطرون زيادة على الكافية لضيق الوقت
 وعدم الفرصة بذكره حيث لو ذكر لكانت وقت التحذير لا سيما القسم
 الثاني الذي احتج فيه الى تكرار المحذر من عدم احتمال عطفه في غيرها
 السابع ويسر الى الاخر اذ عطفها مجرد ذكره ولهذا لا يذكر المحذر

ليس المعطوف في جميع ولا يجب
 مشاركة بينهما في الاسم

وقد عذر عن الواو
 به

ليس

وقوله حقيقة كما لا اكاره الوقت ضيقا في نفسه مراوا اعتبارا كما اذا كان
 الوقت واسعا لانه اعتبره المتكلم بيقا لا اتقيا في الحاجة
 الى تكلفات لان تقديره لازم نصرا بفعول بنفسه في ما لا طائل من
 ولا تكلف ما فيه من نوع كلفة واعتبار التضمن بعينه فعلى المتكلم على
 فريته كما ان القسم قد تكلف لا تكلف واعتبار نزول الحافض وان كان فيه عطف
 كما في القسم تكلف ايضا للاستغناء عن تقديره وما ذكره الفاضل
 العصام ان ايات الله بتقدير ياتك نفسك وسيد بالتعبير
 بنفسه تقديره وايات من سيد بتقدير ياتك نفسك من سيد فغير
 عن الله بنفسك كما ان قوله منك وابدل من الله من مع كونه تكلفا لا يكون
 المثال المذكور ان يارتكابه من الباب لان ايات يكون محذرا مستغلا
 من الاول مع ان سوق كلامه جعل منه ولا من الثاني لعدم التكرار ثم ان
 في كلامه تبيينها عيانا قوله الفاضل الجاهل ان تقدير ياتك في اول النوني
 غير صحيح **صحيح** ولو لم يكن **وقال** الجاهل في هذا النقل تنبيه على ان النص
 كما هو المأجب قصر في القصر على الاتقاء عن الطريق والتميز عن اصابة
 الضرر فيسبغ عليه اذ المخاطب من الطريق والطريق من نفسه
 هو الظاهر المتعارف في اكثر الموارد ثم ان التميز عنها يكون بالنسبة عن
 العطف والتميز لدفع بمكررة الالات والميلاب قد يكون بتبعية
 عن بعض اجزاء الطريق الذي يتصرف فيه واما ما ذكره الفاضل ان فيه
 ان الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعية عن جزء من يتصرف فيه بالجملة
 فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق غير لا ياتك بتقدير الطريق
 لكنه ليس ضروريا في تقديره فقد فنظروا فيه انما لا خلاف ان المحذر

انما يكون ممنوع لا ذكرنا انما وانما ثانيا فلان الفاضل الجاهل حتى
 عدم المناسبة لا القصة فلا يصح فيصح وانما ثالثا فلان جعل التقدير
 كذلك انما يتكلم حذف المضاف وجعل الطريق مجازا عن جزئه
 والتميز لنصب حذف اجازة وهو سماعي كما اعترف به في قوله لو لم يكن
 من سماع فرد الفاضل الجاهل المتكلم بل انما تكلف على ان هذا القصد
 القصد من جعل المعنى على الاتقاء عن الطريق كما اشترنا اليه نفا وانما
 رابعا فلان قوله نعم لا يستلزم تقدير بعد الطريق الى ان اراد بالطريق
 كذا تقدم المناسبة سلك كذا التقدير لقل وان اراد جزؤه فالفرق بين
 هذا التقدير والتقدير الاول تحكم نعم قد يكون المقصود اخطاء الطريق
 بتمامه اذ كان المؤذن مما يشهد جميعه كما ذكره في الشرع في كتاب
 تقدير بعد كذا الفاضل الجاهل لا بد من الدوام كما اشترنا ولذا لم يرد
 التحريم قال نعم ما قال ولم يصح الا ذلك الفاضل فيما قال
 او خير مما كان **والرابع** باب الامراء من اغريبته ككلمة بصد اذا قر
 عليه **وما** الغريب به لا يفهم اغريبه بل هو كذا خالدا اذا قر
 ان من لا خال كساح الى اليتيم بغير سماع اليتيم الحرب يدب يقصر او عطف
 على العاوه عطف فاعلم **مكرر** فلا يجوز حذف في عامه عدم شرطه وهو تكرار
 العطف على العاوه **وما** نصب على الاختصاص لا مفعول به جعل منصوب
 ليدل على زيادة الاختصاص بل حكم المستوي الضمير اصل حاصل بدون
 برفع على ابيان او التفسير لما قصت على عنه الى نصب بغير المألوف
 والاختصاص يوزن بزيادة الاهتمام وزيادة الاستاء انما وجب حذف
 او لو ذكر لم يفرق على ابيان في الاصل ثم عدل لذلك الغرض

الفتح
 بين

كذا الفطوة عن الوصف **نفع** كذا اي تكلم الصيغان والخبر والوجه
 والتقديم **لخصيص** بضم بعض لخصيص ومنفعه بالياء فانه لخص
 على وجه ولا بد فيه من نصب على المدح من حذف اعرابه لانه لا امر
 في تحت الاستواء وجه الوجوب فيضا تر فيه ايضا كما انما يستحق
 على المدح الى وقد ينكر كسحت لكن باختصاص لا يقصد بل مجرد المدح
 الى كذا ذكره الفاضل ايضا **علم** الاختصاص الى حيث قال ومنه الى
اذا الاختصاص في الاصطلاح لفظا بتراسيخ لانه يقصد كسناد
 منه ثم انه عند التباين واتاعلة **بعض** النعمان سيبويه بقوله لا شرا
 الى فافهم **بعد** خبرهم واحد او مع غيره مختصا بانا كرم مختصا
 بالمدح خور من بين الرجال **مقول** من النداء ما فيه من تخصيصه اليه
 كما في خفيصة المنادي بالنادي قال بعض الفضلاء الاوجه انما
 اصل الكلام انا افعل لئلا مدعو اياها رجل ويشكره انما يدعى على
 اختصاص المستعمل بالفعل حذف فاستعمل في الاختصاص وحكمه اعرابا
 وبناء كالمنداة لانه كل ما انتقل من باب الى اخر فاعرابه وبقائه كما كان
 قال فاضل معما وجه افادة الافتخار والتعاضد شانه البروز
 في لباسه بمره **انه** نادى صورة لا معنى فسهل جعل خبر ما يقتضيه
 حال في الحال منصوب المحل لكونه بمعنى مختصا ولذا انما يكون مقولا منه
 لم يذكر الموصول كونه حكمه **او** هم منصوب عطفا على لفظ ايتها دال
 على مفهوم خبر الحكم السابق مبين لمراد منه انما يعرف صفته باللام
 مستغنية **او** مضاف اليه عطفا عليه **انه** منقول الى فاضل الجاهل
 العرب ايتها العرب حذف ما حذف فاعلم من النصيب المحلى لا انفكاك المانع

بالد

وهو ان رفع كونه صفته اي المبنى على الفم فنصبته منادى في الاصل
 لا يخلو عن خلاف القائلين فان صورة النداء دليل مع انه
 خلاف الاصل اذا الاصل ابقاء مكانه على مكانه فلا بد من دليل على العمل
 يعني ان فيه مع عدم الدليل ما يغاير من لزوم اجتماع الية التعريف واجب
 بالمنع لا التزام حذف حرف النداء وان نصر بالمعنى المعرفة لعدم كونه
 منادى حقيقة فعاد النصب الى امر وجوز تقديره قال بعض الحكماء
 ويكفي فيما نصب المدح تقدير فعل لا يدل على الذم كما عني اذ لم يكن في
 صدق الذم بما عرفت ان الحاجب المطلوب قال الخرفان باب
 ادعوا لفظا او تقدير الحرف النداء لا يوافق لاحتياجه الى انفسات
 لانه لا بد ان جعل الاقبال اعظم من الحقيقة والحكمي ان يعنى التوجه
 بالوجه او بالقلب ليدخل مثل يارب لا تقبل نعماء اقبل بقلبك ولا
 تقبل برحمتك ومثل يارب اذ كان مقبلا بوجهه وبان جعل حكم
 في كونه سؤال الاجابة ليدخل مثل يسم الله الرحمن الرحيم في الحقيقة
 والمجاز والقرينة لعموم اعني ادعوا كما عند الجمهور بكونه استنفاذا
 لا اعني كما نقل عن سيبويه وقال الفاضل المصنف وانسيان ما نادى
 ثم انيب عنه في شعر المجلد في العمل بدعي في استفادته
 العامل مقدر قبل المنادى لانه الاصل في العامل التقديم في المانم
 عن سيبويه ان يارب اياك اعني ووجه بان المنادى مقصود
 الاختصاص من بين المتحد فالتقديم هنا ليعينه ولم يعتد به
 ان كثيرا ما ينادى المنفرد ايضا عند القرينة وبه ههنا استناع
 دخول باي الفعل وفيه تنبيه على انه لا يخلو عن نسيان مع كونه مفعولا

والا لم يكن المنادى محذوف
 العامل مفعول

وهو ان اخذ نسيان كبري لانه كالعبرة في الجملة الندبة في قراءة
 من عاهد بالندبة فان سجودا مضاعفا منصوبا بان مدغما ولا الترة
 قبل النداء تعرف بعد كبري او كبري رجل فيشمل الجنس ظاهر الا
 فيمكن ان يقال ان المراد به المقصود بالنداء وذلك وانما المقصود بالنداء
 ذو اللام كاسم و هو يستثناة قبل فلا تقض به كما صرح به ترضي وكذا
 والاشارة وانما يكون كذلك ان لم يذكر بعده هو وانما ذكره هو
 كما يشعر به كمال المصنفات في تقريرنا اندفع قول الفاضل المصنف
 وبعد في نظرية يجوز الحذف شيئا بهذا الرجل مع كونه المقصود بالنداء
 اذا يجوز اذا كان المقصود بالنداء الرجل ولا يلزم جواز الحذف في
 مثل يا هذا الرجل لم يكثر كثرة نداء العسم وغيره من العارف التي
 يجوز فيها الحذف فلا قرينة فلا حذف والا لا ينفك الذهن الى النداء
 وانما لم يكثر كثرة نداء العسم كالفاضل الى ما في التاثير واقضاء اختصار
 الحذف بالعلم كما اورده مولانا عبد القفور ولا يحتاج الى الجواب بالحق
 غيره لمزيد الممانعة ما اجاب به الفاضل المصنف وقال لا يخلو عن نسيان
 عن حرف تنبيه لا اذا كان المنادى مقبلا متبها واما يكون في الموضع
 من المتفرقة بحرف النداء لانه لا يخلو عن حرف التعريف من استوفيت
 بظن بقاءه على التكرار لانه لا يشار اليه بالخطاب بين كون
 اللام شار اليه منادى الخطاطبا تغاير ظاهره في جعل مخاطبة جنس
 الى علامة ظاهرة في الحرف بحضر المردة وتضمن لنفسه الانتقام فنسقم
 المهدي منه على ان التعجب وانما يكونان عند حضورهما فلا
 معنى للاستغاثه بهما بحضور قوله وسبب في ما موجود لعدم جواز الحذف

لانه دخول الحرف غير بالانوس ليس بقسما ظاهر من حيث انهما في ذلك
 فلا حذف في الالف والواو والهمزة والذال لم يكن ندا وكثرة سائر الهاء
 تعه ووقوله ينبغي ثارة الى انه يحكى ان يقال المراد بالخصو ولا
 حدود فلا يضر خصوصها قبل المتفاته وبقتضا التعجب قضاؤه
 شيئا فشيئا مرة بعد اخرى على ما افاده المضارع حتى ينزل الغاية
 من التعجب وتحصل الالف به والتخلص من التعجب بنون السجدة وان
 التهديد لم يبق المهدد على حاله التي كان عليها واما غيرهما
 واما لو غيرها فنزولها مقام الاستغاثة فلا فائدتا في ما لا يخفى ان
 لم يهرثم بهما القلتما بالنسبة اليهما والانتظام حكمهما ذلالة للسر
 في العلة وان يقال في فعلها اوجه اخر وهو ما ذكره الفاضل العصام
 ان التعجب يستغيث نفسه بالتعجب في وقع تعجب الذي لا يطيق بان
 يغير حاله الذي يتعجب به بذلك التعجب المهدد يستغيث نفسه باله
 يعينه في وقع المهدد به بان يغير حاله ويترك ما يجبه ويخلص من
 الالم ويبعث نفسه ويخففها منه وعلى كل تقدير فالذكر والحي فيما ذكر
 من التلطف في البعد كما لا يخفى على ان اطراد هذا ممنوع والى انه يمكن
 وان يستدل بكونها على خلاف سائر ذوى اللام في قول حرف النداء
 غيرها على كونها على خلاف سائر الاعلام في جواز الحذف عنها لانه
 ما على خلاف القيل لا مجرد في القيل **قيل** وانضاف الى المعرفة انضاف
 الى التكرار داخل في الجرس **ج** باللام وبذلك اللام **قيل** وانه هذا الجرس في
 وصف لا في الذا كما قالوا **ج** حقيقه **ج** تقدم حذفها وحذفها **ج**
 وحذفها **ج** ايضاً تقدمه في التكرار وهو في المثالين مخالفا فيهما

من حكمه جامع

للهافيه

للهافيه والتعجبين الحذف المستعمل في الوجود لا بالترك عزه لم يان
 المتقدم لا يهرثم شدة الاحتياج اليهما كما ذكرنا فان **قيل** واخر لم ولم
 يوضع موضع العوض عنه بترك **قيل** استه اسما بالخبر حذف ما حذف
 تكرار استعمال الف والهمزة على معناه وجوز الغراء دخولها على الهمزة لانه
 اذا لم يعمل الهم عوضا عن بقية الجملة لا عن حرف النداء حتى يلزم الجمع بين
 العوضين ثم ان قوله عوضا مع **قيل** هو القلم لان الهم هو تعبيرها بالعوض
 عنها ولان الصالح لكونه عوضا عنه هو الحذف ومنها لا البقية منها **ج** ورد
 مذنب يجوز اللهم اسما بالخبر والجل على التاكيد بعيدا بين قصد التخفيف
 والتاكيد تناق اذا قلنا تقتضي التقليل والثاني التثنية ويجوز اللهم العن
 فلانا والجل على البذل او التثنية اذ بعد التثنية الدعاء على نفسك اللهم العن
 اذ لو كان غلطا وليس عند البلاء بل يتداركونه بل ولم ينقل استعراهم به بل
 يستعملون بدونه بينهم وبين الاوسط سواء ولا منتهى التثنية كما
 لا يخفى على ذوي الانصاف بل اعتفا وبالدعاء على نفسك وبامتناع اللهم
 وارحمنا اذ لو كان كما ذكر لصح العطف الهم عندك انت شائفة باقية
 على معناتها الاصلية بل انظر على ما ذكره كونه الامثلة المذكورة غير
 الاول بالعطف **ج** جعل سبب الهم ما نفع الوصف ما يصلح ان يكون
 وصفا له وجعل بالملك والملك وفطر الموت في قوله تعالى اللهم مالك الملك
 والهم فاطر الموتى ينادى على البذل الحذف التثنية او وصفا لله **ج**
ج جعلوا **ج** مجازي يعني ان الرفع المستعمل في كونه الحرف الذي بين المنادى
 عليها اجاز باعتبار كونهما رفعا قبل التثنية او الالف اليه بعد العراء في فعل الامر
 يكون **ج**

عما يريد بالضم المضاف اليه الرفع مجازا او بسا على الثاني كونها وان كان
 في الضم لم يخدم فافهم فانه دقيق وبالقبول تحقيق او تقدير كما في الغرض
 والمنفرد او محلا كما في البنية قبل التداء كبا هذا فلا محال ان قريب
 بعيد وهو النصيب المفعولية غير مضاف الى بقرينة ذكرها بليها فيما
 بعد لا رارة احد معاني المفرد وهو انشا الى عدم ارادة معنى
 لا ينضم ولا يجمع وفي بحث لا من معاني المفرد التي لا يعلم ما للتشبه
 ولا يجمع معنى ما لا يعلم وما لا يعلم ويجوز ذكر التشبه لا يكون قريبة
 احد معاني النكاشا الى ان يقابل القرينة لها ما ذكره لو قال لعدم ارادة
 ما للتشبه ولا يجمع لكان اظلم من ان يجمع فافهم ويظهر معنى الرفع في التشبه
 وواو الجمع وتمام المعرفة لا بعد التداء لرفع موقعها في التسمية بحيث
 يسري اليها معنى الخطاب وصار في حكمها وجرى مجرىها وانما يدل
 عنها اليه ان وضع المظهر في الغيب لثابت سارح في افهم كل من الخطار
 انه هو المني طيب المدعو وانما اعتبر ذلك ليظهر مشابهاة في الخطاب
 الحرفية معنى ومثابهاة اياها افراد وتعرفا تشبيهاة الاتحاد وتقوية
 وتقليل لثابة الامتياز حتى يصح الادعاء بانه يظهر مشابهاة في كافي
 الخطيب الحرفية فظا ايضا وبما قرنا يظهر في كل ذكره ان اشار في حربه
 ان قيل المساواة ينتج في خلاف ما ذكره بناء على ان صفات
 والذات معا بانها تعريف وكاف الخطيب الحرفية والافراد ولا
 لبنى الكثرة على ان الكثرة لم تقع موقع كافي الخطيب فيلزم بناؤها والمنازع
 لم يذكر ذلك في موقع بل افترض في تلك المشابهة لتمكن من الاعتراض
 ثم قال والمنازع من ان بناء لتضمنه معنى الامكن حال واجوب ان لم

المنازع
 المشبه

المنازع

المضاف في مفعول معاوضة الاضافة بالبناء وحمل على تشبه ولا المقول
 معني لانه الامر خطاب لمعني خلافا حقيقة فباي شبه وفيه ان يصح
 انه يصح التصريح به فيقال يازيد يقال وسبحي ان التضمن لا يصح في التصريح
 نعم انه يستلزمه الا انه ليس سببا به ويمكن ان يقال في لشارته بل هو
 في الاحتياج المقارنة لخطاب كغير خطاب الذي قام هو مقامه على وجه
 تشبيهها على انه مع كونه مفعولا صار كالمعد في عدم تمام الندائية بدو
 بل في خلاف المعنى لاستلزامها معنى الامر ولذا قدم بيان البناء على النصيب
 لاستفاد هذا التشبيه وقدم ما يليه من فتح العلم الموصوف بالابن وجر
 المنادى وفتح لغز على البناء وبيان بناء هذه الاحوال اهم من
 النصيب لعارض المنادى بالتداء غير معلن في غير بابين خلافا
 لفظاظ ومعنى هو خطاب تضمننا ندولى مطابقتها لثابت في العلم
 المنادى المفرد لا المشبه والجموع العكسيين الموصوفين به اذ يجب الفتح ولا
 يجوز الضم في الثاني ولا يجوز الضم بل الكسر اختير الفتح في الاول
 والمقصود بيان الوية الفتح مع جواز الضم ولم يتعرض لهما لقلتها
 الموصوف لا مطلقا كما عند الكوفية بل بابن وابنة مضافين بخلاف
 يازيد بابن لغز وبهذا الامة لكونه علم لا ام غيره وقال الفاضل
 العصام ولا بد من قيد الاتصال بالخزج يازيد انما قيل ابن سمر وجعل
 البناء صلة للموصوف بتضمين معنى الاتصال ليس من القول بغير
 القيد وم يقيد باخر كما في المحافيه لثابت بالخزج بظاهره يا محمد بن محمد
 لانه مضاف اليه في ليس باخروا ثم يكره شيئا ولا احتياج الى ان يقال
 الكنية بالمغايرة الاعتبارية الاصلية من تفاوت في الوضع بخلاف باهر

لم يترك لتضمنها كما قال الفاضل
 العصام في ما ورد
 النصيب
 على السبب به

فان النصيب معلوم من كونه
 مفعولا به
 فانها اذا لم يجعلها على الحاجة
 ما لا يشغ ولا يجمع الا بعد
 التاكيد في الثاني

بأنه لا يثبت له كذا الصواب في الثاني لا يجوز
 إلا أن يثبت له كذا الصواب في الثاني لا يجوز
 كما لا بد من أن يثبت له كذا الصواب في الثاني لا يجوز

ابن عمرو إذا الموصوف في الأول ليسم وفالثاني ليسم والصفة في
 الثاني **الفتح** خبر كان وجه الاختيار كثر وقوع المنادى الجامع
 لهذه الأوصاف مع نفي التركيب فنفى بالفتحة الموافقة حركته الأصلية
 التي هي **النصب** وكان بيانه في الخامسة ابن الجبب في التابع
 بناء على أن اختيار الفتح جاء من التابع هذا سلك فعل المصنوع انتهى
 الفتح حال المنادى لا خفاء في أن بيانه في كثر الأحوال **الفتح** فخل إذا لا
 يفهم منه اختيار الفتح لعدم سبق المتبادر أن الرفع في مثل عن الفتح
 أولى **الصفة** كما إذا اتفق المشرط و **الفتح** خلاف المراد اللهم لا
 أن يقال اعتبار الفتح في مثل كمال الشهادة وكثرة استعمالها
 لا يثبت على أحد كس يتي أولوية لثابتوهم الجواب **الفتح**
 لهذا قال أقرب الصواب **الفتح** لا يثبت له كذا الصواب في الثاني لا يجوز
 بيان معناها وبشارة الحالة الإضافية لادني الملاعبة إضافة إلى
 إلى المدلول لالة بيان كماله لها وقال الفاضل **العصا** بالفتح
 أي اعتنى لنفسه **و** ذيا **الفتح** من مقتضى ذلك ولكل **الفتح**
 على الاستغناء أو نفهها وأطلق اللام كما في الأظهار وفسر **الفتح**
 فيها كافي الفاضل **العصا** كحال أفيد لفائدة الفائدتين **الفتح**
 لم يفيد بها ثم قال **الفتح** أظن أيضا وأنا أحوالها فيها ففهم ما ذكر
 فتذكر اللام مفتوحة في هذه الثلاثة مع أنه محققا الكثرة المظهر فرق
 بينها وبين لام الابتداء ولم يعكس في حركتها لعلها جملة على أن
 يعني أن اللام في المظهر مفتوحة لصور الفرق بينهما باتصال الضمير الأولى
 وانفصال الثانية وفتح في هذه الثلاثة لوقوعها موقع الضمير

والجواب

والفتح والفتح

وقيل

وقيل لثابت الصفات بالمتفك إذا حذف ولو عطف خبر ما على
 الثلاثة خبرا للكهولة ولثابت كسر اللام في الثلاثة المعطوفة على الأصل لعدم
 ظهور ذلك الوقوع والالتصاف وأما ما إذا لوجه الفهم والالتصاف ولا
 يستعمل فيها إذا الثلاثة إلا بالانتهاء **الفتح** عطف على فتح لا لا يرد فلا
 يراد به بغيره لا بفتح بالفتح مع اللام لأن دخول شرط بعد ما لا يقال
 الفتح ضروري للدلالة كيف يتوهم أنه لا يفتح بها لأن الفتح لا يفتح بها
 حتى يتوهم الفتح لذلك جواز انتقابه إلى التاء لكثرة مقتضاه للام **الفتح**
 انقائه مطلقا لفظيا قد يربس أو يحل في مختلفين فهو ممنوع جوازهما
 جعل أحدهما لفظا والآخر تقديرا أو محلا كذا وغلام زيد أو فينسى أن يجوز
 بالزيادة ولم يجوز أن أراد تنافرها ففهم **الفتح** لا لا يفتح بها إلى التاء
 فضلا عن لا يثبت إذا المدعى عدم الجمع مطلقا ونقض أيضا أي
 كما منع وأخذ بعدم التقريب لأنه لا يفتح **الفتح** في جواز عدم
 كما إذا توافقا أحدهما مع عدم جواز واجبة المناقضة
 بالجر لا يجوز في التناقض التناقض ما بين جدي لا طراد وجعل التناقض
 على الصفة مع الذات أولى فيرد فيما ذكر من الجوابين أن الأطراد في
 التوحيش المختلفين المنصرف وغير المنصرف ضعيف غير معتبر وإنما المعنى
 ما هو في أفراد نوع واحد أو أصناف والافتقار إلى التاء بل ذات الفتح
 العربية أو لا **الفتح** المراد بالفتح الاختصاص بالاسم **الفتح**
 أي كذا **الفتح** وينصب في لفظا بطريق عموم الجواز ليعين كذا
 أو الحقيق والجواز على الجواز اختلاف تزيين كما ينبغي بقرينة المقابلة
 للمفرد لا يفتح على ما عليه النصيب **الفتح** لا يرد أن نصيبه إلى أصل

الاستغناء وهذا هو الجواب
 منع الجمع للالتصاف **الفتح** كما ينبغي
 بغيره لا يثبت له كذا الصواب في الثاني لا يجوز

نصبته من قبل على المفعولية ايضه ولا مثل يا يوم لا ينفع مال
ولا بنون ولا بنات ما ينفعني ويا غير ما ينفعني مفتوحة وجهه
ان الاميل والاكلي والعدول والمثابته قد ضعف بانتفاء
الافراد وادعاء الاتحاد ووجود خاصه الاسم وحمل على ما
ما الدنادي اتصل بشئ من تمامه وهو اما موله واعماله ظاهر
نحو احسن وجهه الظريف او طريفا ويا غير من زيد كذلك انفتحت مراديه
المعبر واللا يكونه على ما تنفعل عليه بجملة او نعت خياليه
لا يعمل على الغيبة او ظرف عطف عليها نحو لا يا خله من ذات عرف
موضع بالباديه اخره عليك ورحمة الله الشكلا وانما جعل
النعت من التمام من ان الوصف يكو شي بعد علمه لانه لا بد ان يعتبر
النداء في بعد الوصف للالزام وصفه المعرفة بالجملة او الظروف
في الكرك ثم انه اذا وصف هذا بالمفرد بنكره لانه الاعتبار ايضا
اذ لا اعتبار بعض الاوصاف بالنداء وبعضها بعده وكما حطما
لا يعمل غفار للنداء وانما اذا لم يرد به المعنى فلا يكون المنعوت
بالنعتين المذكورين من شبه لان الوصف يعتبر بعلمه كما هو
ولذا لم يعد المنعوت بهما منه بل لا فلا يقال اعلم ما هو الظاهر
فيما لا يغفل ان انتفاء ما يقتضيه الصرف عن الظاهر خلاف بازدياد
زيد او يا رجل الظريف النعت المفرد فانه ليس له عدم الضرورة في امر
عن الظاهر كما ان تعريفه ولذا بين المنعوت ولو قال يا رجل احسن
انصب اليه بوجه المعنى يقال يا رجل طريفا او عطف على عطف على ان
تكون الامر المعطوف فانه من المعاني في واحد نحو احسن وجهه او الطريف فانه

ثارة الى ان يكون ان مراد
به المعنى وغيره وانما كان
من الشبه كله

قوله يا حنا وجهه وكذا يا طالع جبالا
ان شرط العمل على الاعتبار شقين شرا وتقليد
الموصوف لا يكون الا للمفاد الشرا ان الصفة لا تخرج
عن موصوفه وتكون قد روي الموصوف كقول
يقولون يا حنا وجهه وكذا يا طالع جبالا
ان شرط العمل على الاعتبار شقين شرا وتقليد
الموصوف لا يكون الا للمفاد الشرا ان الصفة لا تخرج
عن موصوفه وتكون قد روي الموصوف كقول
يقولون يا حنا وجهه وكذا يا طالع جبالا

الغناء

نحو
عزير
عزير
عزير
عزير

كثيرة ارتباط بعض بعض مع الهم بركب خلا يا زيد وعمر وفاتهما
يا اسماء احد من كل من قبل غير ربط **بآخر** المعربة بقرينة العطف
على انما فقول يا حنا وجهه او يا رجل احسن وجهه فان نامة الحنادي
المعرب لا يجوز رفعه فانه ما منصف او مجرور ولا يتصور فيه الرفع فيجوز
في نامة يا حنا وجهه وزيد القم فانه منصوب لاجل ان يكونه والشب
بالجرف فقط خلاف العجينة زيد وعمر وما زيد بقايم ومكانت وما من احد فلا ر
ولا زيد برفه المعطوف في الحال على الرفع المحل في الجرور النقطي بالاضاف
او احرف والمراد بالبناء غير ما فيه الفسلفة فانه الناقبة ايضا ان كتاب العرب
لا يرفع لما من انتفاء تصور في السبوع فقرينة الارادة يرفع فان قيل
على ان في السبوع ما يرفع به وسفاد منه ايضا ان المراد غير العلم الموصوف
بابن مضاف الى اسم اخر اذا كان مفتوحا لا يرفع تابعه ايضا وقيل للام
في العهد والمعروف المبني ان كبر عنوان البناء وهو المبني على رقة **قوله**
امراليا بعد الله عند شروينا كياريد زيد كذا استعمال اللاحق لانه
لفظا ومعنى فكان الحرف باشر وكا بشر ويصح احرار رفعه ونصبه ان
كانه المؤكد مبني على رقة عدم البشارة حقيقة **قوله** الحنادي المستقل الذي
باشره الحرف مطلقا فيبنى على القم والعمر او وجد موجب وارنفع
المانع والا فينصب ويجز كياريد وعمر او وعمر وكياريد فاخره
وكياريد طالع جبالا او وطاعها جبالا وكياريد رجل صالحا وكياريد
لزيد عمر او ويا عمر قال فاضل ايضا او بهرنا الشكر **قوله** ان
اختصاص كل نظر لهما ان كيف جعل اليك وهذا المعطوف من نابع
النادي وبما يلي الحراية والابا بنى شرا في النابع في معنى بالنادي

نحو
عزير
عزير
عزير
عزير

المضاف منه

نحو
عزير
عزير
عزير
عزير

وثانيهما كيف فرق بين المعطوف بالحرف حيث جردا مطلقا
في حق المستقل دون الثاني مع ان البدل المعرفة باللام ايضا مما يمنع
دخول حرف التثنية في حكمه بحوا كون المعرف باللام معطوفا
بدل الحكم فالوجه ان يرفع وينصب المعطوف خوفا من بدا حارث رفعه ونسبا
واقر فيه ان ارد بالاعراب ما بقا بل البناء والتبعية فيلزم سطره انما
كما لا يخفى وانما اختلف به الاخر بالعامل فوجد ما فيه من ان الاعراب تعريف
التابع اعم من المعطوف والتقدير والمحل والوجه مما يجيء وسبقنا اليها
معناه بناء فيتعين انما اذا ان دعي الوقوف فالشاهد الجواز في
بعضها واخره عطف البيان فيلزم ان المعطوف وقع الفارق فان ابدل هو
خلاف المعطوف فان المعطوف عليه معطوف ايضا وحرف المعطف قائم مقام
الحرف في تثنية مبتدئة فيكون اعتبارها بالبدل فلا شك في كون حقيقة سلك
سلك الخبر في الوسيلة وقد سبق التفصيل **وتجوز** مضاف قال الفاضل
انصاف هذا مفرد حقيقة لعدم تضافته في جاذبة في ادراج في التثنية
في ادراج في التثنية او في غير الالة لانه لم يدرك المصير فيما سبق بقرينة ذكره فيكون
كان مضافا لم يدرك السار بناءا اخصي بالحق ليوافق ما سبق فلم يدرك
اخصا منصرفا وادرج في المفرد وانشاه من حكمه فيبقى لكونه وجه تميز
لنصبه واهل الالة اذا وقع مضافا ينصب في تثنية مع مبتدئة فنصبه مع
عنها ولا يشترط ان يسمي كذا وكذا في الما وكذا في الما وكذا في الما
المتبع في باب عطف البيان لا يمنع اضافة المعرف باللام في تثنية وتثنية
في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
لنحو المعطوف فان تضافه في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية

في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية

في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية

في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية

في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية

احد هادون الاخر حكمه وبسبب تثنية العامل بالذات وهو ان المعطوف
للمعطوف الالة للمبتدئة من تثنية الاهتمام والتثنية ما بالثنية ما بالثنية
وجاء الوجهان في تثنية مبتدئة بالوسطية على لفظ اثنان في تثنية
في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
البناءية بحرف التثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
مبني في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
البناءية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
اما مضافه كما في مضافا في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
بالعامل لعدم ما هو متضمنه في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
ذلك التابع في تعريف التابع من الجمع بين الحقيقة والمجازة لفظا
ولا قرينة في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
كتاب ما في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
بالرفع والجر اذا ترفع والجر المستقيم مما لا يجازية للتثنية في تثنية في تثنية في تثنية
اي انما في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
عن اثنان والوجهان في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
او لفظا في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
بان المقصود بالتثنية هو الالة كما سيظهر بلا اشارة والزوائد كذا وكذا
سائر الزوائد واما كذا في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
الرضى المقصود هو اشارة في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
بافتقار كذا في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية
انفا والقياس على اياها في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية في تثنية

لا

بأنه الوصف ينقسم إلى...

وصف حاله عند انقضاء الوصف ولو سلم فالاستدلال غير تام لان ما يلزم
من مقصود غير مقصودية معه مع احقية منه بالمقصودية اذا عجز عن
عند الشك **فاما** بدون ذا او بغيره فلا حاجة ذكرها هنا كما ذكره الفاضل العضا
مع انه ملك للنداء ما فيه التبيين بخبر بعد المناداة الحقيقة عن حرف النداء
بجملته لا اتصال به كالاتصال بها عوض عما يقتضيه من المضاف اليه قطع
عن غيرهم فيزال ابراهمه به فيقع النداء في الظاهر المبرم الحقيقة بما ذكره المسمى ولو
لم يبرم لكان هو المقصود ولا ذواللزم وذا خلاف المخبر ضرورة انه لا يقطع
لحق هو ووصفه الذي هو ذواللزم منصوب في الاصل تنبيه على مقصود
كما في رفعه في موضع غير لا خلف مع صوته محذوف مصدر صلتها هو
لنكسبة الخفيف لنداء عنده وفتح الاول يكون هذا وان على نحو واحد
في التوسيط **وبعد** حتى شيا اثيرا بالجم والضعف لا توصف بالجم
المعترف باللام ولما كانت موصولة لفتح لفتح جبهة العلم وانه كونه
باللام وصف اقرب بافاده المقصود خلاف كونه جزء القسمة وتخرج بالكثر
الموصولة اقلية الموصولة مردودا لما لو كانت موصولة او جيب نفسها كونهما شبه
مضاف وجوبا لرضى بما اذا حذف مصدر صلتها فالانقلب بنا وبها على الضم فدل
حرف النداء على المضموم فلم يغير غير مضموم لانها لو كانت كذلك لكانت في الغالب
يشت فلان التقرير **اقول** جواز زوال اللماسة الحسية من اي من ابراهمه
فانه لا يزول الا باسم **بعدها** بدون وصف دون ياتي بدون وصف اوله
وقد يؤخذ بان التناظر بينه وبين حرف النداء في الظاهر وصف لغیر مخاطب
واخر جعل مخاطبا كذا في الرضى عقبه اي باسم الإشارة او وصفية لا تقبلا
لا يراه ثم يذو اللام استيعابا للام **فلم يلزم** للنداء ان يكون احد الوصفين

عنه

بلا طائل بل ارتفعت درجة النداء عند ما فيه التنوين الى المقصود **والنداء**
المذكور من لغتها من اثيرا وهذا الانتفاء فيها فلما قدمها الى اثيرا **فاما**
النسب المذكور **مع** قطع الهمزة قال الفاضل هذا اكثر وجا مع ولا يحاكم
ابو علي لكونه لاسرا ان الجملة عوضا عن محذوف ولزم باللام اجتماع
التي التعريف خرجها بما عن الدلالة بخلاف هو النجم والثالث في الاول
والثاني في الثاني **بنية** الوقف على حرف النداء ولا يجوز نصبه الجرم مطلقا
مع كونه تابع المبنى المضموم وجوز المازني وان جاء به ذلك نظرا الى الظ
وبعضهم فيما بعد هذا مطلقا يجوز كونه مقصودا او قد عرفت ما فيه
وبعضهم فيما استغنى عنه هذا بان كان مشتقا عما كبا هذا لا يبين لا يكون
مقصودا بخلاف ما هذا الرجل والعالم **مع** تابعه او مع رفعه وجوب العمل
لعله لرفع ذي اللوم بانه المقصود بالنداء اه قال شهابان بالنداء والبدل
فلو ان رفعه والثاني لم ينصب للوصفية لم يضر **وتابع** العرب على لفظه
لا علة لرفع تابعه **خو**ه ونحوه زيد فاعلم **فلم يلزم** ان يكون
بشك ان هذا ذي اللوم المذكور انصب لاعتبر مقصودا ففقد وان
وصفيتها فوصفه فلما وجد ما ذكره لفاضل العصاة ان النصب يكون
للمناد لفظا لا للمناد حقيقة لالفاظه ولذا ما ذكره ان المراد معرب
كما يشعر قول ابن الحاجب بالتشديد ذلك لان منبوع وان كان ذا اعرابي
ضم نداء كالا عراب ونسب لونه الا ان التابع لاحد الحقيقين **للمناد** اللاحقة
واحدة فليست محالة كالتبوع فتوابعه نوابع معرب واحدة لا معرب لمثل
معربين باعتبار لفظه ومحل انتزاعه مع كونه يكتلف كما عرفت بوقوله ان
التابع اهم وعدم ظهوره في لفظ الشبه **للمناد** لا يمنع اعتباره في محل وأما

فاما في الخبر
مكمله

وان لم يكن حقيقة

في الشرح في حروف
المشتركة في حروف

التقدير المضاف والمضاف اليه العرب لدفعه فغير فاسد اذا تابعه للاحتمال اللفظ
بالاستقراء ولذا لا ينصب المستغاث باللام والاحتمال على محل العرب خلاف
القياس مخرج بالفاضل العصا فيقترن بمرور على ان الحرف ليس يقطع لاجمال
ان نصب في الاول عقدة كما عند البعض حيث قال البعض وهو الحق ونفعه
في الثاني بالابتداء والعطف عطف جمل **يريد** انه يريد ان يبرهانه لم يبره
بل اياه وما يلائم لوراد مثل الكون **الظاهر** اذا ضيف الثاني ولو صور
وجه الاول الضم ظاهر مفر من معرفة ظاهر وجه الثاني وهو **النصب**
مثل المذكور الذي يدل عليه هو عدد وكان بين زارعي وجهرته اللبس وهذا
مذهب المتزدد ومضافا الى منكره وبهم الثاني تأكيد الفضايل افاضل بينهما
والفضل جاز كما ينبغي قال الفاضل العصا وهذا الفضل من خواص التاكيد
اللفظي وهذا من باب مجازية الهمم العبد ويسمى بتميم الله كعبه الله والعرب
قائلون بتميم الله بتميم وهذا التيميم ابن عبد شافع اخر عدو خايط
القبيلة **والقرينة** على ان الفاعل لندوم التكرار لم يحل عليه ما وعلا كرها
بالشكر والفتح نظم التزم والكسر عدم العكس ما في الجائز اصلية
الشكر كما عند البعض واخفية واخفية وجه الاصلية عدم احتياج
الى الحركة لوقوع ابتداء الكلمة فلا يتبداه مع كونه حرف علة وقوله في موضع
ينظر الى الهمم حال افرادها منقوض بوضع الضمير مرفوعا ومنصبها ومجرورا
والاعراب بكونها الاحال التركيب في الاصل الفتح وكلام المنقول اليه اخر الجوز
حيث قترن الاصل في كليات ما حرف فتحها عند وضعها كرا والعطف
لما يلزم الابتداء بالفتح والفتحة الفتحه ونحوه الواحد على ما حرف علة
وايده الفاضل العصا بان الوقف بالهاء لا يكون لما حركته مشبهة بالهمزة

حتى يلزم الابتداء
بالشكر

حيث لا يحل الضمير في الفتح
والكسر منه

بان يكون الاصل في ابتداء على الشكر وانعدول عنه اليها لدفعه فغير فاسد
بالايقاع التكرار انفسه في حروفها **يريد** بالفاء والكسر **يريد** بالياء
لان المتأخر الضمير المحقق المضاف اليه كذا في حروفها **يريد** بالياء والكسر
في غير التداء كيا في اخر الجوزات ايضا كيا جوزان وفي آخر الاخير ان يجوز
الاف التداء لانه موضع تخفيف لكثرة غير مقصود فيقصده بستر ليعتصم
الى المقصود والمقصود الاصل في هذا بيان ما كتفهم واما بيان المشرك في الى
نكت الاضافة وكذا لم يتعرض هنا لبيان حال خبر القم على فذكر الاولين هنا
نوطنة لذكر الاخير بين لتفريقها عنهما **ادجاز** هذه الاربعة بياها وبهاها
وقال الشيخ عطف على محنة فتعلق بالاربعة داخله خبر الجوز والمراد
مقابل الاستماع فيتم الوجوب في الاخير لبيان الفصحة بالفاضل العصا و
تخصيصه بوجه وبالثاني ليوافق ما ذكر من فاعلة الوقف بالهاء على غير
مضى يجوز ان يكون من خصائص المناداة لانه تعرض له هنا ولم يحل على
في جواز الاربعة بياها بوجه **يا** بالياء يعني بالضم في الاضافة
ولذا اخبرنا على الالبس جواز نقده بياخلافه وباعه بمعنى يا جميع
الغاية على ما هو الشائع فيها ولذا لا تطلق بالمضاف الى كذا مكان
فصد الاضافة ستعين في ما يتحاشى عن التخفيف بالفتح لعدم التباس
خصه هذه الصورة من بين الاربعة بالذكر تميزها عما ان الحذف كثر من التيميم
بتكرار الاضافة وكثرة الاستعمال فيها كذا ذكره الفاضل العصا وابقا
فتح الهمم ليدل على الف لكثرة استعماله ووقرة الثقل وكذا ابنته مقام من
ان المؤنثة داخل تحت حكم المذكور فاقاله الفاضل العصا في الحاشية ووجه
في التوبة ان هذا يفيد جواز يا اي عمة وكذا يا ابنة عمة ولم يقبلوا

من دخول الاربعة في الوقف كيا في حروفها

الجواب بان ذلك المعنى غير شائع فيها فلا يمكن الا الحاق لعدم الاشتراك في المعنى
 بخلاف خبرنا بن اخيه اذا حذف فيه عدم شجوه ذلك المعنى في باب ما
 اشت وباشت طوبت تاوهم ما كنت والقاعدة خلافه الوقف عليها
 بالهاكسما الارح لفتح ما قبلها وعوضتها عما ليس في الكلام بخلافها للتنبيه على عدم
 تحضر الثاني وثليو فوق رسم حذف وقراء ابو عمرو ونافع الكوفيين
 بالتأنيء الوقف ايضا يجوز الكتاب بالهاء لان معنى الخط على الوقف قبل
 الياء تارة بالحذف والتعويض لا يجعل تغييرا ما بقرينة قرينة تعويض وجمع
 الوجود القلب لانه التاء على التثنية كما في علامة وهي مظهرتان كما في سماع عند التثنية
 والفتح كونها عوضا عن المفتوحة وانما انما لما اقتضت فتح ما قبلها انقل
 اليها يدل على المعوض عنها كما انقل في الاستثناء اعراب المستثنى لا غير ذلك
 نكرة الفاضل العصا بفتح الميم بعد حذف الالف بقرينة سبق الالف في العطف
 لاقتضائها المعاصرة وبالضم ان فتح الميم عطف على بفتح الميم تيسيرا للمعرب
 المنادى للمعرب في هذه زيادة لازمة خالية عنها التوكيدية وفتح
 المنادى يقع ترخيم في اللفظ مطلقا وهو في علم اقاله الفاضل
 العصاة السعة وما في الضرورة في الالف لوجوب علم اقاله الفاضل الجاهل
 وانا خصص هذا الترقيم بالنداء لا بد ان لا يفتح لا يقبل التوقف في المثالين
 المسارة في خمسين اذ الترقيم مطلقا او ترخيم المنادى في ترقيم غير المثالين
 ولو كان كما في خمسين في عبارة المثالين يقال انما اختاره لكونه الاول
 انيد فزخم الاضافي التامل لتحقيق كوا ومنصور والفر كذا وجير
 المركب الضمير اليهم على الاول والى الثاني على الثاني في الترقيم في
 غير قاعدة تصرفته وهذا علم فيه كالا عتباط في لخرج حرفا وضوحا

في السعة والقرينة
 مطلقا في قوله

كما سارة المنادى في الفروع
 منه تحذف الاخر منه
 مطلقا في قوله

بان اوله على ما قل او عن التعريف المقتضى الثاني اذا حذف فيه اذا كان مناديا
 وخویدا بالثاني لوجوه الحذف فيه الفاضل العصا اعتبر مفهوم مجردا
 من سماع ايضا فاخرج نحو يد يد بناء على ان الحذف فيه لا يتبع الاستعمال وقال
 فلما حجة لاخر اجماع جواز كافي الرضى والى بعد التثنية في الهندي عطف
 الوجود الفصل وقت ضرورة البشارة انما منقولة وانه مقيد بها
 بخلاف ما قبله انما يجعل معناه كما هو الظاهر من كلام الفاضل الجاهل مع انه
 لا يلزم في عبارة المصنف في عبارة ابن المطالب تكلف لتساويها اذا
 التعلل لا تصلح للعلية كما لا يخفى وقد يغير المنادى المرحم والمنادى المرحم
 من غيره فيجوز فيه بالاجماع كما مر من قوله على رضى الله عنه وقول نعم الفتح
 بعشوة ضوء نار طريف بن مال ليله الجوه والحمر والبقاء ايضا
 خلافا للميز كقول الله عز وجل يا ربهم اذ هم يسعون ولا يرى مثلهم ولا يرى
 كذا في التسهيل وشعر الامام في ثم ان هذا بيان حكم وحكم بعقبه للاقته على
 شرط علم الحاجب البقاء ابقاء المرحم على مكان عليه بغير تغيير
 مع ان حكم المحذوف باعثة ان يجعل مستويا وما بقى مما سبق كذا في خويد
 للفرق بين ما حذف الواضع وبين ما علة بجعل الاول مستويا وما بقى
 متعارفا في المعنى والثاني منوت وما بقى دليل على المعنى ولان الثاني لا يطرأ
 فيجعل كالمحذوف في حكمه الثابت فيقال يا حاربك التراب يا حاربك والآخر
 المستفاد من قد وهو اللفظ السفلي كان الاكثر هو اللفظ العليا تغييره
 وجعل مما يربس المحذوف في باعثة كيد وقد عرفت ان حكمه كذا في بارودا
 الواو متحركا وما قبل مفتوحا ولم يلزم اجتماع الساكنين قبل الف كما لم يلزم في اصله
 لما عرفت ان المحذوف في حكمه الثابت لم مثل عصفه في كيد الواو وانفتاح قبله

ما قيل من انه لم يشبه الصفات أسماء بمعنى الجدة ولا سيما حتى
 يكون لهما منقولان ولا قلبا والمفتوحة هرة الاولى كذلك ذكره
العصا وان كان افعالا جمع اسم وجها النفع وبت هذا وترجع الاول
 بانه التسمية اكثر من باب الجوز واه لما عرفت ان التسمية ايضا بالجمع
 حذوا الى الحرفان الاخيران فقال ياءهم ويا منصرف في الاول فلكونهما في حكم الواح
 واثنان الثاني فلان حذف القحط الى وايا وبقاء المدة الزائدة في الطرف خلاف
المعقول فالجوز وحرف واحد فمقتضى المقصود وعدم جوب حذف اكثر وما
 انصرفوا نديب لول اولهم ما نديب **ريكي** عليه بعد علة **المنفج** على الالف
 الذي نفع على مدلوله اسم اولهم التفعيل والتوقع في النحر في الصحاح تفعيل موضع
 وفي القاموس تفعيل للمقبض على غير ما يبدل عليه سباق كما عليه تفعيل النماء
 ويجوز تعلقه بالبناء معروفا اي مشهورا كما قال الرضي ويدل عليه الاستعمال
 عند شهاب جزم المتبع هو الاخر كما قال الفاضل **العصا** على ما كان محمدا
 او غيره معرفة كما من قلع باب جبراه او نكره ولو نكره كونه كوا
 حسنا وجبراه شهوره فيدخل بالتحذف **من** تمام التعريف لانه لا حذر
 عن المنادى والياء الاولى والثانية لانه فيصح تعلقها بما مل ولا يند
 بغيرهما ينادي في قوله على ما هو المفهوم من المفهوم وهذا الكلام المصلي
 ما يتا وكذا قوله هو كما نداء كما ترى شعر **المنفج** وقد سبق بيان انه من قوله خذوا
 وقوله والاندوا مع هذا لم يندوا من حرف النداء في الحرفين بل في دفع
 وهو ان يكون اعم من الحق ومنهج التحريف وظاهر كلامه يستوي وقد يناد
 بكونه الرضي ولذا عرفت منها في الاطراف فكان النادى بانه هيته بالبيت

متا في تعريفها من قوله بواويا
 وقوله تحريف النداء

حيثا ويرد منه فيقول تعالى في مشتاق اليك وكذا شرا ونورا الى اخره ينبغي
 من فضلك قال الله تعالى لا تدعوا اليوم شيئا واحدا وادعوا شيئا كثيرا
 اي بعد ان ثبت مندوبا في يومهم جواز كونه ككرة مختصة مطلقا لما عرفت انه لا يند
 غير المعروف في المعارف الى معنى انه يعرف فيما يوجب المنادى فيما ينبغي ويعربا بعد
 فيما ينبغي ولم يكره التبع في مخالفة وجوه الفاضل **العصا** بان يقولون ان الكلام
 اعربا بتعنية التابع ومن كلامه بانه على رفعه بتعنية التابع **زيادة** الالف لانه
 التصور وحققت لان اتصال الموضوع بالصفة **اللفظ** وفيه نظرات الاتحاد فيهم بل
 هو مستقيمة فلو لم يجرى او النسخ الاصل في الفتح الى اللفظ وانه لا يتجانس
 اجزاء الاحكام اللفظية **فقد** التبع بغير المراد **زيادة** الالف لانها لا يند بها انكر
 التضم زينة مناسبة بده وبجمل الشدة بالمصلي ودفع للفرقة **الاستحاطة**
 بتوليد المراد لانه بالجمع كونه **اللفظ** وجودا كعقدت عن الحرجين انصرفوا
 كضمة تاييبا وتعلقه به بلا واسطة تعلق المصدر حتى عد البعض انه لم يتوض
 له لانها تامة وبه شرط وكونه مدلول الفعل تضمنا اي مدلوله اضعف في الجملة اي اذا
 كان زمانا سهرها وكذا ما تارة للمفتوحة كغيره الاحوال **ولكل** اه افنيها اي
 لكل من المصنوعين الخاضعين لهما والله تعالى تكت الجبهة وجبراه **منها**
 اي منصرفا او هم هو باعث مدلوله على الفعل الى الحدث واختلال الحتمية **الفرق**
 اعني التاويب ما عبادا عن منصرف لا يصلح لانه غير مرة ويمكن يقال المراد **بالتعنية**
 ما هو دلالة اللفظ كما يفهم **تكملة** الفاضل **العصا** في الشرح او بالفعل الدال
 على علمه كما يستفاد الشرح اي مدلوله عام او يعتبر قيد الحتمية كما اعتبره **المفتوح**
 فيه فزهم لكنه اقراه لكونه من الخلال الناشئ من مدلوله كونه **الجامع** بدفع ما ذكره
 من الجواب كما ذكره الفاضل **العصا** ولم يغير **اللفظ** لانه لا يند **العلية**

منه منقول

كون المعنى عاملا وكذلك لان العامل هو اللفظ المستطرد هو كما صرح به
 ولكن كان علمية باعتبار جعل عاملا شاملا او تجزؤا الفاضل المعصوم
 بمعنى الفعل لا يجوز عن العامل اللفظي **الحال** عاملا وهو بغير ضرورة
 عن احد طرفيه قيد بجانب الوجود لا العدم للتوابع الاستماع للمعنى ومنع
 في الوجود والخاص فلا يلزم ان المذكور **اللفظ** المعنى على
 بل ادع مع امكان وجوده في الوجود **وغيره** او نحوه والاول
 لم يكن العطف لا بعارض ولا بذاته في الصوري او صوري العامل اللفظي المعنى
 فالنصب للمفعول متعجب وجبوا بها فان قلت اذا دار الامر بها واستمع العطف
 بتعريف النصب بانه قلت تخم ان **النصب** لا تفرع عليه الاصل والاول
 العطف تخم ان يستدعي مناعا بان لا يصح المنفرد على الشيء لا يصح بالاصل
 ذكره الفاضل **العصا** ولا يتقدم المفعول مع لا بلا صاحب لاقتضاء الاول
 سبق القربى ولا لغة فاعل او مفعول غير منصوب وهو اما نائب او مجرور بالاف
 او الحرف فلا يجوز تقديمها على عاملها **المنع** الاول **الاتصال** **الحال** من جمل
 اذا انفصل بغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى المقابل للمعنى والمستقبل لانه
 يدل على زمان يكون الفاعل فيه فعلا والمفعول كما انما يدل على زمانه في
في التعريف حشوا ان لا بد من فائدة لان ما يقتضيه تعريف المسند فائدة
 الحكم بعلوم على معلوم وغير ذلك موقوف كما لا يخفى على الناظر في تعريف
 المسند على المعاني **في** التفسير **في** التفسير فان دفع قول الفاضل **العصا** الاخر ان لا
 في الحال التفسير في خبر المبتدأ فاشترطهم شكروا واولهم لحوال الكثير الواقعة
 معرفة بالتفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير
 بيان وجوب تعريفه في الحال انه محكوم عليه المعنى وهو اصل المفعول

مظهر الحال

بان الما قبله لا يلزم كونه في حكمه انما **الحال** على المشهور **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير
 والمفعول لفظا او تقدير اختصارا او بذكر التكرار مستغنى عن قولهم شرط ان يكون
 تارة والعامل عن الفاعل والمفعول لفظا او تقدير مع احتياجه قيد حيثية
 يخرج صفة الفاعل والمفعول **الحال** لا احتياج اليه لاد وصف المنصوب بالاصل
 مراد هنا بقرينة المقدم كالتابع بعد فافهم **الحال** لا ان يتكلف حيثية هو
 يقال الحال هنا تدل على حيثية المحي **الحال** مقارنة لظهور **الحال** **في** التفسير **في** التفسير
 التي هي حيثية لا بالوسطه وذا خلافتا **الحال** **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير
 وهو ايضا خلافه فيجب تكلف من وجوبه وادع على الفاضل **العصا** ان حيثية الحال
 وحدها تدل عليها بالوضع كما في المثال المذكور كانه عليه **الحال** مع ما ذكرنا
 في رتبة جازم زيد كالفائدة تدل على الركوب **الحال** **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير
 الفاعلية ولعل هذا غير مستطرد لان الحال قد تخمّل التفسير **الحال** **في** التفسير
 كبرت رجلا في الدار قائما يمشي فيقول في ذلك التابع ان **الحال** **في** التفسير **في** التفسير
 مع متبوعها حيثية مخصوصة يجوز في تابع **الحال** **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير
 المعاني وان اتحد اللفظ **الحال** **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير
 بتبريزان الفعل **الحال** **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير
 انتهى وانما تكلف المذكور **الحال** **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير
 لا المنصوب **الحال** **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير
 الى انما جازم **الحال** **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير
 ذلكم ايضا اذا اراد بكييفية **الحال** **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير
 لكنه غير محتمل كما لا يخفى **الحال** **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير
 المنصوب **الحال** **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير

انتهى حيثية

وفي عارضا لفظ الوضع **الحال** **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير
 مراده ان لا يكون **الحال** **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير
 دلالة بدونه **الحال** **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير **في** التفسير

بذكر الحال واردة المدلول

كما لا يخفى فلا بد لها من خلاف التمييز فان عامة قد يكون جامدا في بعض
 النسخ وعاملا في بعض من علمها ولا وجه له الا ان يجعل بمعنى وان علمها
 انما فعل او خبرا ومعناه وكل من لا ينفك عنها **توضع** صفة الفاعل الخ
 لا كيفية الحدث فلا يصح ذكرها ملوانا **اريد** حدثا واحدا صفة شيء
 كما اذا كان ذو الحال فاعلا او شيئا كما اذا كان مفعولا به احديهما الحدث والآخر
 مضمون الحال في كلتا الصورتين او اخرى صفة شيء اخر صفة زيدا او مستقيم
ايضا اذا كان تدل على مضمونها **كل** المترا اما لا يصح في التعريفات لعدم
 وانما المناد المطابقة ثم النظم فلا تتفاضل بالمرء والنوع فانها تفرق
 كيفية حدث العامل نفيها وعدم اشتراط التنكير فيها لا بدفعه وانما يقع
 اشتراط عدمه وهو متوقف بينهما فرق عظيم وانما نشاء الظن **عند**
في يدفع بالاولى تحت الاول وهو وظ وبالاخير بالانزاع الاخير ان
 فانه يدل على ان المراد بالابضاح ما هو بدلالة الالتزام لا بدالة المطابقة او
 نفي **بناو** المتكرر اللفظي يعني ان اللفظ مخرقة كذا كره بناو بل الله باحد
 ولوجود الابضاح المذكور في الجامد بان يدل على الكيفية كالسيرة والرتبة
 يقع حالا لا غير تأويل بالاشتقاق كقول الجمهور **يفق** الفهم الانتفاء البتة حال التميز
 وجعل الحال المقدرة تعلق لا يتركب الا عند الضرورة **ليس** فليعلم ان لا يقع
 حال السيرة في المعنى ايضا لزوم تفصيل الشيء مما انفك فلا بد من تفصيل الطيب
 بربا كما يشترط اليه بقوله بالشر الى وجها راجعا الضمير اليه **المفيدة** حكمية
 ثم لان الضمير يرجوع الى مجرد الذات وملاحظة القيد الوصف من شأن
 اسم الإشارة وقيل وقد يقع في اسم الفاعل في خبره فخر في خبره فخر في خبره فخر
 وجعله مضمونا عام لان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود **باعتبار** اضمار



ادخل الضمير ارجع اليه مستوفيا طيب في بعض النسخ وفي بعض
 والمستوفى هو الاظهر بالنسبة الى الخبر وفي بعض النسخ البارز والمظهر هو هنا هذا
 كعدم كونه اعتباريا **تأخر** او ووقوع سماع او وقوع علم او مسموع **عالم**
 المجرب بالخبر والمضاد لانه تابع وقوع وقوع له المجرب تقدم علم اليه **تأخر**
 ومرارا التحقيق والتفصيل في جميع الاشرار **تأخر** بصيرها الى المضمون
 والمجرب ينزع الخافض اذا كانت شيئا لا في الاستثناء فخر على الاول ونقطع
 على الثاني داخل اصطلاحا **متعلق** بهما معا الذم بعدهما ولا محكم **سقطا**
 ظفرا لا على المجرب وحده بل مطلقا وضرط فخر كما في الثاني الاول هو ظاهر
 لانه لا يدخل اما ان يقدم الفعل مشي او مفردا بان جمع الضمير كل منهما على الجمل
 وعلى كل تقدير يفهم منه كونه جوازا تقديم الحال على المفعول مشروطا بكون الحال
 ظرفا وكون المجرب ظرفا وجوازا تقديمهما على المجرب ايضا مشروطا بكون كل
 منهما ظرفا ولم يذهب اليه احد علماء اللغة بلزم على الاول ان يكون ظرفين فالاستثناء
 مصروف الاول الى الثاني لانه لا يكون منهي عن ذلك البعض هو مرجوح
 خفة ان لا يفصل بينهما بقوله والمجرب **تأخر** عن الخلل وعين مكررة التثنية
 والتثنية التثنية وهو خلافا عما تقدم جواز تقديم عليه الضعفة وانما الخلو
 في تقديم الحال مطلقا مفرقا وغيره بعد ان ريد بما يشتمل الفرق لا بدفع الخبر
 ايضا لانما الجملة مكملة على مسلك الاختصاص الذي هو مخلصا لمعانيها
عامة **تأخر** مطلقا بتقديم المستند عليها او لا سواء كان الحال ظرفا او لا
 او الحال ظرفا مطلقا في تقديمها **وتقدم** الحال جوازا بقرينة ويجب
 لانتفاء المانع المذكور **لفظا** ومعنى اي لفظيا او معنويا بان يكون فاعلا
 او مفعولا او كغيره في اللفظ كضرب زيدا قاتلا او قاتلا في المعنى وان كان في

ان لا يخفى ان اللفظ لا يكون بمعنى
 انما يقتضيه من الفاعل العاصم والشارع
 وفيه بشارت الى ان اللفظ لا يكون
 من اللفظ لا يكون بمعنى

فأنة في معنى انما فاعلا او مفعولا
فأنة في معنى الضرب احد مشت

فأنة يصح ان يقال
ينبغي ان يلام

خبر او مبتدأ كنهذا زيبقا أو مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديد
او مع كسر الميم والخشبة موصولة وحسبك وزيبقا أو فاني
او مضافا اليخوبل ملة ابراهيم حنيفا لانه محكوم عليه في المعنى في الماؤل
شيء لا يلزم ان يكون في حكم مفعول فيكون الوجه كونه معرفة اتم في الافادة ولا
يخفى ان هذا ليس من حيث انه ذو حال بل من حيث انه اجزاء الكلام متعلقة
وبحي الحال بعد لتربية الفاعل في تسميتها كما بين المعاني في الماؤل
وقيل ينبغي ان يكتفى بالثاني اليه بقوله فربها من المعرفة وفيه من الماؤل
ولم يكتفى به بحدس بحدس بل بالمتقدم لان مثل جاءني جارا كذا المعنى
جاء او ضربت راكبا حاجة الى التخصيص في القول بان الحال كما اخبرنا في التخصيص
الحاصل بالثاني كما اخبرنا في التخصيص بالثاني في التخصيص بالثاني
ولذا لم يصرح به فان اخضعت بوصف او غيره كالاضافة الى التثنية والتثنية
بالنفي فيجب تقديمها الى الفاعل بالاختصاص لا يندفع التثنية لعدم الوجوه الا
وجه فالوجه في التثنية كالمعرفة وبكون الحال جملة لا تتفرع الى الية
كالمعرفة خبرية محتملة للتثنية والاصل بمنزلة الخبر في ان قلت يجوزها
حالا باقيا وقلت لان الحال فضلا يتم قبلها بدونها فظهر في الانتقال ولا
مروءة اليه لا في الخبر فان ما قبله لا يتم بدونه فلا بد من خبر ما بعده خبرا
بالثاني على ان التثنية شاهد ايضا وهو الضمير الذي هو الرابطة في قوله
موقع المفرد او الواو ولم يكتف بالثاني في سائر الجمل الواقعة موقعه كمران الجمل
الحالية فضلا في الانتقال احتاجا الى فضل ربط لانه في التثنية لعدم التثنية
والثانية على الربط في الامر مع قوة الانتقال فيها او الواو او اي مع وجود
على الربط من اول الامر فيكتفي به ولو اسميته بلا ضعف او بغيرها

ادلا على ان الية حال

كلها لا احتياط في مشابهة التامة في فاعلا لزم او مفعولا
اي لم ينك احد عما عن الآخر ولم يوجد الثاني في بعض النسخ في
او في بعض المواضع اشار بالاول الى ان الضمير راجع الى قد لا دل
المراد بلفظ وقد الثاني داخل على المضارع مفيد للتثنية وبالثاني
لان المراد بقدر الثاني لفظ فلا يفيد التثنية فاحتج الى هذا التثنية
قوله لا استلزام التوجيه الثاني زيادة بلا حاجة وهي
قد الثاني وحذا وهو في بعض المواضع بخلاف التوجيه الاول
كما اشرفنا في وجب التثنية على ما ذكره السيد السندان الفعل
اذا وقع قيد الشيء اختصاصا من بعد الزمنية صرح به السيد
السند فيقتضيه قوله بالنظر الى ذلك المقيد لا الى زمان التثنية
كما في معانية الحقيقة يعتبر بكون ما عينا او حالا او مستقبلا في
هذا في المستقبل سلم على ما صرح به النسخ في حيث حتمه ان كون
الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ما ضيا صيا نظرا الى
زمان التثنية واما في الماضي فلا امد بثبوت في الاستعمال مثل
هذا لا يثبت بالقياس صرح به الفاضل العصام في قوله فلا بد
من قد حتمه يقربه الى زمان الجحيم مجازا كما يقربه الى زمان التثنية
حقيقة فيه ان هذا موقوف على ثبوت مجيء الماضي نظرا الى ما قبله
وقد عرفت ما فيه وانه على هذا لا بد في المستقبل من شيء حتى يقربه
الى زمان العامل مع انه لم يلزم في قوله بل لا بد من المقارنة فيه انما
وان لم تفهم ابتداء لكونها تفرم دوا ما بالاختصاص كما صرح
به السيد السند في ان التبادر في المصنف وان لم يدخل عليه

عليه قد لا دام لا الانضمام بالاستصحي كما مر فلا حاجة الى
 توسل فليفيد الوجود لا لزوم ولذا لم يتعرض له في الاطراف
 قال الفاضل العصام قال في ان يقال تقييد العامل بالحال
 بجمله بعيدا عن الوقوع اذ التقييد ابعده المطلق فتداركوا
 ذلك التقييد بالاستصحي بالانضمام قد الدلالة في الماصي
 على التحقيق ليا من الحكم عن الانتفاء بانتفاء غيره ان ترى فتأت
قوله راشدا فيما يمكن فيه الرشيد بنفسك مهديا فيما بد
 فيه من دليل فلا يتغير يرد ان الرشيد فرع الهداية فينبغي تقديم
 الثاني **قوله** غالبا فلا يضرب وجود الانتقال نادرا لكونه كالمع
قوله وهو قيد للعامل لا المؤثرة وان امكن جعلها قيد ال
 نظرا الى وجود الانتقال ولو نادرا لكان استقط عن درجة الاعتبار
 وجعل كالعدم **قوله** مضمون جملة اسمية والرابية ما لا اختصاص
 بها على ما هو المتعار **قوله** ويؤيده المثال وهو انما يكون
 في اسمية ليس فيها مشتق اذ لو كان فيها ذلك لكان مضمونا مضمون
 فعلة ايضا فلا يرد مثل انه شاهد قائما بالتوسط اذ لا حد
 فيه فضلا عن الوجوب لحد لوجود العامل وهو شاهد
 ان اسمية لان مضمونه ليس مختصا به بل يوجد في شهادته
 ايضا **قوله** فانه لا يجب حذف عاملها بل لا حذف فيها فضلا
 عن الوجوب لوجود العامل **قوله** اي ابوة بحذف المضف
 واقامة المضف اليه مقامه لظهور المراد اذ لا معنى بدونه **قوله**
 وبعض النسخ خفض الخ وسمي ما يترد مضمون فعلة دائمة

دائمة **قوله** والدون اي التسمية اولى تسهيل الضبط بتقليل الاسم
 وانسب بالمعنى اللغوي وهو التفرير فانه كما يوجد في الاسمية
 يوجد في الفعلية والاطراف وجه التسمية وان كان غير لازم لكنه
 لو وجد كما اعذب **قوله** ولا يصدد بالواو الواو للحال لا
 للعطف والدال احيى الى ان يجعل قوله وتقع اسمية توطئة له
 لان وقوعها اسمية كوقوعها مفرا وفعلية قد فهم مما سبق
 في اطلاق الحال ولو قال ولا تصدد بالواو لواسمية او لاسمية
 لا تصدد بالواو لكان اخصرا واسلم واوفق لسوق الكلام
 كما لا يخفى على من له ذك باساليب الكلام **قوله** بل بالضمير اي
 تكون به اذ التصدير غير لازم **قوله** يقتضيه التوسط بينهما
 يقتضيه عدمها **قوله** بين المؤكد والمؤكد كرمطلقا بالاستقراء
قوله التمييز يقال والتبيين والتنسيب والمميز بالكر
 او التبع بيا ثين من التعميل لا التقليل لانه لا احتياج
 الى التعريف لان الغرض منه وهو ازالة الابهام يحصل بها كما
 في الحال **قوله** بل لا تكلف في الحاشية اشارة الى ان ما ذكره في
 من خرجها بقوله المستر تكلف انتهى **قوله** ووصف المنصوبية
 مرآ ولواريد به بالاصالة بترتية ذكر التابع بعده لخرج بكرة
 التابع كله ولم يحجب الى الوضع كما في الاضربا الا انه يرد على
 ما مر غير مرة **قوله** فخرج الفت المنصوب ان غيره خرج
 بذلك الوصف **قوله** وكذا النوع والمرة النكرة **قوله** مذكورة
 اي معتبرة في نظم الكلام او مقدرة اي غير معتبرة فيه بل

المحمولة حين فهم مدلوله كطاب زيد نفسا فانه ليس فيه
تقدير منهم بل انما يختلج في نفس السامع ان الطيب شيء من اشياء
فانما في عينه المتكلم بالتمييز ذكره الفاضل العصام وفيه
ان تسميم المذكور للمقتر تكلف وفعله ظاهر كما صرح به الشارح
في المفعول المطلق لا سيما اذا ذكر معه المقتر كما في ما نحن فيه
وسياطة في كلامه ما يدل على انهما على ظاهرهما فلا تغفل **قوله**
يزيد عن مفرد اي مدلوله وقال الفاضل العصام تمييز
عن مفرد فافهم **قوله** ليس بجمله ولا شبهها ترك المضاف الواقع
في الجاهل كما سيذكره فلا تغفل **قوله** يعرف به قدر الشيء والراء
به ههنا الشيء الذي عرف به قدره يرشدك اليه قوله اي
المكيد واي الموزون وقس عليهم ما غيرهما **قوله** غالبا اي
في غالب المواد كما له في الابواب **قوله** بيا للمقتر ولقد حسن
في العدول عن في الكافية لسلامته عن موهنة التأويل في النظر
قوله وسياطة احكام العدد وتميزه في باب الاعداد قال
الفاضل العصام بعض احكام تمييزه بآية في بحث الكنايات و
وبعضها في بحث اسماء العدد وقصر الجواز على بحث العدد
من قلة والعدد والشارح النحرير لم يصنع اليه وقصرها عليه
كالجاء لان التمييز الكنايات محمول في هذه الاحكام على تمييزه
فيستوفى معرفتها على بحثه فالقصر ليس من قلة العدد غير
العدد لانه احيل الى باب **قوله** ما نشأ اي لفظ تشارك اجزا
اي مدلوله في اسم الكل ان له اجزا فلا يرد ان الابدوة جنس

جنس وليست لها فضلا عن التشابه قال الفاضل العصام قالوا
الاقتصار على الوقوع بجزا عن التأني في الوحدة على القليل والكثير
اقول نعم الا انه يصدر عن على التمرة وليست بجنس كما صرح في شرحه
مفردا على الرضة **قوله** بخلافه يخرج من فردا فانها لا يقسم على الكثير
مع انتفاء تشابه الاجزاء **قوله** وان لم يقصد الجنسية بان كاجنسا
لكن لم يقصد جنسية بل بقصد به النوعية او العددية او له يكن
جنسا فضلا عن تصورها وهذا الشرح غير مفيد بقصد التورية
او العددية كما يرويه عبارة الشارح **قوله** فيطابق لما قصد به
ان كان جنسا وقصد به النوعية او العددية فيشبه ان اراد به
المتشبه ويجمع ان الجمع كعندي رطل غريبن او غورا وان لم يكن جنسا
فيطابق مطلقا ان مفردا مفردا وان شئ فشي وان جمعا فجمع نحو
كك مثله رجلا او رجلين او رجلا **قوله** وجعل الجمع شاملا مع انه
اذا قوبل بالافراد يراد به صيغة الجمع وتفيد بنحو ان تصد بدلالة
ظاهرة ولا يلزم كونه جمعا وان قصد الافراد والتشبيه **قوله** ويمكن
ان يراد بالجمع فيه ان التعرض له بعدما حال العدد على باب غير معقول
على ان كذا فيها سياطة يشترع عدم جواز الاضافة في العقود وبين
هناك وجه اللهم الا ان يقال انه جعل النار كالمعدوم فتم واعتبر
هنا نظرا الى وجوه في الجملة لكن لا يخفى هذا عن بعد ولذا قال ويمكن
وادخل العقود في الاظهار تحت عدم جواز الاضافة **قوله** فانه يجوز
اضافته على قلة وجهه في الجاهل لا ينصب التمييز فضلا عن الاضافة
اليه **قوله** وعن غيره وهو كذا فرع حصل بالترجيح اسره خاص يليه

اصله بكيف يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه وانما لا يحمل
له اسم خاص فلا يجوز انتصا ما يليه على التمييز كنقطة ذهب
فلا يدخل منه في التعريف لما مر ان وصف منصوبية **مراد** لقصور
في الدبر المقتضى للتمييز عن المقدار الذي هو الاصل في البرهات
فلا حاجة الى النسب الذي هو لتخصيص على التمييزية **قال** لان الابه
علة للتفسير ولما كان ازالته عنها ملتزمة لاذالة عنه وكان
ما فتر به الشارح ظاهرا في التقسيم لم يصرح به المصنف بل **نقص**
على ما ذكره تينها على ان مقابلة ما في هذا القسم الاول انما هي
بجوز النسبة وصرح به في الاضرب **الاول** وان من اي مما في
ولذا لم يذكر المضاف فيما سبق **قال** ومحمولا عليها كنفسا فانه
يصح ان يقال طاب شيء زيد هو نفسه **قال** بل يكفي اشتماله على المحل
كأبا اذا اريد به ابوة لغيره فانه لا يصح ان يقال طيب شيء زيد
هو ابوه بل يقال هو ابوة وهي انما يشتمل الاب فظروا في عند
وجوب كونه محمولا عليها وكفاية اشتماله عليه عموم قولا في آخر
لظهور ان ابوة الشتمل عليها الاب فيه لعدم صحة اضافته
الى زيد مثلا **قال** في تخطيه ابا مما صلي لما انتصب عنه وكان له مؤنة
مبدلا عنها لعدم صحة الاضافة بل لا ويل **قال** في القسمين ما
يزيد الدبر عن المذكورة وما يزيله عن المقدرة فالتقدير
في المثال طيب شيء بالتكوين زيدا بار في طاب زيدا بار طاب شيء بالتكوين
زيدا بار على بدلته المنتصب عنه وجوز الرضى كونه عطف بيان
وان يعمل الفاعل الذي عدل عن التمييزية عند التقدير

التقدير في مثله اي طيب ابا كذا كذا اي كذا المقدرة في جملة مبدل
وجعل المنتصب عنه بدلا منه والاول يصح فاعلية فلا يصح عموم
قوله المذكور لعدم كفاية اشتماله على المحل عنده وهذا مع كون
تلكما لان ازالة المبدل من واقامة البدل مقام ليس لها في كلامهم
تظير وانما حذف الضف واقامة المضاف اليه مقام في كلامهم **نظير**
بل شايع كثير يريه الدبرام الذي هو الغرض من التمييز ازالته
فيستغنى عنه اذا الدبرام في الشيء الذي هو زيد كما يقتضيه كونه
بدلا منه بدل الكل او عطف بيا **قال** فاجتراء بعضهم وهو الفصل
المتدك على جوازها فيه ايضاً جواز كون نفسا في طاب زيد نفسا
لما انتصب عنه فالمعنى طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس وكونها
لمتعلقة فالمعنى طاب زيد من حيث ان له نفسا منها تعلقت به كذا
فسره المجتري يعني ان الاول باعتبار كونها عن المنتصب عنه بحسب الذات
وصحى المحل عليه والثاني باعتبار انها مغايرة له ومتعلقة به بحسب
المفهوم وصحى الاضافة وهذا اي جوازها بالاعتبارين يعني جواز
الثاني كالاول اذ لا نزاع في جوازه بعيدا جدا لا حثية الا ان جعل
ما هو متحد بالذات مع المنتصب عنه متعلقا بمجرى المغايرة في المفهوم
وصحى الاضافة اليه وبعضهم زاد في الصلاح عدم جواز الا
بل لا ويل بما اشتمل عليه وبعضهم اجاب بان الواجب بالصلح
المحل بما يكون على وجه الاقضية ولا ان في زيد نفسا ونفسه **قال**
نعم يريد هذا الاشكال على من جعل الذات المقدرة مبدلا عنها وما
انتصب عنه بدلا عنها لان ما فيه الدبرام يكون واحدا لاثنتين

على ما هو مقتضى بدل الكل ويمكن ان يمنع عن جعلها مضافة
على تقدير تسليم وروده فتنبه **قوله** مستندا بمثل الخ فان قيل
زال الابرار عن ذات هذه حيث بين ان المشا الى مائة شاة
ان يكون سار وهو النمر النحر فكما قيل هذا النمر النحر وعن صفته
من حيث انه مفضل عليه **قوله** كل منهما اي مما يصلح صلح ومالم يصلح
ولو اكنه بذكر الاول وهو قوله فيزد لو قصد الجنسية والافيطا بق
ما قصد في الاول اي في ابتداء البحث يعني بلفظه فالاول من
الخ اوفى الاخر بالكسرى في انهاء البحث يعني في هذا المحل فيعود ضمير
يزيد على التقدير الى التمييز مطلقا كما انحصر واطهر لانه حكم كل
منهما يكون مع مبنيا صريحا لا بمقايسة احداهما على الاخر كما في عبارة
المصنف **قوله** ولا يتقدم التمييز مطلقا على عامه مطلقا كما
ناتما او فعلا او بشرا لضعف الجا مد كما في القسم الاول وكونه قاعلا
في المعنى حقيقة ارسبا او حكما كما في القسم الثاني **قوله** اذ السؤل
بشيء الخ لكن يرد انه يلزم مع تقديم الياء على الابرار وذا يتنا
في الفرض التمييز من الابرار ثم التفسير **قوله** اي ما يطلق عليه
لفظه في الحاشية يرد انه من عموم الجا اذ لا يجوز الجمع بين معني
المشترك عند المحققين واما من جزوه مجازا في المنقطع منهم
المصنف فلا يحتاج الى التجوز انتهى وكذا عند من يجعل مجازا في
المنقطع اذ لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز ايضا عندهم واما
من جزوه ومنهم المصنف ايضا فلا يحتاج الى التجوز وعلى كلام
المذهبين لا يطلقون حتى يمكن تحديده قبل التقسيم ولذا **قوله**

قسم في جنبيه وقيل مشترك معنوي يمكن تحديده بحسب اللفظ
بحيث شامل للقسمين وهو ما ذكر بعد الا واخواتها لا بحسب
المعنى لانه ما يعتبر في ماهية احدهما مضافا لما يعتبر في ماهية
الاخر وكلام المصنف محتمل لكن الشارح اخذ الاول لما ينبغي
في بحث الاضافة ولان التعريف المذكور منقوض بما بعد الصفة
والتقييد بغير الصفة ليس بعيد لانه الفرق بين اداء الاستثناء
والصفة لا استثناء لانه تعريف القسمين والصفة فلا يمكن التحديد
بحد صحيح ولو يجب اللفظ فاذا ذكره الفصل العصاة في الرفع بان
حفظ اخواتها على الا يعنى عن هذا التقييد اذ ليست الا بالصفة
مع كونه غير مفيد لا يساعده قول المصنف والافصفة فان
اي صادق عليه اي المستثنى مفهوم اي متصل بالمراد بالمراد
ما صدق عليه وبالمحول المفهوم **قوله** اسم ما اي شيء علم دخوله
او شيء علم دخوله مدلول **قوله** لا المراد اي لا باعتبارها والحكم ايضا
قوله ونخرج اي وظهر خروج عن المستثنى منه باعتبار العكس
اي باعتبار المراد والحكم ايضا لا المعلوم او اظهر عدم دخوله
اللازم للخروج في الحكم والمراد ايضا يرد ذلك الى ذلك **قوله** كلاهما
بياب الا انما قال لظهر ليظهران ما ظهر يحصل بياب الا ظهور
عدم الدخول في نفسه وكذا الخروج كما اشترنا **قوله** يخرج المنفصل
والصفة اما خروج المنفصل الاول من الاول والصفة في قوله
علم دخوله واما الثاني منه في قوله خروج على كلام معنيته مع
تعلق بياب الآية ولم يترقرله هنا لانها ملة من قوله وكلاهما

باب الا واما لم يرد فيه عنه لئلا يجتمع التعريف **قوله** ينوع الا
في الحاشية وهو غير دخل وعدا وما خلا وما عدا وليس
ولا يكون وحاشا وسوى وسوا والاذ انتهى ويبدو لما بيده
لم يذكر المصنف وتبعه الشارح لندورهما ولم يذكر لاسيما
مع انه مما ذكره المصنف في سند ذكره فيه **قوله** فلا تناقض متوهم
من خرجا في القوم الا زيدا بان الجعني مثلا حكم على زيد في ضمن
القوم ثم نفى عنه صريحا بما عرفت من معنى الدخول والخروج
قوله كمتصل في ان الرتبة صادرة عليه من موهوم وصدق التضا
هما هنا متصل ومنفصل على واحد نوعي هو هذا المشتبه **قوله** انما
المستحيل صدقهما على الواحد المشتبه فلا يقا زيدا عالم وبطلان
وفيقه وغنى **قوله** اي عدم دخول مذكوله وهذا التوجيه يجري
فيما سبق ايضا كما اشرنا بخلاف ما سبق ايضا في ان لا يجري
هنا لعدم مساعده ما بعده فافهم **قوله** كلاهما اي عدم
الدخول في الراد وعدمه في الحكم **قوله** تدخل التسمين اي المتصل
والمنفصل في ثا في الثا **قوله** ولم يفسر بدخول مع انه المناسب
لما سبق في الحاشية كما في فتره الشارح الاول انتهى **قوله** على طريق
الاستخدام بان يرا باحد ضميريه الاصطلاح وبالاخر اللغوي
قوله فان كان باب الابعث غير وان غيره فعلى معنى الاصطلاح
وقوله لتعذر علة لقوله فصنفه **قوله** عدم اختصاص الصنف
بالا وعمومها لغيره ويتبعه الجمع **قوله** وعمومها لغيره لانها
لم يعلم دخول ما بعده ولا علمه فيما قبله ولم يصح ابان الحاشية

في التخصيص فلا يعلم الدخول اليه في الحاشية الدخول في الاستفراق
والعهد اذا كان زيدا المعهودين وعدم الدخول في العهد اذا لم يكن
منهم انتهى **قوله** الا زيدا التصواب الا القوم فتأمل **قوله** مقدما متصلا
واقعا بعدا لا يجيئ المنتظم والواقع بعد غيره بعده **قوله** او منتظما
مطلقا واقعا بعدا لا يجيئ الواقع بعد غيره بعده وقد يقع بعد
بيد مضافا الى ان المشددة بيده لم يذكر بعده **قوله** قيل
الرضة **قوله** وتعبير بعضهم الفاضل الجاء لئلا يرد الرق **قوله**
وبدل الغلط الى آخره سند لعمري الاول وفي قوله في كلام النصي
اشارة الى ان آخر القول الاول ولم يتعرض لسند منع الثاني
لظهور جواز كونه بدو زما عقلا كما اذا اراد ان يقول جاءه
حمار فسبق لسانا الى ما جاء في القوم فتدراك بالاعمار **قوله**
لكنه لطيفة في ايهام كون التصور غلطا للمبالغة والتنش
وشرط ان يتروى في الادنى الى الاعلى كقولك هند بدر شمس
ولا يخفى ان هذا القسم من الغلط لا يمكن اعتباره فالمراد بعدم
وقوعه في كلام النصي وعدم صدوره بدون السهو
والغفلة ما هو بطلان صحيح صريح فان دفع الرد المشار اليه
ومنع الاول فافهم فانه دقيق بالقبول حقيق **قوله** وقيل في الحاشية
هندي وغيره انتهى **قوله** فيفسد المعنى اذا المراد لكون المعنى
لم يجيئ لكون الاستثناء الموجب **قوله** فيلزم الغلط اي فيصيح المعنى
ويلزم الغلط في العامل والممول معا والغلط في البديل انما
في الممول فقط وكذا في المنفي فانه اما بتكرير العامل المنفي

ففسد المعنى اذا مراد لكثرة الخارجا لكونه من المنفى واما بتكرير
الموجب فيصح المعنى ويلزم الغلط فيهما معا وقد انه لا يكون
الا في المفعول **قوله** ولا يخفى عليك الخ ولا يخفى عليك ان هذا لا
مدعى القائل من عدم جواز البدل في المنقطع بل تسليم له بناء
على انه لم ينقل من الثقات ان فيه غلطا لكن ذكره للتنبيه على ان
هذا كاف في انباء المطلوب وما ذكره من التردد في التفرع ^{تطويل}
بل طائل اول دفع ما يتوهم من كلامه من جواز البدل لولم يلزم
ما يلزم من كونه فيهما معا بانه لا غلط اصلا اى لا صريحا ولا محتملا
وهما في المستثنى منه في المنقطع فلا يدل غلط ايضا فيه ثم ان
هذا يدفع ايضا ما يتوهم من كلام القائل الاول فتأمل
ولو سلم بناء على الجواز العقلي فما ذكره الفساح ولزوم الغلط
فيهما معا انما يرد لو كان البدل مجزعا الاول لا يلزم الفساح
وبتكرير الموجب في الموجب والمنفى في المنفى ولم يعكس لعدم المناكبة
بين الموجب والمنفى حتى يلزم الغلط المذكور **قوله** في اى حين
كونه مجزعا عنها يلزم تفاوت البدل والبدل منه نفيا وانبا
فالبدل منه ان كان موجبا فالبدل منه وان نفيا فهو موجب
والا فلا اذا البدل مجزوع الا ومدخوله وهو موجب ان كان
المبدل منه موجبا ومنه ان نفيا والاعراب لا يجمع لكن
يظهر في الجزى الاخير لا سمية لا الاول لمرفية **قوله** وقد يرفع
جواز متعرضة بين المعطوفين ما يجوز ان يكون فالامكان
خاص منقطعا اصطلاحا يعنى بالقوة وان لا تكون ^{المنقطع}

119
اذ المنقطع ما دام منقطعا لا يرفع واذا رفع لا يكون منقطعا
او القوى بطريق الاستخدام بان يراد بالتصير بالقوة
او القوى الصادق على هذا البدل ايضا وبالمرجع ^{صطلا} الى
بالفعل ومررت الصواب ما مررت **قوله** من جهة التخصيص
بالرفع وعدم التعرض بالجواز والبرهان بان لم يبين ان فيها
قبلا اسم يصح حذفه ولو قال وقد يدل لوقبله اسم يصح حذفه
ولو قال وقد يدل كما اظهره **قوله** ايضا اى كما يتم ما لا
يجوز ولا منعول به بل يشهد به ويلزم اظها اسمها ليكون شبه
بالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى **قوله** فاعل المذكور اى
اسم فاعل العامل المذكور قبلها مثلا يشير الى ان كون المرجع
فاعل المذكور وذكر الجائى في التفسير انما هو على طريق التمثيل
لا على ان المرجع هو فاعل المذكور لا غير لانه هو الجائى
بخصوصه بل يجوز ان يكون المرجع مفعولا ومصدره
البعض المطلق من المستثنى منه فلا يرد انه لا تعشيد له في مثل ضربت
القوم ليس زيد كما زعم البعض وانما اختاره لرجحانه
وللتكلف في غيره **قوله** ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى
في النصب **قوله** فاعلها اى الافعال الاربعة كاسمها اى الاولين
في لزوم الاضمار والمرجع والجملة حال ولم يظهر قد يدل التزم
اضمارا مع الاخيرين مع انهما ما ضيا شبتان اخرهما ^{المصنف}
عن الاسطمين عكس ما في الكافية لانه لا يبعد عن قوله وقد
يجريهما ونظرا من الحاجب الى افراد الاخيرين وتركيب

الاسطمين واشتال الخبر بما يقوله في الاكثر فلم يلزم
 البعد واخر عن هذا لئلا يقع بين المنسوب بما خلد وما
 ولذا قد لا يكون على الجميع **قوله** ويؤول المصدر بما
 المصدية بالتأكل فيكون حالا ايضا **قوله** تقدير ما مضى
 الى المصدر فيكون ظرفا **قوله** او واقعا بعد الا في موجب اخر
 مع ان ابن الحبيب قدّم على الجميع لئلا يقع الفصل بينه وبين
 ما يقابله من المنفى وغيره وابن الحبيب نظر الى كونه على الاصل
 من وجوه تقديم المستثنى منه على المستثنى والاتصال والرتبة
 بعدم الجاء الباء وانما وجب النصب فيه لانه البدل لا يجوز
 الا فيما يجوز فيه المفعول وهو يجوز فيه في الغلب فلا يجوز
 البدل فتأمل **قوله** لان المستثنى فضلة قطعا بشبهه بالمفعول
 بخلاف البدل فانه قد يكون فضلة كما اذا كان بدلا من الفضلة
 كما رأيت في هذا الاحد الا زيدا وقد لا كما اذا كان بدلا من
 العمدة **قوله** عن لفظ المستثنى منه كما جاء في من احد الا زيدا لان
 من لا تترأ بعد الا ثبات او محلة التريب كما في مثال الماش
 فعلى محلة التريب كما في الاقل او البعيد كما في الثاني ولقد اختلف
 في ترك قول ابن الحبيب على اللفظ فافهم **قوله** ينصب على الاستثناء
 وجوبا احدهما لا على التعيين والاخر قد ينصب عليه وجوبا
 او جوازا ايضا اي كما ينصب احدهما وقد لا ينصب عليه اصلا
 يظهر ذلك من التخصيص الآتي فتنبه **قوله** احد التوابع
 من عطف النسق يجب تقديم العاطفة فيه على الكما جاء في

كما جاء في الازيد وغيره والبدل باقسامه كما جاء في الازيد
 الا اخوك وما قطع الا زيد الا يره وماه سلب الا زيدا
 ثوبه وما جاء في الازيد الاحجار وعطف الياء كما جاء في
 الا ابو حفص الا عمر وكلام المصنف فيه الى آخر الكلام ينأى
 على التصوت ان قوله ما لم يتكرر قيد لكل مما سبقه وجوب
 النصب واولوية البدل والاعراب باعراسه لا للاخير فقط
 لا سيما قوله في آخر الكلام فظهر وجوب نصب واحد الخ
 ومنه غفل عن هذا وقصر على الاخير فتدقصر فيقال ما قال
 وماذا بعد الحق الا الضلال فلا تغفل **قوله** منتهى فخرج **قوله**
 مثبت مدخل **قوله** فيلزم بالاقرار خمسة اي ايضا اي كما سبق
 فالترجيح مما سبق لانك ادخلت التسعة مع من العشرة المنية
 واشترها واخرجت منها ثمانية ونفيها فبقي واحد وادخلت
 معه سبعة وضممتها فصارت ثمانية واخرجت منها ستة فبقي
 اثنان وادخلت معهما خمسة فصارت سبعة واخرجت منها
 اربعة فبقي ثلثة وادخلت معها ثلثة فصارت ستة واخرجت
 منها اثنين فبقي اربعة وادخلت معها واحدا فصارت خمسة
قوله ووجه الخ ذكر السيد السند جوابا لا اعتراضا لرضي
 عليهم بانه في الفرق نظر لان البدل ايضا استثناء ولا ادري
 وجه صيته كلامهم ووجه الفاضل العصام بانه المختار في جواب
 من قال في عليك عشرة الا تسعة ما لك على عشرة الا تسعة
 بالنصب والرفع مرجوح وانما يترجح لوله يكن جوابا فافهم

في النصب كونه رداً للكلام لوجود المطابقة في فيكون رفعاً
 لما اذعاً وهو واحد منها فالكلام لنفسه لاثبات التسعة
 ومنه الرفع عدم لعدم المطابقة فالكلام استئناف لاثباتها
 لا لنفسه ولا يخفى ان وجه الشرف وجبه شريف فلا يمكن الخ
 لما عرفت من وجوب النصب وعدم جواز البدل في الموجب
قوله وحلها اي نوعي الشان في المعنى والاعراب حكم نوعي
 اي العدد موجبها اي نوعي الشان كوجبها اي نوعي الاول
 في كون كل وتر منفيًا منصوباً وكل شفع متباجاً في الوترين
 وفي ادخاله فيه وظم البعض الى الآخر وغيره كغيره اي غير
 موجباً كغير موجبها في كون كل وتر متباجاً في الوترين
 وكل شفع منفيًا منصوباً وفي الاستقاط وعدم الادخال
 كما بينه في المثال ويجوز الوجه في الاخبار ولم يضر الى
 الآن وجهه ولم اجده فيما عندي من الكتب لاصرياً ولا اشارة
 بر الظاهر وجوب النصب فيه لكونه مستثنى من الموجب كما
قوله فالجميع منصوب وقد اشار فيما سبق الى ان وجوب
 نصب احد الكثرات لاثبات وجوب الآخر **قوله** في احد المستثنى
 ولا المستثنى منه اول جواز الوجهين والباء واجب النصب بعد
قوله شغل العامر بواحد منها اي واحد من اي عمر فيه
 ترفع ان النصب على المنعولية ونصب ما سواها على الاستثناء
 نحو مات في الارز يد الخ وما ضربت الا يد **قوله** ان النصب
 على الاستثناء ان الجزاء نصب على المنعولية لا يرفع في قوله

عا **قوله** فظهر من التفصيل السابق وجوب نصب واحد اي واحد
 كان مع نصب الآخر جوازا او وجوباً او بدو **قوله** نحو ترك النكاح
 الخ اي كل حيوان وفي الجاء نحو قولك كل حيوان يترك ذلك الخ ولقد
 اشار في حيث جعل المثال تماخراً فيه بخلاف ما فيه والتوجه
 بانه يمكن ان يجعل كل حيوان منصوباً على ان يكون ظرفاً للقول
 بتقدير مضاف اي نحو قولك وقت بيأ كل حيوان لانه مقوله
 والمقول يترك ذلك وفائدة الظرف بيأ الممزوف ليس بموجب
 لانه مع كونه تكلفاً بل مستغنياً يكون بيأ الضمير حينئذ في ذلك
 بلام مرجع فتدبر **قوله** لانه علة للجزءين **قوله** بمعنى مكان قصر
 لا مسافة لما قال الرضي سوى في الاصل صفة ظرف مكان
 قال انه تعي مكاناً سوى اي مستويًا ثم حذف الموصوفين باسم
 الوصف مقاً بجزءين عن معنى الوصفية فصارت بمعنى مكاناً انتهى
 وقال الدمامي وبالمدة يكون كذلك نحو هذا مكان سواء
 ثم استعير ابن مكنا استعمالاً مجازاً مرسلًا بمعنى البدل كما
 استعير الكمال كما يقال انت في مكان زيد اي بدل لانه البدل
 ساء مسد البدل منه وكان مكاناً ثم استعير للاستثناء كما
 استعير البدل بجزء من البدلية لانه جاء في القوم بدل زيد
 فيفيد ان زيد لم يبق فصارت بمعنى الا كغيره لانه التزموا
 الى العرفة فلا يقال جاء في القوم سوى رجل فظهر ان نصيرها
 بناء على ظرفية في الاصل في الحال **قوله** لانه علة للجزءين اي نزهة
 انه الخ فحاشا بمعنى يترك برأ والتضير لانه واتصل بحزونة وا

واستبعده الفاضل العصا **قوله** يجعله بمعنى جانب والتصهير
الى اسم فاعل العامل السابق والى مصدر الى جانب الضارب
او الضرب فتأمل **قوله** لاضافة ستة الى اصله سيورقا ابنه
سوى الى **المستثنى** وما حرف زائدة بين المضافين وهي جارة
على قلة مثل قولهم غضبت من غير ما جرم على ما يجيئ **قوله**
بدل بدل **قوله** بمعنى المثل فلا يتوقف بالاضافة الى المعرفة ولا
لنفي الخبر وقد يحذف وقد يخفف ستة معها ويبدونها وقد يقتصر
على لا يتما فيقال ما الزائدة عوض عن المضاف اليه **قوله**
لا يتما اي لا مثله موجود في محبتى **قوله** اي هو اي زيد اخضر
آه فيه اشارة الى نكته الا عتراضوه وترجيح زبدة الجيش
مثلا والانه عنده من **المستثنى** باعتبارها والادخالتحقيق ليس
ولذا لم يذكره ابن الحاجب **قوله** على انه خبر محذوف هو هو
وحذف صدر الصلة والصفة قليل **قوله** على ان ما تامة محذوف
نكرة اي شئ عندنا على معرفة اي شئ عند سيبويه على ما ذكره
في الوصول اقتداء بالشارحين وقال الفاضل العصام
فيه ان ما قالوا به سهو للحق ما قاله الرضخ انها نكرة
مطلقا عند غير سيبويه ونكرة تامة ومعرفة اخرى عنده
قوله واعني مقدر فلا يجب كون ما بعده نكرة بل يكون معرفة
ومنع الادلة من وجه الفاضل العصام بانه جملة تميزا عما
المبره لا منعولا لا عن **قوله** وهذه العبارة مخلوطة عن ارباب
التعرض لا فرا واحتاج ارتكاب الاستخدام في هو وارثا

١٢٢
في الاستخدام في هو وارثا كتاب الحذف لدفع ارباب كون الخبر
خبرا لهما واخواتها معا ولا تنفرد كون خبر بهذا النوع **قوله**
منها صريحا لانه عدم اولوية البعض في الآخر ولا خصرتها **قوله**
من عبارة الكافية لكونها بخلافها ولو ذكر ذلك في خبر باب
ان واحالة الى ما هنا كذا **قوله** احسن **قوله** اسندا ما فلا يرد
تحو حسن في كارجل حسن قائما **قوله** لوجوده اي مطلق المسند الى
اسم الباء دفع لما يرد ان المسند الى اسمه على ما فسر كل غير **قوله**
في الخارج فكيف يكون خبر الباء المعرفة به من المنصوب المستعمل
والاستعمال يقتضي سبق الوجود توضيحا انه وان لم يوجد فيه
ذاتا وحقيقة الاله موجود في ضمن الجزئيات المقنيات وان
ذكره ايضا في خبر باب ان كذا اولي وهكذا ينبغي ان يفسر
هذا المقام ولا يلتفت الى ما سبق الى بعض الالهام ولا فائدة
في ايراد الالهيرة الطالب في فهم المرام كما لا يخفى على من نظره
من ذوي الافهام **قوله** ههنا اي في خبر باب كان **قوله** بخلاف
خبر المبتداء فان وجود الاعراب اللفظية في واحد المهور
ليس بقرينة فيه **قوله** في الجواز اي جواز التقديم معرفة عند القرينة
بين الجزئين اي خبر الباء وخبر المبتداء وابن الحاجب لا يغفل
في بيان وجوب تقديم المبتداء عن الاستثناء وهو الا بقرينة
بعد قوله او مما **قوله** والوجه الخ قيل نعم الا ان الكلام في بيان
احكام الخبر بالنسبة الى عاملا لا يبيح احكاما فهذا طول المسألة
اقول نعم الا انه لما فهم من قوله خبريا كانه كونه من عاملا

وحذف كان الذي هو عامله فلا حاجة الى التطويل على انه فيه
ابها ما بلا قرينة والتوجيه الذي ذكره المولى الجامي لا يليق
لكلام المصنف **قوله** لا امتنع حذف غيرها لانها لا صالها
واشترها لها لا يتبادر الذهن الا اليها **قوله** كما خبرا منجرا
اي مثل جزافيه في كونه بعد ان اول معلوم الاسم فيه اشار
بقوله وفيه وجوه الى ان حذفها في الشرطية لا يخص الشرطية
بل يجوز في الجزأ ايضا **قوله** اي مثل هذا الكلام اشارة الى ان
الضمير راجع اما الى الخاف الذي بمعنى المثل بطريق الاستدلال
لان المراد بهذا غير المراد بذلك المثل كما يفرم من تفسيرنا اننا
ومن تفسير الشارح هنا ولذا صرح ابن الحاجب بالمثل
هنا والى المثال بتقدير المضاف في بحيث اسم بعد ان ولو
ثم فإسم قال الفاضل العصام لا بد فيه ان يقال
يصح فيه تقدير ظرف كفيه او مع لئلا ينتقض بمثل
اسير كما تسير ان راكب فراكب فانه يسمين فيه نصب
الاول مع نصب الثاني **قوله** لقلة الحذف لان في الاول
حذف كان مع اسمه الذي هو كجزء لا يتما اذا كان متصلا
وفي الثاني حذف المبتدأ الذي هو المزيد هو اقل واشبع منه
حذف كارقوة المعنى وعذوبته لكونه على وفق مرأ المتكلم منه انه
ان كان نفس العمل خيرا فجزأ خيرا الضمى على الاول وهما اكثر
الحذف وضعف المعنى ومرادنا اما الاول فلان في الحذف
حذف كان مع خبره الذي هو في صرورة الفضلة وهو كثير في كيتما

شيما اذا كان جارا او مجرورا وفي الثاني حذف كان مع اسمه
اكثر من حذف المبتدأ واما الثاني فلكونه على خلاف الراد لانه
المراد ليسرانه ان كان له عمل وفيه وخبر فكا جزأ خيرا او جزأ
ما فيه خبرا فظهر من هذا عدم اندفاع هذا الضعف بارجع
ضمير جزأ الى المظروف فكما توهم الفاضل العصام **قوله** ونصيرها
اي ان كان عمله خيرا فكا جزأ خيرا ورفعها اي ان كان عمله
خيرا فجزأه خيرا يفرم انه الاولين اي يورء خذ الشرطية الاول
والجزأ من الثاني في الاول والشرطية الثانية والجزأ من الاول في
الثانية وهذا متوشتط لوجود احدي علتى الاول وضد
الاخرى في كل منهما لكن الاول راجح قال الفاضل العصام
عليك ترجيح جانب المعنى على النظم في كل مقام فتظن وجوها
بتقدير حرف الجر كما اذا رجع ضمير كالمقدر الى مصدر مقدور
الجزأ نحو المرق مقتول بما قتل به ان سيف فسييف بحرهما اي ان كان
قتل بسيف فكا فتتد ايضا بسيف ومنه ما حكى عن يوسف
مرت برجل ان لا صالحي فطالحي ان لا يمكن المرور بصالحي فطالحي
بطالحي ليسر بقياس بل سماعي والقياسية نصب بعد الحذف
فقص الوجه على الاربعة قصير على القياسية ولعل المصنف اراد
الشمول ولذا لم يقتصر عليها **قوله** تفسير للمفتوح راعى الكثرة
حيث جعلوها كلمة شرط **قوله** اسم بان ترتيب المنصوبات
بالحروف المذكور في شرحنا لا نظرها نتائج الانكاف فلا يرد شيئا
في الدفع **قوله** بخلاف عبارة الكافية فانه يرد عليها فيحتاج في الدفع

الاما ان تكتبه الفاضل المصنوع الجاهل **قوله** ولا يحذف اسم باب
ان لان تقديم منصوبه للتنبيه ان له عملا فرعيا فلو حذف
وليها المرفوع كما في صورة العمل الاصلية ولانه قد تغيرت
بالنصب فلا يتغير اخرى بالحذف بخلاف ضمير الشا ذكره بعض
الكلمة **قوله** لا للتصديقه كقول ولو كنت جنيا عرفت قرابتي
ولكن زنجي غليظ المشاخرى ولكنك ولا يجوز ان يتقدم ضمير
الشا لانه لا يفسر الا بجملة **قوله** فانه يجوز حذف كثير في الشعر
كقوله ان لا يدخل الكنيسته يوما يلقي فيها جازيا وضياء وذلك
لان ادات الشرط لا يعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة للثواب
صدابة وتليد في غيره اذا لم يله فعل صريح كقولهم ان بك زيد
ما خوذ وان في الدار يجلس اخوك اى انه وجه الاشتراط كراهية
دخول الاصرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا يقال ان قام
زيد انه وانما جاز حذف لانه مع كونه في صورة الفضلة يوجد
في الكلام ما يدل عليه ويتضمنه بخلاف المبتدأ فلا يوجد فيه
ما يوجد في ذلك كما لا يخفى **قوله** المنصوب بلا في الاصطلاحى لئني
صفة الجنس تذكر ما ذكر في خبرها غير التبع حيث لم يعتبر باكم لا
كما غيرها بخبر باب كالا و اسم باب ان او كما غير بخبر لا او كما
غير عن سائر المنصوبات با سائر القلة النصب لفظا او تقدير
في اسم لانه مشروط بامور ثلثة بحيث لو انتفى احدها لبني اورفع
بخلاف ما سبقه خبر باب كالا و اسم باب ان فان نصبها ليس مشروط
بشيء بجزاز على الاطلاق او من خبر لا فانها ايضا كذلك او من

او من سائر المنصوبات كلها فان بعضها منصوب كله كالمفعول
ومعه والحال وبعضها وان لم يكن كذلك الا ان اكثره منصوب
وللاكثر حكم الكل كالمفعول به وفيه والتمييز وما ذكره الفاضل
العصاة ان في كون المفعول به وفيه وله كذلك نظرا لان المجرور
بحرف الجر الواقع موقع الفاعل كثيرا جدا فمرفوع بان المرافعة
بالمفعول به الصريح وان المجرور يقع واللام ليس بمفعول فيه وله
عند المصنف **قوله** عن المنصوب مطلقا فلا يرد في تحتها لينحرف
الى بعد دخولها كما في **قوله** احوال مترادفة عن الضمير المجرور
او الاول عنه والباقي عن المرفوع ويجوز كون مضافا صفة تكرة
فاخرهم **قوله** على علامة نصبه تذكره ما ذكره المنادى في على
وذلك ليكون البناء على حركة او حرف استعارة في الاصل وعلامة
امارة على عملها ولا يظن انه معزول عنه لانه لضعف قد يغفل
ولم يجعل المنادى المرفوع المعرفة كذلك لما مر لان عاملا لقوته
وعدم انزاله لا يحتاج اليها **قوله** لك لهما ولا مسلما بكثرة الشا
ليطرد البناء على نصبه بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن الا
لشبه به غير حقيق بالبناء عند المجرور وبه عند البعض زعموا
ان تنوين المقابلة لا ينافي البناء فنقض بمن لا مسلما بلا تنوين
اتفاقا ووجه ما ذكرنا وبنتها بدونه عند المازني نظرا
حذرا عن مخالفة النبي بعد لام العرب بالحركة قبل دخولها
وفيه انه يفوت في التذكير **قوله** وان مفرقا فائرة زائدة على
اذ بها تسيران يراى بكل قيد انتفا ما يقابل فقط كما اشار اليه

الشأن بجلا فانه لا يتصرف فيها ان يراد بمفصولا انتفا
الاتصال فقط وبمعرفه انتفا النكارة فقط **مورد** رفع اي
مطلق المسند اليه بجلا وكرر وجوبا مع لا بطريق العطف
بالواو ليطابق السوء اليه فانه جواب لمن قال ان زيد في الدار
ام عمرو او رجل فيها ام امرأة مثلا ولما كان المتبادر من التكرير
الشخصي كل زيد وزيد مع انه محال يصح العطف فيه قال
المراد بالتكرير النوعي الشخصي فيصح العطف والقربنة
على هذه الادارة اشتراكا مثله ولذا لم يورد بها التحريم
ايضا وفي قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله الادارة
من حيث ان مقابلة اتياء اتماما هو بانتفا التعريف والاضافة
والنصل كما اشار اليه الشارح قال الفاضل العصام
فالواضح وعطف لا مع منفي آخر بالواو **مورد** اربعة
في المفصول بخلافه الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا
ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة واشتراك المعرفة بخلافه زيد
في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو **مورد** مما تقدم
في آخر بحث التنازع من ان الجواب خارج عن المقصود الذي
هو ضبط المسائل **مورد** فيما اي في كلام عطف اي وقع فيه العطف
بين الشيئين مع تكرير لا ولولم يكرر لم يصح فتح الثاني كما عيى
وحكم الاختلاف من العرب من يفتي بتقدير لا حال كونهما
تكريرين مفردين متصلين اذ قد مر حكم ما اذا كانا معرفتين
او الاول معرفة ولو كان الثاني معرفة وجب رفع كما عيى في الشرح

الشرح ولو مضافين او الاول مضافا مع الاتصال فحكمهما
النصب ولو الثاني مضافا لا يجوز فتحه ومع انتفا الاتصال
مترحمهما **مورد** على الاصل المذكور من بناء مفرد يلحقها نكرة على نصب
عطف مفرد على مفرد فالذكر خبر لهما من فروع ابدل الاولى والثانية
معا عند غير سيبويه لانهما لكونهما متماثلين يجوز ان يعمل
في واحد عمل واحد اشتراكا فيجوز ان يكون متعلقا بالآخر
منته على ما هو رأي الرضا كما في ان زيدا وان عمرو قائما ومفردا
على ما هو رأي الفاضل العصام لانه في قوة لاشئ من الامرين
فلا كما سمع واحدا في المأثر وعند فان لا المبني اسمها على لا نصب
يعمل في الخبر على ان بل هما من فروع لا ابتداء فالكلام جملة
واحدة كزيد وعمرو قائمان **مورد** نصب الثاني عطفا على لفظ الاول
وهو فتحة عطف على احدهما فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام
على الكافية من انه لا يجوز لان حال الاول غير مبين فيجب عطفه
على فتح الثاني المفهوم منه فلا يجوز عند سيبويه عطف مفرد
على مفرد لاستثنا تأخير العاملين المختلفين في حالة في معول
وهو الخبر هنا قياسا على امتناع حصول اثره المؤثرين ويجوز
عند غيره في العامل فيه لا وحدها عندهم **مورد** ورفد اي الثاني
عطفا على محله كنصب الثاني عطفا فيجوز عند سيبويه عطفا
عطف مفرد لكون العامل لا ابتداء وحده عنده لا عند غيره لانه
في الاول في الثاني لا ابتداء عندهم ولا زائدة فيهما التاكيد في
الاول كما جاء في زيد ولا عمرو ويجوز ان يعمل لتع الجنس ملغيا

عن القمل كوجود شرط الالف كما يجئ في رفعها بالابتداء فلا
الثانية زائدة او مفعلاً كما سبق ويجوز في عطف مفرد وجملة
عند الكل **قوله** ورفع الاول الخ لم يقل مع ضعف كما قال ابن الجلب
لانه مردود بان الضعيف عمل لا يستعملها وليس ههنا ما يفيد
عملها **قوله** للتكرير ذلك لان المقصود قرينة كوزها النفع الجنس
وعملها او بناء اسمها كانه بدون لاهذه واذا لقيت يكون تكرير
قرينة عليه في التكرار وخبر المضاف لما فارتان نفع الجنس في المعارف
قوله عملها بناء واعرابا **قوله** بخلافه في القوة في العمل بخلافها
والهزة ليست بعامة فصلا عن قوتها فليس لمعارضة عملها
جهة اصلا لكن القياس ان تغيره اذا افاضت التنية او الغرض
لان عملها التنية ولا نفع في المعنى ولذا انكر الاندلسي عملها مع
الغرض وجعلها من حروف الافعال وما بعدها معمولة لمقتدر
وجعلها مع التنية مستغنى عن الخبر ولذا انكر تصدي الى ذلك
البيان والدم يعرف تغير الاستفهام على عامل دخل هو عليه
حتى يحتاج الى دفع توهم تغييرها عملها **قوله** حقيقة اشارة
الى انها تفيد التمني والغرض مجازا فظهر ان عملها مع عدم
النفع فيها في المعنى نظرا الى ما تفيد حقيقة وهو الاستفهام الذي
تفرقا عليه **قوله** ونعت المبنى لا العرب فيخرج لا غلاما رجل صامحا
اي المبنى بل هو الدم للعرض اشارة الى بقوله من اسم **قوله**
بلد ما ما بارد اعلم ان يكون باردا صفة للتاكيد لا اسم لا
وسيجئ ان التاكيد يجوز بناء ولا بد في الجار المبنى فلا ولا الكذب

الكذب فانه نعت ليس بمبنى **قوله** مفردا غير مضاف ولا مشبهة
فلا بد من التقييد بعدم كونه جملة كذا رجل قام ولا يمكن ان يقال
المرأى بالمفرد ملحقا بلها اذ يدخل فيه مع المضاف وشبهه مع انه
لا بناء فيهما وجعلوا شبه المضاف والمضاف بالاضافة النقطية
داخلين في المفرد في نعت المثنى ومقابلته ههنا وجه الفرق
نحى كذا ذكره الفاضل العصا من انه لا بد من ذكر الاول كما في
الكافية احقران عن النعت الثاني عند حذف الاول بقرينة نحو
البر لا كرفقيا عندي اي لا كرمه نفعيا اذ يصدق على نفعها انه
ولي كراية مما لا ينبغي **قوله** حالاً من ضمير ميني قدما عليه كونهما
سببي البناء للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفع الى النعت فكما
لا باثرته **قوله** لا رجل طريف بالفتى والرفع **قوله** احد الشرط
من بناء الاسم واخر النعت واتصال **قوله** لعدم الاتحاد لانه
لوانتفع الاول لكان النعت مفردا والمنعوت مضافا او شبهه
ولوانتفع الثاني لكان النعت مضافا او شبهه والمنعوت بالالف
ولوانتفع الثالث لفصل رعي كل تقدير لا يمكن اعتبار الاتحاد
قوله ويعطف المعطوف او يقع العطف كما في العطف **قوله**
اي بالنصب لا بالفتى فالمرأى جعل اعرابه كحركة البناء لا بعد
مبنياً مثله اذ البناء لا يتبع بناء آخر بل يكون بالاستقلال
قوله ولا يجوز البناء كما جاز فيها عطف مع تكرير لا مكان
الفصل بالعاطف لان لضعفها لا تؤثر الا فيما يليها لوما في
كالنعت المذكور **قوله** وبعدم التكرير اي تكرير لما علم حاله

اي العلم حال التكرير من الوجوه والقصور بيا الوجوهين
فقط وهما مختصان بما لا تكرير فيه والفاضل العصام عجم
فقال الحق بحث مثل لا حول ان يذكر بعد بحث العطف لان بعض
وجوهه مبنى عليه والتكرير لم يعتد به وسلك مسلك الفاضل
اليك لان البناء عليه ممنوع ولو سلم يرد على المصنف ان بيا
مبنى بعض الوجوه وعدم بيا مبنى بعضها تحكم نعم بيا مبنى بناء
كما انشأ اليه بقوله على الاصل المذكور **قوله** والبراقى قال
الاندلسى لا نقر لهم لكن ينبغي ان يكون حكما الحكم توابع المناك
المضموم وقال الفاضل العصا لا وجه له بعد وضوح المخالفة
بين اسم لا والمناكى في حكم التام انتهى فانه لم يجز بناء التبع
وقد بينى العطف في المناكى بخلافهما واقول بطل وجه لان ما
المخالفة فيهما منتفيا فينبغي ان ينتفى المخالفة فيها ايضا ان
الاصول عدمها كما لا يخفى **قوله** فينى البدل وجوب الاستقلال
اذا كان مفردا منكرا تركه لانها ممتنعة في المعطوف وفيه الرضة من كل
الاندلسى جواز بناءه حيث قال بعد نقله في البدل يجوز البناء
ان كان مفردا نكرة بخلافه صاحبى وقال ابن مالك يرفع
وينصب ان نكرة ولا ينبغي وقال الرضى اقول الاندلسى ارب
عند عدم الفصل لانه كالتفت بل هو فيه ارجح منه فيه لانه
لكونه متصوفا اصليا يغير مستقلا ولعل ابن
فرق بينهما بان التفت مركب مع المنعوت بخلاف البدل
فان البدل منه كالتفت فلا يبقى مركبا معه ولا معنى لدخولها

للدخولها على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقدير
وكذا التاكيد اللفظي وجوب البناء على الاصح واما على غير
فيجوز الرفع والنصب ايضا والمنعوتى لاختصاصه بيا
لا يجري في اسم لا المبني كذا في الرضة ويجوز الرفع والنصب لا البناء
في عطف البيا **قوله** وجازة على قلة على خلاف الاصل اخاله ولا
اول زيد لا رجل فانه هذا الجواز مختص بالمعرفة وبالاب والآخر
من اسماء الستة اى كونه موحدا بالالف مع ان القياس يقتضيه
كونه مبنيا على نصبه لان مفردا منكرا فيه مخالفة للعادة
وليس المراد كونه مبنيا على الالف مع انه ليس مما ينصب به كما خزن
الفاضل العصا لان قول المصنف وشاع البناء لا يحايل اذ
الا ان يراد بالبناء ما على نصبه وكذا لا غلام ولا مسلمي
فانه هذا الجواز مختص بالمشي والجمع المذكور **قوله** ولا
قوله غلامى ولو قال بدله لا مسلمي له كما انيد واسلم وخلاف
الاصول فيه حذف النون بلا اضافة واما كونه موحدا فانه
قال وكذا **قوله** للتشبيه بالمصنف اى بالنزول منزلة لا جعله
مضارعا له بالمعنى المشهور والآلوجب التنوين وعدم حذف
النون يربط ذلك الى هذا بيا الوجه بقوله لمشاركة اى اسم لا
الاول بالرفع ويجوز النصب في اصل المعنى اى معنى الذى كان
قبلة قبل اضافة وهو الاختصاص بما بعده بدون التعيين لانه
معنى الذى حصل له بعدها وهو الاختصاص به معه اذ لا
فيه **قوله** وزيادة اما ردة على الكوفة حيث قالوا ان انا فية

زيدت لنا كيد النفي والآفة النفي اثبات بعدها ان كان هذا
من المتن كما في بعض النسخ فالمصنف مقتف ان الجهر في عدم
ذكر زيادة ان بعد لا انتظام عدم عملها عند هار لالة **التفريع**
كما في الاظهر اولي ولا في الاول ان يجري كلام المصنف على انا
اطلاقه الظاهر كما هو الظاهر لضعف عملها لكونه بمشاربة
فعل غير منصرف مشاربة ضعيفة **قوله** على خبرها بقرب
السباق والسياسة **قوله** حمله على محل الخبر لانه خبر المبتدأ في الاصل
او على انه خبر مبتدأ محذوف فيكون عطف **قوله** على
كما يشعر به قوله على خبرها وصرح بجوانه في الاظهر فيكون
في حكم عطف المفرد على المفرد ويحتمل ان يكون عطف جملة على جملة
كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر لعدم تجويزه اعتبار محل
خبرها فلا يكون مما نحن فيه وزيق بما زيد شيئا الا شيئا فأن
لا يمكن فيه تقدير المبتدأ والفرق تحكم كما سيجي فتقول الناظر
في الحاشية وقد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف
بعد الموجب هو المفرد لا الجملة ليس كما ينبغي **قوله** لا تتفاضل النفي
بموجب لانه كالا في نقصه **قوله** ويجوز الرفع اي كالنصب والجر
بتقدير المبتدأ فيكون عطف الجملة على المفرد فقط لا بالمثل
على المحل سلامة النفي عن الانتفاض من كل وجه **قوله** الجرورات
تذكر ما ذكره المرفوعة موقوف بلا اعراب لعدم اعتبارها
او مبتدأ ما بعده بالاضافة او مبتدأ محذوف او خبره اي
محذوف **قوله** في الاصطلاح المشهور في الحاشية وما ذكره الكافي

في النفي

في الكافية اصطلاح غير مشهور انتهى و سيظهر وجهه **قوله**
لفظة الحاشية لم تنشر بالاسم لاحتياجه الى التاويل في الجمل
المضاف اليها انتهى **قوله** والتنصيص وقد سبق الفرق بينه وبين
المقدر وسيجي **قوله** احتراز عن المفعولة وفيه ونحوها في
الحاشية نحو قوله تعالى واختار موسى قومه انتهى لعدم تأثيره
فيها في العمل **قوله** ان الجرورات كاختيارها المرفوعة والنصوبات
تشتمل الاصلية وهو ما لا اعراب له قبل الجر مدخول الحرف
لجاء الاصلية الذي يفيد المعنى والاضافة المعنوية اي مدخولها
مضافها وكذا النقطية والمحقبة اي الاصلية وهو ما لا اعراب
قبل الجر نحو يسبكون درهم وما جاء من احد ونحو انت ضارب
زيد وحسن الوجه في الحاشية العجب كل العجب في الشارح الاول
حيث قال ان الجر علامة كون الشيء مضافا اليه باضافة
لفظية او مجردة بالجر لفظية تبعها بالجرور بالحقيقة لا يكون
الا الاول انتهى **قوله** الظاهر سقط من الشارح او التاخير بعد
قوله مضافا اليه هذه العبارة باضافة معنوية بالاصالة
ولكون الشيء مضافا اليه فيندفع بعض التعجب انتهى قوله كل العجب
من الشارح الخ والتعجب منه من وجوه الاول ذكر كون الجر
علامة لكون الشيء مضافا اليه لفظية والسكوت عن كونه
علامة لكونه مضافا اليه باضافة معنوية بالاصالة
والثاني جعل الجرور جر فخر لفظية بتبعيا على الاطلاق

والثالث جعل المجزوء باضافة لفظية حقيقيا وليس بحقيقي والراجح
 حصر الحقيقي على المجزوء باضافة لفظية **قوله** فيندفع بعض التعجب
 وهو الاول والثالث ويبقى الثاني والرابع ولوقال ان الجز
 علامة لكون الشيء مضافا اليه باضافة معنوية او بحرف جر
 لفظي اصلي بالاتصال او باضافة لفظية او بحرف جر لفظي
 زائد بالسبع فالجزء بالحقيقة لا يكون الا الاولين لانهما
 كما يظهر من الترخ ولذا لم يتعرض له الترخير فافهم **قوله** قسميها
 اي اختيرهما **قوله** قسميها اي المجزئات وقد ترك المصنف
 نصف كل قسم مدخول الاصل والزايد وترك ابن الحاجب
 نصف الثاني مدخول الزايد وذكر مدخول الاصل حيث قال
 بواسطة حرف الجز لفظا او تقديرافهوا قد تصدرا من المصنف
 وتكلف بعضهم بتقدير اللام اه قال بعضا كثر ولعل هذا
 هو الحق فان شبه الفعل بالنسبة الى عمل الجز كالجاءد حكما ان
 الجز في مثل غلام زيد بمعنى الحرف مع الاتصال فكذا في نحو ضارب
 زيد الدون ولا فرق سوى انهم ادعوا تقدير التنوين في اللفظة
 لتكون الصفة على اعتبار نكارتها كما لو عملت عملها الفعل
 وتكون بتقدير الانصاف حتى يظهر وجه عدم تعرف المضاف
 بها ولا يخفى انه لا حاجة الى ادعاء الانفصال التقديري
 والعمل الفعلي في الصفة موضوعة لذاتها فلا تعرف بالاد
 الامع العهد كما في مضارع مصر وكريم البدل ولا يتخصص
 فوق ما يتخصص بالنسبة الى معمولها بدون الاضافة وانما

وانما تعتبر معرفة حال كونها بمعنى الماضي اذ التحقيق كالمعروف
 ولصعوبة فهم هذا التحقيق على اكثر الاذهان القوم وجه
 عدم التعرف في اللفظة على امر عاقل حتى لزمهم في تقدير المعنى
 الحرف الذي هو خاصة الاتصال التام انتهى **قوله** فكذا في نحو اه
 في الحاشية اي الحرفية ايضا المعنى حرفي تصدب بالاتصال وازاد
 الحرف لا حاجة الى الجز على المعنوية في حق اثر الاتصال اعني
 الجز انتهى **قوله** فان شبه الفعل بالنسبة الى آخره ممنوع لان كلا
 من المنسوب والمنسوب اليه اجنبي للآخر في الجاءد فلا ينسب
 احدهما الى الآخر الا بالجز لفظا او تقديرافه بخلاف فانه
 ينسب الى معمول بدون قبل الاضافة ولا تنفد الاهداه النسبة
 كما اعترف به نفسه بقوله ولا يتخصص بها الى آخره بخلافها
 في الجاءد ولذا اذا اضيف شبه الفعل الى غير معمول يتقد
 فيه الحرف بلانزاع وتفيد ما افاده اضافة الجاءد وان
 الحرف لو صرح بها فيه لم تكن جارا اصليا كونها زائدة لا تحيل
 اصل المعنى بدونها فكيف يكون ما ناب منارها بحرف ملاحظ
 معناها جارا بخلاف الجاءد فانه اذا صرح فيه بالحرف يكون
 جارا اصليا ولعل الشارح الترخير لهذا جعله منفردا فيه
قوله فان الصفة التي فيه انه يفهم منه انها اذا اضيفت
 الى معمولها تتعرف بالعهد ولا قائل به بل المصريح في كلامهم
 انها لا تفيد اصلا على ان الادب وان توغل فيه ليس بمضرب
 للتعريف كما ينبغي بل مداره على العهد كما اذا عرف به نفسه

قوله كما في مضارع مصر وكريم البلد ليس لهما أساس لهذا المقام
اذ ليس فيهما مضاف الى المولود الكلام فيه قوله وانما تعتبر معرفة
الحق فيه ان الصفة المضافة الى فاعلها لا تتعرف ولو معناه بل انما
تعتبر معرفة اذا كانت مضافة الى غير معمولها تأمل بالصدق
ليظهر لك الحق **قوله** لا استلزامه جواز نحو الحق لوجود التخفيف
مع مجزئ اللام مع انه غير جائز بالاتفاق قال بعض الكمل
في الحاشية بهذا ليس بوارد لان التخفيف المعتبر ما يكون باستقام
ما يكون ثابتا لولا الاضافة واللام ليست بثابتة بل يعتبر
معناها ولا يلزم صحة التصريح بها اقول مبنا الغفلة والتفاهل
عما سيذكره النحوي ان هذا نظير لا تقدير **قوله** فلا يتناولها
المشهور كتعريف المصنف وغيره كتعريف ابن الحاجب **قوله**
والثالث ان نوع المذكور واحد وهو المضاف اليه فكيف يصح
صيغة الجمع المحلى بلام الاستفراق صريح به في المرفوعات ويدل على
كلامه في امعان النظر ان ما بينه من معنى اضمى لهما انما
هو معناه في الجمع المحلى بلام الاستفراق قال في الامعان لا ريب ان
دخلت على اسم لا يحتمل التعريف بمعنى العهد ولا يتمتع العموم حتى
تستقط اعتبار الجمعية اذا دخلت على الجمع انتهى وكذا في الاصول انما
قوله باللام الاستفراقية حيث لا عهد والتقوية بمسئلة اليمين
نحو والله لا اتزوج النساء حيث يحتمل بتزويج الواحدة
ليس كلامه التفسير والتقوية بمفيدة ههنا اي فيما نحن فيه من
من تصحيح ايراد صيغة الجمع المحلى بلام الاستفراق والمذكور واحد

واحد اذ ليس معنى الاضمية لجمعية الجمع المحلى بلام الاستفراق
وسقوط اعتبارها بطلان اعتبار التعدد وسقوط اصلاى
بالكلية واستواء مع المفرد بل اعتبار فيه ان حتى لا يختصراى
ما دون الثلاثة ولا يستعمل فيه بشهادة الاستفراق فضلا عن
ان يختص الى الواحد ويستعمل فيه حتى يجوز ان يقال جاء الرجل
اذا جاء واحد **قوله** ويكون بمعنى كل الافراد لا عاطة الافراد على سبيل
الافراد لا الاجتماع على الصحيح في التلويح الصحيح ان الحكم في الجمع
المعرف الغير المحصور انما هو على الاحاد دون المجموع بشهادة
الاستفراق والاستعمال انتهى فاذا عرفت معنى الاضمية لهما
عرفت ان تفسير الجمع ههنا بالمفرد ليس بمفيد بل فاسد وكذا
التقوية بمسئلة اليمين اذ اللام فيها الجنس لا للاستفراق لان
اليمين للمنع وتزويج كل من نساء الدنيا ليس بممكن حتى يتمتع بها
عنه به ولا عهد خارجي في الجمع على الجنس مجازا حتى صدق
على الواحد كما كثر في معنى الاضمية لهما ليس معنى فيما نحن فيه
فلا تقوية فضلا عن الافادة **قوله** اكنى بذكرها بكلا قسميها
ولا يخفى ما فيه من التكلف لان صحة الحوالة في محل التقسيم بعد
ذكر بعض الاقسام رأسا من غير تعرض لكونه قسما ولا لجسده
فيما بعد ممنوعة ولو سلمت فلا تفيد للمبتدئ الانتصار
مديدا وترقا شديدا بل انما تفيد لمن عرف كون قسما وبجسده
فيما يأتي وانما ما في الاطراف من الحوالة فصيح وخال عن التكلن
كما لا يخفى على المتبحر **قوله** ولما انتهى القيد احدهما الى القيدين

فقط وهو كثرة الجز في اللفظة لوجود كثرة الاحكام فيها **مر**
مع عدم صحة الحوالة لعدم بحسبها في غير هذا المحل **مر** بان
اخرج اللفظة عن تعريفها فيه ان التعريف لا بد وان يكون
جامعا وبالاخراج يستقص والارتكاب للدشعا المذكور تكلف
غير معروف ولو ان اوجمل عليه لاصابا صرح به التخرير في تعريف
حرف الجز **مر** لا يخفى ان هذا الاثر على ما هو رأي النحوي على
ما هو المفهوم من كلام الشريف اذ عليه يجب الاخراج لكونها
مجازا على ما سبق ودخل اياها في تقسيمها والمصنف
في بيان الشرط ايضا بان رجوع ضمير شرطها ايضا بالاشتغال
الى ما يطلق عليه الاضافة اشياء الى الشارح بقوله اي
الاضافة مطلقا اي بالجملة المقدرا **مر** اما بطريق عموم
المجاز للمعنى المجازي والحقيقة بقرينة ذكر المشترك في مقابلة على ما
يفهم من كلام الشريف في الحاشية **حيث** قال وكذلك المضان اليه
بالاضافة اللفظية نحو معمر الدار وحسن الوجه ليس بعضا
اليه حقيقة انتهى او بطريق عموم المشترك باضافة المصدر
الى معمول وحذف فاعله بقرينة ذكره في مقابلة عكس الاول
اي عمومه لمعنى المشترك او المراد به ما يصح ان يطلق عليه عموم
المشترك ولو في الجملة فلا ينافي كون من عموم المجاز على رايه وانما
لم يقل عموم المجاز ليس الحسن المقابلة بينه وبين ما يفهم من كلام
الشريف وبهذا نيدفع توهم المخالفة بين قوله ههنا وبين
قوله في الحاشية السابقة في المستثنى **مر** بالنظر الى افراد المذكور

المذكور وفيه ان الجمع بالنظر الى الافراد الغير المتناهية في مقام
التقسيم وضبط الاقسام بعيد عن انهاء ذوى الافهام وغير
ملوئم لما سبق من المعين فانها بالنظر الى الاقسام او الى التقدير
والحذف حوالة وقد عرفت حالها **مر** فتأمل اهل وجه ما ذكرنا
من الدجاء وتوجيه عموم المشترك **مر** بمعنى انه لو كان المحل فلا يرد
لا يتصور كون عدم التنوين المفروض لاجل الاضافة مخوكة
رجل من المبتنى وحواشي بيت الله من غير المنصرف **مر** يقوم
مقامه اي المحل الذي شأنه ان يقوم فيه لا المحل الذي قام
هو فيه بالفعل **مر** زال وناوب عنه احد التنوين لما من التحقيق
في العرب **مر** فزال الدم لا يضاف الا اذا كان مشتملا ومجموعا او
المضاف اليه متصلا او ذا اللام او مضافا اليه كما يسمى
مر وينبغي ان يزيد او يحول ليشمل نحو ضاربك والضان
الرجل فان عدم التنوين فيهما ليس ببالدم السابقة
على ما جاء وهو نحو ضاربك اذ لا يلزم من وجود الشيء بل بشرط
ولا مقتضى كونه محولا على ما جاء مع انه اي المزيد لا يفيد في ذلك
المجائز المحول عليه من نحو ضاربك على قوله جعل حذف تنوين
لا اتصال الضمير لا للاضافة كقول حسن الوجه اذ يلزم فيهما
وجود الشيء بدو زما مع انهما ليسا المحولين على شيء مما جاء
الا ان يعلم بعمه ما يقوم مقامه غير التنوين وهو الضمير
في نحو الحسن الوجه فهو منطوق اليه فالمراد القياس في مجرد حصول
التخفيف بحذفها فيفيد حيث لا يلزم ما لزم الا ان هذا

التعميم بعيد عن الغرض السليم ولذا قال الا ان يعنى **فما المانع**
 جواب **لما** الا ان يعنى التنوين التمكن وغيره ويختص الغرض
 بالوقوع ولا يعنى غيره من فرض المحال ولو كان ذلك الوقوع
 بالنوع فانه يوجد نوع التنوين في نوع المبتدئ كقولهم **مذروهم**
 وحينئذ نوع غير المنصرف كما في الضرورة والتناسب
 وان لم يوجد في شخصيه المضافين ولا يوجد في نوع ذى اللفظ
 كشخصه مفروض التنوين فيه فرض المحال لا الغرض الوقوع
 فلا تقتضيه لعدم الشرط وهو عدم التنوين ولو مقدرا بها وهذا
 بعيد جدا ولذا قال **اللام** والوجه حذفها لان ذكره دفع
 النقض بزي اللام وهو كما ينبغي دفعه ببدونه فالاولى حذف
 اللام المطلوب لا سيما المصنف **فما** وهو هنا متصل
 فائدة وهي التعريف التخصيص في المعنوية والتخفيف في اللفظية
 ولا فائدة في اضافة مثل الغلام لما يجي فلا تقتضيه وان وجد
 الشرط **فما** ظاهر الا ان المحدث في الحقيقة هو الله تعالى **فما** في اللفظ
 اي لفظه المضاف او المضاف اليه فقط اي لا شيئا في المعنى
 فالقديم للتخصيص **فما** اذا يتصور الى حيث يقتد وفرض
 المحال غير مراد **فما** مع اتحاد الجزئين في كون المضاف صفة
 والمضاف اليه صهيرا متصلا بخلاف الضارب زيد مع ضا
 زيد لا تنفعا الا اشتراك في حذف التنوين لغير الاضافة
 ومع ضاربك لعدم الاتحاد **فما** بلا شرط من كون المضاف
 بلا تنوين بالاضافة ولعله يذكر بها لم يلزم هذا ولا مقتضى

ولا مقتضى وهو التخفيف هنا ويلزم هذا وان لم يذكر بها **فما**
 لا تنفعا المانع وهو التنوين **فما** اذ يجوز ان يقال **فما** فيوجد
 التخفيف بانفصال المتصل **فما** لا يكتفي في الحمل بل لا يكتفي
 من الاشتراك في حذفه بغيرها والادجاز الضارب زيد
 حملا على ضارب زيد له يجوز لما عرفت **فما** منصوب على المنع
 لا يجوز على الاضافة اليه **فما** في الضاربك بفتح الباء والضم
 بكسرهما فان حذفها يدل على كونه مضافا اليه لان مجرد اللفظ
 لا يوجب واجيب بان النون يعني ان حذفها لا يدل عليه لانها
 بمنزلة التنوين التي فلا يجامع المتصل كما لا يجامع المضاف
 اليه **فما** بنحو يستفتونك حيث جامع النون فيه المتصل **فما**
 مؤذنا بالانفصال عما جامع في الحاشية والفرق يكون ما **فما**
 فعلا واسما لا يجري تنفعا كما لا يخفى انتهى يعني ان الفرق بينه
 وبين ما سبق بان النون في احدهما متصل بالفعل وفي الآخر
 بالاسم لا تفعل في دفعي النقض ان النون متصل بالفعل يوزن
 بالانفصال ايضا اذ لم يقع بعده ما هو بمنزلة الجزاء عما قبله
فما من كل وجه حتى لا يجامع كل ما لم يجامع التنوين بل من جهة
 كونه مؤذنا بالانفصال فقط الا ترى انه يجتمع مع اللام **فما**
 في الوقف من جهة كونه عوضا عن نقصا عدم تخصص علامة
 التثنية ولجميع الاعراب تختص الحركة ويجوز في هذه الجملة
 ان يجتمع مع المتصل كما ان نون نحو يستفتونك يجتمع معه
 من حيث انه عوض عن حركة الاعراب فالجواب ليس بصواب

قوله وكونه الخ على ما سبق الاشارة اليه من المصنف والتصرح به
من الشارح آتفا وليس وجود الاستعمال بلا اضافة مما لا بد
منه فيه بل يكفي فيه صحتها التصريح بالانفصال وصفا وان
لم يصح استعماله على ما هو الوجه عنده كما سيوضح به وما سبق
من قوله لا بد من اللفظية من وجود الخ على زعم ذاك القائل فلا
تدفع بينهما ولا تفرق ولعل هذا وجه التدبر فقوله والا قرب
اي اقرب ما يمكن ان يقال مبالغة في قوة ما قال فتدبر **قوله**
فقط لا للاتصال ونحو الضاربك ليس بمضاف والمضرب فيه
منصوب على المفعولية كزيد في الضارب **قوله** حلال الخ تذكر
ما ذكر **قوله** معرفين بالدم فاشتركا في الحذف لغير ايضا
قوله ولا فعنوية الانسب ومعنوية لو غيرها وايشاره للديان
قوله في المعنى ولذا سميت بها كما في اللفظ دون اللفظ فقط ولذا
لم يقدم المفعول فيما بعد **قوله** لئلا يلزم تحصيل الحاصل في
الاضافة لعدم الفاعل ثمة لو اضيف الى المعرفة او الحال الى نكرة
وهو حصول التخصيص في المعرفة في الحاشية هذا اول من ان يقال
طلبا لا بد من حصول الاعلى لا يهاه الامكان والتخصيص تقليل
الشروع فلا يتصور في المعرفة انتهى **قوله** لان وضوحها اي هيئتها
للتركيبية كما سيوضح به العهودية المضاف اي العهودية حقيقة
معينة من ماهية مدخوله وكونه مشارا اليه فردا او افرادا
بالعهد الخارجي المتعار عند الاطلاق اذ بها يحصل كالتمييز
فيما امكنت وذا في المعرفة دون النكرة في الحاشية وهذا اول

اول من ان يقال لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية ضرورة
للدلالة على معلومية المضاف لا حياجه الى التقييد وادارة
المعهودية بالمعلومية مع كون الثاني اعمه وتطويله انتهى قوله
مع كون الثاني الى التقييد بما قيده من قوله فيما امكنت قوله مع كون
الثاني اي المعلومية مطلقا اعمه من المعهودية التي هي المعلومية
بالعلم السابق **قوله** ثم تشمل المعنوية في الاستغراق حيث لا عهد
خارجيا لانه المزمع عند الاطلاق لان الحكم على نفس الحقيقة
قليل جدا والذهني موقوف على قرينة البعوضة والاشارة الى
المعنيين موجورة في الكل وان اقتصرت المرادية في ثمة الثلثة
كما ينبغي في الحاشية الآتية في بحث المعرفة ولذا عند الكل معرفة
وان كان الثالث قد يجعل في حكم النكرة **قوله** بعينه عند المحققين
قوله من غير اشارة وعهد اصلا فيكون نكرة لا معرفة اصلا
مع كونه مشارا اليه باشارة ذهنية ومعهود بعهد خارجي
قوله بل ان اشارة الى حقيقة معينة وعهد خارجي لوجود
الاشارة الى حقيقة غير معينة بعهد ذهني فيها كالاول اي غلام
لزيد فيكون كالنكرة حكما فيعامل معاملتها كثيرا كما يعامل
معاملة المعرفة حيث يجوز وقوعه مبتدأ وذا حال كسائر المعارف
كقوله تنظير لا تمثيل ولقد امر على التيمم بسبني فضيت ثم
قلت لا يعنى فقوله ولقد امر اي وبالله لقد مررت بقرينة
فضيت على عهد اليه للاستمرار وقوله على التيمم اي التيمم من الله
فالدم ذهني لا لئيم معين معهود اذ ليس فيه اظها وملة الحكم

ولا ماهية لانه حيث هي بقرينة المورد لانه حيث وجودها في ظن
جميع الافراد لعدم الامكان وقوله يستبني صفة التلثم اي ليسم عارضة
المستمرة بسبب الاحالة لان الاول انقضى في المعنى والاول على وقار
انه ان يجعل قيد المورد فكما قال امرنا مستمرا على ليسم مواظب
على بسبب فلا التفت اليه واقول لا يعني اي لا يريد في بل غيري اولا
بهتني الاشتغال به والانتفاء وقوله ثمة بالتأخر مخصصة بعطف
للمحل كذا في شرح المفتاح للشراف وكقوله تعالى كثر الجمل يحمل اسفار
وقال الفاضل العصامي في شرح الشرائع لا يصح وصف ذي اللام
المنكرة في المعنى بمنزلة يصح دخول اللام عليه بدون اللام اثنا
وجب عند الجمهور وصفه بالجملة من بين النكرات ولا يصح
بكل جملة بل خص بجملة صدرها المضارع ان لم تكن بما تنسج
عنه فعملك كتاب الرضى وتذكر امر على التلثم يستبني وانا لا ابا
بان سمع لا سماع الحروف الزكية يجتني وكفاة جيبا فالف
جاهل لا يعدل ليسا انتهى **مورد** ويمكن ان يجعل مثل مصر في الحث
فانه ان اقل بالبقوة من التعريف والتأنيث وان بالخطا صرف
فكذا هذان اولا بالكلية واللفظة متعالمها وان باللفظ والآ
صرفا انتهى قوله لهما اي التعريف والتأنيث الادارة في تعريف امثالها
نزاعا للشراف كما يسمى في الضرر ولذا قال يمكن **مورد** للعهد والاشارة
كما سبق في قول لان وضعها في فلا يضره اي التعريف التوغل عند
عدم الاشتراك بل ان وجد العهد تعرف ولو مع التوغل **مورد** مع افادة
التعريف عند العهد **مورد** في تأويل الماهاتر والغاير فيكون الا

الاضافة لفظية والاستثناء وهو الا مثل في منقطعا فالمعنى كن
اضافة مثل في لا تنفيذ تعريفه فافهم **مورد** فيه اي اذ يحدث التعريف
فيها بالاشتراف لانه لم ينقل من احد عرف المضاف لفظا الا ان يقال
ان التأويل المذكور انما يمكن اذا لم يشترط واذا اشترطت تعين
الذات فلا يمكن تأويلها بالصفة التي تدل على ذات مبرمة غاية
البرهان **مورد** ويمكن ان يقال في هذا توجيه لكلام المصنف بوجه
آخر بحيث لا يرد عليه ما اورد على الوجهين ولما كان هذا مخالفا
للظاهر والسوق اشأ لا ضعف يمكن **مورد** على اصلها اي اصل
وضع هيئتها في عرف كل وجه اي اصل واستعمال **مورد** فيجوز
ان يعامل معا ملتهما اي النكرة والمعرفة كجاء زيد او رجل مثلك
فالمعنى على هذا التوجيه وتنفيذ تعريف بالمعرفة قطعا الاضافة
مثل في فارتا لا تنفيذ قطعا ما لم يشترط بل يجوز الامر بالاعتبارين
وعلى هذا ينبغي ان يستثنى الاضافة الذهنية ايضا فارتا لا تنفيذ
تعريف المضاف قطعا بل الامر بالاعتبارين بجائزا **مورد** فيه
انما لا نسلم الا زدام اي زدام العهد بعدم الاشتراك لان دليله
ليس بمحصريه لنزاهة وعدمه والسند هو افادة نحو خلق الله
التعريف بالاتفاق مع عدم الاشتراك ووجود التوغل والتعريف
للعهد سبق **مورد** كما وجد في ذي اللام فانه بعد معرفة ويعامل مثلها
نظرا الى اللفظ كما يعامل معاملة النكرة ان عدم العهد كما سبق
في قوله ولقد امر بالبيت وانه هذا اي له يوجد فيها معاملة المعرفة
بل اشتراك فلا يقال جاء زيد مثلك وانه ادعى عليه البيا **مورد**

ان التخصيص لم يحصل الاضافة بل بالانتساب اقول نعم الالة
لا حذف الجار وانيب المضاف منابه وانتقل عمل اليه بحيث انقطع
النسبة عنه حتى صار جاراً اصلياً كما صرح به فيما سبق وعلا
قياساً كما صرح به في الاظها انيب الاضافة هنا من الالانتساب
المذكور وانتقل تلك الافارة اليها بحيث انقطع عنه النسبة
فحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها فظهر وجه
التسمية بالمعنوية بخلاف نحو ضارب زيد فان اضافة لما كانت
مع وجود شرط العمل فيه الموزن بالانفصال والنسبة الى المفعول
كما اشار اليه سابقاً تستحق الانابة منابها بالحيشية المذكورة
فلم يحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها فظهر وجه
التسمية باللفظية فالزق ظاهر بعد التأمل الصادق بهذا
سألاح للمحيط الناظر والعلم بالحقيقة عند العالم القادر
لا بد منها بل من اصاله المضاف اليه للمضاف ايضا للاحتراز
عن مثل نفقة خاتمي فانه بمعنى اللام ولا قرينة عليها ولك ان يحيل
على ما هو الظاهر من عبارة ان شرط تقديره صدق المضاف اليه
على المضاف وذلك اما بان يكون بينهما مساواة والمضاف
اخف من اعم او من وجه المضاف اليه ويخرج بقوله والشئ الى مثله
الاول صريحاً والتا دلالة فيبقى الباقى فيقدره عنده في مثل يوم الحد
وشجر الاراك وعلم الفقه كما هو رأي الفاضل العصا حيث قال
الانسيب بحسب المعنى ان يكون هذه الاضافة بيانية واظهار من
فيها خال عن التكليف الالة ائمة العرب جعلوها لامة ولا يظهر ما

ولا يظهر ما اذعاهم اليه ورد بان الاخص لا ط يصلح ان يكون
مبنياً للاعم لقصوره عن افادة البيان مع ان التبيين شرط البيان
وان شرطها كون المضاف جنساً للمضاف والاخص لا يكون جنساً
للاعم وان شرطها صحة الحمل والاخص لا يحمل للاعم لا يقال الحيوان
انسان والجواب ان يتم عدم الصلح مسلم لو اريد بالاعم جميع
ما يصدق عليه الاخصر ليكون الاضافة مفيدة فمنوع بل البيان
مع انه ومن هذا يظهر الجواب عن عدم صحة الحمل كما لا يخفى ولا يخفى
ان من جعلها بيانية لا يشتركون المضاف اليه جنساً **ف** يتفرغ
عليه اى على ما قالوا تقدير اللام في نحو ضرب اليوم دون تقدير
في اذ معنا ضرب له اختصاصاً بالوقوع فيه ولا يصح التصريح
بها ولذا لم يترفع المصنف لتقديره تقليداً للاقسام تسريداً
للتعظيم المحفوظ كما ذهب اليه اى الى تقديره ابن الحاجب بناء على ان
التصريح اولى وترفع عليه ايضا عدم الاحتياج الى التكلفة التي
احتاج اليها من التزم صحة التصريح بها في نحو كل رجل من الاسماء
اللازمة الاضافة كعند دون اذ لا يصح فيه لئلا ينفك عنها
فيؤهل كل بالافرا لانه لا خاطرها فيجوز اظها واللام فيه اذ كما يصح
فتولنا افراد كل رجل يصح افراد لرجل على انه رد بان كل واحد من
المحوظ في جانب المضاف اليه فتصحيح اضافة الى الكل لا يجدي
في تصحيح اضافة الكل وكذا في مثل عندك ايضا بعد التأويل بانفس
معنى اى في مكاشفهم كك مثلاً وفي مثل شجر الاراك بالفتح السواك
واحدة اراكه فكذلك في المضاف عاماً والمضاف اليه خاصاً اذ لا يصح

فيه التصريح لعدده في الاستعمال فيقول الشجر بالزرد فيقال فرد شجر
الاراك وكذا اذا صاحج اى الوقت صاحب هذا الاسم فلذا صفة
محدوفة وفائدة الاضافة التبيهة على كمال التصحيح وطبيعة حتى كان
اسم الصباح لا لغيره وذات يوم اى المدة صاحب هذا الاسم
وتخصيص الصباح بذات اليوم بذات ما كقول على السمع كما ذكره
الناضد العصام ولا يخفى ما في كل منهما من التكلف فافهم **ولهذا**
لم يبين الظروف العربية كميناً وطراً لصحة التصريح فيها وبني البنية
لعدمها والفعول كآديا **ولهذا** ضعيف اما الاول فلا تته
لو كان كذلك ليجى البناء في اتحاد الاعراب في غيره مما وجد فيه
التضن ولا قائل به واما الثاني فلا تنوع في الغلب لا يوجب
الاعراب بل جواز البناء في الغالب فلا يتم التقريب واما الثالث
فلا تنوع المنزل منزلة شئ لا يلزم ان يكون بمنزلة من كل وجه
يرشدك اليه قوله في الاعم وقوله لا تنقص جراً **ولهذا** ولو منع الزد
اى لزوم الصيغة في الاول ولزوم عدمها في الثاني لزم بيان فرق
آخر ولم ينقل عن احد لا خلاف في حكمها الاعراب في الاول والبناء
في الثاني وان التقدير ههنا بمعنى لا بمعنى التضن كما ذهب
اليه عبد القاهر **ولهذا** لا يبنى مع عدم الخ لصحة التصريح في الوضع
ولهذا واذا سهرت القلم كنى واين في التضن والبناء فالصواب
ان يذكر معهما **ولهذا** حفظ القاعدة من ان التقدير يلزم صحة
التصريح والتضن عدمها واستدلالة لا تترتب الاعراب والبناء
على المؤثر من التقدير والتضن **ولهذا** وان المقصود اهتم بالذكر

اهم بالذكر فقدم على الشرط **ولهذا** وعكس المصنف حيث قدم الشرط وان
بيان تقدير الحرف مع اتفاقهما في توسط المقصود نظراً الى الوجود ولا
وفيه الشرط مقدم على الشرط المقصود فينا **ولهذا** التقدير في البناء يكون
التعلم على بصيرة في رعاية هذا الشرط ابتداء عند ازالة التركيب **ولهذا**
على وفق ما ورد في كلامهم ولذا قال ونظر المصنف اذ قد وبالنسبة
الحق والعكس تصوير ذهني لا وقوع والتغ المستفاد من العطف
وقوع اى منسوب الى الوقوع في الخارج لا تصويري محض فلا تنقص
بين اثبات العكس ونفيه لعدم ورودها على نسبة واحدة والمراد
مع ابقاء الخ لان قيد الحاشية مراد وان لم يذكر كما يشير اليه **ولهذا** لان كل
للحاشية لا يضاهى مع كون المضام ذكر **ولهذا** خلاف للكوفيتين اى في
الكوفيتين البصريتين خلافًا بخلاف مفعول مطلق مبين للفاعل باللام
كذا اذ ان العصام فتدبر حيث يشوزها التخفيف ومع هذا يقول
يكتب هذا المضام المضام اليه التعريف لكونه عينه فتعريفه تعريفه
فيجوزون الوصف بالمعرفة كسجد الجامع الطيب ويلزمهم جواز المسجد
لجامعين للتخفيف بخلاف النون **ولهذا** غير ترتيب الحاشية حيث قدم
ما اخرها ترتيباً في الحاشية من الالة مما قدم لظهور التبع اى في الالة
فيه لكونه ابعدها عدم الموافقة في التركيب وتكملة في الحاشية
هوان يؤتى في كلام يوههم خلاف المقصود بما يدفع مثل قوله تعالى
اذلة على المؤمنين اذ انهم ان يكون ذلك لضعفهم دفع
بقوله اعز على الكافرين تنبها على ان ذلك تواضع منهم للمؤمنين

وكذا ههنا اودهم قوله ولا يضاف صفة الى موصوفها كون ذلك
للمخالفتهما ترتيبا وجواز العكس دفع بقوله وبالعكس في اختيار
الاحتراس على الاحترار لطافة اذ التمكن سمي احترارا ايضا
سمي بالتكبير لانه في الاصل تمام النقصا واربعا خلا المقصود
نقصا في الكلام ودفع تمامه وبالا حتراس لانه في الاصل تحفظ
ودفع الارباع تحفظ منه واحتراسا عن كون الثانية كالمحشو
في الحاشية اذ في الاقرب احتمالا لان في من في الابدان ترى وهذا
اي التغير لما ذكرنا ولي بالوعاية لكونه اخرى بمقام التعليم والافادة
ولسلامته عن الارباع وشبه المحشورة تقديم الارباع بالنسبة في الاقرب
احتمالا في الحاشية اذ يتوهم الجواز للموافقة في الترتيب انتهى **مورد**
والمقصود الشخص اذا اضاف في من العموم ويرشدك اليه قوله **نفس**
ولا يخفى ان قوله بشرطها تكبير المضاف يعني عنه الا ان يقال لو
اقتصرت على قوله في العموم لتوهم بناء على المغلة عنه ان المماثلة
فيه لا تمنعها **مورد** لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه لانه اضافة
حتى يرد ان التخصيف يكفي فائدة كما هو رأي الفراء **مورد** واذل الخ
ودفع لتمسك المخالفين على الترتيب ويشير اليه في القاموس **نفس**
قفة بالظم والتشديد بمنوعة لقب وفي قوله الى اللقب اشياء اليه
مورد ولا يجوز اضافة المضاف من حيث هو مضاف اشياء اليه بقوله
مرة اخرى لان الغرض حصل بالاولى ضاعت الثانية وان منها
فالاولى لان كل منهما لو افادته بتمامه لاستغنى كل عن الاخرى
فيلزم ان يحتاج كل اليها مع الاستغناء عنها ولا يجوز تقديم المضاف

المضاف اليه على المضاف لان الاول كالجاء الثاني لشدة الانصاف
بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى وسيجي تحقيقه
في العطف **مورد** بشي فالاستثناء مفرغ **مورد** المحقق القوي كما سيوضح
به في الظرف والجاء والجور وقد سبق ان يعرفهما الاصطلاح في
فتا مل **مورد** كقوله وكقوله اخوة للرب من لا اخاله **مورد** قتل اولادهم
بالنصب شركاءهم بالجزاى قتل شركائهم اولادهم وجب النصب كون
الفاصل فضلا صالحا لان لا يعتد به وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف
وكونه مقدرا ان خير كالمضاف اليه مقدرا لتقديم بمقتضى القافية
المعنوية كذا نقل عن ابن مالك **مورد** هو ترك يوم انفسك اي ترك
مع هواها يوما لما ذكره الاولين **مورد** تخلف وعده بالنصب
رسد اي تخلف رسل وعده لما ذكره الثالثة **مورد** كقوله عليه
السلام وكون الفاصل بينهما تقسيما لكثرة كقلام وانه زيد
وهو قليل صريح به الرضخ وجماعة تع عليه ولذا اخر **مورد**
بمحول لفظ غير المضاف كقوله تسع اسما عند المسواك ريقها
اي تسع اشياها بذى ريقها المسواك امتيا حاي استيا كما ينبغي
اي المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوى من طيب ولا عدونا
قهر وجد صبي اي قهر وجد صبي باضافة المصدر الى فاعله وهو
وجدته قطع عنها ورفع على الفاعلية لتوزن وكان فاعلا
وبنعت كقوله من ابن ابى شيخ الاباطح طالب اي من ابن ابى طالب
وبالنداء كقوله كان برزوخ ابا عصام زيد جاردا بالنداء
اي كان برزوخ زيدا ابا عصام **مورد** اي المضاف الى لقرية وقوله

والمضاف **م** كما في الغاية وسيجيء في البينات **م** اذا عطف الى آخره
فيكون كالذكر ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبين المضاف **م**
فلا خوف بالرفع بل بالتنوين وقرأة الباقيين بـ لعدم ما يجعل المحذوف
كالذكر **م** ويرد تنوينه عوضا عن المضاف اليه لعدم ما يجعله
كالذكر ايضا **م** ويرب باعراب لقيام مقامه وهو القياس
والغالب نحو واستشر القرية **م** وقد يترك على اعرابه على الندور
وخلاف القياس **م** التابع في الاصطلاح وما في المحذوفين
فلا رور فلا يدخل في المحذور **م** فلا يرد ان المحذوف مقوض بها جمعا لا
تبعيتها للسابقة الاعراب لوجوب خروجها عن **م** موكدان
ولم يوجد غرض غير فيهما وجملته لا محل لها في قريتنا ما يتعلق
بهذا المقام في نتائج الافكا شرح الاظهر **م** في حكم الاسم فيدخل
في المحذور فيجب دخولها في المحذور فينتقض معنا **م** مما سبق قوله
الصحيح ان المضاف اليه الجملة في بحث الخاصة ومنه قوله لفظ تعريف
المضاف اليه وذلك لانه يستفاد منهما ان كون التي لها محل منه في حكم
الاسم وتأويل مرجع والصحيح انها معرفة بمكانها وتأويل فلا يدخل
في المحذور فيجب خروجها عن المحذور انما تدخل فيه ان قسمها بلفظ
فينتقض معنا وان باسم فلا تدخل فيه فيقطع المحذور فينطبق
المحذور مع انما مذكورة في التفصيل وايضا ينهم تمام هذا **م**
انه يلزم فيه الجمع بين الحقيقة **م** قرينة لعموم **م** والاقرب
الى الصواب ان يقال انما في حكمه للسلامة عن البحث المذكور
ان يقال ذكرها اي التي لا محل لها لا اعراب اي في بحث الاسم

الاسم التام استطراد في لا اصلي في غير اخذ في المحذور ولذا في
ايجاز حيث لم يجعل لها بحثا مستقلا بل ادرج في بحثها وتكثر
الفائدة ذكرها حيث ذكرها فيه مع انما ليست منه وانما يقر **م**
لانه ان يجعل لها بحثا اصلا مفصلا **م** لم يقتض باسم ليشمل التي لها محل
بل يلزم ما يلزم في المحذور البحث المذكور ولا يخفى ان هذا على غير **م**
فانهم **م** في الرتبة في الحاشية ليشمل المعطوف السابق في الوجود **م**
انترى **م** ومعنى التبعة اي كونه تبعا بالفتح اي تابعا وهو مشترك
بين الواحد والجماعة **م** نحو الاخبار واللبس في غير من المفاهيم الثابتة
والثالث والاحوال المتعددة المتعددة والاحوال المتداخلة بالرفع
عطف على نحو تدبر **م** الا بتأويله بتأخير **م** المحذوف الى حذف المضاف
اي مثل كما في الحاشية ان اريد به الشخص المتبادر اذ اشارة النوع الغير
المتبادر اذ الشخص لا يجاوز الى المسبوق في الحاشية هذا اولى من البحث
الواقع في عبارة الجاهل انترى لانه لا يرايه المنطق قطعا لانه قسم النوع
الحقيقي وانما المراد به النوع وهو اعم من النوع الذي هو المراد منه
بطريق ذكر العام اذ اشارة الخاص ولا يخفى ما فيه من التكلف وعدم النفع
لدخول نحو الاخبار المتعددة والاحوال المتداخلة غيرها جوابا **م**
الا المعطوف اي المعطوف بالحرف لتبادره فانه يتقدم للضرورة اي وقراها
م وهو اي التابع خمسة بالاستقراء ووزيارة مطلقا كما في الكافية
لفظ **م** وانما نيابة في الاظهار فلما ذكرنا في نتائج الانكار ودلالة
الامثلة المذكورة بخصوصية موادها حتى لو قيل اعجبني زيد غلام
او غلام انتفت **م** اذ ليس لغير العطف في الحاشية وعند البعض **م**

لحق الواو بين النعت والمنعوت تأكيذا للتصديق كما قيل في قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلا يحتاج الى الاستثناء
انتهى الى النفي وقيل حاله **هو** ولذا قيل قد يجوز في تابع الى كما في الآية
الواقعية بعد باب هذا **هو** وان اتحاد اللفظ والهيئة التركيبية دلالة على
على معنى في متبوعه انما هي باضافة لا ضميره وكذا دلالة كل علم على التثنية
انما هي باضافة كل لا ضمير المتبوع **هو** على ذات يخرج به الاطلاق ومعنى
غير الشمول ثابت فيه اي في المتبوع صفة معنى يخرج به الثاني فيتم
الحذف **هو** التظنية دون المطابقة المتباعدة او جعل على الوجه
لوراء على معنى مشتملا هو او نفسه في الدلالة على معنى في المتبوع خصوصا
بالاخر بافراده لا عامات ايا ومنه **هو** لا يستقام الحذف وسلم
عن النقص منعا له اذ ليس فيما ذكره الامثلة ما يدل على ما فيه
بالنظر ولا ما يشمل على ما فيه خصوصا بافراده اذ الشمول
في القول ولو احتملا بخصوص بالمفهوم غير موجود فيها كذا
تما ذكره الادارة والجعل **هو** وتبعه اعتراض بين العطف بين اي
تبع الدال المفهوم في دلالة النعت فانهم **هو** لا يستثنى في الحاشية
المستثنى جاي وغيره انتهى **هو** اشتراك بينهما لا استواء استعماله
فيهما فانتعاه الوضع في المذكورين المؤنث تحكم **هو** حذرا من التكرار
لذكره في هذا التابع وذكر الواو الذي للجمعة في الجمع لا لادارة النوع ^{الشخص}
من الجانبين من التابع والمتبوع اي تبع نوعه واجتماع المتضادين
في واحد نوعي في حالة واحدة جائز كما يقال الانساء عالم وجاهل
اذ مجموع السبعة يوجد في نوعهما دون افرادهما بل يوجد في كل

في كل منهما ثلث منها **هو** لتقدم اللفظ على المعنى والمذكورات احوال
بخلافها فانها للمعنى ومتروكة عليه ولا يجوز باعنا عن ذكرها فيها
من قول ويوصفني وقوله فالاول قوله والثاني **هو** استطراد ولذا
لم يستوف بيانها فحق ان لا نذكرها لما ذكرت لدفع توهم ان دلالة
في هذا الشيء لانه انما يكون اذا كان المخاطب عالما بثبوت فلا دلالة له
في دلالة عليه **هو** لم يرضها لادارتها لكونها خلاف التبارك والصنف
كما رضى ابن الحاجب لعل رضاه بها لكونها حقيقة عرفية بالغلبة
كما صرح به الفاضل العصام كما سبق في التبريد او في متعلته
الدلالة على معنى في متعلق المتبوع اي نوعه اياه اي نوعه **هو** الفعل
في الحاشية فان قيل الفصل قد يقع نعتا سببيا فما وجه التشبيه قلنا
ممنوع ولو سلم فالتشبيه به ما لا يقع نعتا ازني في الحاشية والواقع
نعتا جملة الفعل مع فاعله لا الفعل فقط انتهى **هو** بحسب الظاهر
في الحاشية انما قلنا بحسب الظاهر لانه يحتمل ان يخرج الواو والف
من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلالة المظهر او مبتدأ مؤخر
بالنكسيرات اذ الفعل لا يكسر وبالحجم وبالف والثاني فيجوز جعل
ضاربات جواريه كضاربة يجوز المطابقة الى وعدتها كتابا
علما واسد انصاره واشعري اعوانه **هو** النعت او الدال على تأني
او في متعلقة **هو** في النكرة ولو حكى كما مر من قوله ولقد امرت البيت
هو او يوصف اي يدفع الاحتمال في المعارف حقيقة والانفصال
الحقيقي **هو** لمجرد التثنية اي بسبب صفة الكمال والاذم اي بسبب صفة النقصان
هذا اذا استغنى الوصف عن الوصف **هو** والثاني كذا في تقرير

جزء من مرسوم معنى التبع كما ينبغي فيه كثير من مرسومه النسب
بالأول أو غيرها كالكلام في سراج ونحوه بشرط بقاء النسبة بخلاف
قري **و** أي لنظر مرسومه في ذاتها وارتدادها وارتدادها وارتدادها
فروع من أولها **و** بالقوة في الحاشية انما قلنا بالقوة اذ قد يقع
كل خبر عن مسمى وذو مال **و** على ذات مرتبة ومعنى فيها فيدخل في الترتيب
كما في المشتقات **و** أي مضاف الى موصوفها او مضافا لذكره لمدح
مدلولها الكونه عن الاستفهام الوصفية فكانت الفهم شأنها وكما
بلغت مرتبة لا يعرف غيرها فيسأل عنها **و** أي رجل راقى امرى كل
في الرجولية بفتح الراء وضربا على ما في القاموس والجنس المعروف بال
الواقع بعد اسم الاشارة **و** نفت لنزلهذا وهذا اي مثله في هذه المواضع
الاربعة **و** في جميع المواضع فالتخصيص في المواضع المذكورة تحكم
و لغير المذكورات وهو الوضع الذي وقع هذا بعد النكرة او في
اللام او الوصول او الضم الى احدهما **و** لعدم شرط اي التفت وهو
الموافقة في الاول واعرفية الموصوف او مساواة في البو اذ لم يوجد
فيها فلا فرق بينه اي هذا وبين المنسوب و في التعنية بالقوة
مطلقا فالوجه عده اي هذا معهما قبل مطلقا فانهم **و** بالجملة الخلق
عن التعريف مع دلالتها على معنى في التبع كالمفرد **و** لا رتا لا تقع صفة
الابتداء ويل بعيد لارتباطها بالموصوف بامر يعلم الخ لطلب انتساب
والانشائية غير معلومة النسبة قبل المتكلم بخلاف الخبر اذ ليس المقصود
منه الا في نسبة غير معلومة له وهو كما يحتمل النسبة الخبرية بجهل انتسابه
ولذا اظهرها فيه كذا في الفاضل العصام وقال مولانا عبد الغفور

الفقير ومنهم من منعه متمسكين بما لا طائل منته من الشرف
متمسكا بان الخبر يجب ان يكون خالدا من احوال المبتدأ والانشاء ليس
كذلك بلادتا ويل والتفصيل في الحاشية **و** او مقدرا
قال الفاضل العصام التقدير فيه اكثر منه في الخبر وان كان اقل
منه في الصلة قد رجع قليلا الى الدال على معنى كاسم الفاعل والنسب
واجاب عنه الفاضل العصام بان وضع الضمير للدلالة على ما
بالمرجع و وضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فيما يجتمع
محل لفته **و** لعدم الشرط من اعرفية الموصوف او مساواة ههنا
و وضعف هذا ظاهر لان عدم الحاجة الى الوضع مسلم في التكلم
وحده لقرينة في الوضع الى الكمال لا فيما مع غيره والمخاطب علم
لا يجوز توصيفا ليلغا رتبة به ولو سلم فذا خلا والمقصود من
الاقل على الاكثر لان الغائب يستعمل في ذي العلم وغيره بخلافها
لانها يستعمل في ذي العلم فقط فان لم يكن اكثر منهما فلا اقل
من كونه مساويا لهما **و** في مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
وجمله الجهور على البذل وقال الفاضل الفاضل العصام ويمكن
ان يقال هو اسم تعالى وهو اسم ظاهر فيه كما جعل الضمير
علما فتأمل لعل وجه ان الوصف لم يجره التثنية والدرج كما في الله
الكريم لانه لا يضاف كما في عن فيه **و** وعكس المصنف حيث
اخبر ما قدمه اشارة الى ضعفه وايضا **و** اعرف في الحاشية هذا
اظهر وارفع لورود الصفة المخصصة نحو الحيوان ان طرقت في
انصرف الكتاب لسدته عن التكلف التي الذي ارتكبه الشراح

ل ان اعرفها المضرات وكون التكلم والمخاطب اعرفها واما
كون الغائب اعرف فلان احتياجه الى اللفظ ينشأ بجهل بمنزلة وضع
اليده عليه **ن** ان الاعلام لان مدلولها ذات معينة عند الواضع **والمستعمل**
بخلاف اسم الاشارة فان مدلولها عند الواضع ذات معينة اي ذات
ذات كانت وتغيرها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة المستعملة
هذا يقع اللبس كثيرا في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كالتدبر
موصوفا في كلامهم ولم يفصل بينه وبين وصف لشدة احتياجه اليه
ن ان الحسنا اسم الاشارة لان مدلولها يعرف بالعين والقلب
بخلاف العرف باللام فان مدلوله لا يعرف الا بالقلب ولضعف
تعريفه قد يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لن اكله الذئب واما
عند الكوفيين **الاعلام** لانه حين وضع لم يقصد به الامدلول
واحد معين بحيث لا يشاركه في ما يماثل فان اتفق مشاركا
فيوضع آخر بخلاف سائر المعارف وعند ابن سراج اسم الاشارة
لكونه تعريفها وضعها بالعين والقلب وعند ابن مالك ضمير النظم
ن ان العلم الخاص الذي لم يتعلق له مشاركا وضمير الخطاب فيهما
مساوات **ن** ان ضمير الغائب الذي لا يشبهه مفسر **و** فيهما مساوات
لان الوصول مع صلته يكون بمعنى العرف باللام بخلاف الادب كسائر
حيث جعل العرف باللام اعرف من الوصول **و** عند المشهورين
وهو المشهور لانه من يكتب التبريد وعند المبرد تعريف المضاف
انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتب منه فيكون انقص منه
ليحفظ عن الاصل **ن** ان جاء الوصف على خلاف ما يقتضيه **منه**

مذهب بعضهم وهو عنده بدل او بيا لا وصف **و** نحو الذي من نحو النسخ
والذين دون مثله اي لا يمثل بابه ودون المضاف اليه اي له مثله و
المضاف لا ذي اللام مع وجود الترتيب فيها وهو المساواة في الاولين
والاعرفية في الثالث **و** ولا يتصور رفع ابراهيم بالبرهم ناظر الى
الاولين **و** فقيل **ل** ان اي التوسل في ازالة ابراهيم بالمضاف
الذي توسل في زوال ابراهيم بالمضاف اليه كاستعارة من الاستعير
والدلتون بالحكمة ان يرفع ابراهيم بالبرهم بما هو متعين في نفسه كذا في
الروضة **و** فلما جاز مررت بهذا الغلام مع انه يحتمل غلام الرجل
والمرءة **و** مع انهما اكثر في الثاني لعدم احتمال غلامها فتجوز
الثاني دون الاول مع اولوية به تحكمه وما قيل ان ابراهيم بالبرهم ضمني
فالمناسب ان يرفع ابراهيم بما هو متعين في نفسه لا بما هو مكتوب
فغير مرضي لان ابراهيم ليس بوضعي بل ناظر من تعدد الموضوع له
او جزئيات على ما سبق وقد تقرر ان الوجه في امثاله الاستثناء **و**
سابعات اي واسعا كاملا **و** اي **و** علم بما تقدم من قوله والثالث
الحديد **و** فيما غلب الخيل الاسمية بان اختصت الصفة ببعض
افرادها بحيث لا يمتنع في الدلالة على القرينة كالفارسي والصاعب
اي الرجل فان الاول في الاصل كونه ركب فرسا وصحبه والثاني كونه
صحبته **ن** غلبا في الرجل واختصاصه بحيث لا يحتاج في الدلالة **عليه**
الى قرينة **ن** ان حذف وجب لانها من بابها لا ذكر وقرينة **و** ان كتب البعض
ونقد المولى الجاني **و** مع الواو الذي هو للجمع لزيادة الصوق في الحاشية
اذ تلك الواو ليست عاطفة انتهى ولو كانت الاصل كوزنا عاطفة

على رأى هو الذى يحتمل في الحاشية وعلى رأى آخر حال وانما لم يقدم
لعدم البس بوجود الواو انتهى وهو للسكاكى فلا تردى ولا سائر الال
الواردة معها ايضا لانها غير داخل في القسم ويعطف المعطوف
بالجوز فالضمير الى المعطف بمعنى المعطوف في الحاشية مثله قتل قتيلا
فان القتل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول بذاكر القتل في
الوقوع والمقتولة واحدا فالتبيل حقيقة بخلافه قتل حيا فان المسمى
باعتبار الكون فان لم تنزه هذا اللفظ فاجعل التبيل مجاز باعتبار
الاول كما تعدل التراجيح الحديث وقس على هذه ويعطف المعطوف انتهى
يعني ان المعطوف حقيقة لان زمان وقوع نسبة العطف وانصاف
اللفظ بالمعطوفية واحدا وانما يكون مجازا لو كان حصول المعطوفية
بعد زمان العطف وليس كذلك نعم تقدم ذاتي عليها واذا غير معتبر
في المجازية او يقع العطف في الحاشية شامل للاستاء اى المصدر والمجا
والجوز انتهى قوله الى المصدر المهرود فيجوز النيابة كما مر على المظهر
بقربته والضمير فالظاهر الظاهر والضمير بالجزم عطف على الضمير
على الوجه الاول ارجع الضمير المعطوف اذ لا يتصور الملائمة
على الثاني فافهم من الطرفين لفظا ومعنى في الحاشية اما احتياج
الحرف لفظا فلتوقف صحة استعما وصفا ولذا على ذكر الجوز مثلا
لا يصح ان يقال مررت به واما معنى فلتوقف نطق وجوده في الذ
لعدم استفادته في المهرودية على تعقل الجوز واما احتياج المضاف
لفظا فلكون المضاف اليه بمنزلة جزؤه لقيام مقام نحو ضارب زيد
واقام الصلوة والجواز نحو امير المؤمنين ومعنى فلا الا العنوية والمضاف

العنوية والمضاف فيها يأخذ من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا ولا
الاضافة جزئية المضاف حيث انه مضاف فيتوقف على المضاف اليه
واما احتياج الجوز لفظا فلتوقف وجوده وضعه الى الجار ومعنى
فلا احتياج في الربط والتعلق بالغير اليه وان لم يحتج الى نفس الربط
بخلاف الفاعل فانه كما لا يحتج الى نفس الربط لا يحتج فيه الى غيره
فان قيل يحتج في التعلق بالفعل اليه قلنا لا يقال يحتج في ذبح الشاة
الى الشاة بل الى السكين واما احتياج في الرفع فلفظ وما ذكره
في وجه شدة الاتصال عدم جواز التخلل بينهما فقد عرفت نسبته
في المضاف واما الحرف فلو وقع نحو ضاربته والتواضع على القول بالان
ومن تقريرنا الضمير نوقم اربعة فتاوى انتهى قوله لقيام مقامه
اي جزؤه في نحو ضارب زيد وضارب زيد على القول بان حرف
التثنية والجمع اجزا منهما وقد سبق ان المختار عنده كونه كلمة بوجهها
ونحو اقام الصلوة لما مر ان التا فيه جزء على ما هو الحق عنده والجواز
نحو يا امير المؤمنين فاشيارة الالف في آخر المضاف الى يدل على
من تمام المضاف قوله يأخذ من المضاف تعريفا يعني ان له دخلا
لما ان وضعا المهرودية المضاف فيها امكنت وذات العزة دون النكرة
قوله فيتوقف على المضاف اليه لان الاضافة التي هي جزء من المضاف
نسبة لا توجد الا بين المنسبين قوله فلتوقف وجوده وضعه الى
نحو ضارب زيد واسما اذ لم يوضع له منفصل اليه اى الى الجار وان لم يحتج
الى نفس الربط لاستقلاله فيه اى الربط بالغير والتواضع
اي لوقوعه على القول بالاشياء وهو قول يسويه بمررت بزيد

بزيادة العاقل او غير او زيدا واخيرا فان في كل منها فصل بين حرف
 الجز والجرور المتابع والمتبوع وبالحرف ايضا في العطف **وهو** تقدير
 ما بحيث يتبين كل من ان كل من وجهين الاحتياج من احد الطرفين
 مفاد لوجود ما الاحتياج من الطرف الاخر باعتبار التوقف للفظا
 ومعنى في كل من الطرفين اضمحل توهم اربعة ادوار بناء على العقلة من
 ذلك التفرير والردود توقف الشيء على ما يتوقف عليه فتأمل حتى
 يحصل لك الاعتبار والاندفاع **وهو** من هذا اي في قوله ويعطف على الجرور
 بلا فاصل ان المعطوف اهم من المظهر والمظهر **وهو** معلوم من بحث الفم
 اذ علم منه ان لا منفصل للجرور **وهو** كل لكن يلزم اهمال المسئلة
 الثانية وهي كون الضمير للجرور معطوفا عليه والمعلوم من هذا
 حينئذ كونه معطوفا فقط ولذا قال يقال **وهو** تابعا اذ يجب اعانة
 الجاز مضرا كما المتبوع او مظهر لعدم انفصاله او متبوعا يجب
 اعانة ايضا مطلقا فيكون اوجرا اشمل واوجه كذا خلاف التبادر
 ولذا قال يمكن **وهو** مبتدأ فالجمله من عطف الاسم على الفعلية لا عطفها
 على النائب اذ الرفع التمسك لا يكون تابعا قوله عطفها على الجرور
 من الضمير او الجرور **وهو** في ثبوت العطف متبوعا فقط **وهو** بفاصلة
 الخ ليحصل به التقصا فيه بالبعد متبوعا فيعارض مزية عليه
 بالاستقلال في التأكيد فائدة اخرى وهي ان استقلال المتبوع
 في الحقيقة فالفصل به افضل منه بغيره وعلى هذا التوجيه لا يتو
 ما اورد عليهم قوله ولو وجدت الخ وهو في غير التأكيد كانه
 عليه بالمثال **وهو** قدم بعض بحث العطف على تأكيده مخالف للكتابة

في هذا الباب

للكتابة **وهو** بشرط شي وهو تقديم الجرور والفاصلة والاعانة
 واجازا بتركه يعطف على على الجرور من الرفع او الجرور على الرفع
 او على الجرور لعدم مساعده اللفظ والمعنى هذا ويمكن ان يرايه
 على لفظ الجرور وانما اقتصر عليه مع انه يمكن عطفه على لفظ الرفع
 لا صاليه ومن هذا وجه آخر لضعف الذي اشأ اليه يمكن ويقال
 فيستدبر **وهو** واظهر ما قدره غيره من المصنفين وهو معمولي
 كما حمل عليه كلامهم اكثر الشارحين دفعا للفظ اي توقفه
 بذكر عاملين يدل على معموليهما علة لا ظاهرا وجعل العطف في كل
 غيره بالمعنى التفوي اعني الميل كما جعل بعضهم مع تباين اللفظ
 او جعل على صلة البناء المحذوف كما جعل بعضهم مع ان الظاهر يكون
 صلة للمذكور ككلف باربعين بالاول ابرر وابعده لمخ في
 التوجيه مع الاكثر وكلام المصنف غير محتاج اليه **وهو** على ثلث
 والمفروض العطف على اثنين **وهو** والظرف هو الكل وهو مجموع الجرور
 والرفع والنصب فيهما والظرف هو الجرور وحده جزوه
 فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه وجواز مع كونه على خلاف التبادر
 لورود السماع وما اورد على خلاف يقتصر على المورد **وهو** ان يتو
 الخ في نقل المحل لانه العمل اوفيه او كما تقوم الخ لكون عاملها بوا
وهو ولذا اي لاصل المذكور منع الجواز مطلقا وحمل المورد على
 حذف الجاز وابقا الجرور على جزه سبويه والجرور على ما صرحه
 الدمامي في شرح التسهيل وهو الاصح عند صاحب التسهيل ولا وجه
 لتجوز الاغنى مطلقا على ما نقل ابن هشام عن البعض ومن

اراد التفصيل فليرجع الى نتايج الاذكار شرحنا للاظفار **م** بالنظر
الى الغير قبل كضرب زيد وعمر وابعده فقط كزيد هو القائم
وعمر وخور زيد وعمر قائمان في عمر وفي حكم زيد في كونه مبتداء
واجب التعريف مع الخطر وبدون العارض له باعتبار القام **او**
نفسه كيان زيد وعمر وفاته في حكم في الظم العارض له باعتبار نفسه
وهو كونه منادى مفردا موزنة وغيره وهو حرف النداء بخلاف الأحوال
العارضة له بالنظر الى نفسه فقط كالأعراب والبناء والتعريف
والتكثير والافراء والتثنية والجمع فالسرف حكمه فيها قول وعمر
بالظم اي ويا عمر ^{زيد} ويا زيد وعبداته **م** منقود ومختصر بالمعنى
عليه ولذا لم يلزم التبريد فيه عن اللام كما في يا حارث **م** موجود
في عمر فيكون في حكم في البناء على الظم لانه عبداته فلا يكون في
حكمه في المثال الثالث وكذا في يا عبداته وزيد فان كونه شاك
مضافا منقود في زبدة لسرف حكمه في النصيب لكل ما ذكره في توجيه
الكلام لا بد منه في هذا المقام ولكن لا قرينة عليها كما لا يخفى بها
على ذوي الافهام **م** اي يتردد في شبيهه من التعليل المنبوع المذكور
الغراما عند السامع بان يدل صريحا كما دل احتمال قبله **م**
فيه يحصل التصور عنده وينسب الى الاحتال وذلك اذا توهم
المتكلم ان النحاطب فضل من سمع اللفظ لشاغل عنه او سمع
ذلك ولم يلتفت الى فهم معناه لما نفع عنه وتردد في انه الحقيقي او
المجازي **م** قد يكون هذا هو المقصود الاصلى منقضا عن
دفع التوهم وقد جعل زبيدة الى دفع توهم التجويز في النسبة كقتله

كقتل الامير نفسه او زيد قتل فان الوهم يتبادر في الاول **م**
المجادد بامره وفي الثانية الى ان الراءية الضرب الشديد فلما اكد
بنفسه او قتل اي نفع او السهونة تكلم او سامع او عدم الشمول
لا يحمل الكلام على الجبان العقلي بل بحمله على الحقيقة العقلية ^ط اذ ان
كل جمع على كل مرتبة من مراتب التفاوت حقيقة ويصيح ان يكون
الاسناد اليه في كل مرتبة منها حقيقيا نحو سجد الملائكة على كل
جماعة من جماعاتهم حقيقة ويحتمل ان يسند السجدة الى جماعة
واحدة منها دون كلهم اسنادا حقيقيا فلما اكد بكل ارتفع هذا
الاحتمال وتعين الاستيعاب من ههنا علم ان ذكر عدم الشمول
غير مستدرك ذكره مولاها الفاضل نور الدين في الهادي
قوله اذا اطلق كل جمع منكرا او موقفا من القلة والكثرة بل ^{بعض}
ايضا على كل مرتبة من مراتب التفاوت اي في الثلاثة امالات
له حقيقة بلا شمول في المنكروية في العرف بمعنى ان منزهه جميع
آحادها اطلق عليه ثلثة او اربعة او ما فوق ذلك لما تقررت
ان الاستغراق شرط فيه فاذا كالا لثلاثة وعبيدا وعشرة
فقال عبيدي **م** والمراد يكون المستيات غير محصورة على
وجود ما يدل على المحصر في اللفظ وهذا مسلك مشايخ الاصول
وانا مسلك اهل العربية فالفرق بين جمع القلة والكثرة مطلقا
لا تم بنواكلهم على الاضمار القوية والمشايع على العرف
والاستعمال والتفصيل في مراعاة الاصول قوله غير مستدرك
لان مبنا على جعل عدم الشمول في قبيل التجويز وهو ليس بلازم

كما عرفت فلا حاجة الى ما ذكره والعلامة التفتازاني في رفعه من ان
 ذكر التوضيح بلا وجه له ثم ان الدفع المذكور لا يستحق بدون التبرير
 كما لا يخفى **قوله** فظهر اي اذا كان التبرير هو المقصود الاصل اي في
 عدم الاختصاص كما يشعرب عبارة ابن الحاجب فتعريف المصنف
 انحصرا وشمل **قوله** ولولزم اي التبرير الايضاح وهو غير مقصود
 فيهما كما في التأكيد فيخرجانه تعريفها **قوله** وتكون واحدة مما
 كانت الصفة فيه للتأكيد **قوله** فجزء المتبوع لانه حامل للمعنيين
 الجنسية والوحدة في الاول والجنسية والاشياء في الثاني والوقت
 مرة في الثالث والوصف يدل على التوافق دون الواصل دون
 المطابقة الخ وما ذكر فيها سبق من ان المعنى المجازي مطابق
 لا يرد ان التبرير فيها سبق في مثل جاء في اسد سدا لا لئلا
 فينتقض به التبرير جاعا فتدبر **قوله** ولا يرد عليه مثل اجمعين في
 مثل جاء في الرجال اجمعين لانه يقر مدلول المتبوع بالتضمن
 لا بالمطابقة وكليهما في مثل جاء في الرجال كليهما لانه يقر المتبوع
 لا بالمطابقة بل بالتضمن ايضا فينتقض بهما التعريف جاعا
 والصفة الهاشنة لانه يقر المتبوع بالمطابقة لا بالنظر
 فينتقض بهما التعريف منعاعا على ما توهم التوهم ان ضل السند
 وكذا الرضى في الاولين اذ لا بد الخ جواب الاولين ولم يتعرض
 لجواب الصفتين اكتفاء بما سبق **قوله** واخراج المخرج الرضى **قوله** نحو
 حسن بمن مما لا يكون له معنى بدون الاول وانظم اليه للتزيين
 لفظا والتقوية معنى وكانهم غير الاول احترازا عن التكرير في صرف

١٤٥
 التصرف لا يخفى ان ادخاله في تكرير الاول مشكل فتأمل كذا ذكره
 الفاضل العصام ولعل وجه التأمل ان التفسير لما لم يخرج عن الواجب
 واقتضاؤه الا يخرج منه تكرير الاول حكما وفي كلام الشارح **قوله**
 فتأمل **قوله** او انه مراد في زيادة على الصافية ولا بد منها اذا ادخله
 في تكرير الاول مشكل جدا بخلاف الموازن كما عرفت فافهم غرضه
 بركة التائين من المضمر المتصل **قوله** ومن هذا اي التعميم ايضا اي كما يظهر
 من كون التبرير هو المقصود الاصل ايضا يظهر الخ في تعريف ابن
 الحاجب وان امكن الجواب وهو ما ذكرنا في التايين نفسه وعينه
 بمعنى ذاته ويجوز للجر بقاء زائدة فيهما نحو جاء في زيد بنفسه او بعينه
 كذا في التسهيل وغيره **قوله** وانفردا بابراد صيغة جمع التثنية في تنقيها
 على ما هو المختار كراهة اجتماع تشيين مع كمال الاتصال بين
 المضافين لنظام معنى وقد يقال نفساها **قوله** لا لتبس الخ وقول
 الفاضل العصام وسيطلة انهما بالمعنى المذكور لا يكونان التأكيد
 فلا يتصور الالتباس مدفوع بانه لو سلم فالالتباس في ان المراد
 بهما ذاك المعنى فماتنا كيدا فتاعلا كما اذا قيل زيد خرج نفسه او
 فانه يحتمل ان يكون يراد بالاول للروح وبالثاني البادية وان يراد
 بها الذات وقيل كما كانت كيدا لبعض خروف الكلمة لما مر ان المرفوع
 المتصل كالحزب من الفعل لفظا ومعنى قوله بالضمير اي يلبس بختل
قوله واجمع لا يفتى الامع الباء الزائدة كجاء في الترميم باجمعين
 كذا ذكره الفاضل العصام **قوله** بالملهة في اللفظ النصيحة او بالهمزة
 وهو قليل **قوله** بالتصغير اي باختلافها **قوله** واجمعين وجمع قال

الفاضل العصام وقد وافق الجمع في الخرج عما هو القياس **قوله**
 لا تذكر بدونه اى اجمع في النصيب واما في غيره فتذكر بدونه لعدا
 ظهور دلالتها على معنى الحقيقة والمعنى كظهور دلالة اجمع عليه
 للاشتقاق الواضح وضعا وذاك لدون الكثرة في حوال كثر اثارها
 وابتغى من التبع بمعنى طول العنق مع شدة معرفتها وابتغى من بصع
 الفرق اى سال ولا يتخفى ما في اعتبار معنى الحقيقة فيرأى التكلف
 وقيل لا معنى لها بدونه ففى قبيل من بسن قال المصنف في غير
 قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون في الاضراب الكثر تأكيد
 للمبالغة في التميم ومنع التخصيص يعنى ان اجمع ككل في باب التأكيد
 يفيد الاحتاط بدون الاجتهاد ثم قال وقيل كد بالكل للاحتاط
 وباجمعين للدلالة على انهم سجدوا مجتمعين دفعة وفيه نظر
 ان لو كان الامر كذلك لكان التأكيد كذا انتهى قال المولى
 السعدى لان التأكيد يفترق امر المتبوع ولا دلالة فيه على الاجتهاد
 فيكون تأسيب التأكيد فينبغي ان يكون حالا لكنه مرفوع
 ومعرفة بنفسه واجيب بان لا اختلاف الاشتقاق يدل على الا
 فلا يبعد ان يلاحظ ذلك كما يلاحظ المعنى الاصلية في المكينة
 المكينة وتقرير معنى المتبوع بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه لاني في افادة
 معنى زائد يقصد ضمنا وتبعاً فتولد للدلالة للمعنى للدلالة على ذلك
 ايضا انتهى ثم ان كون كل واجمع مفيد للاحتاط بدون الاجتهاد
 ممنوع لما يجيب ان الافراد مالم يلاحظ بجمعة لم يصح التأكيد
 والجواب الذي ذكره المولى المذهور تسليهي ووجه ما مر ان الجمع
 المحلى بلام الاستغراق بمعنى كل الافراد لذلك اختار الشارح

الشارح الثاني وجرى عليه في التعليل فتأمل **قوله** اتباع له جمع تبع
 بمعنى تابع اى واقعة معه او بعده من قولهم تبعه اذا مر به فبضم معه
 او مشى خلفه وليس المعنى انما اتباع له لا المتبوع على ما هو معناها
 المشهور لانه خلاف مسلك الجمهور بل هو مسلك ابن برهان في الترتيب
 فيها على وفق ما ذكره المصنف لكن تقديم ايتى مذهب النجاشي
 ومذهب البغداديين والمزولي تأخير عن ايتى ومما حكى الاذنت
 عن البصريين انهم لم يذكروا على كمال قلته واستحقاق التأخير
 وقال ابن كيسان قدم من الا اتباع ايتها شئت ذكره الفاضل **قوله**
 ما يفترق اجزاء اى يصح افتراقها في النسبة لم يقلوا فزان
 لان كلا في باب التأكيد بمعنى الجميع ان مالم يلاحظ الافراد بجمعة
 لم يوجب كذا المفرد بالكل ففى باخذ في الاجزاء فلا يصح ذلك قال الفاضل
 العصام وكذا اجمع **قوله** الشريعة كما هو الظاهر او غيره وهو العقل
 كما قال الفاضل العصام نحو اشتريت العبد كذا ان العبد شترى
 في حكم الشراء شرعا او عقلا فان لم يصح افتراقها كما في زيد **قوله** المعنى
 واما بالنظري فتوكل اذا كانت محكوما بها كما ورد في الحديث الشريف
 فتكلمها باطل **قوله** يجوز والوجوب الفائز وهو دفع احتماله تعلق
 الفعل ببعض **قوله** لا يجوز جال ودرهم مما ليس معلوم المقدار محذوف
 بما عدا النفر والعين اذ عدم تأكيدها بها اجماعا كما يجنبى **قوله**
 كما ان وجه لسلامته عن تكلف عد المتعدد واحدا والاكتفاء وجعل ترك
 البعض للاجماع **قوله** واكرمتك انت باستعارة المرفوع للنصب
 وعربت بك انت وبه هو بالاستعارة ايضا اذ لا منفصل للمعرب

وإنما يجوز أن تأكد النصب والمجرد بالرفع لا تأكد الرفع
والمجرد بالنصب لقوة الرفع وأصله ولذا لم يقع الفصل
الادبي **قوله** وأما نحو زيد ضربت أياه فما يكون هذا الضمير الثاني
على مقتضى العامل بلا استعارة ونحو أخوك لقيت زيدا تأتما
يكون فيه الثاني ضمير كذا كذا بتقدير رجعي الضمير إلى زيد
في الحاشية وأما على تقدير رجعي إلى أخوك فيدل بالاتفاق ^{قيل}
بدل المضمرة المظهر انتهى قال بعض الكثر وفيه أي المبتدأ ينبغي بلائذ
ظاهر ولو كان زيدا هو الأخ فابوه رجوع إلى الأخ ويكون بدله
لقيت زيدا أخاك فيدل النسخة على ما في الرضة وعندنا البصرة
على ما في التفسيرين ^{عطف} كذا عند الرضة لرجوع ^{عطف} لا شيء واحد
لكن النسخة تصدوا الفرق بين نحو أكرمك أنت ونحو زيد ضربت
أياه بجعل الأول تأكيدا والثاني بدلا ولم يعكسوا لأن البدل يكون
مقصودا أحق بأن يجعل على مقتضى العامل بخلاف الثاني كذا
لكونه غير مقصود أحق بأن يرتكب فيه ذل الاستعارة كذا
ذكره الفاضل العصام في أوائل التأكد **قوله** وبالمظهر عطف
على بالمضمر **قوله** وثمة أنتم هو لآء على قول وعلى هذا أنتم مبتدأ
وخبره تقولون أنتمكم وعلى قول هو لآء على معنى أنتم بعد ذلك
هو لآء وتقولون أما حال العامل معنى الإشارة وإثباتيا
لهذه الجملة وعلى قول هو لآء بمعنى الذين والجملة صلة والجموع هو
الخبر كذا ذكره المصنف في تفسير سورة البقرة قوله ولذا أي لعدم
وقوع الاختصاص المنكلم بطريق القصد صرف عنه أي هذا عن الاختصاص

عن الاختصاص المذكور بأن جعله كالمسكون عنه إلى الاختصاص ^{عطف}
وهذا أيضا في قول القائل قوله ثم يؤهم الفاظ الصريح وسيجيء في كذا
ما يشعرون **قوله** ونظم أن يرتفع من الأدنى إلى الأعلى كالتدراك ^{عطف}
للقصاصة نحو هذ بدد شمر فان ذكر البدل قصدت لكن يرى
كأنه غلط في ذكره وغلط صريح بمحقق **قوله** ونسب المقصود قصد
ذكرها هو غلط ولا يخفى أن الفاظ ما يتعلق بالنسب والنسب
ما يتعلق بالجنس فينبغي أن يستبدل بنسب بمعنى أنه يدل على شيء
ذكر نسبيا فيكون الأقسام خمسة ولكن لم يفرق بينهما كثيرا من
النسخة فسموا النوعين بدل الغلط باعتبار أن النسب سبب
لذكر ما هو غلط **قوله** ويتدارك ما فرط بالادتي بالمقصود **قوله**
ولا يقع الأخيران في كلام النحوي ولا في ما يصدر عن روية
وفظاته وإن وقع كلمة الغلط والنسب في كلام مطلق وأما
في الأول فإيهام الغلط وأظهاره وأبلغ في المعنى من التصريح بكلمة
بصريح به الصريح **قوله** بدله المركب الإضافي هنا اسم لقسم البدل
حالة وما ذكره أن الإضافية في الأولين بمعنى من وفي الأخيرين
بمعنى اللام بإضافة السبب إلى السبب فباعتبار الأصل فلا يرى
أن العطف هنا لا يصح لاختلاف المعطوفين في المعنى فافهم
قوله وبدل بعض يشير إلى حذف جزء الاسم لاسيما في الالفاظ
على ما هو الشائع في كلام المصنفين وإن لم يكن أصلا في كلام
العرب العارية على ما هو الظاهر كما ذكره الفاضل العصام
فلا يراد أنه لا يجوز عطف جزء اسم على جزء آخر فافهم قوله نحو

تلب زيد نفسه ثوبه ومنه اشارة الفاضل العصام في الاطول انه
تما ينبغي ان يراعى فيه ان يكون تلب ثوبه بمنزلة تلب نفسه لكثرة
تأثره بسببه كما لا يخفى او غيره **قوله** واما اقتضا ابن الحاجب
على الملازمة والدلالة الى الابدالية تستلزمها بلا عكس واما
وجه الفاضل العصام على وجه الاحتمال لان المراد الملازمة الواجبة
الى الابدال ما في مثل هذه من الرأية هي الغليظة لا الملازمة فليس
بحاجة لعدم انسياق الذهب اليه **قوله** فيقتضيه لوجود الملازمة
المذكورة **قوله** وليس كذلك لعدم الدلالة الابدالية ولما النسبة
الى زيد **قوله** في احد الثلث من العينية والجزئية والدلالة الابدالية
بغيرهما **قوله** غلط او ابراهام او نسيان في اشارة الى ان الاول
انما يكون بابرهم غلط صريح لا بابرهم نسيان كما يشعر به كلام
الفاضل العصام في الاطول حيث قال بعد ذكر سبق اللسان والنسيان
وما هو لدعوى احدهما وابرهم انه ذكر غلطاً وتطرأ شارح
ادق وبالقول احتوان دعوى النسيان ليست بملازمة للمقام
بخلاف دعوى الغلط كما لا يخفى على ذوي الابرهم فيشمل اسم
الثلثة المذكورة بلا تكلف لانتفاء كل من الثلثة فيها بخلاف عبارة
الحاشية فانها وان استعملت الاخيرين فان الغلط المقصد
الى البديل فيهما وان كان قبل الغلط لكنه من حيث انه يدل بعده الا انها
لا تشمل الاولى لان الابرهم لا انما يحصل بعد ايراد البديل فلا يند
التعميم فيها كما في عبارة المصنف الا ان يكلف ويقال ان الابرهم
وان حصل في الخارج بعد ذلك في ذهن المتكلم قبله ولو ابدل

ولو ابدل كلمة من معرفة فيه اشارة الى ان البديل لا يلزم ان يطابق
المبدل منه تعريفاً وتكثيراً اي نفت البديل لازم وعند ابن علي يجوز
تركه اذا استفيد منه البديل ما ليس في المبدل منه نحو ان يد الرجوع
تقرى قال الرضوي هو الحق الا انه غائب وهو قرينة من المظهر للقرينة
في الاحتمال الجلي فيبذل البيا اسمه كما خوك ضريبة زيدا **قوله** فغنى
عن البيا لظهوره عن تعريفها **قوله** الا سماً للنباتات تذكر ما في المر
قوله والراد غير ما ذكر بقرينة الذكر من المنادى واسم لا التبرئة وهي
التي لئلا يفسد ما يعبرها المنية من التأكد للتلفظ والبديل ومعطوف
المنادى ونفت اسم لا المنية عند وجود شرط البناء وهو اي ما ذكر منها
منحصر فلا تقتصر المحصر بها **قوله** اي القاء حركة او آخر المبنى بحذف الضمة
الاول ليصح الجمل والاشارة لما سبق من قوله والافسنى وسكونه اي سكون
او اخرة او كينيات او اخرة او احوال نحو او اخرة ذكرها الفاضل
العصام الا ان الشارح التحوير اختار الاول في التحريك لكونه اظهر
في التدبر وفي الحاشية واما ما ذكره الهندى فاضيل بتفسيرنا
انتهى من قوله الى الغائب حركة او لغير البناء وسكونها بارجاع الضمير
الى البناء لا المبنى فانه وان كان مناسباً لقوله وانواعه الا ان الاول ليس
للبناء بل للمبنى **قوله** ان الالف جمع لقب وهو كغيره والمراد به هنا بغير
به عن الشيء لا ما هو حتم من العلم لانه المعبر عنه كلفى ولا في غير مختص بما ذكر
بل تطلق على الحركة مطلقاً ولا تطلق على الحروف فلا يقال يا زيدا
مبنى على الظم بل على الالف بخلاف القاء الاعراب فانها تطلق على
الاعرابية ولا تطلق على ما ليس في الآخر كذا في الرضوي نقله عن ابن

وبه يشترط كلام الشارح فلا ينحصر اللفظ فيها ذكر كانه انما هو حصر
فيما ذكره تنحصر في اللفظ الناضل الفصام ان المتقدمين يطلعوا
على الحروف البنائية تنزيلا لها من ذلك الحركات فيقولون ان با زيدا مبتنى
على الظم ولا رجلين على النسي وعلى هذا تنحصر القاب فيما ذكر ايضا
اي الحركات حقا ثورا ونوعا وقيل لان معاني الرفع والنصب والجر انواع
ومعنى الظم والنسي والكس نون واحد وهو البناء ورد بان تسميتها انواعا
تصحب باعتبار نفسها فلا وجه فيها لاعتبار معانيها ولا يخفى ان ذلك
لا يرد على الشارح فافهم **قوله** وقد سبق التنصيص لغير الوقت فتدبر
قوله لذات متكلم بعينه لا بشرها تعريف العرف وكذا المعطوف **قوله**
فان الضائر موضوع عند المحققين بجزيئات معينة باعتبار
معنى هام كلهم بان لا يصح الواضع او لا مفهوم المتكلم الواحد مثلا وحيد
الذ لا يلاحظ افراده ووضع لفظ انا بازا كل منها بخصوص بحيث
لا يفهم منه الا هو بخصوص فاللام صلة للوضع وعند الجمهور للمفهوم
نفس بشرط استعمالها فيها لا فيه فالدم للعرض للوضع **قوله** للمفهوم
الكليين لا الجزئيين المعنيين فكلاهما اي الوضع والوضع له عامتان
فلا نقض بينهما بهذا على ما عليه المحققون واما ما عليه الجمهور فوضوحها
للمفهومين الكليين بلا شرط الاستعمال في الجزئيات المعينة فلا تنقض
بهما شي ايضا **قوله** فيه اي في التوجيه الثالث انه اي التعريف منتوض
بمنقولت بالخطا انا كذا خلا فانه لا يصدق التعريف على انا
لا تنفأ حيثية الكتابة عن نفسه بل في حيثية توتج الخطا اليه
ولا يصدق ايضا على انت لا تنفأ حيثية الغيبة في الحاشية هذا ^{التنقض}

التنقض وادعى الاولين ايضا وعلى الجواب المذكور يلزم فعلة ضرب
مثلا في ضرب ما ضر وحرية من في من جاز وهذا خلاف ما صرح به
القائلون بتعدد الوضع ويمكن ان يقال ان انا وانت في المثالين
المذكورين واما لما مستعمل في غير الموضوع له اعني اللفظ الدال
على الموضوع له فيلزم المجازية في كل ما اريد به اللفظ ولم ارقا ثلثه
والاشبه ان يمنع ضيرية ما اريد به اللفظ ويقال يخرج من صفة كما يخرج
الفعل والحرف من نوعهما انتهى قوله هذا التنقض اي الضمير المتنقض بنحو قلت
انا الخ وادعى التوجيهيين الاولين ايضا اي كانه وادعى الثالث
فانه لا يصدق على انا وانت انه وضع لذات متكلم او مخاطب بعينه اوب
اذ المراد نفسهما ومن دفع بجوابه ايضا **قوله** وعلى الجواب المذكور وهو
الذ به الى تعدد الوضع واداة الاقل قوله وهذا اللازم من فعلة
ضرب وحرية من خلاف ما صرح به القائلون بتعدد الوضع من استميتها
كما سيجيى بحقيقة **قوله** ويمكن ان يقال في الجواب عن هذا التنقض قوله
مستعمل الخ فالخروج لا يضرب بل يجب على ما مر في صدر الكتاب وعلى
في محله قوله اعني آه تفسير للغير قوله ولم ارقا ثلثه بهذا اللازم
من تلك المجازية على انه في غاية البعد وخروج عن الانصاف وسيأتي
لهذا نظير قوله والاشبه في الجواب عن التنقض المذكور قوله يخرج ما
اريد به اللفظ من الضائر من صفة وهو الضمير ويدخل في الصنف
الاخر وهو الظاهر كما يخرج الفعل والحرف اذا اريد بهما لفظا هما
كضرب ما ضر من حرف من نوعهما وهو الفعل والحرف ويدخلان
في النوع الاخر وهو الاسم وسيأتي بيا **قوله** الا ان يذهب بتعدد

الوضع وايراد الورد في الحاشية حل هذا المقام انهم اختلفوا فيما اريد به
اللفظ مذهب التفتازاني والجمهور الى انه موضوع بوضع آخر فان كان
غير اسم في الاصل يصير اسما بالوضع الثاني فخواص النزاع الكلمة المطلقة
وذهب الشريف الى وحدة الوضع فلا يخرج من الاصل لمختص بالخواص
بما اريد به المعنى انتهى قوله موضوع لنفسه بوضع آخر لا قصدت
بمعنا بل ضمنى وتابع له ولذا لم يثبت به الاشتراك ولم يجعل الدلالة
باعتباره مطابقة وتضمننا التزاما وذلك ان لما وضع الواضع اللفظ
في الكلمة قصد وضعها لانفسها ضمنا ولم يقصد به المعنى الضمني مثلا
اذا قال عيت ٢ ضرب للمعنى الثلاثي اربابه لنفسه في ضمن ذلك التبيين
عنه لما كان فعله الفاضل العصام عن العلامة التفتازاني واعتراض
عليه باننا لا نسلم ذلك في الموضوع بالنوع اذ لم يتبع منه اطلاق واردة
نفسه عند ذلك الوضع بل الواقع انه ذكر القاعدة ودخل فيها امر
ولم يذكره بخصوصه فكيف يكون مع موضوعها ضمنا ثم قال فالاول
انه متطعن تابع اذ لو لم توضع للمعنى لم يلقت اليها فلما احتيج الى البحث
عنها والحكم عليها وضعت لانفسها ايضا ليتمكن اختصارها فيبحث
عنها فهو ضمنى غير مقصود بالذات وفي قوله الورد اشارة الى ان ما
صحيح يمكن الترجية وان عدم الورد اصلا او في اخره قوله الى وحدة
الوضع وانكر الضمني ورد ما قاله العلامة من الترجية بانه لا يقتضيه
اثباته والادوات الرمزية ايضا كذلك ولو قيل يلتزم فالنزام مكافئة
في قاعدة اللغة لا يروج عنده له ادعى مسكة من الادبية على انه
لا يساعد نقله ولا عقلا ثم قال والتحقيق انه اذا تلفظ بنفسه

بنفسه اللفظ حين الحكم عليه لم يحتج الى وضع وزال اذ المقصود به
حضوره في الذهن ولا يحصل بذلك فلا حاجة الى المحضر فلا وجه
لا ثباته بلاداع هذا ومن الفاضل العصام بان قال الاظنك في مرة
من ذلك فانك في مقام افادتك اياه باللفظ لا يحتاج الى ان وضع
بل يقتصر بدونه فما احتجك اليه في مقام الحكم عليه ولا ما صرح به
كثيره الاثمة ومنهم الرضوي من ارها اسماء او اعلام والالفاظ ما لم تكن
موضوعا لا تكون اسما ولا اعلاما فلا بد من اعتبار الوضع فيها
فتدقق الشريفة بالمرآة كالا سماء او الاعلام وقائمة مقامها
في تحصيل الدرام فهو تشبيه بليغ يستعمل فصيح بليغ ويقيد من هو
من زوال الدرام ولو سلم فالتنقل الذي ابطه كذا عقل وصرح لا يلتفت
اليه من له فهم صريح وان ذهب الى الجمهور فانه قد بلغ بما مر من عدم
مساعدة العقل جدا لا يمكن اشكاله الا مكابرة على ان المراد النقل
عن الواضع والوضع انما يعلم بالاستعمال اذ لا اخبار به منه وقد
استعمل تلك اللفظ في مقام الحكم على انفسها واريديت واحضرت
بنفسه لفظها كما علمت في صحة الاستعمال وهو المقصود فلا ضرورة
الى اثبات الوضع الظني فلو قال بذلك جميع ائمة العرب بناء على الحكم
عليها يصح قوله المذكور بناء على تحققة المذهور فلا يرد عليه التصريح
المستفاد وتظير ذلك وتوبيخه انهم صرحوا باسم الاشارة موضوع
لغيرهم كلى بشرط الاستعمال في جزئياته مع ذلك نقل عن عضد الملة
والدين انه موضوع ككله الجزئيات ولم ينقل هذا عنهم بل نقله
اكثر من القائلين بما نحن فيه كذا قال الفاضل العصام في شرح الوضعية

العضدية وقالة شرح التخيير بعد ما نقل كلام الشريف وهو تحقيق
فتأمل **ف**نجان يجب تأخير مخرجه **و**ربان لفظ المخاطب كذلك
عطف على خبر وان خبر بان هذا من دفع بما قلنا من قولنا من بعينه
كما قال الفاضل العصام **م**نحوضب غلام زيد إلى آخره **ف**المرجع
في الأول فاعل في الثاني مبتدأ وفي الثالث مفعول أول وفي الرابع
مفعول به ومعلوم أن الأصل فيها والأول ما تقدم ثم أنه لم يجعل
هذه اللفظي كما جعله الفاضل العصام الجامع من متابعة لابن
الحاجب بان عمته إلى التحقيني والتقدير لأن فيه مخالفة للطريقة
المألوفة والعادة المعهودة من جعل التقدير في خبرها للفظي كما
له كما صرح به الرضوي وقال أن دخوله في العنوي أولى كما اعترف به
ابن الحاجب نفسه في باب الفاعل **و**التمزما قريبا أو بعيدا لما
به الرضوي كقوله تعالى **و**لا يزال منكم أحد من هذا السدر **و**كأنه لما ترك
أن كان له ولد مثال **و**لا يزال **و**مورثا وهو الميت **و**قوله تعالى
في سورة صرحت توارت بالحجاب أي غريب الشمس مثال للثاني
بشبهه فزورها بتوارى امرأة حسنة أو ملك بالحجاب ففيه استعارة
تفهم بجنة تبعية أو بشرها بها أو به واشتراك التوارى به الملاية لها
ففيه مكنية وتخييلية أذ العشي وهو وقت الزوال إلى غروب
الشمس يدل التزاما لا تضمن كما توهم من قوله تعالى أذ عرض علي
أي على سليمان نصب بتقدير أذكر بالعشي الصافات الصافين في الخيل
الذي يقوم على طرف سنك يداور جلودهم من الحيدة فيها لا يكاد
سعدا في العراب الخالص الجوار جمع جوار وجور وهو الذي يسرع في جرة

101
في جريه وقيل الذي يجوز بالركض قبل جمع جيدوي أنه غرار مشق
ونصيبين وأصاب الف فرس ولا قيل أصحها بها أبوه من الهالكة
فوزها منه وقيل خرجت من البحر خرجت لها أخيه فتعديبها بعد ما
الظهر على كرميه فاستعرضها فلم تنزل عليه حتى غربت عليه الشمس
وعغل عن العصار والورد وتيسره ولم يعلموه فاعتنم لما فاتته
فاسترها فقهرها متربا لله تعالى لا عبقا قال مولانا أبو السعور
وبقي مائة ثم أخذ الأندلس من الجبال من سلها وقيل لها عقرها أبدا
الله تعالى خير منها وهو الأرجح بحري بامر غرقها شهرود وانها
شهر فقال أنه أحببت حب الخير عن ذكر ربى حتى توارت بالحجاب
قال عليه السلام عند غروب الشمس اعترافا بما صدر عنه وذلك
عن صميم القلب وتمييد الما بعقبه وأحببت أي شئت حب الخزي المال الكثير
مفعول عن ذكر ربى ووضعته موضع واستمر ذلك حتى توارت
بالحجاب رقدتها على منة ما قال قال الله لها لا زورا ولا تحيرا
وقيل كأنه قيل فماذا قال فقال قال ردها على فتأمل فطفق مسما
بالسوق والاعناق أي فردوها عليه صوفا خذ بمسح الياف مسما
ضربا بسوقها واعناقها يقطرها وقيل جعل بمسح بيد واعناقها
وسوقها اجتالها وأعجا بابها وليس بذاك قال المولى أبو السعيد
وفي هذا المقام بعض كلام تجده في التفسير وهو أنها كسيتها حاشية
ابن الشهاب على القاضي **و**قيل الرضوي قوله ومنه مما يكون مدلوله
التمزما **و**وكذا قوله تعالى في سورة المائدة بعد قوله تعالى ولو
يؤخذ الله الناس بما كسبوا من المعاصي ما تركوا على ظهورهم أن

اى نسبة تدب عليها بتقوم معاصيهم وقيل الربا بها الناس وحده **قوله**
في قوله تعالى كل من عليها فان اى على الارض من الحيوانات والركبات
ومن للتغليب او التقليل **قوله** فيه ان بعض الدال لما تأخر وال بعض
المتقدم لا يكون والاحقيتيا ما لم ينظم اليه التأخر فيجعلها من المضي
نظرا الى مجرد التقدم بعينه وغير مناسب بل المناسب الترتيب ان يجعل
هذه من التقدم الحكمي لو ثبت نظرا الى التأخر **قوله** لان ذكره بعد ذكر
الوضع في التعريف تناقضا لان صدق كونه موضوعا لا يقتضى كذا
كونه حكما كعكسه اذا مثل ما ذكر فيه اى الحكمي قول الرضوي والتقدم الحكمي
الى ثمرة قاله فان قلت الى فطره لا ما نقله من ابن الحاجب وهو تفعل
المفسر بل نصريحه تنجيها وارجاه الضمير الى ذلك المتعقل لان جعل
التأخر في حكم المتقدم لداعي الى ظاهر مناسب بخلاف المتعقل انصرف
يجوز كونه متقدما في نفس الامر وجعله مذكورا معنى لظهوره ونبأه
فلا يكون التقدم حكما وذا خلا الفروض الخ وهو قوله في ذكر ذلك
المفسر بان يذكره شيئا مبرها حتى يشوق نفس السامع الى العثور
على المراد ثم يفسره فيكون اوقع في التفسير **قوله** فطره بهذا المذكور
من قول الرضوي وهما نظرا الى وضعه وعلى مخالفة مقتضى وضعه **قوله**
بجاء كونه على خلاف مقتضى وضعه فلا يفرق وجه عن التعريف بل يجب
كما مرارا **قوله** فان قلت آه من كلام الشارح **قوله** هب اى نعم انه
لا يجوز ذكره في التعريف لما مر من التناقض **قوله** وهو اى كونه مجازا
في غاية البعد وخرج عن حد الانصاف في الحاشية لكثرة الضمير المبرم
افرادا وانصافا فاضير الشا والتفة وضير باب نعم وبشر ورتب

رتب وتحو قوله تعالى ان هي الاحيوتنا الدنيا وقسويين سبع سموات
على وجه وباب التنازع وجعل الكل مجازا تمامنا منصف وعلى تقدير
المجازية لا بد من علاقة ولا مسامحة ان يكون صيغة الذكر والتقدم
الحكمي للزوم حاصل الدور وغاية ما يتكلف جعلها ككون مدلول كل
منها مجازيا محتاجا الى شيء تقدم ذكره او تفسيره بموه خروا الذي عندي
لكون الكل حقيقة وعدم لزوم التقدم في ضمير الفاشب وزيارة اولفظ
قصدا بها لا لغرض بعد وان معنى وانه تعالى اعلم بحقيقة الحال انتهى
قوله وضير باب نعم وبشر المميز بكرة منصوبة كنم او بشر رجلا
زيدا وما كنتم في كما يسمى وضير رب المفرد المذكر المميز بها كرتبه
رجلين او امرأة على ما سياتي وضير نحو قوله تعالى في سورة الانعام
ان هي الاحيوتنا الدنيا مما جعل خيره ففسره قال المصنف الضير
للمحبة وابن الشهاب اى المذكورة بعده والرجوع الى التأخر كقوله
في كلامهم واما احتمال كونه عبارة عن الاذنه منها اى ما المحبة
الاحيوتنا الدنيا كما قيل فبعيد جدا اذ الربا ليس في الاذهن الا هذه
الحياة المشاهدة لقولهم وما نحن بمعمرين وما قيل ان هذا من ضمير
النفقة فربود بانه لا يفسر بمفرد وضير نحو قوله تعالى في سورة البقرة
بعد قوله تعالى ثم استوى الى السماء فسويهن فان هن مبرهن ففسرهم
سبع سموات على وجه وهو ارجاه الى ما بعده سبع سموات بناء على ان
الربا بما قبله من السماء الجاهل العلوية واما على آخيه وهو ارجاه الى السماء
ويجعل سمواته بناء على ان الربا الاجرام العلوية فليس منه
وكذا قوله تعالى في سورة البقرة الا ان تكون تجارة حاضرة على حاشا

وقوله تعالى في سورة المائدة ان هو الا موتنا الاولى اي ما الموت
الا موتنا الاولى وفي باب التنازع عند البصريين نحو مني
واكر مني زيد قوله ولا مس في جواز ان تكون العادة صيغة الذكر
والتقدم الحكمي بمعنى التقدم الحاصل بحكم الحاكم كما ذكره للزوم حاصل
الدوام للزوم ما حصله ولزم منه وافضه هو اليه وهو توقف
الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله وذا مستحيلة وبطل للزوم اجتماع
وجوده وعدمه بناء على ان الزمان الذي قبل حصوله زمان العدم و
لان التقدم الحكمي انما يكون بعد المجاوزة وكونه علاقة يقتضي
حصوله قبل فلا شك انه يلزم ذلك في وقد عرفت ان اللازم بطل
فالملازم مثله واما الدوام فتوقف الشيء على ما يتوقف هو عليه
بمرتبة او بمراتب وهو ايضا باطل لبطل حاصله على انه يستلزم اجتماع
تقدم الشيء وتاخره بالنسبة الى شيء واحد واللازم باطل فالملازم مثله
كما ذكره الفاضل العصام في حاشية شرح التمهيد للعلامة الشيرازي
قوله منها اي الضمير المجرى والضمير الغير المجرى الحقيقي الى الشيء
تقدم ذكره او اي تفسيره بمؤخر الاول اي ناظر الى الثاني والثالث الى الاول
فالعلاقة مطلق الاحتياج **ولفرضه** هو قصد التخييم او مجرد الاختصاص
والتميز عن التكرار **ولا** لا تخاف في التوازم كلها الوهم ولا المشابة
فيها لو استعاره بل يكفي الاستعارة تخا او المشابة في بعضها فمن
يلزم الحكم بالتقدم الذكرى استدلالا بصحة الذكر لكون تقدم
الذكر شرطا لصحة الذكر في الحقيقي دون المجازي **وقدم** مع ان اصل
في الضمائر الاتصال لكون منزهة وجوديا وهو لزمه الحق بالتقدم

بالتقدم ولان الاعداد تعرف بمكانتها **ولو** استقل في التلطف الى الخ
في الحاشية قوله بين اهل اللغة اشارة الى ان المعبر في الاستقلال
وعدم الفرق والاستعمال دون العقل والادماج اشتراكا وهم
وهن بينهما انتهى ولا يراد عليه ما اوردته الفاضل العصام على ما في
المستقل وهو ما يصحح البدأ به والوقف عليه من ان لا يخفى ان جعل
للمفصل مستقلا عندهم يجعل الضمير في اياك **ولو** في انت التاويان
وان وعامة يحتاج الى ارتكاب مسامحة فتدبر **ولو** مرفوع المحرر
لما مر به اشتراط الواضع استعماله عند ورود الرفع فلا يرد ان
العامل محال بدنه ولا عامل مع عند الوضع **ولو** كانا والراثر عليه
منهيا الى هن **ولو** كذلك اي دائما **ولو** كتأ ضربت بالظم الى وهو تون
ضربنا وتأ ضربت بالفتح والكسر الى **ولو** اسم فاعل ومنعول ولو معنى
فيدخل المستعارة والنسوب **ولو** مطلقا اي زمانها واستتارا مطلقا
او حالة المستتر في استتارة الصفة بتأ ويرشده الفعل او بشره
وهذا هو الاول في السياق فيقر **ولو** اذا لم يسند الى الظاهر يشير الى ان
الاستتار ليس واجبا فيها كما وجب في المضارع المتكلم والمخاطب
اشار اليه بقوله دائما في ياءه بل جائز فالاستتار نوعا هكذا ينبغي
ان يفهم هذا المقام والفاضل العصام لم يعط حق المقام بالتمام
حيث قال لا حاجة الى لانه المقام مقابيا ان اذا وجد ضمير متصل
يستتر في اي مقام لا في اي مقام يكون ضميرا وبين المقامين بين
هذا كذا لان من حق المقام مقابيا ان الاستتار في اي مقام يجوز في اي
مقام يجب فافهم فانه تفسير واما البارز المتصل فلا يسند اليه بسخط

ورجتها عن الفعل بمنع البارز القوي عنها ولدا لا صيغة ^{على} غيرها
مفرد بها على مفرد ه ومثناها على مثناه وجعها على جمع **مول** والمث
اي ويستتر في الماض الكاشف للغائب او كانا ذاك الماض والمستتر
له والاول جزيل معنى وكذا الاواني فتأمر ذاك لدلالة صيغة
الفعل على الفاعل المفرد والاختصاص مطلوب ولذا لم يبرز بخلاف
التثنية والجمع فان صيغة لا تدل على الفاعل المشي والجموع ولذا بزز
الفاعل فيهما وبخلاف الفاعل المخاطب والمخاطبة فان صيغة الماض
لا تدل على الفاعل المخاطب **مول** والمضارع لهما لما مر **مول** وللمتكلم
لما سبق ايضا وانما الخ لانه كلا منهما لا يسند له الظاهر الذي للغائب
لما قلنا صيغتها اياه **مول** مطلقا جوازا وجوبا **مول** وامر المخاطب
لما ذكرنا ايضا **مول** لفظا ظاهرا ومعنى اي اخبار وانشاء وحكما اي اعرابا
وبناء على الاصح **مول** بخلاف التثنية وامر الغائب لا تدل بخالفة لهما الا
معنى **مول** فانه لا يجرده لانه مع الجبر وكشي واحد لشدة الاتصال
بينهما للاختصاص من الطرفين لفظا ومعنى لما مر خمسة انواع ^{نفي} بنا
المتصلة في الجبر **مول** عدتها اربعة لا تحا الجبر ومع المنصوب
في اللفظ فتدبر **مول** ولونه وجه في الحاشية زيدا ليشهد اعطيتك
ايا وكنت اياه انتهى وسياسة انهما ذوا جبرتين **مول** انما ضرب
انا فانه في ما معنى ما ضرب الا انا وتقديره فبنيه فصل حكمتي
والانفصال واجب بعده وان لم يلتبس للتردد ولكن في شرح ^{الفتا}
انه لا يجب الا اذا استلزم الاتصال الالتباس بخوجا في اخوك انما علمت
زيدا ايا **مول** بخوجا في زيد وانت مما كالا الفرض من العطف وخرجنا

ويخرجنا في اما انت او زيد مما كالا الفرض من التردد واذا كان الشك
من اول الوهلة وبخواسكن انت وبخوليتك اياك مما كالا الفرض
من التاكيد والفصل في الاول بالمستكرة فالنصل اعم من الحكمة ولا شك
ان الاتصال ينافي هذه الاغراض **مول** لتبادره الخ فيه رد الرضة
حيث جعله مما لا يرفع به البسر في قوله صفة المراهبا ما في البسدا
فاقتصار الرضة على التثنية الاول والفاضل العصام على الاربعة
الاول ليس بمرضية والمراهب بالجري في عرفهم **مول** خيرا كما مر ترك كما مر
مول وجا في زيد لم يقل وزيد عطفا على المرفوع المتصل بالنصل لئلا يكون
المثال يعتمد لما لم يكن مما نحن فيه فافهم **مول** تاكيد لازم مسند اليه
تبعها فاما ان يكون مسندا اليه التبعي لا الاصل في فافهم **مول** بلا ضعف
ولو كان فاعلا لجاز معه كزيد قاعدون غلما لما مر ان هذه الصفة
كالنصل المسند الى الظاهر في كونه مفرا دائما **مول** ولو فعله ولو قال ولو
فعل اي ولو اسند اليه **مول** انشأ انشأ جاز الاتصال ولو قدم الاتصال
لما اولى فتدبر البسر ولم يلتبس على ما في الرضة وفي الهند يوجب
الانفصال في مقام البسر وقال الفاضل العصام فتعصبه قصروا
التقدير فيما ذكره ونقضا ايضا بنحو اقامت وخرجنا في زيد ^{عجبي}
ضرب هو والضررب هو ونحو عندك هم هو ولو قال او يكون مسندا
اليه صفة لم تجز على من هو **مول** اشمل لان الصفة كما لم تجز على غيره
لم تجز على من هو **مول** لما عرفت من المراهب بالجري واقول شمول للاول ظاهر
فانه يصدق على قائم في اقامت انت ان صفة مسندة غير جارية
على شئ واما الثالث فلان الظرف في حكمها فيصدق ذاك ايضا

وأما الثاني فغير مسلم لأن إطلاقها على المصدر غير معروف ولا
 لا استئصال وإزالة النسبة بعيدة على أنه لا يرد على ابن الحاجب لأن
 ما ذكره ما ذكره بقوله أو يكون مستنداً إليه الخ وأخر في قوله أو بالنظر
 لفرض كما ذكره الشارح لأن الصفة والنظر في المصدرين على الاستغناء
 أو التبع مع مرفوعيهما جملتان وأبرازهما فيهما منفصلين حيث
 لفرض الفرق بين كوزها جملتين وبين كوزها جزئياً والابراز في
 المصدر لفرض الفرق بين ما يورثه ويتقدم الفعل ويسند مسند
 في العمل بلا ضمنية أن من اسم الفاعل وعنه وبين ما يورث ويتقدم
 ويسند مسند فيهما كذا في الرضعة نعم يرد على المصنف أنه لو قال
 أو استند إليه ما لم يحتر على صاحبه وأريد بما يعي الصفة والنظر
 والمصدر كان أشبه فتأمل **قوله** وبما في الرضعة وتلخيص ما فيه
 أنه ان اختلف ما جرى عليه محتمل الضمير وما هو له من الافراد
 والتشنية والجمع في التذكير والتأنيث فلا يسرد ان اتفقا فيهما
 وفي الغيبة فالبسر حاصل مطلقاً وهو الضمير المنفصل لا يرفع
 وأن اختلفا في الغيبة والتكلم والخطاب فلا يسرد في جميع الافعال إلا
 في غائبة المضارع مع المخاطب وفي الغائبة من المخاطبين فإنه
 موجود فيها الآلة يرتفع بالتأكيدها ما الصفتان في جميعها ليس
 مع الاختلاف المذكور لكنه بالتأكيدها يرتفع ولذا طرد البصرية فيها
 وإن لم يلبس راءاً في افعال كلها فقد اشتملوا على أنه لا يجب
 التأكيدها أصله لغة مواضع البسر بهذا وقوله والضام المنفصل
 لا يرفع قد عرفت ما فيه فتذكر **قوله** بخلاف الضمير المنفصل الاصطلاح

الاصطلاح نحو أنك فلا يرد أن الضمير فيه كما أنه منصوب العمل
 كذلك مرفوع العمل ولم يتعرض للمجرور مع أنه لو كان عاملاً حرفاً متصل
 أيضاً لأن الكلام في تعيين مواضع انقضاء المجرور المرفوع والمنصوب
 وقد عرفت أن لا منفصل **قوله** لا متناهي اتصال المنفصل بالمحذوف
 بخلاف العكس لأن عدم اتصاله لا يجب أن يكون منفصلاً فحذف
 كحذف آخر الكلمة ولذا لم يتعرض لمتنه بخلاف الأول فإن التلغظ بالضمير
 يوجب ذكر امر يتصل به لعدم استقلاله فيه فإذا لم يجد ينفصل
 بالضرورة **قوله** فإن اللفظ مقدم على المعنى بالنسبة إلى السامع القصور
 من الكلام وابن الحاجب نظر إلى العكس بالنظر إلى التكلم المحدث لظاهر
 وشرفه ومصودية فلا وجه لتقديم المحذوف حيث كان لا يخفى فنظر المصنف
 أدق وبالمعقول الحق كذا أن تقول أنه اعتبار الترتيب والمصنف الترتيب
قوله والأولى تقديم الأولى وهو هو والأولى لقرب من الوجود من الأولى تأخير
 الأولى كما فعل المصنف لقرب من الوجود وملازمة لما بعده وقرب هو
 من مرجع الأولى أن يقول غير مرفوع أحدهما إذا التقصروا الاختراع
 عن كون أحدهما مرفوعاً وإذا نقر فيه بخلاف ما قال المصنف فإنه كما لا يحتمل
 يحتمل الاختراع من كوزها مرفوعين ولا وجود له فلا فائدة فيه على أنه
 مستغنى حيث عرفت أحدهما قال المناضل المصنف الأوضح واحد من العتق
 وجه أن أحدهما مضاف والأصل في الإضافة العرف فلا يلزم التفصيل
 الآتي بقوله فلو أحدهما الخ بخلاف واحد فأن ذكره محتمل لا عرفية غيرها
 للتقديم والتأخير اللهم إلا أن يقال الإضافة للعهد الذهني لا الخارجي
 فأفهم **قوله** إذا لو كان أحدهما مرفوعاً **قوله** فلو أحدهما الخ ولو قال فلو

اعرف كما اخبر في الحاشية الفاء في غير واقع موقعا انتهى
 الاتصال ولم يجب خلافا لسيبويه **قوله** نحو ضربيك الخ قال الرضبة ان الاتصال
 بعد الجوراد منه بعد النصب وانه في باب خلت والاتصال في باب
 اعطيت **اولى** **قوله** الاعرف الغائب فيه ان الدام **قوله** التفضيلية
 لا يجتمع في الفعل التفضيل كما سيصرح به **قوله** لازم خلافا لمن حكى عنهم
 سيبويه جواز الاتصال مع تأخير الاء مرذان قال هذا امر قاسوه
 ولم يتكلم به العرب وخلافا لايضا فانه جوزه عند مسأ والاضيرين
 الغائبين وقال هو غير مكسور وقاسر البئر وغيرهما عليها **قوله**
 سيبويه اي الاء فعال الناقصة انما اختار المصنف خبريا كان
 عليها لتناول صريحا كونه خبريا ونظامه **قوله** والاولى بالرهانية
 من التثنية بخلاف مفعول باب علمت مع انه مبتدأ او خبر في الاصل فانه
 مفعول حقيقة في الحال فرجح فيه جرة الاتصال **قوله** لولا الاستعانة
 لا التخفيف ان اللام وهو الاء وفوقها سبق بخلاف عبارة الكافية **قوله** لكونه
 مبتدأ محذوف الخبر عند البصرة او فعلا لفعل محذوف عند الكسائي
 او مفعولا بلو عند الفراء لكنه على مذهب ليس مما نحن فيه بل مما يجب فيه
 الاتصال ولذا لم يقرها **قوله** وحسبت بالمتكلم **قوله** لفعل مقارن هو
قوله تصرف في العامر لئلا يلزم التأويل في الفاء كثير **قوله** سرف جرت
 حقيقة على ما هو المتبادر غير متعلق بشيء على ما كان في الاظهر **قوله** قال النصارى
 العصام ويمكن ان يقال معنى جعل حرف جر ان نزل منزلة فاء في معنى
 لازم التعليل بمعنى لولا انت لهلك لاهلك لوجوهك والمنزل منزلة الشيء
 لا يلزم ان يكون في حكمه كل الوجوه فلا يرد على كلا التفسيرين انه لا بد

لا بد منه متعلق وليس له متعلق **قوله** محسب بمعنى لعل وانه لو كان
 كذلك ينبغي ان لا يقال عسك ان يخرج كما لا يقال لعل زيد ان يخرج
 لا متناع دخول ان على خبر لعل واجب بما مر آتفا وبان دخول ان
 في عسك بالنظر الى ما بقى من اصل معنى والى يحيى ان في خبره قليلا **قوله**
 بعينه **قوله** على اصلها ان يكون احدهما مجرورا والآخر منصوبا خفية
قوله تصرف في الضير لانه لا شك الجاء في قبله ولانه مجهول فهو اخق
 بالتصرف فيه فجعلها اي الضيرين الذين احدهما مجرورا ومنصوب
 والآخر منصوب **قوله** على اصلها ان عدم كون الاء حرف جر والتأني
 بمعنى لعل **قوله** وتجب نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية والفرقة
 الوقاية ذكره الفاضل العصام فاستأنى بجازية آخر الفعل ولو
 حكما عن الكسرة التي هي اخت للجزوه التي في آخر الكلمة لا مطلعا وكرة
 تضربين ليست اخت لكونها في الوسط حكما لما مر ان المرفوع المتصل بالجزء
 وما ذكره الفاضل العصام من قول ولذا لم يسما سر عن كثرة نون الوقاية
 مع ان الحرف مما يجب ان يصاحبه لا نها لكونها على حرف واحد ليست
 كثيرا اخت كل فظهر ان لو ترك الاء فخالفت لما سبقت من ان عدم الكسر
 في الحرف للحفاظة لا للصيانة وان الاولى سبب مرتجى والثانية موجب
قوله عارضة او بخلاف يا تضربين فانها عدم استقلالها كاللزم
قوله مع الياء قال الفاضل العصام الاولى مع ياء المتكلم لانه المتبادر
 من اطلاقها يا الضير فيشمل يا المخاطبة للمتكلم لا المخاطبة **قوله** ما ضيا
 يدخل فيه مثلما انصرف **قوله** مجررا اي مجزا خاليا فلا يرد ان التجرید
 يقتضيه سبق الوجود عن نون الاعراب اي نون هي الاعراب واما مع

نور الضير والتاكيد فيجب لوجوب فتحها كضربته وهل يضربه وتعمل
لشهره لا مرجله فيها وقد عرفت فيما سبق ان ادخاله في المضارع بعيد
قوله لان كراهة اجتماع النونين التي تقتضيه وجوب تركها عارضت الوقف
المذكورة التي تقتضيه وجوب اتيانها فتسا قاطنا لا مراعاة الانتفاء وجوب
الاتباع والترك واختلف في المتروكة نون الوقاية او نون الاعراب
فذهب الجزولي الى الاول وهو المختار لان التثنية لا ترفع الرفع اهل
من الرفع فوافق بالترك وذهب سيبويه الى الثانية لانه المعروف المحذف
بالجزم والنصب ورواه الناضل العصام بان المتروكة في ليست ولعلني
ولدى نون الوقاية فهو مع اليا احق بالترك اكثر الشواهد **قوله**
محافظة على الحركة البناية في بابا ان والسكون في لدن فلو عكس
الترتيب كما احسن على لجواز الدخول وكراهة اجتماع النونين
في النونيات وحمل على الاخرى في غيرها وهي النونيات **قوله** ونحنا
الاولى تقديم على الجواز لقربه من الوجوب الا انه آخره لئلا يفصل بين
حكم الفعل بل نون وبين حكمها ولا اشتراك لدن وبابا ان مع الحكم
قدمهما مع على انه ذكر فيما بعده حكم لعلنه مرجعية الدخول فافهم
على الحلافة خلافا **قوله** وعدم المضارضة بعدم النون **قوله** فظهر
اي اذا اختيرت عند عدمها فظهر **قوله** بخلاف الصيانة التي
حيث اوجبتها فيه عند عدم المعارضة **قوله** ويسبق بل فصل لتبادله
بالجمل المذكورة بجزئها خلافا للكوفيتين في جواز حذف احدهما وتفسير
بمفرد موقلها نحو طننت قائما زيد اي الضير الذي بمعنى التسانيد
فالتسمية به لكونه بمعنى لا لرجوعه اليه كما سيعرف به **قوله** ضير فائت

ضائب بالاضافة كاخوية مفرد بهم صفة ضير لانه ابرها هو المقصود
في البيا وهو في الفرد اكثر منه فيما يدل على العدد غير واجع الى ثبوت الضير
الابرها المقصود **قوله** لا يزول الخ اما بالتاكيد والبدل والياء فظاهر
واما بالعطف فلا لانه لو كان قائما مع يكون تفسيرها لان الواحدة
لا تفسير للخائرين وقيل لانه ابرها لما اخرج الى الفسركا كغير المستقل
فلم يناسب كونه متبوعا والفصل المتقدم لكونه موصلة واما الصفة
فقد سبق ان الضير لا يوصف به بان يكون مرفوعا **قوله** باعتبار التقية
اي باعتبار انه بمعنى التقية ولذا سمي بضمير التقية **قوله** فضله اي
كالفضلة بان يكون منصوبا نحو انما بنيت بحركة التاء فرفق ونحو هي
كان القوان معجزة وانما ان المعجزة القوان كذا في الرضة لا يفتننا ثابته
لان مقصود بهم فلا ينبغي ان يراعى مناسبة لهما **قوله** واتصال لغزقي
لا اصطلاحى والآله استتار مستدركا **قوله** اي انفصال فالظاهر
وانفصال الاداة اختار ما اختاره لكونه اخصر واما يرون فانه وان
كان غير الاستتار لكنه ليس غير الاتصال فالظاهر ان اخصر ويزرون
اي بالاتصال او الانفصال واستتاره كما قال بعض الكمل فافهم
كان منفصلا لما مر من امتناع اتصال اللفظ بالمعنى وعدم وجود اتصال
المرفوع بالحرف في لغزقي **قوله** كما مستدركا لكونه عاملا ما ضيا من غايبا
قوله كان بارزا اذا انصوب لا يستقر على ان الحرف لا استتار **قوله** واما
جواز المدلول بقوله الخبر كلام مستقلا لا يقتضيه الارتباط بل رابط
وقد نظروا لان عدم دخول النون في الاء ساء الشرطية مع معونة النون
يكفي دليلا عليه كذا في الرضة وقال الناضل العصام ولا يخفى ان القول

وربما لا يرد فرق بين المتمكن وغيره كذا في الرضعة **قوله** وما عليه
اذ لا يقال فاسم الإشارة فلا يمكن اذها العلمية المزد بقرينة لثبات
قوله والادراج ان يجعل اسماً الإشارة بمنزلة ما موقوفة بلا اعراب
لعدم العامل وجبة السلامة عن الاحتياج الى زيادة تقدير في الالف
وللمذكور حال او خبر مبتدأ محذوف والجملة معكم معترضة **قوله** واذان
وذين لثباته لم يغير الا سلوب السابق فاصاب انه يجوز حينئذ لثبات
ما يجوز في المذكور بخلاف عبارة ابن الحاجب حيث لم يجوز فيها جعل لثبات
صفة لذان وذين اذ الصفة لا تتقدم على الموصوف ولا حاله من فعل
الظرف المتقدم لعدم جواز تقدم الحال مطلقاً على الما العامل الظرف
عند سيبويه وكذا عند الاخفش اذ لم يتقدم المبتدأ عليها كما في غيره
وقول الفاضل العصام قد يكون اقرب الى المعطوف عليه لم يعا ولا فاء
على انه يعارضه لكون لذان وذين ابعده عن المعطوف عليه **قوله** وتا قبل
الذال تأ فرقاً بين المذكور والمؤنث على ما هو المعتاد في قلب تاء
كما في اخت ولذا جعل اصلاً للسائر في قلب الالف ما لا يمانع في الفرق
وتة يسكون الراء في الوقف والوصل اجراً له مجزاً او يكسر فيجتمعا التفتين
بقبلها اي الالف **قوله** بصله اليها الحاصل بالاشباع فينبغي ان لا يكتب
كواد ضربه لكن كتب ههنا تقليداً للاشتراك كناية **قوله** وذي
بقبل الالف يا فرقاً بينهما بالياء التي هي علامة التأنيث في تضرين
قبل هو الاصل مرضه لضعف دليله فانه معارض بان بلا ذال بقبله
الذال كما انه با ذال قبل الالف يا وان رجح بان قلب الالف هون
في معارض بان التأ في الفرق اغلب ويسجى ولا تأويل قوي غير معارض

غير معارض وهو قوله وهذا الخ اي يجيء المشيئة من تالفة السائر **قوله**
والقصر فيكتب بالياء لكونه مجهول الاصل ويرسم الواو ولا يلتبس
بالحرز جرد والمحدود مجهول **قوله** في بعض الالف في العاشية قبل ههنا
بني حارث **قوله** على قراءة ثقيل وانما احوال على غيره لانه يمكن ان يحذف
على حذف اسمها فانه جائز على قلة واما على قراءة التخفيف فيعمل على
الالف **قوله** ويدخل الراء لتداساً في العدد عن عبارة ابن الحاجب
حيث ذكر المحروق وراى الدخول على الاقل على سبيل العروض بقرينة شهور
هذا ولا يتوهم خاها وذكر حرف التنبيه واراد به الراء بقرينة اشتراكها
اختصاص استعمالها بالجلد قد سبق ان الشبهة لا تكون قرينة لاسيما
للمبتدأ والدخول وان شمل المحروق بالآخر لكن المصنف اراد الدخول
على الاقل كما اشار اليه الشارح بقرينة المقابلة بالمحروق **قوله** للتنبيه
اي لتنبيه المخاطب على المشار اليه المحسوس ليلتفت اليه فينظر الى ان الشيء
يشار اليه من الاشياء الخاطرة فلذا لم يترد بها الا فيما يمكن مشاهدته
من الحاضر والترسب لانه البعيد الغائب الذي لا يمكن ابصاره اذ
القائل لا ينيته احداً ليرى ما ليس بمرئ منه فلذا لا يجمع مع اللام
قوله آخرها في الانسب اواخرها فلا يقال لها ذاك وهاتك
لما ترين يقال ذاك وتلك في نيك كسر اللام في اللام الاقل لا اجتماع
الساكنين ولم يحذف الالف لاختلافها وكذلك تالك في تالك واما تالك
بحذف الالف فلفظة قليلة ولم يكسر في التأ قبل حذف الياء لا اجتماع
الساكنين لئلا يلزم اجتماع الكسرتين مع الياء **قوله** يعني كما قاله
الكافي الا انه آثر ما آثره تنصيصاً على حرفية تنبها على حال الخطاب

تنبيه على ان الاضافة لاداة الملازمة **مولد** لتباينها صدقا
عليه اسم الاشارة الشارعية وما صدق عليه حرف الخطا حال
المخاطب فلا يكون تأكيذا ولا وصفا ولا عطف بيا وعدم التصديقا
فلا يكون بدلا واسم الاشارة لا يضاف **مولد** لتقدير تنكيره فلا يكون مفعولا
اصليا ولا ودا للعطف **مولد** وقيل في الحاشية **مولد** وضع في الحاشية
هندي معنا مستندا بفتح النون اي هو يدا وهو الا نسب بالتقريب الآتي
الآتي مبني على التبريد عن معنى الصلة او بكسرهما اي متبائنا والانسبة
التعريف بما يناسب النعم بضمير نحو افعلا مرار ورجع التوجيه طاهر لاهل
والسند وكذا المستند بالفتح ما يؤيد به النعم فافهم **آجب** في الحاشية
هندي بان فيه اي في ضمير دليل الاسمية لانه المدعى فلا يصح سند
لنعم فلا ودا **مولد** كلام على السند بالنعم وهو انما يفيد ان كان
مساويا ولازم للنعم **لان** في اللزوم يستلزم في اللزوم والافلا
لان نفيه حيث لا يستلزم **واللزم** على العلة اثبات المقدمة المنهية
وهي الكبرى المطوية واثبات كون السند لازما لانه السند مطلقا
وانه هذا الاثبات وابن هذا الاثبات الكلام عليه اي بينهما بين بعيد
ولو قال النازل لا متنازع وقوع الظاهر مقامها مع عدم دليل الاسمية
لسلم عن النعم كما قال الفاضل العصا على ما لا يخفى على ذوي الاقلام
ذاك بالفتح او الكسر وجا افرأها مثلها بين ذلك مما ذكرناكم لتقد
المخاطب والمشا اليه وذلك خير لكم موضع ذاكم لتقدد اليه **آجب** آخره
نحو ما سبق والذكر قوله نحو ذاك وتاك اصلا ما ذاك وتاك
بسكون اللام على ما هو الاصل وقلب اللام بالنون للزب وحذف

الكسرة لادغام وكسر الثانية للالتقاء وعدمه مع سكونها الشا عند لزوم
كسروها وفيما نحن فيه ليس كذلك واللام يكسر في المفرد ولم يغلب النون
اللام مع ان القياس قبله الاول لكونه علامة ولزوم غنة هذا وقيل
انه قبل النون والادغام قياس وفيه ان الاصل الادغام في الاواخر
وانه يلزم الفصل بين المشي وقيل التشديد موضع عن الالف
المفرد واللام يصح هذان بالتشديد ودخبا تذكر ما ذكر وفيه ان يفي
حيث يكون ذلك بالتشديد للمتوسط كما بالتحفيف **وقد يقال**
ان لم يجعل ان لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل التشديد للبعد
بل يجعل عند غير المتدور وصيغ المشي على السوية للقرين والبعيد
والمتوسط **مولد** وبغيرها اي بدورها لا بشي مغاير لها فالاصح
بذلها الاسم لا للمقارنة المقسم الوصول والقرين هما اي معنى
الاول الوصول بغيره والثاني الوصول بغيره **مولد** الالبجلة **مولد**
معنى شتى صلة خبرية لا انشائية لانه يجب ان يكون مضمون الصلة
كما معلوما للمخاطبة اعتقا التكلم قبل الخطا والانشائية
لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها وها نرد ولو غير
ضمير نقص التمام الذي في الكافية وما فيه من اللطيف لا يخفى **مولد**
وليس كذلك بل الوصول لا تماثلية في المعرفة بوجدها والجهالة
بالكنه فلا يجوز التعريف بها فلذا احتج ابن الحاجب بالتفسير
بجمله خبرية **مولد** كذلك ذكره المالك في التفسير حيث قال او غلت
وذكر في المحواش حواشيه مثالا والتفصيل في شرح الفاضل
مولد مصغرة على خلاف القياس ان القياس رظم الاول وهو اللام

ابته على فتحه على خلافه تخفيفا وعرضه الالف في آخره كما تكيد
قوله والمحدوفة اي الجملة التي حذفت مع العائد للفتح مبتداء من نص
المخبر **قوله** الذي اللام الاولى حرف تعريف وفاقا زيدت عليه
انه معرفة لانه يكون وصفا بها كوصف بالكرة لانه في حكم الصفة
المشتقة في وقوعها وصفا وشئ من الاوصاف لا يكون معرفة بدون
اداة التعريف وانما التزم لارتباطها بالوزنعت تارة لانه كونه
للتعريف كما في الرجل ورجل ولذا يكتب بلامين مع ان القياس
كتب المدغم اذا كان الالف في الكلامين ثم انه يكتب في نصب تشبيه
وجزها بهما فربا بينهما وبين الجمع وحمل الرفع في تشبيه وكذا
حمل تشبيه التي عليها واللام الثانية من اصل الكلمة وكذا الياء عند
البصرية **قوله** وجاء حذف الياء فيها اكتنا بالكر وحركة ما قبلها للفظ
بالصلة **قوله** والذان والتان حذف ياء مردهما للدلتا الساكنين
فربا بين المتمكن وغيره **قوله** كالعلي قيس والاولى يلتبس **قوله**
والذين في الاحوال الثلث على الاكثر بحذف ياء مرده لما مر وجاء
الذون رفعا في هزيل **قوله** ولو قدم الذون على وهما او على عذف
لها احسن وجبر على الاول استغارة اختصاصه بالاولي العلم **قوله**
حذف نون ايضا من العبارة ولكن يفوت على هذا الاختصارية وعلى
الثاني يفوت الاول ولا يفوت الاختصارية فتأمل **قوله** لا تلام
وحده قال الفاضل العصف لم ينقل اختلافه ان الوصول هل
هو الالف واللام او كلاهما كما اختلفت في حرف التعريف والظاهرة انه
لا فرق بينهما وتخصيصهما لا يخرج من التعريف بحكم انتهى بقول المصنف

المصنف في بحث اسم الفاعل واللام استوى للجميع وتفسير الشارح
بالوصول وكذا عبارة ابن الحاجب يورد ذلك فكل المصنف
في الموضوعين الى المذهبين فافهم **قوله** فالوجه ان يقول والاما قال
بعض الكمل ليكون كون الوصول المجموع مقطوعا فان كلام المصنف
يحمل كون الفاعل وحده على مذهب المتزدد ولما وجد على ما ذهب
اليه سبويه وليكون موافقا لاختلافه في التعبير عن لفظ مراد به
نفسه **قوله** اكثرهم دخول على الفعل كونه في صورة الحرف
من الفعلية المتصرف فعلها اذ لولا لم يصاغ بما جردا عن حرف النفي
والاستفهام والادستقبال اذ لو صيغ لكان معنى ما ذكر وبما قرنا
ظهر ان قوله سيبكان مفعول عن ذكر القيد المذكورين كما سيجي
قوله بها فان قال المولى الجاني فافهم **قوله** بالذي لا صالة في الباب
ولذا قال ابن الحاجب بالذي لا لعدم الالم كما يغيره **قوله** للاستعانة
بالصلة للاختيار ويسمي تحقيق في الجملة الاولى بدليل اضافة
المحل قبله او للخبر عنه فاعتبار المولى الجاني محذوف في الاولى وكونه
مخبرا عنه باعتبار التعبير عنه بالذي مثلا في الثانية فكيف لا يفي
في باب التغليب استيناف كانه قيل لا يشتمل الخبر عنه النصلة
فاجاب باحد الثلث وانما غلب الخبر عنه عليها لكونه ركن اعظم
من الكلام واصلا كاملا فيه والاختيار في الاول وهو خير بمعنى الجواب
اي اجيب فاليأصلة لا للاستغارة وفي الثاني وهو الخبر عنه
بمعنى السوء ال اي المسئول عنه ركن اول في شملها بلا تغليب في الحاشية
لم نقل بالتضمين لانه يستلزم الجمع ولا يمكن ههنا كما لا يخفى على من

انتهى ثم انه عطف على ما به التعليل ما لا وكذا قوله او نظرا الى في
الحاشية الشرايح بنوا حال الباء باضعف الوجوه وسكتوا عن غيره
كونه اخرج الى الباء ونحو اولناهما لا بثلاث اوجه متوقفا على الاضعف
الى الاقوى انتهى وفيه ان المولى الجاسم لم يسكت كما بينا وكذا الفصل
العصام في الغالب وان دل على الوصف في الغلوب كما يتبين خبر
عن ضرب زيد بالذي في العجني ضرب زيد فيقال الذي اعمبك
ضربه والحكم للغالب **مول** على ما بينا بقولنا فان الموصول الخ في الحاشية
نظير المطابقة المعنوية قوله تعالى ولئن سئلتم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فان خلق السمية في الظاهر
فعليه في الحقيقة اي خلق فلان ام خلق آخر انتهى **مول** في غاية الركائز
وعدم الجزالة لانه وان كان الجواب مطابقة للسوء الى الظاهر الا
ليس عطا بقوله في المعنى والمأل والتعويل على هذا عندى لسلامت
على ما ارتكب في الاول من جعل الاخبار بمعنى الآخرة على الثاني
لقد التكلف بالنظر الى الاول في الحاشية فالخبر عنه على الاول
والثاني بمعنى الماضي وعلى الثالث بمعنى الاستقبال انتهى على ما ذكره
المولى الجاسم ايضا بمعنى الاستقبال **مول** وتعليل الغلوب على الغالب
فان الخبر عنه وان كانا ركنا اعظم كنه نادر وغيره كثير فتعليل
النادر على الكثير بتعليل الغلوب على الغالب **مول** في التلخيص والظاهر
واللفظ مخبرا عنه في الحقيقة والمعنى هذا على القول واما على الاولين
ينال بدل في الظاهر في الجملة الثانية اذ في الاول مخبر عنه او مسؤل عنه
وعلى ما ذكره المولى الجاسم يقال بعدها باعتبار التعبير عنه بلفظ

بلفظ اذ باعتبار التعبير عنه بالموصول مخبر عنه فيها **مول** تركا شرا
الاخبار بالذي بالالف واللام في الحاشية كون الجملة فعلية متصرفا فعلها
يجوز ان حرف النفي والاستفهام والاستقبال انتهى لانها ما هي
كما سبق **مول** ونأخيره اي ضمير النشأ وجعل ضمير الموصول محذرا اذ لا
يشتد بهما مفترما بما بعده لما مر من انه لا يقع صفة ولا موصوفا نحو
الذي الخ في الحاشية في ضربت زيدا العاقل **مول** لتعذر عمل الضمير
في محله في معوله **مول** وافيد لشمولها اسم الفاعل والمفعول والصفة
للزوم تنكيرها فلا يقع موقعها الضمير الذي هو معرفة مع الحاشية
والتمييزية لا متناهي جعل ضمير الموصول محذرا كما كثر في ضربته فان
ضمير المبتدأ فلو اخبرت عنه وقلت الذي يند ضربته هو يكون ضمير
ضربه المبتدأ لانه من خبره لا للموصول وكثير ضربت غدا لا تقول الذي
زيد ضربته غدا لانه اذا جعلت الضمير الى الموصول في المبتدأ بغير
واذا جعلت المبتدأ في الموصول بدونه **مول** وغيره من الاستفهامية
وغيرها ذكره اي غيره بكونه جزء معناها في الاصل وان لم تقصد
به الاستفهام لانها قد تشمل التعظيم والتحقير **مول** كما احسن
وكان عطفها على ما قبل ما دلالة المقام مقام الوصل لا الفصل
مول ونحو من الشرطية ونحوها **مول** اما بمعنى شيء وهو المختار عند
المصنف كما يجيء في افعال المدح والذم **مول** او الشيء قال النشأ فيها
شيئا وهو غير معروف نحو قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعلمها
اي نعم شيئا الصدقات اي بدو وهما من منصوب على التمييز عن الضمير
المبهم في نعم والشيء فيكون فاعلا لكونه بمعنى ذي الالام **مول** نحو مثلما

وقيل حرف زائد للتعمية والادراك لانه زيادة الحرف اوله زيادة الاسم
لاستبدادها بالجزئية ولان زيادتها ثابتة في نحو فيها رجة من ان
واما وصيغتها فلا والحمل على الثابت اوله في النسبة اي مثلا عظيما ^{يجمع}
هذه المعاني كلها في الادراك وتأكيد التكرار اي مثلا لا يعرفه ^{حضرة} او ^{حقا}
او نوحا بجهول لا يمكن تعيينه من انواع ^{المثل} وخصت كلمة من بما
الاولى بمن لكن ثبت به على انه قد يستعمل للعالم مثلا كما في التشرح يعلم
اولى مما قالوا بعقل كما لا يذهب على من يعقل ^{فمن} فحق قوله تعالى فمنهم
من يمشي على بطنه اي ما ينزله عليه كالحية وتسمية حركاتها كوزها زحفا
استعارة او مشاكلة ونحو قوله تعالى ونفس وما استوى اي من انشأها
وابدعها مستعنة كما لا رها وابتدعها على من قصد الوصفية فيجملها
كانه قبل والقادر العالم العظيم الشا الذي ستواها ودل على وجوده
وكما قد ردت عليه تسويتها بجازا خبر لنحو ^{اما} الاول فلو ان ثبت
فيه ما لا يعلم بمن يعلم في ادراك النفع والضرر ثم حذف لفظ الشبه
فاطلق عليه ^{اما} الثاني فلو ان اطلقها المختص بما لا يعلم واريد به
صفة ما قائم غير ان ما فيكون من ذكر القيد ارادة المطلق ^{اما}
ارادة القادر العالم هنا فمن حيث انه من افراده بقرينة الصلة فافهم
وفيما في كون من بجازا في الاول بحث لانه ذكره على التغليب في ضميرهم
الراجع الى كل دابة لتغليب العقل على غيرهم والتعبير عن الاصناف بمن
ليوافق التفصيل الاجمال ^{واما} قوله تعالى فمنهم من يمشي على رجله
كالا نسا والطيور ففيه تغليب نعم يجوز استعماله فيها بعقل بتزويل
منزلة من يعقل لاداعي ما وليس فليس في هذا خلا فظهر في كون ما

وفي كون ما بجازا في الثاني خلا فلو لانه كما يجيء لذات ما لا يعلم
كذلك يجيء لوصافه من يعلم عند شمر الائمة ونحو الاسلام
اليزيدي وغيره على ما مر في مرات الاصول في التلويح بهذا قول بعض
ائمة اللغة والاكثرون على انه يعنى العقل وغيرهم ^{وردد} هذا بما روي
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين تلا قوله تعالى انكم
وما تعبدون من دون الله حصب جهنم وقاله عبد الله ابن الزبوي
ورب الكعبة البيت اليهودي عبد واغبر او النصراني المسيح ابن مريم
وبنو مليح الملائكة ردد عليه بقوله عليه السلام ما ابرئك بلفظ توكل
اما فهمت ان ما لا يعقل واقول لا اكثر من ان يقولوا ان المراد
بما في قوله عليه السلام ^{اما} لا يعقل ما في هذه الآية مطلقا وهو عبارة
عن الظم بقرينة حوران الخطا للمشركين فيندفع ما ذكره ابن الزبوي
نحو ايتا ما تدعو فلا اسم الحسن والدماء بمعنى التسمية وهو تقدير
الى منقولين حذف اولهما استغناء عنه والتشويق مخرج عن المضاعف
والتقدير ايتا اي الله والرجل في قوله تعالى قل ادعوا له او ادعوا
الرجل وما من زيادة لتأكيد ما فيه من الادراك والضمير في له للمسمى بـ
التسمية له لا للاسم وكما اصل الكلام ايتا ما تدعو فهو محسن فوضع
موضع فلا اسم الحسن للمبالغة والدلالة على ما هو الدليل عليه اذ
جميع اسماء الشريعة يستدعي من ذينك الاسمين وكونها حسنة ^{لها}
على صفات الكمال في الجلال والاكرام والجلال ^{فاستغنى} فاستغنى ما في معنى ان جنة
الاصالة دعت الى ادراجها فيها كما ان جنة الشيعية في الصفة بحيث لا
منه الاستغناء بالحاضر دعت الى ذكرها بالاستقبال كما بعض نسخ

الكافية وكل وجرة **قوله** ويعرب مع ان حقه ان يبنى كالتسائر للزوم
الاضافة الى الفرد الوارد لجانبا الاسمية **قوله** حينئذ اي حين الحذف
لتأكيد خبره الحذف يعني ان التسمية من جرة الاحتياج الى الصلة ثابت
قبله ولما حذف الاحتياج فتأكد الخبر نعم الى حقه **قوله** فشاب
الغاية فظم ايضا الخبر بخوفه تعالى ثم لتعرف من كل شيعة اي من كل
امة شاعت دينها الا دينا اشد اي هو اشبه على الرحمن عتيا اي
من كراهية واعطى فنظرهم في جرحهم وفي اشد تنبيه على انه تعالى يعقوب
عن بعض العصاة واما على تفسير الانساب بالكنزة فالمعنى ان التميز
من كل طائفة منهم اعتناهم فنظرهم فيها على الترتيب وندخل كل منهم
صليقا ثم الدائقة هي بهم وارتهم منصوب المحل بنزول عند سبويه
ومرفوع بالابتداء عند غيره على انه استترها في وخبره اشد تنبيه
محكية اي لنزول من كل شيعة الذين يقال لهم ارتهم اشد وعلى هذا
لا يكون مثالا لما نحن فيه **قوله** والا عراف ايضا اي كالبنا حينئذ
حين الحذف وجيد وكذا قرأوا ايتهم بالنصب للاضافة **قوله** مبرهم منه بعض
قوله وضع اي كل واحد منهما او اوقع الوضع له فانهم **قوله** في كونها اسمية
في الحاشية لان ما حينئذ مبتدأ والذي خبره وجواب مثلا كذا مرفوع
على انه خبر محذوف اي موضوعه او الذي صفة انتهى قوله مبتدأ والذي
خبره عند سبويه وذلك بان يكون ما بمعنى اي شيء وما بمعنى الذي
فمعنى المثال اي شيء الذي صفة واما عند غيره فبالعكس والاحسن
الاكثر في الجواب المطابقة للسؤال **قوله** في كونها فعلية في الحاشية فان
ما حينئذ بكمال منصوب بفعل صنعت وجواب مثلا كذا منصوب بتقدير

بتقدير انتهى **قوله** بكمال او ما وذا من زيادة منصوب خبر محذوف بالاضافة
اي منصوب مما في الحاشية السابقة **قوله** وذا الطائفة احتزان
عن ذومعني الصاحب فانها تم القبال **قوله** وقد مر في صدر الكتاب
وقد مر ايضا في صدر الحاشية ما يتعلق بتذكر **قوله** الى اسم فعل يدل
عليه باسم الافعال **قوله** اذ لا يقال آه بل يقال اسم فعل وايراصيغ
لجميع مع ان الفرد اخبر وانسب لتمام الترتيب مع التسليم من الحذف
للتبني من اول الامر على تعدد الافراد وكذا قرأها قرينة القصد اليها
قوله فعل هذا الناسب الى لكن المصنف به بذلك على ان هذا التنبه
لا يجب بل يجوز التفتن **قوله** بمعنى الامر اي بمعنى وضعه ولم يقل ما وضع
لمعنى الى لما مر ان دلالة عليه استعماله لا وضعي او وضعي لا اولي **قوله**
قدم مع ان فرغ الماض **قوله** ويكنى في بناءها اي اف واقه فعلى هذا
كان عليه ان يقول او المضارع الا ان يقال لتدبر ترك **قوله** بسبب
المشابة لاسم الفاعل التامة وهي ما كلفظا ومعنى واستعماله
على ما في اظهار الاسرار المنقورة فيهما اي اف واقه بتقدير تشتتها
قوله بمعنى امره لا يسير او هو في الاصل مصدر او صغر تصغير
ترقيم ويستوي في الافراد وما يقابله والتذكير والتأنيث وهذا
نوع من اليجاز **قوله** بمعنى بعد بعدا وذلك لان اسم الفعل لا يخلو
عن تأكيد ومبالغة فريد زيدا بمنزلة ما امره **قوله** وهيها بمنزلة
ما ابعده اذ ما هو بمعنى الماض والامر لا يخرج عن قصد التمجيد ومنه
جاء التأكيدي فادلى بتفسيرها بها كذا ذكره الفاضل العصام
او ذكر المصدرين المذكورين فتدبر **قوله** اي ما كلفظا ومنه فعلى

بمعنى فعل لانه غير فعال للوزن والمغايرة الاعتبارية كافية والحقيقة
ليست بلازمة **قوله** في ضمير قياس لفعال اذ منسوب الى القياس
بجذبا النسبة هندسيه **وسمى** عند المبرد فتا مر فلا يقال
نعم لا نعم ولا كوان من كانه لعدم التصرف والتميز اذ لا سمي حينئذ في فرد
فضلا عن كثرة الافراد التي هي شرط جواز القياس وليس له حدان في
صيفته لم يقلها العرب وكما عليه ان يذكرها ولذا ذكرها في الاظهر
ولا يرد عليه كما اورد المولى الجامي ان لا يقال قوام بمعنى ظلم فهو
وقعا بمعنى اتعد لعدم السهولة وان لو كان قياسا ليقال **قوله** وبين
شارح لب الالباب وهو السيد عبد الله حيث قال والصحيح قول سيبويه
لانه قد كثر بالنظر لالباب واحد وهو التثنية بالشرط المذكور واظهر
فيه وجبا على مزاج واحد ما هو كذلك فالقياس فيه جائز كما انتهى
قوله فلا وجبا ذكره المولى الجامي في تأويل بعضهم قول سيبويه بانه
اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياسا **قوله** في لانه لا يكون الا كذلك
فلذا تركه كمنساق ولم يقل كيانا كما في الكافية مع انه حينئذ يختص
بالأنداء بل موصوف على ما بينه الناضل العصام لعدم دخله البناء
قد مرها مع ان ابن الحاجب اخرها بخلاف المصدر العرف المودت كما يشير
اليه بقوله بمعنى النجوة ولم يصرح به كما في الصفة لكونه مستوكا بخلافه
ثم ان ظاهره مشعر بانه موصوف مصدر وظاهر قوله النصوبات
احوال بانه حال كالتساثر فلعله اشار الى جوازها فافهم قوله فان
الرضية مشكك في لم يقطع الامر ولم يرفعه حيث قال لم يترك الى الآن دليل
قاطع لا على تعريفه ولا على تأنيته الا انهم قالوا انه من اعلام المعاني

المعاني كسبى واما الاستدلال على الشان بالاشتراط طرادا لثابت
الصفة وعلى التخصر والجل عليه وعلى الاول بانه قرن مع برة التي
هي علم البرة قوله انا اقتسنا على حصصا اي حصصا ساخرت
بالبطمة وواحدت بالنتج فيما نحل عليها فنجيب غريب اذ حمل كلمة
على اخرى في التعريف او التانيث مع عدم استعمال الجملة كذلك في
يديم على ان السيرة في جواز كون برة بمعنى البارة ونجاءه بمعنى النجاة
فهم ان الصفة الغالبية لانه اعلام المعاني وان تعريفه كيف يرشد الى تعريف
مالا يحصى انتهى لمخصا وقال الناضل العصام والاول اضعف **قوله**
قوله في موته قال الناضل العصام انه بوصف العلم به على ان لفظه موته
سماعا وان كاستما مذكر المخصا على الكوكب كذا ذكره الرضية ولذا
لم يقل للاهية التي تفتقر الى الشارح النجوى للاهية الوهنة بخالفه
قوله على هذا يرد على المصنف انه خفف ذكره به ولم يذكره في غيره من التبيين
مع انه موته ثبوت ايضا ولو جعله كالتساثر في ضمير مني لنعى النظم
اليها او من كانه اسلم وافيد ولم يحتج الى قوله موته وقوله النصوبات
المنسقة او التثنية **قوله** لمشايرها اي فعلا هذه اي الاقسام الثلاثة الاول
اي فعال بمعنى الامرة الزنة والبالغة اما في الاول فليشورنا في جميع
الاسماء فعلا واما في الثاني فليكونا صفة يقصد بها البالغة واما في
الثالث فلانه من اعلام الجنسية وهي اعلام لفظية يبقى في جميعها معنى الرصف
فيقصد به البالغة واما في الرابع فلان جرائم اعلام الشخصية بحري
الجنسية والنجوى في الحاشية لو يرد العدل لعدم تحققه كما ذكره الرضية
انتهى حيث قال في الاول والزي اري ان يكون اسما لافعال معدولة

من المعنى بدلالة تكبيره الذي هو التسمير واختياره على اللفظ لعدم
تفريقه على اصواتها كما سبق ويجعلها الانساب مطلقا لفظا يشهرها
فلا معنى للوضع فيه ايضا وانما لا يأتى بها لا عناية به في مقام الدلالة
سواء كان ذلك الصوت للحيوانا انسانا او دابة **قوله** او نحو او نحو مثلا
لما حكى من التسمين انما ويسمى **قوله** نحو قال الغراب غرابا اي صوتا يشبه
غرابا او غرابا لفظا يشبه صوت الغراب او قلت بالخطأ **قوله** معنى
كما يتبع بقوله انما بنفس المحكي عنه وحكما وهو كون بناءه محكما **قوله** فيها
ذكر من التسمية لانه حينئذ يخرج عنه الاول بكلا صنفين ^{الثاني} والاول
قوله والتعليل بانه اي الصوت حينئذ اي حين وقع في التركيب
قوله بعد تسليم الاول وهو كون اسماء في الحاشية اشارة الى النسخ
فان التثنية يمنع كون في حرف اسماء انتهى وقد مر تخفيف **قوله**
وغير الكلمة عطف على الاسم وهو ما صوت للحيوان او صدر عن ^{طبع}
كما سيأتي **قوله** والمختار مذهب الرمحشي واجيب بان ذلك
الاختيار في الاسم وغيره المحكي ليس باسم كما عرفت **قوله** من جريتين
احدهما لزوم عدم انحصار سبب البناء في مناسبة مبتنى الاصل
والاخرى ان الصحيح كون المحكي معربا باعراب تنديري كما سبق
في بحثه والذي عندي في الحكمة انه لما عسر لبعضنا وتعذر لبعضنا لكونها
على خلاف المعنى **قوله** فنموا عن الاعراب لفظا لانه تنقض الشبهة
المقصورة لا للبناء فلا يرد عليه ما اوردته عليهم من البحث من جريتين
وتحريك نحوفا ^{قوله} وانما سكونه عند عدم الوقوع في فاجوا ^{قوله} الابهة
هنا الوقت فاجوابها تنديري فلا وجه لهذا المصنف هذا التسم

من المعنى بدلالة تكبيره الذي هو التسمير واختياره على اللفظ لعدم
تفريقه على اصواتها كما سبق ويجعلها الانساب مطلقا لفظا يشهرها
فلا معنى للوضع فيه ايضا وانما لا يأتى بها لا عناية به في مقام الدلالة
سواء كان ذلك الصوت للحيوانا انسانا او دابة **قوله** او نحو او نحو مثلا
لما حكى من التسمين انما ويسمى **قوله** نحو قال الغراب غرابا اي صوتا يشبه
غرابا او غرابا لفظا يشبه صوت الغراب او قلت بالخطأ **قوله** معنى
كما يتبع بقوله انما بنفس المحكي عنه وحكما وهو كون بناءه محكما **قوله** فيها
ذكر من التسمية لانه حينئذ يخرج عنه الاول بكلا صنفين ^{الثاني} والاول
قوله والتعليل بانه اي الصوت حينئذ اي حين وقع في التركيب
قوله بعد تسليم الاول وهو كون اسماء في الحاشية اشارة الى النسخ
فان التثنية يمنع كون في حرف اسماء انتهى وقد مر تخفيف **قوله**
وغير الكلمة عطف على الاسم وهو ما صوت للحيوان او صدر عن ^{طبع}
كما سيأتي **قوله** والمختار مذهب الرمحشي واجيب بان ذلك
الاختيار في الاسم وغيره المحكي ليس باسم كما عرفت **قوله** من جريتين
احدهما لزوم عدم انحصار سبب البناء في مناسبة مبتنى الاصل
والاخرى ان الصحيح كون المحكي معربا باعراب تنديري كما سبق
في بحثه والذي عندي في الحكمة انه لما عسر لبعضنا وتعذر لبعضنا لكونها
على خلاف المعنى **قوله** فنموا عن الاعراب لفظا لانه تنقض الشبهة
المقصورة لا للبناء فلا يرد عليه ما اوردته عليهم من البحث من جريتين
وتحريك نحوفا ^{قوله} وانما سكونه عند عدم الوقوع في فاجوا ^{قوله} الابهة
هنا الوقت فاجوابها تنديري فلا وجه لهذا المصنف هذا التسم

من البنية **قوله** او صوت صوتا غير موصوف لما مر **قوله** وانقضا الرتبة
حيث قالوا لا ارى منعا ان تكا صيرورة هذه الاصوات المتكاثرة
في الاصل للضرب والبر لا ستيفت الطالب بهما عنهما بعد التمكن بخفا
لها اسما في الاعمال لان الله تعالى جعل الحركات في فهم المطلوب منها ^{عنزلة}
العقد انتهى فلا وجه لذكر هذا التسم هنا قوله وقد سبق الكلام فيه في المحكم
مطلقا معرب باعراب تقدير **قوله** المعدودة من البنية لا المطلقة
والا لم يصح الحد على ما لا يخفى **قوله** ومنها ما يقع على حال ولم يصير اسما
في كماله بل دخل في قطر بهذا ان ابن الحاجب لم يصب في قوله اسم
قوله والمرتبة جزئية فهذا الاعتبار عدم البنية وهو كونه وجا خفيا
يظهر تماثيا في **قوله** لفظ لم يقد اسم لما مر ركب من الاسمين في الحاشية
قال شارح الاول ما ركب مع غيره فنيا وجزء الركب لا نفسه انتهى
وهو على ما قاله قاصر لعدم تناوله حينئذ القسم الاول **قوله** او غير موصوف
الحق فابن الحاجب لم يصب في قوله كلمتين **قوله** في الاصل قيد لما ذكره قوله
من اسمين الخ يصبى على حال او صار اسما **قوله** من ظاهر التركيب اي تركيب
احد النظمين مع الآخر فخرج نحو قائم زيد الخ فانه يفهم من ظاهر اليمين
التركيبية في الاول النسبة الاسنادية وفي الثاني الاضافية وفي الثالث
الوقوعية فيدخل خمسة عشر فان هبته تدل على نسبة بين خمس عشرة
وبل عشره وما نسب الي خمسة مثلا ويكتم من ذلك نسبة بين خمسة
وعشره فهذا الاعتبار متضمن للمعنى الذي ذكره الفاضل المعصم
وان قوله ان خمسة عشر كعكبة تركيب الخوف ليحصل الاسم فليس مرضي
عند الشارح لما سيذكره وكذا قول الفاضل الخ ان هبته تركيب

تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على النسبة اصلا كما ان تركيب احد
شعري جعفر مع الآخر لا يدل عليها غير فرق **قوله** حرفا اي على حرف تدبر
عاطفا او جارا نحو جاري هو بيت بيت اي ملاصقا ببيت او بيت
الى بيت من او ملصقا ببيت من والرا من الجار القريب **قوله** في وسط الكلمة
اي فيما هو بمنزلة وسيجيئ نظيره في المضارع فلا يراد به اورد
اولا بقوله في الخ **قوله** ان التضمن للجزئين لان معنى الحرف نسبة بينهما
فلذا بيتا وليس بنا الاول لوقوع آخر وسط الكلمة فافهم **قوله** سواء
كان يد المتعدد بقرينة للاستثناء **قوله** ظاهر لما مر **قوله** اذ ليس المعنى
جاري وعشر مثلا حتى ناب من ذلك لا يراد به المتعدد كما في الاول بل التوا
منه فينبغي ان لا يكون مبنيا **قوله** ان يكون والمرتبة المتعدد لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان المثال مثلا
يدل على واحدة الثلثة لا مطلقا بل بعد وقوعه بعد الاثنين ولم يشر
ذلك لعدم اشتغالها بجميع حروفها فاضطر الى ان يوقعوا صورة
اسم الفاعل التي حقا ان تسبك من جميعها على احدهما الفاعل ويكون
المراد انهما في المجموع لان المعنى واحدة في مجموع العددين فوقعوا على اول
الجزئين دون الثاني ليؤذن الخ وفي اخذ بعض كل جزء مظنة الاتيان
قوله على تلك الصورة اي على صورة الجاري التي عرفت من الاحد مثلا
قوله على العددي احد الذي تضمنه الجاري لا عليه لما مر ان المعنى واحد
من المجموع **قوله** وينبغي ان لا يحذف في نحو جاري وعشرون كاحد وعشرين
ليدل على الجزوف في نحو جاري وعشرون الخ تضمين فيه وانما يقع في نحو واحد
وعشرين مع ظهوره في مثل احد عشر لانه لو حذف في الحذف في مثل جاري

وعشر من لانه لو استقر في الجزء الاول من احد عشر من مثله حادى لينة
على حاله الباقى كما حادى عشر من احد عشر فلا يثبت الدلالة على التضمن الحقيقى
ولانه لو حذف في مثل اثنا وعشرين الى تسعة وعشرين وكتب كما يجعل
ثلاثة اشياء كل واحد اسم الواحد في عدد الحروف بناء على ان الاصل في اللفظ
والفعل ان يكونا على تلك امر وذلك مستكره عندهم بخلاف نحو خمسة
عشر كما يسبى ويغنى في احد وعشرين للطراد فافهم والمعنى اى معانيها
واحد بلا واحد بل فرق فاعلم ان حادى عشر متضمن لغير الحروف معنى كما
تضمنه احد عشر لفظا ومعنى **قوله** معرب عند الجمهور مع وجود سبب البناء
فيه وهو التضمن او الوقوع في الوسط خلافا لابن درستويه **قوله** في حذف
النون للاضافة الصوتية واعراب لانه التثنية المذكور عارض بسبب البناء
فربما الى اصل الذى هو الاء **قوله** وفيه ان منقوض بمثل احد عشر كما لا يخفى
على ذوى البصر **قوله** لب التثنية مع ملحها فافهم **قوله** باعراب نحو هذا
والذان وان وجد فيهما سبب البناء وكما مر بها واجمعها مبنيتين
لانه التثنية لما كان لفظها مذكرا او مؤنثا قياسا مقرا مصوغا
على نمط واحد شامل لما لا يخفى من ذوى المتول وغيرهم من الافراد
حتى يجوز ان يضاف لفظ على نمط غير سمي ارا دوان يجعلوا
على وتيرة واحدة من الاعراب بخلاف المزدول والجمع فانها ليسا بمصوغين
على نمط واحد بل على طرق يثنى كما لا يخفى ولا يذهب عليك ان هذا اقرب
الى القسبط وابعده التحكم في الفرق بينهما وبين اثنين بخلاف قوله في جعلها
مبنيتين وجعل اثني في اثني عشر **قوله** وان حذف النون عندهم
استثنى او عطف على هم الذين او على قبل لا يجازي المطلوب دفعا مثل

التمثيل التركيب هنا وايضا من المطلوب اى لجعل النون اسما والى اللوا
المحذوف في الحذف كما انه انيسر في الذكر انما يقال ان حذفه لا نصا
يحذف التنوين في خمسة عشر مع انه بمنزلة لما مر في نحو يستفتونك ان
النون لا ينفك الا اتصالا وكونه بمنزلة ليسر في ذكره ولذا احتاج
القائل الاول الى جعله في صورة المضى فورد البعض المذكور عليه **قوله**
فلا تفعل وقيل لانه الثاني بمنزلة نون اثنا فكذا لا ينفك مع النون لا ينفك
مع ما هو بمنزلة واستدل عليه بعدم جواز اثني عشر ك مع جواز ثلث
عشر ولم يلتفت اليه الشارح لانه يرد عليه ان الاول من ثلث عشر لا ينفك
مع التنوين ايضا فينبغي ان لا ينفك مع ما هو بمنزلة والاستدلال المذكور
ممنوع لان كون حذفه لا يجازي المطلوب بناء على الاضافة بخلاف حذف التنوين
فانه لمجرد الاتصال لا لا يجازي فافهم **قوله** اعراب الخ على اللفظ الغصية
كما في الاظهار **قوله** واقله بالجزا والرفع اى كون اوله جزء حقيقيا في الحال
وان كان اسما في الاصل **قوله** اخر الاول في الاصل **قوله** عن سببويه فانه
مبنى على الكسر وانت خير بان بناء جزئية انما هو مسلك غيره انه قد سبق
ان الصورة عند عدم كون الثاني مبنيا قبل الكاية وكونه معربا تنديرا
بعدها **قوله** المركب بكلا جزئيه على الغير الغصية الذى لم يتضمن بشرا ان
الاشتمال بمعنى التضمن كما استدل اليه انه يحتاج الى تندير على كما اشترنا
اختاره المصنف هنا للتفتن فتدبر **قوله** جزءه زينا حذف المضى
او التسامح والتجزؤ فافهم **قوله** تشبها للجزء الاول بالمضى حيث يستند
تنوينه بالتركيب فيجوز اعراب فيه ولو تنديرا والثاني بالمضى اليه
في الصورة **قوله** بناء عدم شرط التركيب وهو عدم الاضافة وقد ذكر

هنا ولوصورة **ول** لعدم الاضافة فانع المنع الاضافة الحقيقية لا الضم
 ووجه عدم فصاحة اللفتين المذكورتين كونهما مبنيتين على تشبيه
 ما ليس باضافة باضافة وجعل كلمة الجزئين الحقيقيتين كلمة باعتبار
 دلالة على المعنى في الاصل فتدبر وكلمة الصرف والمنع ووجه آخر مذكور
 في شرحنا للاظهار نتائج الافكار **ول** على معناها اللغوية وليس لها معنى
 اصطلاحى حتى يعرف لبيان **ول** كالابهام للسامعين كما فلا ونحو
 من اظهر انواع خصاصة كالتنزيل وما ومن مشاعة المعبر عنه كظهوره
 ومن نسيانه **ول** بمعنى ما يمكن به لكونها من النيات **ول** لان بعضها
 فلا تكون من القسم وبعضها من غير هذا البناء وان كانت داخل في القسم
 كغير الغائب فانه من باب المضرات وعين ذلك البعض بقوله كيت
 الخ **ول** بحركة التاء الثلث لكن الفتح اشهر **ول** من الجملة التي عدت من مبنى
 الاصل على ما نقله الشريف من بعضهم مبنية لما سبقتها بمبنى الاصل
 في الجملة فالمراد بمعنى الاصل اعم مما فيه شبهة لما فيه من الاختلاف ونظيره ما
 منكون الجاء مطابقا وليس هذا بابعد عن المناسبة له بالواسطة
ول ما ذكره الرضوي من الرد بان الجملة ليست بمبنية ولا معرفة لكونها
 من صنف المفرد فكيف يصح بناؤها لما سبقتها بالمراد من الجواز بارتها
 من حيث هي لا تسمى الاعراب لعدم التقطيع والفرد الواقع موقعها
 جعل كما هي في انتفاء الاعراب فيبقى على البناء كما هو الاصل في الكلمات
 لان المفرد لا يخلو عنهم فليس بمفرد لما مر ان هذا مذهب
 مرجوح والردم عدم الاختصاص بسبب البناء في مناسبة مبنى الاصل
 ينبغي ان يكون بهذا اعدا الغير المركب لا بما ناسب على اتم

على ان كونه من اعداد الاسماء ممنوع ايضا اذ لو كان كذلك لاعرب اذا كان
 في التركيب وليس كذلك وانما جعلت التاء ولم تصرها في الوقف لانه كمن
 بنت عوض عن البناء المحذوف والاصل كتابا بالتشديد **ول** وصان المجموع
 اسم المجمع والخى عن الجزئين معناهما الافرادى وان كان التاء في الاصل
 معربا وحركة اعرابا ولذا يكتب بالنون اذ لا صورة للتشوين في الخط
 قال اللؤلؤ الجاي فربما منحة في البناء فلذا لم يذكره للصنف ورد مع
 بان كذا كما مع انه ذكره تأمل قدما اي ما ذكره الثلث او كل واحد منها
 بخلاف ابن الجبب تباعد الاقسام وتكرير للعدد **ول** محتاجين لا
 تميز باعراب التمييزين **ول** الاستفهامية المتضمنة لعنه الاستفهام
ول العدد الوسط من احدى عشر الى تسعة وتسعين فان خير الامور **ول**
 دلالة لوجعل كاحد الطرفين كما تحكى كما قاله الفاضل الجبى واما الوسط
 فلا يسمي شيئا منها بل يميز بينهما بالوسطية فلا تحكى وتوقع الا
 الالتباس بينهما وبين الجزئية ولم يعكس لان الجزئية مقدمة اذا استفهام
 فرع الجزئية كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط كما قال الفاضل
 فافهم باعتبار المتعلق متعلق بسبب اي باعتبار ان متعلقه خبر **ول**
 بالاضافة عند الجمهور وتقدر من عند الفراء وشرع الحذف نظيره عند
 فصل التمييز فآرم ينصبونه اليه تحولا على تمييز الاستفهامية لا متعلق
 الاضافة والفراء يجوز جرحه لجواز تقديره **ول** لارتباطه تقصيه رب
 ان كان للتقليل او مثله ان كان للتكثير كما في مقام المدح والذم
 لا العدد المضاعف وهو الا على مائة الى الالهائية له والاذى من ثلث
 عشرة بعض وهو تمييز الاقل من فرد وبعضه وهو تمييز الثاني قوله

للتحكم وتعادلا بينهما وجه بناء الاستفهامية ظاهرة وأما الجزئية فتقبل
حملها على الاستفهامية وفيه انه لو صح ما قاله الفاضل العصا لم يصح
هذا ويراد ايضا ما مر من لزوم عدم الاختصاص وقيل وضعها وضع الحرف
وقد رضى بان الواضع انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف ان يكون في
التركيب مبنيا لمشاربته بالحرف فالوضع وضع الحرف لا يصح وجها له
اي مميزات الجزئية بخلاف ما لك وكما ضربت ايدىها او درهم وضربت
بالنصب والجزئية بخلاف الجزئية السوء ال عن مقدار ما لك او الاخبار كثيرة
ثم ان المصنف قد اصاب حيث لم يفصل بين مباحث تمييزها بما
اعرابها كما فصل ابن الحاجب **قوله** وقد دخلت البيانية لتقوية معنى التمييز
اي في المميزين للجزئية والاستفهامية قال الرضى بهذا الخبرية كثيرا نحو
كم من ملك وكمن قرية لموافقة جز المضاف اليه لكم واما مميزات الاستفهامية
فلم اعثر عليه بحرفها من نظم ولا في نشر الا قد علم جواز كتابته بكتبة
ورقة الولي الجاهل بان الزحشرى جوازها في قوله كم آتيتهم من آية
بيته وانت خبير يا كلام الرضى محمول على ما اذا لم يكن فيه فصل بين
وبين غيرها فكلام الزحشرى وغيره على ما اذا كان بينهما فصل
راض به يرشدك انه قول قبل هذا وحال الاستفهامية بالجرور غيرها
مع الفصل كما في الخبرية في جميع ما ذكرنا فلا بد في الرواية من سند
بلا فصل من كلامه يعتد به **قوله** بمفعول لذلك الفعل نحو قوله تعالى
في سورة الزمر لم تركوا اي كثيرا تركوا بمصر من جنات وعيون وذكر
ومقام كريم محاذرينه ومنازل محسنة **قوله** الاستفهامية والخبرية
الانساب كلها الا ان بناء على جواز التذكير بناء ويل لللفظ

اللفظ والثابت باللفظية فيه **قوله** والوجدان يقول وكل يقع او يقع كل
ليستغنى عن التأويل بكل واحد منها قدم اي الجرور عكس ابن الحاجب حيث
قدم المرفوع على المنصوب والمنصوب على الجرور رعاية التناسب بين
الحاجب داعي هذا التناسب ايضا لكن راعى طريق الترتيل **قوله** بعد كل
واحد منهما اشارة للزوم التأويل فيما سبق كما سبق **قوله** وعمله
بحسب المميزين نحوكم يوما او يوم ضربته ما بالنصب والجرور جلا او جلا
ضربت فكلم في الاول منصوب على انه مفعول فيه مع اقتضا الفعل المنصوب
لكون عيونه ظرفا في الثاني على انه مفعول مطلق في الثالث على انه
مفعول به نظرا الى تمييزها على **قوله** على شريطة التفسير بان عمله ضمير
او في متعلق ضميره **قوله** والرفع عطف على النصب على انه مبتدأ وخبر
اي على ان كم مبتدأ وما كان في مقنة التفسير خبر وفي بعض النسخ او خبر
ولا يصح **قوله** ومنصوبا وجوبا كما في الاول وجوازا كما في الثاني
قوله قدم مع ان الخبر التام خير وهو نظر ابن الحاجب **قوله** هذا الا
اي عدم تقييد مبتدأها بعدم كون الخبر معرفة على مذهب سيبويه
اقول نعم يصح هذا على مذهب الاستفهامية لانه الخبرية فالاطلاق
غير صحيح على الاطلاق **قوله** خبر مقدم على الاطلاق **قوله** اي مثل الاستفهامية
او خبرية لا يقال افراد اسم الاشارة لا يلزم كلاهما ان الرابطة
في وجود الاعراب وطلب الصدر كما ذكره الفاضل العصا اسم الام
والشرط اي مجموعهما لان كلاهما لا يقع بالجرور ومنصوبا ومرفوعا
اشار اليه بقوله ولكن لا يتأتى في **قوله** من في وما الاستفهاميتين بناء
فيهما الوجهة الثلاثة نحو من مررت وفلام من ضربت ونحو من ضربت

وما صنعته وتيأ في الوجه الأربعة في أي نحو يأتهم مررت وإيتهم
ضربت وإي وقت مجيئك وإيتهم قائم **قوله** وكذا في اسم الشرط أي لا يتأ
الرفع على الخبرية وتيأ في الثالث نحو من تمر مرر وغلاد من ضرب
اضرب ومن ضرب يا ضرب ومن يأتني فهو مكرم فاذا كان اسم الشرط
بمبتدأ مختلف في خبرها فقبل الخبر لها أصل وقيل مجموع الشرط والجزء
وقيل الشرط وحده وقيل الجزء وحده ولا منصوب فيها إلا المنصوب وفيه
بالاستعارة وقال الناصب العصا ولا يخفى أن في قول ترك ذلك اسم
الاستعارة والشرط خزانة لا تدل على أن يرد جميع اسم الشرط وبأسم
الاستعارة لأن منها كم **قوله** المعروفة عند النحاة في بناء البناء وهي ما يذكر
في الخ فلا حاجة إلى ذكر البعض بل لا بد من قرينة العهد المقسم والتعداد
بجدة الكافية فإنها سبق فيها سبق الذكر وفي إشارة إلى أن التعداد لا يتأ
المعروفة كركب الأمير بلا سبق ذكره إذا كان واحدا متعينا في البلد
فسبق الذكر غير لازم لها أي الطرف مطلقا المفهوم في ضرب المتدبرية
أن ما حل عليه شامل غير مختص بالمهرود معربا كقبيل زيد وميتا
كقبيل النظم لغويا وهو الزمان والكل وحرفا جازا أو مجردا كفي الدار
والاصطلاح في شملها **قوله** أي مستتر فيه بالحذف والإيصال **قوله**
فيتم ركنا كما يكون خبرا وفضلة كما يكون حالا وصلة **قوله** في الدار زيد
مثال للركن وعزة قال المثال تميز بين البيانية مثال للفضلة **قوله**
بخاض ملفوظ مخزينا كل في أو محذوف بها مستتر **قوله** مسامحة أن
يعتبر العدة بربني على ظهور الراء أو مستأنة عطف على خبر أو اعتراض
والتأنيث باعتبارها أما عبارة عن الحمد على تقدير كون الظرف كالإب

كالتأنيث خبر محذوف أو مبتدأ **قوله** فيعرب كما يعرب ما لم يتطوع أضف
نحو قوله فسعى في الشراب أي سرى لم يدخل لزال الغم عنه بقصا مرقا
قريب وكنت قبل أي قبل قد اكمل اغفر بالماء الفرة أي اشقوا متلى
بالماء الغزيب لبقا في طي لمني قبل قريسي وروى بالماء الميم وهو الماء
أو البارد والثاني هو الراء ثم أنه حكاية حال ما ضيقه والآلة التي
قوله في الحالين الأعراب والبناء **قوله** منوي أي ملحوظ في الذهن في البنية
ومستتر أي غير مطلق إلى فيه في العرب فعنه قبل قد بما وقال الرضة للقر
هو الأول يرشدك إليه فسعى على ما أشرنا وقيل أنه في العرب قد يكون
منويا كما في البيت وقد يكون منسيا كما نحويت بعد كما خيرا منه بعد
قبل **قوله** وأقل الذي ليس بصفة بمعنى قبل ومنه على أصله من على وكمر
حذف الياء نسيا للثقل الصفة عليها ولو حذف لم يكن بناء على الظن **قوله**
ومن علوك كمر وهما بمعنى فوق **قوله** وشمالا ويسار **قوله** لا احتياجا
إلى المضى إليه المحذوف احتراز عن المذكور لأنه مرجح للأعراب أو ضمها
حرف الإضافة ومثله بته على أن ذكر لا غير وغيره من معطوفاته
هنا الشبه بها بقسم من الضروف في البناء المذكور للوجه المذكور في شدة
البرهان لا لأنها منها **قوله** في العلة المذكورة هي الاحتياج والجبر قوله
وتو قيل بدلا في شدة البرهان في الاحتياج للنا الواسطة هي الفأيا
قوله ما من غير مرة من عدم الانتاج واستعارة للبناء بحسب **قوله**
المستعبر هو الفأيا ومستعبره لا غير **قوله** وهو أن في المعنى لأن
بمعنى لا غيرا من معنى جائز بحسب معنى جائز لا غيرا وسطها عطف
على أقوى حيث لم يقل في البرهان **قوله** فرع البرهان فالاول في البرهان بدلا عنهم

وان كان المقول عنده انه فرع عدم العهد كما مر **قوله** وتركها انشبا لتركها
في غيره ولكن ذكرها تنصيصا على ان حيث وغير عطف على ما لا
قوله وهي الاضافة الى الجملة المعددة المكتسب مضافا اليها انما كانا
به ويصح لم يضاف اليها زال علة فزال ايضا نفسه **قوله** لشذوذ الاضافة
الى الفرع فيجعل المقطوع عن المضاف اليه الذي قد ان يضاف اليه وهو
كالنوى فتناسب الحرف في الاحتياج اليه فيشي على الفهم بقرينة نصا في فوت
الاصل الذي هو الاضافة اليها **قوله** لا يوجب البناء بل يجوز لتختلف
في صورته كثيرة كما يجيء بل يوجب لزومها كما في محذورات التثنية
غير معتبر والتاوية لعدم وقيل ان علة بناء الاحتياج الى
اليه لانه في الحقيقة مضمونها لا نفسها وهو غير مذكور صريحا فثبت
الغاية للشابرة بالحرف فلذا بني على الظن وانما لم يعتد به الشارع
لان علة لو كان تمام ذكره للزوم ان تكون موجبة تارة كما في محذورة
وبجوزة اخرى كما تسمى في الفرق بلزوم الاضافة في الاول وعدمه
لا يجدي تنعاهما لان العلة حينئذ الاحتياج الى غير المذكور وذا يوجب
في الغاية وان لم يلزم فافهم فانه دقيق وبالقبول حقيق وازا بنا
لم يعرف الا بالمقايضة على مشاركة في العلة وكذا كل ما آخره الفصحة
على حيث لا على غير كما لا يخفى **قوله** يعني الماضي بقرينة ما سبقت من التثنية
بحوازا طلعت الشمس اذا اصر فيه كونه لزما حدث متوقع متطوع
الوقوع في اعتنا المتكلم وقد يعذر عند كما انشأ اليه بقوله وما يات
لعل قلة **قوله** معنى الترتيب وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى كما مر
ولم يجز معهما الاسم على الغير المختار لعدم تأصل وعرف

وعرفته في اي الترتيب المختار لانه الذي هو اصل فيه لانه المتطوع وان
المفروض ولانه قد مر يتجوز عند **قوله** اذا يفتي حال مقدرة من التثنية
قوله ويستعمل اذا قيل كذا **قوله** نحو اذا يقوم زيد اذا يتعد عمر
اي وقت قيام زيد وقت تعد عمره ونحو قول يا اله نفسي من هذا
اذا راجح اصحح وليست براجح فان اذافيه بدلة عند عدم الشاهد
من كلامهم والكلام المذكور من كلام المولودين **قوله** عن اللزوم كما في
في باب الاشتغال اذ جعل فيه رفع الاسم بعدها اول وقتا ويدا بالفتنة
كما اورد الفاضل الجاني بها تعسف بآراء اعتبره كاسد قال الفاضل
العصام الاول ان المراد هو اللزوم في ما سوى باب الاشتغال فتدبر
قوله وان دخل غيره يعني المستقبل ويأتى له مثل قوله تعالى فسوف
يعلمون اذا الاغلا في اعناقهم وانما لم يتعرض المصنف والشارح
كما تعرض بعض الكمل والمول الجاني لما قال في تفسيره والتعبير بلفظ
الماضي لتعينه وتفصيل ما في حاشية الجاني للناصل العصام وذا كذا
لتثنيه المستقبل منزلة الماضي كونه من اخبا عنده المستقبل كما لا
فتأمل وايضا يمكن منع كونه للمستقبل في الآية بجواز ان يكون لطلق
الوقف كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلا في اعناقهم وفهم كونه للمستقبل
بقرينة فسوف يعلمون انتهى لعلم وجه التأثر ان حاصل هذا حكاية
الحال للمستقبل بصورة الحال الماضية مردود بما شاع في علم المعاني
من ان قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون للحكاية حال رؤية المجرمين كما ذكر
ايضا قوله بجواز ان يكون الخ ان يجيء لطلق الوقت غير مسلم
من منع الرضخ ولذا قال يمكن **قوله** ويدخل الجملتين على التناوب

وجوبا اذ لا تخلو عن الاضافة الى احدهما لفظا او تقديرًا بتعويض
التنوين عنه مثل **كان** **ذا** **كذا** اذ **زيد** **قام** واذ **قام** **زيد** ويومئذ **الآن**
قد يستقيم اذ **زيد** **قام** للفصل عما يناسب وهو **الماء** وقد امكن **فقط**
بان يقال اذ **قام** **زيد** فتركها قبيح لعدم معنى الشرط المتضمن اختيار ^{الفعلة}
قول **لما** **اظهر** **لا** **نفر** **هم** الاستواء حينئذ في العبارة **قول** **بينما** **عند** **فلا**
اذا **طلع** **رجل** **اي** **بسر** **كنت** **عنده** **والمنع** في **اثنان** **وقت** **كوني** **عنده** **فاجاء**
وقت **طلوع** **بلد** **تراخ** **وبينا** **اصل** **بين** **الحقبة** **الف** **الاشبه** **الذي** **يلحق**
الاخر عند الوقت اذا **ازيد** **الجملة** **الاضافة** **الى** **الجملة** **ليكفر** **ها** **عن** **مقتضاها**
الذي هو الاضافة الى المفرد واضيفت اليها ويلحقها الكافية ايضا لكانت
عنه فيقال **بينما** **وهي** **الزما** **لا** **زما** **مضافا** **الى** **الجملة** **واضاف** **فيها**
في الحقيقة الى حدث هو مضمونها او وقت مقدّم هو مضاف اليها ^{فيل} **ولذا**
هما عوض عن احدهما وبين ظرف زما اذا اضيف الى الوقت او الحدث
ومكان الى مكان او جهة فيقال **بين** **الدار** **وبين** **زيد** **وعمر** **فيها** **منه**
المجازاة فلا بد من جواب فان تجرد عن كونه المفاجأ فهو العامل والاداء
فالعامل في تلك الكلمتين معنى المفاجأة قال الفاضل **العصا** **الاداء**
في جواب **بينما** **انه** في جواب **بينما** اذا قلوا قال الشاعر **بينما** **بدل** **بينما**
لحان **او** **لقد** **قال** **ايضا** **وقد** **يجي** **اذ** **للتعليل** **فهو** **معنى** **اللام** **دون** **الوقت**
فكما يستعاض اللام للوقت يستعاض **اذ** **للتعليل** **وهو** **الماضى** **اي** **الفعلة** **التي**
فعلها **من** **بسمية** **الدا** **باسم** **بعض** **الدلول** **وهو** **بجاء** **بسمية** **كسبية**
الفعل بالالف فلا مسأ ولا حاجة الى تقدير مضاف اي اذا استقرها **او** **وقت**
ولا الى جعله تعيينا اي في حيث استقرها على ما قاله الفاضل **العصا** **انه**

ثم قال في الحاشية الاظهر ان يجعل ظرفين بتقديره وليس **بالمعبر**
لان حذف حرف الجر في غير الواضع الثلثة ليس بقيا ^س ودلالة فيهما
ممنوع لجواز ان يكون في المصاحبة كما صرح به نفسه في بحث حروف الجر
مخو قوله تعالى **ارسلوا** **ام** **اي** **معها** **بمعنى** **الصفة** **لا** **الزما** **رد** **لصاحب**
الرواية حيث قال **الزما** **الحال** **لانه** **سوء** **الامر** **حال** **السؤال** **عند** **الحال**
التي وجهه انه اعترف بكونه سوء الامر **الحال** **وكونها** **في** **الحال** **ليس** **مدلول**
الوضعي بل لانه الحال متبادر منه كما في **سائر** **الاسماء** **على** **ما** **تركت** **في**
قوله **وهو** **جار** **يجري** **الظرف** **الى** **اشارة** **الى** **وجه** **العذر** **بانه** **في** **التقدير**
جار **يجري** **وهو** **جار** **يجري** **ها** **بل** **هو** **ظرف** **حقيقي** **اصطلاح** **قال** **الفاضل**
العصا **ولو** **جعل** **في** **تقديره** **اي** **حال** **كها** **اقرب** **يكون** **ظرفا** **تذييليا** **بقي**
كما يجي في بحث حروف الجر **كانه** **بمعنى** **على** **تقديره** **على** **قوله** **على** **كيف** **يقيم**
الاخرين **مثنو** **كيف** **انت** **اي** **اصح** **ام** **سقيم** **يجعل** **الحال** **المجرور**
كما عند **سيبويه** **وعلى** **الصفة** **او** **على** **الاستم** **يجعل** **الحال** **القائمة** **كما** **عند**
قول **كيف** **جئت** **اي** **راكبا** **او** **مشيا** **واما** **ان** **ناسخ** **فتصوب** **على** **الخبرية**
ان ناقصا **كيف** **اصبحت** **اي** **اصح** **ام** **سقيما** **وان** **متعديا** **الى** **مفعولين**
فشان **ل** **كيف** **هل** **زيد** **وان** **الى** **ثلاثة** **فتا** **الثالث** **وقدم** **الاحوال** **بالحال**
لكنافية لا شبهة لها على سبيلنا للدلالة عليه بالنقض وهو معنى **الزما**
والنظر على الظروف الثلثة وهو **لما** **والزما** **والحال** **فانهم** **مثنو**
اما بمعنى اول المدة قال الفاضل **العصا** **بمعنى** **مفاهيما** **هذا** **وانما** **يختص**
بازل مدة زما الفعل المتقدم عليها بقرينة سبق ذلك الفعل فلا بد ان
ينبغي ان يقول بمعنى اول زما الفعل المتقدم ولا يثبت في دفعه الى ان اللام

للعهد وهو مضمن المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل انتهى بعينه ان معناه
الوضعي ذلك وقول المولى الجامي اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها
انما هو معناها الاستعمالي فتدبر فيلزمها المزدمنة الزمان بقرينة ما
سيا في الا ان يوة لا بالمزدل عدم التصدي الى العدد **قوله** اي زمان المصاحبة
لان اول الشيء انما يكون امرا واحدا لا امرين ولا امورا فالمزمنة
من التأويل والمراد بها الاغلب في تدبر في المولى **قوله** الاول لم يقدر
الصواب لا مكان تعميم المعرفة للمحكى **قوله** الضرورية اي يكون
الوقت المجهول اقل مدة فعلا فلا بد من التعيين لينفي بيان العدد
منه مرارا ساء **قوله** ما رآه مذيوم اي شئ عشرة ساعة او منذ
المجرم اي ثلثون يوما او مذيوم او ايام اي جميع مدة زمان الرؤية
ما ذكرنا زيد ولا نقص **قوله** قدم على خلافة الحاجة لظهور احتياجه
الذي سبب البناء بخلاف المصدر اذ يجوز فيه الجواز بذكر اسم الحال وادارة
المحل ولم يكن بواجب من الحاجب لا احتياجه في الشمول الى التكلف
للبعيد كما تكلف المولى الجامي وبني الناضل العصام فليخرج **قوله** فيقد
زمان اي زمانا كالتكبيره مضاف الى احد هذه الامور سواء اريد
بها اول المدة او جميعها ليصير حمل ما بعدها عليها **قوله** بخبر عنه
لكونه معرفة كما عرفت من معناها بما بعده لا تقتضا تقدير المعنى **قوله**
وتصويره ذلك اذ معنى مارة اي مذيوم الجمعة مارة اي واول انشاء
الرؤية يوم الجمعة ومعنى مارة اي مذيوم مارة اي وجميع انشاء
الرؤية يوما وليس المعنى يوم الجمعة اولا انشاءها ويومها جميع مدة
حتى يكون خبرا لما بعده خلافا للرجحان فانه عنده خبر عما بعده

ووجدت مضافا الى الجملة السابقة تقديرها والنية لا تتفرق بالاضافة
اليها اذ هي ليست بمعرفة بل هي حكم النكرة قال الناضل العصام **قوله** ان
بالقواعد النحوية ولكن لا يساعده التصدي فلا يلزم قوله ويلزمه
كون المعرفة خبرا عن نكرة وهو ليس بخبر عن غير مسمى **قوله** واول
كونه مضافا الى الجملة السابقة تقديره ممنوع عندهم بل هو مضاف
الى ما يتوهم الجملة السابقة به اذ الاصل ان يضاف الاسم الى المزدمنة
لم يوجد الاضافه الى الجملة صريحا لم يرجع الى الاصل فهو والوقت معرفة
وان كان النكرة في حكم النكرة لتغير النسبة واليه كما في غلام زيد
وغلام زيد اذ الوقت شئ لا يلزم ان يكون في حكمه في كل وجه فظهر ان **قوله**
او فوق القواعد النحوية مع ان التصدي لساعده وانما لم يذكر **قوله**
في صورة ذكرها لانها لما كان لتحديد ما قبلها بما بعدها جعل
خلاف كل واحد منهما جملة واحدة ولا زما جوابا له ومنه لا ابدان
قال الناضل العصام وهو الاوجه **قوله** قد عرفت ما فيه ان تركها
لكن ذكرها لتبينهم العطف على مذيوم من ذمهم **قوله** بضم الدال
وسكون التاء كعصم وهو اصل اللغاة وقد يسكن الدال **قوله** انشأ
وبفتح ويكره دفعا لانها الساكنين انشأ اليه بقوله **قوله** لدن
او ظمها ينقل ظم الدال اليها بعد حذفها قوله وكسر التاء او حذفها دفعا
للانها انشأ اليه بقوله **قوله** كلها بمعنى عند الالة لا يستعمل الا فيها
حافظ قريب منك وعند يستعمل في بعيد هو خزانة قال الناضل **قوله**
في تفسيره كلامهم على هذا لدن وانما ذكره في لدن عند **قوله** في اشهر
اللغاة وقد تحذف بحذف الطاء الاولى والثانية وقد يظم القاء الثانية

للفظ المشددة أو المخففة فمنه خمسة لفظ **قول** في المشهور وقد جاء في
 النسخ وكسرهما **قول** ففعلهما أي المنفى ففعلهما لم يذكره لدلالة المنين ^{والأول} عليه
 المشتق إلى الفرد يعني أنه لا معنى لثنى الزمان لأن في وقوعه شيء فيه يستغرق النسخ
 جميع الأزمنة الماضية والمستقبل وإذا أضيف هو ضارح في فعله بناء القطع
 عن الإضافة كالفاء **وأما** أخرى غيرها وذكره هنا لشدته من حيث
 لفظ وقول الفاضل المعصا يجوز أن يكون ما يرى منصوبا مفتوحا
 بالبناء لأنه عوضا مفتوحا مدفوع بأن الإضافة إلى الفرد ترجح
 الأسمية فلا يكون ما أضيف إليه إلا معربا كما مر مرارا والقياس على مجيئ
 الفتح حالة الأفراس الفارق وقوله ويجيء مكسورا ومفتوحا بعده
 عن كونه مقطوعا عنها ممنوع لأن سبب البناء على هذه اللفظ أيضا
 هو القطع عنها ليس إلا ولا مدخل في السببية لمخصص الظم أو الفتح
 أو غيرها والتصرع بالظم للفتن وقوله لأن نظائره لا تكون إلا
 مضموما مرودا بأن الرضه جوز فيما سبق بناء علوبا الفتح والكسر
 وبناء لا غير بالفتح **قوله** الضم إليه وهو الجمل الذي تعد منه مبنى ال
قوله ولم يجب لعدم لزوم فلم يترق الإيجاب **قوله** سبوق الزمان
 وعدم الاكتفاء بواحد **قوله** لما عرفت من عدم الانتفاء **قوله** لتقسيم العرب
 والبني قديم لأن أعظم مباحث البحث عنهما من حيث الاعراب البناء
 كما أشأ إليه فيما سبق **قوله** إلى معين وهو المعنى الذي هو المقصود
قوله باعتبار وجوه العلامات التي في اللفظ الذي ليس بمقصود كالمعنى
قوله فالأصناف ان يبين هذه الأقسام الحاصلة من هذه التقسيمات
 على هذا الترتيب للاحتياج إليها في مباحث العرب والبني على ما يشير

إليه فلوقدما عليها **قوله** أوج كما قال الفاضل المعصا الأداة في آخرها
 لتوقف معرفة بعضها قسم المعرفة على مباحث المبني ولأنه ينفصل
 الأقسام عنها **قوله** لكن ترك الخ ولذا آخر هذين التسميتين من الأولين
قوله من مقابلهما لما مر أن الإعدام تدرك بالمكث **قوله** ولكون الاحتياج
 أي احتياج مباحث العرب والبني إلى التقسيم الأول من هاتين التسميتين
 لأنهما بحث غير المنصرف إلى هنا لا تتم بدون معرفة المعرفة والنكرة
 كما لا يخفى على من له تتبع المعرفة بخلاف الثاني **قوله** وإن احتيج إلى معرفة
 المروث والمذكر في بعض المباحث الأداة لا احتياج إليها في بعضها **قوله**
 كالرفوع والنصوب والجرو ولأن الأول باعتبار المعنى والثاني
 باعتبار اللفظ كما أشأ إليه الشارح وأضينا أننا أنزجنا
 الفرد والجامة كونهما اسمي عتين وفصول معرفتهما إجمالا من متنا
قوله بخلافهما أي الفرد والجامة أن ليس بينهما خفا لما مر من حصول
 من اللفظ بخلافهما فافهم **قوله** كالأخيرين هما تقسيم إلى الشئ واخره
 إلى المنصرف والجامة ولا قول الاحتياج من هاتين تقسيم العرب بحسب
 لا يتم بدون ذلك بحث المبني والتواضع قوله من حيث العلة النسخ **قوله**
 وأن كانت المقاصد ليقتل بحث الفعل لا اتصاله وشبهه كما يشير
 إليه **قوله** ولذا ترك المصنف خلافا لابن الحاجب وأصاب **قوله** وأوجه
 غيره كالمضارع في إشارة إلى أن كل من المضارع والمضارع إلى مدخل
 في الإشارة لأن المشأ إليه معنى هو موضوع له لبيئة التركيب الإضافي
 كما عرفت في بحث الإضافة وفي مجاوره يشير إلى أن الإشارة في اللام
 وحدها ولا مدخل فيها المدخولها على ما سيحكي إن معنى اللام هو الإشارة

الى تعيين معنى وكذا في **الذات** **مورد** حاصلة بالمجاور وحده او مع ما هو
 مجاور **مورد** او عموم المجاز مذهب المحققين وهو المختار عنده ان وجد
 مشترك وقربية وليس بظاهرين وكذا قال هذا ان لم يتبدل تعريف ابن
 الحاجب في الاطراف وما ذكره من وجوب تبديل المصنف من دفع بجعل الوضع
 اعظم من الشخص والنوع كما اشترنا اليه في شرح **مورد** ذهنية في الحاشية
 سواء كان في اشارة حسية ايضا ولا انتمى الاول كما في اسم الاشياء
مورد الحقيقة معينة في نفس الامر لكن لانه حيث التعيين يعني ليس
 في اللفظ اشارة ما اليه فالذهن لا يلتفت من سماء الا اذا زعم غير
 ملاحظة تغيرها بخلاف اسماة فان فيها اشارة اليها من حيث التعيين
 فالذهن يلتفت من سماءها اليها من حيث التعيين على زعمهم وفيه
 ما سياتي فلا تغفل لما عرفت من ان الاشارة خارجة عن وضعها
 حاصلة بالمجاور وقوله العهدية الخارجية للتيار والجسدية المنقمة
 الى التلثة في الحاشية لانه ان اريد الجسدية حيث هو هو فلا حقيقة
 نحو الانساق نوع والعسل جلود وان اريد من حيث وجوهه في ضمن كل
 الافراد فلام الاستفراق لقوله تعالى ان الانساق في خسر الا الذين
 الاية وان اريد من حيث وجوهه في ضمن بعض الافراد بتعيين فلام
 العهد الذهني كواشرب اللحم حيث لا عهد والاشارة الى العتين حيث انه
 معتبر بوجود الكل وان كان الارادية منحصرة في اول التلثة انتمى
 ولا يلزم ان الغنم تما ذكره هنا وتما ذكره القوم في كتبهم ان الاله
 والحقيقة في اللام لام العهد الخارجي فلام الحقيقة وان سائر الاله
 من شعيرها لكن التحقيق الذي هو بالقلب الحقيقة الا ان معنى الاشارة

الى ما دخلت عليه لا غير فاما موضوعا باذا الحقيقة فالاصول الحقيقة
 هو لاه الحقيقة لا غير وسائر الاقسام باسرها وشعيرها فجعل العهد
 اصلا آخر دون سائر الشعب تحكم سواء اعطيه وضع آخر ولا
 فان تقدم الذكر وعلم المخاطبة قرائن تعيين الزد فلا يجدي نفعا
 في التفرقة ان معرفة الجنس غير كافية في العهد الخارجي بل لا بد في معرفة
 تعيين فرده بخلاف سائر الاقسام لان معرفة تعيين الفرد مستفادة
 من القرينة لانه الوضع كما لا يخفى وان كان موضوعا باذا فردا كما قيل
 كذا ذكره شيخ الاسلاف الهروي حفيد سعد الدين التقي زاني في حاشية
 المختصر واختصار الشارح التخريري في معاني الانظار والافاضل نور الدين
 في الهوارى **مورد** ان لم يتوكل في الاله على ما هو رأي الجمهور والمصنف
 قد يستقر رأي التخريري وما فيه الواو من العرف فمسا للمعرب باللام
 وقول بعض الكمل ان انتصر منه فانه معتبر من وجه اعني عند المتكلمين
 وجه اعني عند السامع فاسد ان ما لم يكن معنى عند المخاطب لم يكن
 معرفة على ما اشأ اليه انما بقوله عند المخاطب دليل تعيينه عنده
 البناء على الظن **مورد** وفي هذا اي فيما اشأ اليه من ترتيب المعارف بعض
 المخاطبة وحيل تعيينه المخالفة لما سبق مما نقل لانه يستفاد منه كون
 الموصولة مساوية لاسماء الاشارة واعرف من العرف باللام بخلاف
 ما سبق **مورد** لا يتناول غيره اي لا يطلق على غيره وليس المراد ما يتبادر
 منه من احاطة الافراد ولذا قال بوضعي واحد ثم انه لم يعد ما ذكره
 في تعريف العرف كما اعلم ابن الحاجب للاختصاص خذ من التكرار
 بخلاف تناول نحو انما فيخرج بقوله لا يتناول غيره لا بقول بوضعي

قوله يعني نحو اسامة غير داخل لوجود التناوُل فيها كما في اسد
الا ان يدعى ان تناوله لا فرقاً بجان بحد فالاسد فانه حقيقة فيدل
في الحد بمعنى الحقيقي لا محالة في الاستعمال بلاد قرينة وهو ان اداة
الحقيقة وما ذكره فيما سبق من الفرق تسليسي وهذا ينبغي ان لم يثبت
من الواضحات وضع نحو اسامة لمعين من حيث انه معين ونحو اسد
قوله باللام وجوبا ان لم يكن مناهي حينئذ يكون عندها حرف النداء
كيا زيدا ويان يردون لا فادتها مفادها بل حذفته لانه لا يجتمع
التأثير في تأنيها وجبا للام لزوال تعريف العلمية عنه لو شئنا ان
للمشاركة الغير في اسم وصيرورته بلفظ لم يقع التسمية به في الـ
فجرى مجرى في سرور رجل ويكون جبراً عما في العلم بسببها لانه
اللام على العهد كدلالة العلم على هو معروف موضوع له كذا قال في
بعض الكمل كابانين لجبلين متقابلين احدهما ابا والاخر
مناع فقلب ابا لكونه اشهر لانه كذا منهما ابا فهو علم التسمية
لا تشنية العلم ولذا كان رفعاً ايضاً بالياء وحضر الجمع الصحيح لثبوته
وبقاء لفظ العلم فيه كما في الشئ على بناء غالبة لان المقصود بيان
مرادها معنى فرعاية كونه حكم مستعمل فيه اخرى او النسب وقد
يعرب لما عرفت ان تلك الرعاية غير واجبة لحصول اصل المقصود
بدونها وهو السني فلا يكون في احضاره اختلاف بخوليت بالفتح
او الرفع بل تنوين اوب تنصيب بالتأنيث اوب بالتأنيث التذكير
وترفع ثم انه بعد الاعراب ان اول بالمراد المذكور كاللفظ فنصرف
مطلقاً وان بالمؤنث كاللفظ فان كان ثلثت ساكن الـ

الـ والوسط كلياً فكرياً وان متحرك الـ وسط اوباً لانه على التثنية
فغير منصرف قطعاً بهذا كلام الرضخ ما يخصه كما عرفت هذا
ظهر لك اختلاف قول الفاضل المصام ان قاعدة استعمال اللفظ
اذا اريد به نفسه وجوب جعله في حكم اللفظ اذا اريد به معنى لانه
المقصود احضاره فيحفظ حكم مستعمل في معنى لانه لا يكون في امره
اختلاف وذلك لانه لو كان لما جاز كون البني ولو اصابه معرباً منصرفاً
او غير منصرف على انه انما يتبع على ذلك كما اعترف به نفسه من قول
الفاضل المصام ان فران في قول ابن الحاجب علم تنوينها المشاكلة
سماً وانت خبير بان ليس ينصرف فيما تنبه له بل يحتمل فينبه ولا تقفل
فظهر عدمه من قال ذلك ان لا تنوزل لانه المشاكلة من قبيل التناوب
وهو تسميم للضرورة فلا يوجب الوجوب على ان المصنف قد صرح
بان يجوز ذلك فيه سلامة عن ارتكاب كل التوجيه قوله
فلا عراب واجب قوله فظهر بين ماسمي بنفسه ومبين ماسمي
لغيره فجعل الفاضل المصام الاول من قبيل وجوب صرف اعلام
الاوزان التي قصدها بيان وند منصرف فيقال لند ضارب
يضارب مضاربة فاعل ينفعل فاعلة فيصرف فاعلة لا يحسن
لتناسب مضاربة ليس مما ينبغي على انه ليس لو اريد بالعلم الشخصي
فليس محسناً وان اريد به الجنس في نوع علم ضروري مقدور لضرورة
منه الصرف فلا حاجة الى التقدير عند وجود التنوين مقابلة لانه
من غير المنصرف وما للضرورة او للتناسب بالتمكين كما صرح
به نفسه هو فظهر ان ادخال نحو عرق من الزاد على التثنية

في اللفظ كما اورد في الموالجاء مخالفة للعقل لانه يقتضي ان يخلو
الفرع الاصل بلا داع ولا داعي والتنقل عن الائمة **قوله** وان اريد بالطلاق
اي صارها في الوقف اوله لا يخرج نحو الصان فلا بد من التقييد
بعدم الاصل بان يكون زائدا او منقلبا اصله لا يخرج نحو بناء
في حد الوثق **قوله** للامان كالفاطمي المصحح يجمع في حد الوثق
قوله انا نريد بالآخر بعد ان نريد بالتأ المطلق المقيّد بعدم الاصل
بالمعنى المذكور في شمل نحو تأ اخت وبالاخر نحو لکن يلزم حينئذ الجمع
بين الحقيقة والجمان او عمومها بل قد رتبة ظاهرة وقد مر ان لا
لم يتعرض لما ويندفع بهذه الاجوبة الابطاح كلها باستعمال العرب
قوله في التعريف لا يفيد للمبتدأ **قوله** لفظي يعني ان معرفة المؤنث بكم
لا تمكن بمجرد التعريف المذكور فان المؤنث السماع لا تعرف الابدان
فليس منصوره الانقيدين مفهومة عندهم وبها علامة التأنيث لغيره
بوجه ما يمكن في هذا المقام واما معرفتها بوجه تميز عما عداها فلا بد
من ضبط الفاظ مؤنثة لا يسرها كتابها فاحارها اي البسوطات
قوله فلا دور ان اريد التأنيث والتأنيث فيندفع سائر الابطاح ايضا
وانت تعلم ان هذه الاجوبة تكلف كما لا يخفى وفتري الاظها تأنيث
بالتأ المؤنث عليها فلا يدخل فيها تأنيثا صان تأنيثا واخت فيكون في
ما قدرت فيه وانما سميت به لانه ها قد تدل على التأنيث وقد يعا
ذو التأنيث معا مع المؤنث ذكر اى مذكور من الحيوان احتراز عن
الشملة فانه وان كان بازانة ذكر وهو النخل حيث يقال المشمر نخلة وغيره
نخل لانه ليس منه كظلمة بازانة نور وهو ليس من الحيوان ونخله وحين

فان التأنيث مقدر فيهما وليس بازانة ذكر منه **قوله** المشتق يخرج مصلحه به
مررت برجل اسدانة كانه لا يجب التأنيث اسد لعدم مناسبة للفعل لنظر
وفي معنى الحدوث فعلا متصرفا لم يصرف به لتبادره فلا يرد نعم او نعم
المرء فانه لا يجوز التأنيث في المصدر المسند للظاهر لعدم الجواز في المسند
الى ظاهره اولاد التذكير الطاري عليه منع اعتبار تأنيثه **قوله**
قوله اسند اليه بلحق التأنيث **قوله** فالتأنيث لانه ايضا تأنيث التأنيث
من اقل الامر **قوله** والحقيقة في الادمتين قوله امثلة طلع الشمر الخ انما
جاز التذكير في الاول لعلته الاعتداد بتأنيثه مع ان في لفظ ما يشوب
بخلو في التمييز لعدمه ولذا وجب تأنيث عامله وجاز التأنيث فيه لوجوه
تأنيثه وانما جاز التأنيث لعدم معان مؤنث حقيقة في الادمتين
لضعف استدعاء تأنيث العامل لا تفصال عنه هذا اذا لم يكن مشوبا
عن الذكر كزيد اذا سميت به المرءة فيجب تأنيث عامله ولو منفصلا عنه
لدفق الاشتباه عنه كقالت اليوم زيد ولندوره لم يتفرع له **قوله** وكذا
ظاهر الجمع مطلقا انما جاز فيه الوجه لانه من المؤنث الغير الحقيقي
ان تأنيثه بتأويل الجماعة وانما لم يعتبر حقيقة التأنيث في مثل نوره
لانه التأنيث الطاري بالتأويل لا سقط اعتبارها كما سقط اعتبار
التذكير الحقيقي في مثل الرجال فانه لا يجوز فيه التأنيث مع انه كونه
بالجماعة لعله جانب الاسم التذكير فيه لا اختصاصه بذكر العقلاء
ولسلامة صيغة واحدة الامة يشبه المكسر في تغيير بناء واحد
كبنون فانه في حكم الابناء **قوله** مطلقا عاقل اولاد اسماء العدد
اسم والاسم عند مصدر بمعنى الاختصاص لم يدغم العدد لانه لا يلتصق بالعدد

فأفهم وقد عرفت وجه ذكرها عقيب التائيت وابن الحاجب ذكرها
عقيب المعرفة والنكرة لشدة مناسبتها بالنكرة وبعض اقسام
المعرفة في الاسم **م** بهام بل بالمعرفة مطلقا فيمن قال ان اسم العدد
اذا اريد به نفس العدد فعلم واذا اريد به المعداد فنكرة ولذا يقال
مئة ضعف ثلث فيمنع صرفها للعلمية والتائيت **ل** لم يعرفه
كما عرف ابن الحاجب اشار بتذكير الضمير الى ان تعريف ابن الحاجب
لاسم العدد لا يلحق على ما توهم انه لا يلائم معنى اللغوي وهو
اسم موضوع للعدد والذي هو اظهر من ما عرّف به وطورا وضع
لكمية احاد الاشياء ولذا قال الفاضل العصام الا صوب ان يقال
ما وضع للعدد على ان المقصود الاصل في التعريف معرفة الانفراد
ليجري عليها الاحكام وذا لم يحصل ولذا احتاج العرف الى ضبطها **ب** بعد
بقوله اصولها الخ والمصنف كثر به واصابه وفي قوله لو سلم من **ه** هذا
اشارة الى انه لم يسلم عنه الا بتكلف وما بالتكلف لا ينبغي ان يعد
سلامة الا بالعرض والتقدير والاعتراض والسلامة يظهر ان
من الشرح والحواشي بالنقصا كثلث او الزيادة كواحدة او الالف
كثلثية او العطف لفظا كثلث وعشرين او تقدير كثلث عشر
و نظرا الى تنريف المعنى لان الذكر خير من الانثى وتقدم في المختار
كادم بالتائيت الى العرف وجعلوا الالف الموضوع له اصولا ومقدمة
و فالحق في القياس والعقول وان كان السمع بخلاف ذلك اعتبرا
لفظ وجعل مجرد واصلا واسما انتصافا في التفرع وان يقال ان
و تخراجه توالي الفتح فانه ثقيل وان كان نفس الفتح اخف للحركة

الحركة كادم اصل المحذور توالي الحركة الحاصل بالكر ايضا لا توالي الفتح
بخصوصها حتى يدفع به في تقديم هذا على المركبات **و** بغير تنوين
وان جاء ايضا وكذا عشرة ومائة على ما مر تحقيقه وتفصيله ثم
ان ما ذكره انما هو مسكوك المهور ومنهم المصنفان ان تعلم ان
مسكوك السيد السند لم يبطن ولذا لم يتعرف له النحر بهذا كقولنا
وايديكم الى الرفوف ان اليد اسم لهذا المهور والعضو الى الابط فالغاية
لا سقط ما رواها الامام فيكم اليها لان الفاء لا بد لها من المد **و** لا
وقد يحصل الاول هنا بدونه فتعين الثاني وموجب دخولها تحت
الفتحة بخلاف الاول فان موجب عدمه **و** او بالعكس اي ملا بساها
كأن له اعتبارا على الملايسة **و** كأننا او كأن **و** وللمذكر تقدم
الخ ولذا اعطيت له اقلا ولم يعكس **و** سبق في قولنا ولما كان الغرض
من ذكر اسم العدد الخ **و** لو ذكر كما ذكره ابن الحاجب اعلا ما لم يوجب
تغير واحد الى آخر الخ تخفيفا لنقل التركيب قال الفاضل العصام
الاحد كواحد مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد اصله واحد على انه صفة
مشبهة قلبت واوه همزة على حذف القياس **و** مطلقا مع عشرة
او غيرها من عشرة وغيره كما اوجه لان ما ذكره الاحكام الخمسة
بها ايضا ولعل المصنف كثر بما اشار اليه في بحث المركبات ولذا قال
النحر يراوجه فأفهم **و** بخلاف احدي عشرة فان العلامتين فيها
ليست من جنس واحد **و** كما لزمنا الوسط وقا التائيت انما تكون
في الاخر ولو في الاصل كضاربين وكانتا بدليين من لادم الحظية والاصول
في ما التائيت ان لا يكون بدلا وهمزة الوصل في اثنا لا ابتداء

لا يتبدل لا للتعريف والبدلية عن لام الكلمة حتى لا يكون التأخير بالبدل
 عنها كما زعم الولي الجاسي **قوله** واما حذف التاء احد عشر واثنان عشر
 مع انه لم يلزم ذلك الاجتماع جملة على نظير وهو مثل ثلث عشر **قوله**
 عن نقيضه وهو ثلث عشر **قوله** ولذا لم يذكر بضعة وهو ما فوق
 الواحد الى التسعة وقيل ما فوق الواحد الى التسعة الثلثة **قوله**
 لدلالة الالتحاق اي تحت المذكر والمؤنث في المزد على الالتحاق في الشئ
 مع كونها قياسا مطردا **قوله** وما زاد يزد الفار ما زاد يريده ان يعطف
 الالف قال الشيخ الرضوي هذا جائز في الكل والعكس اكثر وقال الفاضل
 الجاسي ويجوز ان يعكس في الكل ويفهم منه ان عطف الالف على الاكثر
 ارجح كما لا يخفى ولم يشترط كل ما كلام المصنف والشارح فنبصر **قوله**
 مائة الى فانه عطف في مائة احد الثلث وعلى الف احد الاثنين
 فلو تبدل الواو في غير واحد الف ومائة باو **قوله** او في فندبر **قوله** وهو
 الاقصر والاكثر في كلامهم لانه العام مع اللفظ ولا صلحية الاجراء
 على ظاهره من غير تأويل على بحث تمييز العدد متعلق بقوله لا
 هذا بيا محال العدد لا لتمييزه **قوله** كما اول جواز تولد هذا ببيان
 محال العدد مع قطع النظر عن التمييز وكذا احسن في تقديم قوله خلا
 لابن الحاجب وترك وجهه **قوله** بخلاف ابن الحاجب **قوله** ولما كان التمييز
 العدد احكاما مخصوصة ايضا كما للعدد ولذا لم يذكرها في بحث
 التمييز واحالها الى هذا المحل جميعتها اي المميز باعتبار جميعته
 او الثلثة اي جميعتها اي مميزها والظاهر جميعته **قوله** من جهة المعنى
 بان يدل على ما فوق الاثنين من غير تعيين بالالف اسم جمع نحو ثلث

ثلث رهط او قوم او اسم جنس كثر وعسل وقيل كونه جمعا مصححا اذا
 لم يكن للتمييز الا جمع قلة فيؤتى به وان لم يكن لا الا جمع كثرة فكذا وان
 فما الاغلب القلة يطابق العدد والعدد وان لم يكن لا المكسر فالقوله
 السالم كقوله تعالى ثلث عورتا وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات
 مع وجود سنابل كذا ذكره الفاضل العصا الالف ثلثمائة فان المائة
 مميزة ليس بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالة على عدد معين ولا ايضا
 العدد الجمع المذكر السالم عند سبويه ان كان وصفا الا نادرا لما
 ثلث مسلمين اذا المطلوب التمييز تعيين الجنس والصناعة قاصرة
 اذا اكثرها للعموم فلذا لا تقوله المكسر وصفا ثلث ظفرا واما قوله
 فان قل وقوه مميزة لان جمع لا يذوقه من الدم والمقصود ما لا هم
 من تمييز العدد بيا الجنس لا التعيين فهو في الاغلب منكروا ان كان
 مجرورا قل ثلث الزيد وثلث الزيدان وان لم يكن فيه علما فاف
 جاء فيه مكسر لم يميز في الاغلب بالسالم فلا يقال ثلث كرات بل كثرة
 لقلة تمييز العدد به في غير هذه المواضع فثبت ان الاغلب في تمييز
 الثلثة الى العشرة المكسر كذا في الرضوي **قوله** وما عطف على ما ش **قوله**
 بعد تعدد وقوعه بجمع المذكر اي ما هو في صورة على سبيل العطف
 كثلث وعشرين لا الاضافة حتى يلزم التناقض بينه وبين قوله
 ولا يضاف العدد الى المجموع **قوله** المجموع مصححا مفعول بلي كوزما
 ضدتين العادتين ولا يخفى ان هاتين العادتين انما هما بالنسبة
 الى المؤنث السالم لان المؤنث ادنى من المؤنث المذكور عند عدم
 المكسر لما سبق ان الاغلب في مميز الثلثة الى العشرة المكسر **قوله**

لأن الجمع المميز لا بالنسبة إلى المفرد لما سياتي فلا يرد ما ورد
 الفاضل العظام من أن هذا يوجب أن لا يجوزوا ثلثة آلاف رجل
 كراهة الجيئ بعد الكسر وقد تعود الجيئ بعد ما هو في صورة المصنوع
 فصل بينه وبين عادته بمجيئه بعد ما هو في صورة المصنوع
 أن يقال فرق بين الفصل الممتد والقليل قوله فاقصر على المفرد لانه
 مع كونه اخصر واخف ويسمي ان الخفة ترجح على المطابقة ثم ان
 ذلك مأخوذ من كلام الرضخ ونقل عن ابن الحاجب انهم كرهوا
 لما تكرره معنى التانيث فعاملوه بالخفة الا ترى انك اذا قلت
 ثلثة امرأة فجمعت ما هو صائما هو كالاسم الواحد تانيا وجمع
 وجمع فتكرره بخلة ثلث رجال اولاد ففيل هو الاول وقال الناصبي
 انهم كرهوا ان يرجعوا بعد التزام المفرد في احد عشر تسعة وتسعين
 فترتد إلى الجمع الذي طال عهده في ثلث للعشرة واثنا عشر إلى الحفظ
 مخزا عن اهل الثلثة إلى التسعة من كل وجه في غير متعلق بالجمع
 فاجمع المائة لا يستعمل مع المميز اصلا اذا اضيف اليها مثل ثلث لما تر من
 التعديين وغالبا ان لم يضاف اليها لما تر ايضا من التعدي الواحد وان
 خبر بانه لا يوجب العدم بل القلة وقد يستعمل نحو مات رجل والرضخ
 وان لم يضاف نحو ثلث المائة جمعت واضيفت إلى المفرد ايضا ولا يبعد
 المصنف كابن الحاجب لم حيث لم يقولوا وجمع ما فتر الفاضل العظام
 فالاولى ان يتكلف ويقال افرا الضرب بيا ويد كل واحد ليس برضخ
 فضا من كونه اولاد ما ذكره الرابض قد يضاف اليه نحو ثلث نحو
 ثلثة رجل وثلث قلة آلاف رجل ولا يقال ثلث الف رجل وثلث

وثلث ما في رجل كما لا يخفى فيحصل التركيب فيفرد دفعا لثقله فيرجح
 الخفة بالافرا كما بالجر على المطابقة بين العدد وبين مميزه فلو
 فتركت ليحصل الخفة بالافرا كما بالجر لا زنا مطلوبة في الكلام ولذا
 يحذف لاجلها كثيرا اصول الكلمات وحل المفرد أي الغير المركب ما لم يضاف اليه
 نحوها على أي على المركب الاضافه وهذا اولى مما ذكره الرول الجاسي
 من انه لما كانت الخ اذ فيه ترك المطابقة بلا داع وهو ليس بمصلحة بعد
 كما لا يخفى على الناظر المتدبر **مول** في العدد المتعدد لا المطلق اذ لا يقال
 ثالث الرباع على الإبرام بل ثالث الاثنين والثلث أي تصير معنى
 ذلك المفرد في الضمير إلى المفرد والمضاف والمنعولان يحذفان عند انقصر
 من اصل ذلك المفرد وهو ثلث مثلا بواحد عددان يدر عليه أي لا ينقص
 وهو الاثنان مثلا بواحد **مول** الثاني والثانية والثالثة ثلثاني
 الواحد أي ضميره اثنين بانضمام اليه الواحد اذ لا عدد قبله فلا
مول أي ضميرها جزء ثلث كما قال الفاضل العظام قال الشيخ الرضخ
 فلا يرد ان ضميرها ثلثه مستحيل فافهم اذ لا يتصور التفسير
 بزيادة الواحد الخ فلا يقال رابع اثنين ولا ثمانية اثنين ولا ثلثي ثلث
 فالابد مصروف إلى الانتصاف بدرجة لا إلى اصل الاضافة لما مر انه لم يعد
 حقيقة فيجوز ان ينصب ما بعده عند وجود شرط العمل فيقال هو
 ثالث اثنين بتسوين ونصب الثاني واصله مع شرط العمل اضافة تخفيف
 وبمعنى الماضي اضافة تحقيق الرضخ الاضافة اكثر من الاعمال لان
 والثاني ثبوت المنعول غير ظاهر بل محتاج إلى التأييد المذكور بخلاف
 سائر اسماء الفاعلين ولذا قال يضاف ولو اختلفا لم يظهر

فقد برز وصف الحاصل له باعتبار كونه في درجة من درجات العدد غير
اعتبار معنى التصدير اي بلا اعتبار حال الغير وجعل عددا فوق ذلك
حاصله باعتبار الاعتبار فلا يرد ان التصدير ايضا حال فكيف جعل
مقابل له الا قول اذا وقع في المرتبة الاولى وانما لم يقل الواحد لانه
لا يدل على المرتبة فابدل منه الاول للدلالة عليها قوله والى احدى عشر بمعنى
الواحد الواقع بعد العشرة من احدى عشر بتذكير الجزئين والحادية
عشر بتأنيدهما لانه المركب اسم لواحد مذكرا ومؤنثا بخلاف احدى عشر
فانه للجماعة فنيها فوق العشرة بغير الاول الى الحادية فافهم لكن
بالواو ولا يركب كما في العزلة من المركبات **قوله** من الجزئين كذا
منهما كما يوقعه الاشتقاق فلا يقال ثالث اثنين كما في التصدير
لفوا **قوله** اذا معناه واحد واقع بعد الاثنين ولا واحد بعدهما ليطبق
عليه الثالث **قوله** باضافة المركب الاول بجزئية الى المركب الثاني
كذلك فيسبغ الجزوان للتركيب الموجب للبناء على ما مر ويجوز بحذف
الجزء الاخير عند القرينة للتكرار **قوله** والاولى ان قيل اضافة الحادي
الى العدد الاكثر لا الى المتل فلا يفيد كونه بعد العشرة **قوله** اسم ان جعل
الزوائد حروف مبتدئة او لفظ ان حروف معنى كما سيخرج به في المجموع
قوله كما اظهر ان حينئذ يفهم المراد ببلد تكلف تقدير موضع وانما
لم يقل نحو فلان ابن الحاجب لتلايد عليه ما اورد عليه من ان الحد
لا يصدق على المحدود لانه المجموع المسمى بمجموع مسلم ولم يلحق آخره
بشيء بل آخر مسلم فلا بد من تقدير مفرد بعد الآخر فيستدبر صدق
الحد على المجموع ايضا فالصواب آخر مفردية قول اويا كذا كذا
اي زائدة كالالف مخرج اشياء واشياء واشياء لانه الزيادة اويا وها

182
اويا وها ونونها ليستا بزاويتين اذ لم يثبت للمزدان واشياء واشياء
قوله اي ليا لا الالف اذ لا حاجة الى بيان فمما قبلها الظهور في قول
ونون كذا كذا يشير اليه بعونه الى الزوائد **قوله** اي مع مدلول مفرد
بالمضافين ليصيح المعنى ويسمى ان المراد بالمفرد ما اذا **قوله** اي مثل ذلك
المدلول في الوحدة والجنس فقط اي في كونه حقيقة احدها حقيقة
الآخر لا فيما به امتياز عنه من العوارض نحو الزيد او من الذاتيات
كالحيوان فلا حاجة الى ما ذكره ابن الحاجب من قوله من جنس كما قال
المولى الجاوي والفاضل الهندى وقال الفاضل العصام ان هذه
الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع فان الناظر فيه
لا يفهم من قوله الا ما يقابل الاكثر انتهى وهو مثله في الوحدة على
ما فسر به الشارح لوفى لفظ الدال على الوحدة على تفسيرهما
ولا يفهم كونه من جنسه فابن الحاجب اصاب في ذكره **قوله** فخرج
لعدم المماثلة في الوحدة نحو عيمان في الوقت والجزء والافق فخرج
بكسرت ولذا اخرج به بعض الكمل مطلقا فلا يقال قران لطهر
وحيفر عند الجمهور لعدم الجنسية كلا بل يقال لطهرين او حيفرين
نحو فاللانداست فان الاعتبار عنده للمماثلة في اللفظ والادلول
في الوحدة دون المعنى بخلاف الزيدين والقرين للشمس والقرينة
كما في الاول او مجازا كما في الثاني لانه انما يقال لهما القرين بعد
ان جعل الشمس قرينة للشمس في قياس الشرك عليهما مع التا
واما كلام المصنف فظاهر ميله الى مذهب لكن الشارح **قوله** على مسكهم
لشدة وقوة وهو مميزات الفتح عن السهين وينزل الشما عن

جزء من الدال لما مر من ان صيغة التثنية والجمع موضوعة قبل التركيب
بالعامل لانه كالترخيم ولو كانا فيا لما جاز حذف الجزء فيه وعدم
جعل الفاضل الجاي اياه جزء منه مبتدئ على عدم جعلها موضوعة
بعده على ما هو المفهوم من كلامه في بحث العرب والمبتدئ **و** جعلها
عوضا عن الحركة في المفرد مع اللام نحو الرجل او التنوين فيه مع الالف
نحو رجل زيد وكليهما في الوصل مع عدمها نحو رجلا يافيت واما
وقفا فليست بعوض كذا في شرح لب الالف فالالف تفصل بين الحرفين
كما جعل الفاضل الجاي وغيره يقتضيه عدم وجودها في قول هذا
ممنوع لان الواو عوضا عما يستحق الكلمة في اصلها واقر هذا
وان امكن في نفسه الالف لا ينفع ذلك الفاضل كما لا يخفى على المتأملين
الكلام وليس كذلك لما سبق والمشتق اى كونه غيرها في الحاشية
اى غير الكلمة فيكون له غير الاسم ايضا فلا يصح تفسيره فبالاسم
ايضا حينئذ نظر ما في الجاي وغيره انتهى قوله غير الكلمة لان انتفاء
الالف حينئذ يكون مركبا للدلالة جزء لفظ على جزء معناه فيكون
غير الاسم ايضا لان انتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص فلا يصح
تفسير ما بالاسم كما فسر به المؤلف الجاي في المجموع والفاضل الهندى
في المشتق نظر الى انهما انقسام الاسم فالصواب تفسيره بلفظ
على هذا التقدير كما فسر به الشارح في المجموع **و** على ما هو الحق وهو
كون الزوائد التثنية والجمع كلما لا طراد والابتداء ترك تعريضا
لابن الحاجب بانه ذكر ما لا يحتمل اليه في السور قوله ونحوها كاسم
الاشارة والوصول بشره بالتنوين ولو بوجه على ما مر لما عرفت

لما عرفت من اقتضا عدم وجودها الا بعد التركيب مع انه ليس
كذلك على خلاف القياس والقياس ان لا يحذف من آخر مفرد التثنية
كشبرنا وعترنا **و** لشدة الاتصال هذه بالحذف **و** فكالمفرد الذى
لا يقع التثنية في حشوه **و** المجموع اختاره على الجمع مع كونه اشر
بغيرها على ما خفي ذكره الفاضل العصام يعنى بالنسبة فتدبر **و**
بالوضع لتبادره فدخل نحو نعم الماهدون فانه وان دل واحد
لا ثالثة له نحو هذا لكن يصدق عليه انه دل على افرأ وضع **و** مع
عدم وجود خواصه المحتج يحتاج الى ارتكاب فجاء في افعال في تعريف
الجمع كذلك اى بالتثنية او بالياء **و** واجزا عطف تفسير للاد
يلزم صدق اى صدق ذلك الشيء وان كان جنسا او صدق اصله
اى مفردة وان كان جمعا عليها اى على تلك الافراد **و** بتدال الاحكام
التي في الكافية بالافراد ليس المراد به الخ كما زعم الفاضل العصام
و السابقة في شرح على افرأ من عدم النسبة وغيره في صدق الكتاب
بل في حاشيته كما عرفت وترك التصريح الذى في الكافية **و**
حوشه **و** يجرى احاشا اى نزه نعم انه يناسب ما قالوا انه احاش
التفراى بزيادة حرف كما في نوعي الصبيح ونحو جال او حركة
كسقف بضم الف وسقف او بنقصا للكتب في كتاب او بتغيير حركة
كاسد بتضمينين في اسد لانه زيادة الالف ان جعل الزوائد
حروف مبتدئة او بشره ان حروف معني على اختلاف الراي بين **و** مع
التصادة لانه ما انفك عنه الزوائد لا يصدق على ما يصدق
عليه ما لم ينفك عنه بخلاف سهرم فان السهم المنفك عنه لفظ

هم يصدق على ما يصدق عليه سمرهم الذين لم ينفك عنهم فلا يشبه
 الجزء فافهم **قوله** وقد سبقوا سورة يتقدم كون سماً مفردة **قوله**
 كضمة تغلق في الاصل **قوله** كضمة اسد في العروض **قوله** او الفرق عطف
 على الجملة اي للفرق بين الفعل الصفة وبين الفعل التفضيل كحرف
 لا يقال امرؤن كما سمي ايضا فتبصر ولا تفعل **قوله** ذاتا ان كان المبتدأ
 حرفا وصفا ان حركة والاى ان كان التغير بتغير الآخر فتغيرا معتدا
 عندهم في نحو سلق الرجل يحذف الالف للالتقاء اربعين بضرب العشرة
 الى الاربعة وهي حركة الاخر وسكونه لا عشرة مع اتم عددها عشرة
 بحسب الاستعمال بضرب الثلث وهي حركة الاول الى الاربعة وهي حركة العين
 وسكونه واستقاط فعل بظم الناء وكسر العين او بالعكس لعدمهما
 في الاستعمال **قوله** والتغير السابق لنوى المسبوق اصطلاحا قيل في كتاب
 مشارح **قوله** تكلفا تقدير موضع قبل الآخر ومفرد بعده فوجد
 اي قبله تكلفا عدم تقدير موضع مفعول عن مفرد بلا عكس فتدبر
قوله عن القسم الذي هو الصحيح وهو مكسر **قوله** زائدة ونون اصلية
قوله عوضا عن الحركة او التنوين وقد عرفت امكانه ايضا **قوله**
 المجموع على التفسير الاول لما اول الزائد على الثاني من جنس حال قيل
 بثبوت الكسرة في المفرد المعزوم من الكثر فرضية فرضية المحال وقوى فلو قال
 ما يزيد عليه **قوله** او كما قال الفاضل العصا **قوله** لما سبق من شبهه
 بالتنوين **قوله** مع كونه حكما الى وجهه اخصر وان يوترد ذكر او كان قد
 ليقر **قوله** اي شرط قياسا في الحاشية انما زنا القياس لان نحو
 ارضين وسنين جمع مذكر صيحي لصدق ملة عليه كنه شاذ انترى لعدم

لعدم شرط **قوله** بل هو مع كون خلاف الظاهر الذي هو ارجاعه
 الى ما ارجع اليه الشارح في غاية الرككة لان الظاهر منه كون الشرط
 لاسمية وليس كذلك ولذا احتاج المولى الجامى الى معنى صحتها جمعيتها
 وانما ان تكب ما ارتكبه احتراز عن لزوم انتشاره ان يكون صيحي
 فانه ليس راجعا الى الجمع بل الى الاسم الذي اريد جمعه وانتشاره
 الى رده بقوله مدلول مفردة بالمضافين حال كونه اي ذاك الجمع
 اي مفردة اسما فتدبر **قوله** الاصطلاح الذي هو العرف بالتعرف
 السابق الشامل لسخو ارضين فلا استدراك لمغايرة الغنيين
 كما زعم ابن الحاجب حيث قال في شرحه ذكر التذكير مع الاستغناء عنه
 بكون اللام في جمع المذكر اما التذكير الزاehler هذا وليست به الفاعل
 متوقفا ان مجرد تسمية كسمية الاسود لا يبيح وقال الرضى هذا
 الغدرا باردا وقبلا محرقا بنا الا شتبا لا يبردا **قوله** فارتما
 يجمع الى لانه علامة التأنيث هو التاء وليست فيها فالمدونة
 تقلبوا والمقصورة لفتح ما قبلها تحذف فتسمى العلة **قوله** بخلاف
 الى لما عرفت من معناها **قوله** ان يكون مفردة بلا مدلول **قوله**
 ولو قال بعد قوله ان يكون اي مفردة علم مذكر عالم بالاضافة والو
 كما اظهر حيث يفهم المراد بلا تقدير واسلم حيث لا يتوهم الاشتراك
 اذ لا احتمال حيث يكون المذكر اصطلاحيا وانت تعلم انه مبنى عليه
 ولو اكنه بتذكير العالم ولو قال علم عالم بالاضافة كما اخصر ايضا
 كما اظهر واسلم بل ابعد ايضا **قوله** اذكر التوجيهين المذكورين **قوله**

قوله لعدم المساواة اذ المقدر هنا على الاول اثنا المتكون المدلول
والفرد في الضمير وعلى الثاني ثلثة المفردية والدلالة المذكورة العالم
اذ لا يطلق الخ لا يراها النعم عن القبايح الجائزة على صاحبها فافهم
قول فعلا اى موزونة قوله فانه لا يقال في جمع المذكراجر من بل جمع
فينا بسا اشر في الجمع فلم يعكس **قوله** اختبر في مذكرها اشر في الجمع فلم يعكس
وان لا ينسأ وبالاته لما لم يختص باحدهما لم يحسن ان يجمع جمعا
مخصوصا به بل جمعا يستويان فيه فتذكر **قوله** بمعنى مجرور في المذكر او
مجرور في المؤنث **قوله** فلذا اى يكون مثله فلا منه **قوله** المذكور
في الكافية حيث قال وان لا يكون بتا التانيث كعلامة ما سبق بقوله
لوه آخره **قوله** الكيفية حيث لم يقل والياء باقوى لحوال التثنية وهو
الرفع عن اضعفها وهو النصب والجر لئلا يلزم مزية الرفع على الـ
بان يجمع المؤنث باشر في الجمع الذي هو الصحيح بالالف والتانيث
المذكر هذا الجمع الذي هو الصحيح بالواو والنون **قوله** ولما كان الاسماء
الحسنة المتصلة لفظا ومعنى واشتقاقا بالافعال والناسب فيها
رما ولذا اتصلت بحث الفعل بها يعمل كالفعل متعدي كمتعدي ولا زمة
كل زمة بلا تفاوت **قوله** هكذا قيل جبرور **قوله** كما اعترفوا به في تعليل
تقدم معمول عليه كما ينبغي في ايضا وهي اى والفعل لا يدلان على الحال
البينة لانه ان كان ماضيا فعمل المفعول وانما تنفي بجر المصدرة لـ
والاستقبال وان مضارعافا انما ينفي المصدرة مع الاستقبال
لا الحال فلا يكون المصدر المقترن بالحال بذلك التندير **قوله** الى

الى التاليف وشرحه اولى الاظها وشرحه وهذا اى عدم عمله عند
مفعولا مطلقا حقيقة من فروع التندير المذكورة انما يعمل عنده
وانا كما لا حد لثلثة لا يصح ذلك التندير اذ ليس معنى ضربت ضربا
او ضربة او ضربة ضربت ان ضربت كعدم عمله موصوفا او مصفرا
قبل العمل لعدم صحته اذ الفعل لا يوصف ولا يصغر او موصوفا بالذ
لتقدير دخوله على ما قدر المصدر العامل به كذا في التاليف وشرحه
قوله مجاز ولذا قال فيما سبق حقيقة **قوله** فعند السير في العمل
للفعل المقدر له صالته ويؤيد به انتصاب المصدرة وليسويه
انها معارضة باصالة المذكر والمقدر مفصول بما هو كالا جنبي
التصالح للعمل فيرجح المصدر يجوز تقديم العمل على عامله لانه اما
او نائب المصدر للمصدرة وكونه مقدرا بان مع الفعل **قوله**
فوجه الوجه الواقعا في الكافية اى توجيه واحد وهو ما وجهه
الشاعر لا وجهها كما توهم المتروك الجاى حيث قال بعد ما ذكره
الشاعر وقيل عمل المصدر للمصدرة وعمله للبدلية في قوله فوجه
وجهها لانه ما قيل مردود بان لو كان للمصدرة وكونه في ذلك التندير
لما جاء تقديم معمول عليه واستأ التندير في **قوله** في الاغلب
اخترا عن العامل الذي هو فعله افعال الله تعالى فانها منزلة
عن الملازمة بالزما والكافية يعمل في حرف التثنية نحو قوله تعالى
ما انت بنعمة بنعمة ربك بمجنون فكما انظر في متعلق بمعنى
التثنية مع كونه في غاية البعد عن العمل اى التثنية بنعمة وجمده منك الجنون
ولا يجوز تعلقه بمجنون لنفسا المعنى **قوله** بان استترفيه بقرينة في

مختلف فروع زيداً في الاطلاق بالابرار لا بالاستتار
في وصفها في الحاشية رد للرضية وسيد عبد الله فارتما جعل
طلب الصفة المرفوعة عقلياً لا وضعياً وهذا سرها وهو مأخوذة
في مرفوعها الذي يرى الى قولهم لن قابله الفعل اولن وقع عليه الفعل
كيف والمرفوع عن غايته ان النسبة المأخوذة في وضع الفعل
والانشاءى تامة فيكون جملة وفي وضع الصفة تقييدية غير
تامة فلا يكون جملة انتهى **م**لواضحه مفرد المصدر يعني لا مانع
من الاضمار فيه مع وجود المقتضى على زعمهم وهو لزوم المرفوعة الا انه
لواضحه لا ضربه **م**راجعاً الى الفاعل لعدم استحقاق الفعل انهما
لان المفهوم من الماهية المعراة عن المتعدد والكثرة وكذا في الصفة
في الحاشية هذا ما قال الجاهلي قال الهندي وصاحب لب الالباب
مرفوع الصفة عنهما فيكفي الواحد من كل منهما فلا يلزم الاجتماع
وهذا اقرب الى الصواب انتهى قوله مرفوع الصفة عنهما اي متحد
معها فيها صدق عليه فيكفي الواحد من كل منهما يعني ان تشية كل
منهما وجمع تشية وجمع لاخر فلا يلزم الاجتماع قوله وهذا اي
ما ذكر الخ في الصفة من حيث مرفوعها هو اقرب الى الصواب
سما ذكره الجاهلي من كونه كالفعل لانه قياس المتحد على غيره وهو
الفارق فلا يصح وانما قال اقرب دون اصوص لان الاستدلال
على المدعى ليس بتمامه بايضاً لكنه صحيح في نفسه هذا بخلاف الصلة
فان له في نفسه اي باعتبار مدلوله تشية وجمعاً فهما ليسا بـ **ج**ع
اليه فانه غير **م**لوجود المانع وهو الاجتماع على زعمهم قبله

قبله **م**وهو لا يسمى في النفي والابطال في البحث الثالث في القيد
وهو الشئ والجموع وعدمه معتبرة العلة والمقتضى شرطاً او شرطاً
فيكون لعدم لعدم فلا يصح القياس لعدم الاشتراك فيها فكان
بسبب وجود المانع كالفعل في كعدم التشية والجمع والاكثاف تشية
الفاعل وجمع قوله لا يجري في التأكيد لما مر ان لا يشي ولا يجمع
استدريه لا يلزم المحذور المذكور فلو قيل بقيد التأكيد عليها
فقد عرفت حاله في الحاشية يزيد اننا نقول في القيد عليه مانع
من الاضمار ضار على زعمهم لانه القيد مع وجود المقتضى وهو لزوم
المرفوع فلا يصح القياس من كالفعل ايضاً ولو بدل القياس
بالاطراد منع جوازه عند وجود المقتضى وعدم المانع انتهى قوله
ولما اتحد اي المرفوع والرافع قوله منع لزومها اي العلامة والسند
للمنع الطرف واسم الفعل فان ضير الشئ والجموع يستدريانها
بدونها لا يدفع الضرر بل يزيده لانه اذا لم يجز اجتماع **التشيتين** **الجمعيتين**
والجمعين للتشيتين في اللفظ لعدم اجتماعهما الشئ واحد في اولى
كما لا يخفى على **م**لزم اضماً اذا كان اي فاعله قابلاً مقدماً ذكره او
متكلاً او مخاطباً قياساً على الفعل والصفة كذا في شرح لب الالباب
فاللزم باطل **م**لزم **م**على معايرة العلتين اي على عدم **الاجتماع**
وجواز الخذف **م**زيد ضربة شديدة بالابرار وان اريد المطلق
التناول للاستتار والابرار والسند من جواز زيد ضربه بالابرار
موجاز اضافة اليه مع بقاء كونه فاعله فيكون مرفوع المحل
بخلاف الصفة فانه اذا اضيفت اليه يضر فيها فاعله فيصير منصوب
المحل في التقدير وفيضه **م**لكونه نكرة ولو قيل كونه غير مرفوع

ولا مخصوص به بل قد يكون مع كونه مخصوصا بالشيء **م** خلا ما صرح به
الرضية من العكس حيث قال بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل كونه
اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد
بشرها به **قوله** والى المفعول اي مفعول كاسوي المفعول معه اذا قامت
القرينة على كونه مفعولا والتفصيل في الرضية فكثيرا ما مرارة ضعيف
يكفيه راحة الفعل بان يقدر التكم نفسه موجوبا في ذلك الزمان
الماضي على ما ذكره الا ندلست او يقدر الزمان المذكور موجودا الآن
على ما ذكره الزمخشري واستحسنه الرضية وقال المصنف في قوله
لولا ان تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء وقروى قد اركه بالتشديد
حكاية الحال الماضية بمعنى لولا ان كان يقال فيه تداركه انتهى وقال لولا
السعدى صور المعنى بهذا الوجه دفعا للتنازع المتراخي بين مقتضى الكلمتين
فان لولا الامتناعية الدالة على امتناع الثانية لوجود الاول تقتضي
التمحيق وان المصدرية الداخلة على المضارع المخلص لا تقتضي
تقتضي عدمه فاشأ لا ارثا داخلة على الماضي في التتميم لان معنى حكاية
الحال الماضية عند النسخ ان القصة الماضية كانتا عتبرتها في حال
وقومها بصيغة المضارع كما هو عتبرتها ثم حكى تلك الصيغة بعدتها
وانما قال يقال فيه دون قيل للاشارة الى ان ذلك القول تقديرى
لا تحقيقي كما انتهت عليه انتهى وكذا ذكره ابن التراب ويوافقه كادى
الحاج في بحث المضارع قوله داخلة على الماضي وان حينئذ لا يفيد
الاستقبال قوله ثم حكى تلك الصيغة مرارا بها تلك الحال باحد
ذنبك التقديرين على ما عرفت من المذهبين فظهر بهذا ان معنى
حكاية الحال الماضية ليس حكاية مجرد المعنى على ما هو الظاهر من هذه

من هذه العبارة كما زعم البعض ولا ان اللفظ الذي في ذلك الزمان
يحيى الآن على ما تلفظ به فيه لجواز ان يلفظ فيه بلفظ كما زعم الآخر
بل معناها ان المعنى يحيى بلفظ يقدر ويفرض التعبير عنه به فانهم
هذه الدقيقة فارتأى لطيفة **انتهى** **قوله** من ما ولا وان دائما وانما لا يذكر
انما الكناية بذكره في بحث المبتدأ كما اشأ اليه ولكون النفع فيه غير
صرح **قوله** لستم الفائدة في تغيير عبارة الكافية حيث بدل النعمة
بالاستغناء وما بحر في النفع فلو حذف الحرف لستم الفائدة بشمول النفع
للحكم والفعل فانهم **قوله** فهذا يكفى في التقريب وذلك لان الواقع
بعده لا يكون مخبرا عنه كالواقع بعد المبتدأ وغيره فيكون كالفعل
في هذا الحكم ايضا ليزداد مناسبتا له وقال بعض الكملين نقل عن الغير
ان التذلل لطلب فعل الاجابة وذكر ان ذلك للتوسل اليه والمقصود يعتبر
مقدما لما بعد التذلل محل فعل طلبتي بهذا الاعتبار وقال في الحاشية في
منع بل الواسطة مقدم وما بعده ليس محل الفعل بل كالواقع بعد
طلبتي واقول ان اراد التقدم في نفس الامر فغير مفيد وان اراد في الاعتبار
ممنوع ولعله غفل ارتقا من عن الاعتبار فعليك بالاعتبار خيرا
ثم الاختيار **قوله** من صاحب في قوله والاعتناء على صاحب كما توهم
كالرندى **والجاء** **قوله** في البارز المنفصل اذا انفصل مختص بالفعل
وفي المظهر والمفعول به اولى والاظهر ما في الاظها ان هذه الانفصل
وفي المفعول به فكانت له مرضاة لانه يستتر والظرف وجه الاشتداد
فيما سبق وعدمه فيما مستوفى في شرحنا والمفعول المطلق والظرف
وله ان مجرد انما الظرف وان منصوبا فكما المطلق والوجه فيه ايضا

واما مع في حكم صاحبه **م** في المعنى تعلق بمفعول لا في اللفظ لا تنفأ
شرط العمل فيه اليه اي لمفعول متعلق بضاف اضافة معنى لا تنفأ
شرط التخصيص اللفظية وهو ما شرط للعمل لوجوب المعنى ولو في ضيق
لا متبعا نصيب بان تنفأ شرطه كاقرب للتقدير بطريق الاستيناف كان
قيل ما اعطى فقبل درهما اي اعطى درهمها **م** اما نصيب ههنا الثاني
مع انتفاء شرط ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه لعدم جواز اضافة
المضاف كما مر لا متناهي الاقتصار على احد مفعولي ظنت بخلاف اعطيت
واجب عنه بعض الكمالات امتناعا عند المعرفة الاول والكلام عن عدمه
ولو فرض له في يجوز ان يكون المستأنف فيه قائما مقام الثاني
فلا اقتصاص في المعنى اذا اضطررنا الى نصبه وفلا يصح قوله فلا يجوز
بدون هذه الضرورة لان حال التابع على اعراب المتبوع الظاهر
صفة الاعراب اولى وقد جعل ههنا على اعراب الخ في فان قلت اذا لم يعمل
فلم جعل قلت لان ما بعد التصفة مظنة النصب لكثرة عامليتها فاجاب
الموهوم بحري المحقق **م** في المعطوفات اسم المفعول والشيء والجموع
م يريد عليه انهم صرحوا بالخ ولو قال المصنف ولكن لا بشرط فيها
معنى الحال والاستقبال كما قال الشارح في الاظهر اسلم كلام ايضا
فلا حظه الغير ههنا بعدة وكذا دلالة على الثبوت مع ان الالف الفعل
التجديد والانصراف كما في صيغة المبني فلكونه فرع الواحد فيعمل عليه مثل
والذاكرين انه خشعا ابصارهم **م** مرقا بخلاف الجرح اذا لموصول
فلا استطالة اي حال كون كل منهما موقفا صورة لا الا الموصولة لا تنفد
فيهما تعريفها ولكونها في صورة حرف التعريف قال مرقا كما اشار اليه

اليه بالتفسير باللام ولو قال الخي بها كما اظهره اسلم **م** لا استطالة
اي كل من الشئ والجموع بنصب المفعول بخلاف اللزوم فلا يجوز فيه لعدمها
في الحذف للتخفيف كقوله تعالى والمضيبي الصلوة على قراءة النصب **م**
فلا بد بالخ ولو قال بهذا النصب على المفعولية لسلم واستقام **م** من حيث
انها يشي الخ ومن حيث انها تكون لرب قاب بالمفعول ولم يتعرض له لانها من قوله
تعمل كفعلا اذ في العلم ان فعلها معلوم كفعل اسم الفاعل ولذا قيل
باسم الفاعل لا المفعول بل تزيده عليه وانما لم يبالوا بلزوم مزية النزع
على الاصل لانها للضرورة التي يبيح المحموز قول من غير اشتراط
متعلق بتعمل **م** اتصال حقيقة لوجود العنايين هما صدقا وكذبا
لا المضرا متبعا ملا يستب باللام والاضافة فيدخل اي اذا كان المراد المضاف
الى الضمير والمجرور عنهما فيدخل في نحو الحسن وجه غلام بالاضافة في جرح
لا شتر اكر في وجه الامتناع في المضاف لعدمه فيه فالانصاف ايضا
حقيقة لما مر لا منع الخ لعدم الجمع صدقا كما عرفت كما توهم ومنشأه
توهم كون المراد المضاف المطلق والغفلة عن كون المضاف الى الضمير فيضرب
الاثنين ملا يستبها باللام وتجريها عنهما في الثلثة ملا يستبها
والاضافة وتجريه عنهما **م** بالمفعول لا بالتمييز لان المفعول هو
الاصل في العمولية مولان الضمار بالرجل لما استعار الجزم للحسن الثاني
ناسب ان يستعير الثاني الاول ليصير كالمتعاوطين وقا الثاني
العصام الاول عندى انه على التشبيه بالتمييز اذ المعنى عليه فهو انب
ورعاية الانسب اهم واعجب وكلام المصنف يحتمل فتا **م** لا يجوز
لما مر انه لا يحتاج فيه اليه بنقل الظاهر في العمول اليهما واستقام فيهما

لكنهم لم يجوزوا اضافة المعرفة الى النكرة هنا ايضا لكونها خلاف المبدأ
من الاضافة فكانه انما لم يجوز به لجواز كون عدم ذكره للاختلاف
فيه لا انتفاء المانعين عدم الخفة وعدم تجويزهم تلك الاضافة وجود
الخفة فيه بحذف التنوين وعدم تلك الاضافة واما البصريون
فقد جعلوه ممتنعاً في التسعة فيبقى في الشعر لانه اضافة حينئذ
يكون بحذف التنوين والتخفيف بحذف الضير اهل من فلا وجه لتركه
الا على واختيار الادوية وما هو الا ترجيح الرجوح وفيه ان يلزم على هذا
حسناً وجهاً لانه حذف النون ليس اداة من حذف الضير لانه كليهما
لفظاً متحركاً **الكم** الا ان يقال النون لكونه قائماً مقام التنوين
كان في حكمه **اما** في نفس الصفة اذ لم يذكر بعدها مرفوع نحو الحسن
الوجه بنصب الوجه او جزه وحسن الوجه كذلك والحسن وحسن وجهها
وحسن وجهها بحذف المجموع سبقة اقسام او في معولها نحو الحسن او
حسن وجهه **وما** فيه ضميراً احدهما فيها والاخرية مثل الحسن
او حسن وجهه بالنصب حسن والا كما اذا رفع الوجه معرفاً او منكراً
كالحسن الوجه او حسن وجهه لعدم الرباط الخ وقيل قد رفيه
ضمير متصل بمرفوعها بدلالة ظاهر الحال عليه ان لم يكن في معولها
الدم واتحوا الا فخير يقدروا ويقام مقامه او يبدل معولها عن
المستكنة كذا في لب الدلائل قوله لا متناً غلو الصفة عن فاعلها كما
مراد ان النسبة اليه داخلية وضربها قوله فيكون كاللزام فيكون
اللازم ما كالتعريف قوله على غيره ولو بالاعتبار وهذا التفسير انما
يستفاد من تعريفه البين في كتب الصرف كما سبق قوله لكثرة الاشتباه

الاشتباه لا طرأه فيهما **م** فعملوه قياساً في الاكثر والاشرف وهو
الفاعل اذ لا معمول للشيء الاول فاعل بلا عكس تقليد للاشتباه
ولو ترك هذا اي قوله قياس الخ ايضا اي كترية **م** لانه احوال
الوضع والباحت عنها اللغة واحوال الصيغة وباحتها الصرف
بطريق الانفصال الحقيقية لان الغرض لا هم من وضعت تفضيل الشيء على غيره
ولا يعرف ذلك الغير الا باحدها اما بالثانين فظاهرهما واما
بالاول فانه وان لم يذكر كذا كالمذكور اذ التام فيه للمعنى ولا يجتمع
منها اثنتان لان الغرض يحصل باحدهما فيكون الآخر لفظاً اذا كان
مضافاً للتوضيح فانه حينئذ يجوز الجمع بين الاضائة ونحو زيد
افضل البصر من كل فاضل اذ لا يعلم منها المفضل عليه حتى يورثه من
مها **م** لعدم المانع الذي ينبغي ان كراهتهم لمحو اداة التشبيه
الخ **م** لفظاً وان شئت او مجموعاً او موه تشامع **م** لانه الثالث
الخ **م** ولقد يقع الفصل بين وبين تفصيله ولو ذكره في جنبه
لكثرة الفصل بين وبين تسمية فافهم **م** اي دخول مدلول الخ كزيد
الناس فان المقصود منه تفضيله عليهم جميعاً سوى نفسه ولو قيل
افضل ما عداه من الناس لا يضاف بل يتعين من قبل ان زيد افضل
متاعداً كذا ذكره الفاضل العصام **م** مطلقاً غير مقيد ببعض
معدداً فالمراد الزيادة على كل حقيقة او عرفاً كزيد اعلم بعد اى علم
من كل ما سواه من اهل عصره ولا اختصاص به بمشائيه او مسكنيه
شأنه يضاف للتوضيح الماهور داخل في مثل بنيان محمد عليه الصلوة
والسلام افضل قرين والاهو غير داخل نحو يوسف عليه السلام

احسن اخوة **قوله** فعل فاصب يدل على كعلم اي اعلم في العلم بضم
يضل من سبيل **قوله** بغير شرط اي بدون لانه لكون اعتباريا محضا
على ما تم تحقيقه لا يكافي عن عمل عامل استند فيه تحت ولو ضعيفا بل
لازم اذ لم يرفع ظاهرا لما مر ان النسبة لا الرفع ما اخذ في وضع الصفة
قوله راجحة الفعل بل التمييز ينصبه ما يتلوه عن معنى الفعل ايضا
فلذا اخبره **قوله** يكون صفة لعمول ليحصل الاعتماد في عمله من متوجه
نفي في القيد لينفي ويضع اصل الفعل فيعمل فيه على ما ينبغي لانه والاد
يوجد المتعلق المشترك بين ما جرى عليه وبين غيره الذي يذكر بعد
مع انه لا بد منه ليكون مطلقا واحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيد
فينبغي من اصل الذي هو التباين بالذات بين المضمحل المنفصل
والمنفصل عليه فيستعد للخروج عن معنى التفضيل ثم يخرج عنه بالنفي
بالكلية فخرج ترك الدليل من انه يصدد المسائل لا الدلائل قوله
او نحوها اي كلمة في نحو المثال المذكور مثلاً رأت رجلا احسن على كنه
السيف منه على كنه زيد وجازنه كنه زيد قوله ونحوه كما ذكرناه المثال
قوله ونحوه اي هذه العبارة باعتبار مثل اللفظ ما رأت كنه زيد
احسن على السيف فانهم فيلزم المنفصل باجتناب لوجعل الكل مثلاً
مبتداء قوله الفعل لما فرغ من مباحث الاسم شرح في مباحث الفعل
قوله المضي اشارة الى ان ما مصدرية والباء الى انها موصوفة او زمان
برهنة احدث بما تدل على ماضيه والاولد الرابع محتمل فيحق التأمل
قوله بمعنى التفوق فلا دور فخرج نحو احسن جعل ما عبارة عن الفعل
ونخرج لم يضرب ودخل نحو ان ضربت ضربت ونحوه بالوضع

بالوضع **قوله** على الفصحى قد لانه اصلي فيه واما الظم والسكون
فعارضيان لفظا نحو ضرب او تقدير اخو فري وعلم هذا ينبغي ان لا
ما هلا لان الاصل في الكل الفصحى والظم والسكون عارضان لعارض
كما قاله الفاضل العصا ويمكن ان يقال ان الفصحى لفظيا كثيرا في المذكر
والسكون قليل فعمل القليل على الكثير لا طراد على ما هو التعارض بينهم
بخلاف ما مد الظم او السكون فانه لم يوجد في فتح حتى يعمل عليه ما مد
الظم والسكون فيجعل مفتوحا تقديره فالتباين مع الفارق فانهم
فانه دقيق وبالقول حقيقة **قوله** لمشاربته والحقة قد اي عدم لحوق
الواو على عدم لحوق الضمير المتحرك عكس ما في الكافية لقرب لانه وهو
الظم من الفصحى لكونها من جنس الحركة بخلاف لانه الضمير المتحرك وهو السكون
لانه عدم الحركة وبنيها تقابل العدم والمكدة **قوله** لانه يظم لمجانسة
الدال لان الواو الساكنة بعد الضمة اخف منها بعد الشدة لانه يسكن
للا يلزم اربع حركات متواليات فيها هو كالكلمة الواحدة **قوله** بالان
اللفظي على المذهب الاصح لكثرة الاطلاق على كل منهما عند التجرد عن الزا
وان كان الاطلاق في الحال اكثر لرجح احتمال لتبادله لما تم اقتضا
منه في الوقوع وان كان ما دانه الحقيقة وقيل حقيقة في الحال كان
في الاستقبال ورجح الرضعة بدعوى انه يتعين عند التجرد عنها فيه
ان التعيين ممنوع فتدبر وقيل بالعكس لانه في الحال ورد بان لا خفاء
لانه عندهم هو الحد المشترك بين الماض والمستقبل الا ان الذي
اختلف في وجوده لمشاربته في ويفصل وجه المشارة من الجمل المذكورة
مذكورة الاظها لفتة الفصحى في وسط الكلمة اي فيها هو بمنزلة كما يشعرون

قوله بمنزلة الجزء وقوله حقيقة وان النون من خواص الالف فضعفت
المشابهة وان لم داعيا الى ترك اعرابها ما قبلها وهو اشتغالها بالحركة
المختلفة ليمر بين المفرد المذكور والجمع المذكور الواحد الموءنت واما
من ان اعراب كلمة قد يكون في وسطها وقد يكون في مجاورها من الكلمة
انما هو في الاسم الذي هو اصل وممكن فيه **قوله** على ان لا يطرده جمع
الموءنت في كونه مبنيا ساكن الاخر واذا جاء لم اخذ في الفعل من
اصل الذي هو البناء للمشابهة فرتبه اليها اولى من وجه بناء وكونه
على السكون **قوله** رفع الحرف اي ما يشبه علم الفاعلية وما يشبه علم المفعولية
وما يشبه الجزئية الاختصاص كذا ذكر الفاضل العصا جعلوا
بعده لئلا يلزم دخوله في الوسط والاشتغال بحرف الاعراب بالفتحة
والضمة والكسرة ولم يكن فيه علة البناء مما يضيف المشابهة كالنون
وما يحمل عليه في البناء كجمع الموءنت تحت معنى الاعراب بالكلية وانما
لم يفرق انه دخوله على كلمة اخرى حقيقة كما في النون لانه جزئية لما كانت
اشد لكون احتياج الفعل اليه اتم منه اليها لم يبالوا ولم يحتمل الا
والواو وكذا الياء لكونها حرف مد الحركة التي هي الاصل في الاعراب
كما ترجعوا اعراب بالنون الا شبه بحرف العلة لعدم امكان حرف
العلة التي هي اولى بالزيادة للزوم تكرار حرف المد فحذفوها في الجزم
حذف الحركة التي هي عوض عنها فان نصب يناسبه اي الجزئية مخرج اصلها
وهو النصب بالفتحة والجر بالكسرة فيناسب اي النصب بدله اي الجزئية هو
الجزم يكونا تقديران الوقت **قوله** لوقال بعد لنظا او تقدير او بدله
ولو تقدير السلم عن هذا النظر **قوله** ان السكون فيه ايضا يكون

يكون تقدير او قال والسكون ولو تقدير السلم عنه ايضا **قوله** مع
الظاهر رجوع الى الصحيح لكونه موصوفا بخلاف المفرد ولم يصح رجوعه
اليه تناوله للمعتل المفرد مع انه ليس بمقصود هنا لعدم صحة الحكم
عليه بانه بالنون ولذا صرف عنه الظاهر وارجع الى المفرد وكذا ان يقول
ارجاع الضمير الى الصحيح صحيح يجعل قوله والمعتل الخ بمنزلة الاستثناء
فالمعنى وغيره بالنون الا المعتل المفرد فلا يضر التنا وكذا لا يخفى
على المتأمل **قوله** ان الفتحة في المعتل بغير الالف ولو قال بعد لنظا او
او بدله ولو تقدير السلم عنه ايضا **قوله** مطلقا اي صحيحا او معتلا
والسكون كذلك اي كالظنة والفتحة لنظا او تقدير او غيره اي
المفرد مطلقا **قوله** السلم عن الانظار الاربعة مع الايجاب كما سلم بما ذكرنا
بدونه **قوله** وعامة التبريد الخ وتحقيق الكلام في هذا المقام في نتايج
الاوكاشير هنا للاظهار بعد العلم اي اليقين اي دالة علما او روية او
غيرهما وكذا قوله بعد الظن اي دالة كالحساسة **قوله** للفرق بينهما يعنى
الترم رعاية تلك المناسبة مع التزم هذه الالف الحروف اما الاول
فليظهر كونها متحققة في اول الامر واما الثانية فليفصل بينهما وبين
الفعل شيء منها ليفصل بينهما وبين المصدية لانهما لكونها مع في تأويل
لا يجوز الفصل بينهما شيء منها الا بلفظة لكثره ودورها يدخل
فيها لا يدخل فيه غيره بحيث يلا ما لا فاصل هو النصب لعدم انا
المناسبة للوجوب لم يكنوا بالاولى ليكون كالعوض عن الحذف
كقوله تعالى علم ان سيكروا ونحوه واعلم فاعلم المرء ينفع ان سوف
يا في كمال قدرها ومن علمت ان قد يقوم او لا يقوم او لن يقوم

اولا يقوم اولن يقوم اولم يقوم اولما يقوم او ما او ان يقوم **م** يحتمل الخفة
ان بعدها لا نه الحروف المذكورة وان غيرها فخفة لانها صبة
وان لم يكن شيء منها كانا صبة لا مخفة كذا في الرضة وشرح لب
الالباء ووافهما الفاضل العصا واما التي بعدها فغيرها فنافصة
لا غير فلا يقال اعجبني ان سيفرب كما في الهندى وفي الرضة ان لا يكون
الخفة مجرورة المحل فلا يقال اعجبني من ان يخرج وقال الفاضل العصا
الا والى ان يقال علمت بان يخرج لان الاستثناء في مثالي يجوز ان يكون
من جهة ان الواقع بعد غير العلم والظن لا يجوز ان يكون مخفة وسيأتي
من التثنية في حروف المشبهة ما يخالف كلامه هنا وسيأتي الكلام عليه
ان شاء الله تعالى ولكن لم يجرى في بعض ما عندنا من النسخ قوله للفرق
بينهما فتدبر **م** لنفي الفعل المستقبل بل تأكيده بيدكن بتأكيده لقوله
تعالى لن ابرح الا برح الارض حتى يأذن لي ابي فان حتى الانتهائية
تتأخر التأكيد لا التأكيد كقوله تعالى في الشعراء عكاية عن موسى عليه
السلام حيث قال بحسبنا الزعموهون ومصداق له في قوله وفعلت
فعلتكم التي فعلت يعني قبل القبطى وانت من الكافرين يعني بفتحني حيث
عمدت الى قتله وهو من خواصه فعلتها اي فعلت التي فعلتها اذا اي حين
فعلتها وانما الضالين اي الجاهلين يعني الفاعلين فعل الجاهلة
والسفرها او المخطئين يعني لم اتهد الى قتله بل اردت تأديبه فوكزت
او الزاهلين يعني عما يؤمر الى الكفر والناسيين لانه الكافرين
كما زعمت **م** فظهر ما في قوله من قال الحج في الحاشية حيث جزم بكونها
جوابا وجزا ونفي الامكان في غير الاستقبال مع كونها واقعا انتهى

انتهى كما عرفت الاول من الاول والثاني **م** بين الاصل **م**
قوله اذ لم يعتمد الحج لان الاصل فيه عدم الاعتماد اصلا والرفع وهو
قوله واذا وقعت الحج لان فيه اعتمادا وجب فافهم ولكن لم يصب الحج
في الحاشية كما لم يصب من فتر الاعتماد في عبارة الكافية بالعمل انتهى
م اول عمل **م** في نحو والله اذن لا يخرج من الاعتماد على ما قبله
تقليل للتغ مع عدم العمل فيما بعده كما لا عمل لها في نحو انا اذن
اكرمك لمن قال جئتكم معه ايضا لما يسبني **م** في هذه التثنية بالاء
كما في الرضة كون ما بعده جوابا للتسم كما في الاول فكونه خبرا عما
قبله كما في الثاني وكونه جزاء له كما في الثالث فاعرف **م** ووجه
اشتراط بالاعتماد وضعه في العمل ولذا يجوز الفاء وهما بين الضمير
القسم وجوابه او المبتدأ وخبره او الشرط وجزاءه ولا يخفى ان اقتضا
كل منهما الآخر اشتد مقتضاها العمل ولذا لا يوجب احدهما بين
الآخر بخلافه وان الضعيف لا يقاوم القوي الشديد **م** لا توارى
العاملين على معرلا واحد كما قيل لعدم تمثله في الاولين اذ لا يعمل
القسم في جوابه ولا المبتدأ في خبره عند الجمهور ومنهم المصنف
فلا يصور فيهما تواردهما قوله والاختلاف في الحج فيجوز ان يعمل
اذن في اكرمك النصب وان الجزم في المجموع في الثالث كما جاز
ان يعمل ان في تقوم النصب والابتداء الرفع في المجموع فلا يضر التوارى
هذا الاختلاف في هذه الجزم قوله ولعدم امتناع وان لم يوجد الا
المذكور بل وقوعه اي لوقوعه قوله قدما على عكس الكافية ولا ان يقول
ان الاول انسيب ما قبله عدم الاعتماد واصلا فتدبر قوله وضع

العامل وهو ان **م** خاصة لا ترها اشبهت ان يجرى في الافعال
بمنزلة في الاسماء وهما تلغ وتقدم وتاخرفلما تصرفت هذه التصرفات
اجتزوا على ان يفصلوا بينها وبين الفعل بهذه المذكورات دون اخواتها
اذ لا يفصل بين الحروف الناصبة ومعمولها بما ليس منه كذا في شرح لب الالف
وكي اي بكى الاول تأخير اذن عنه كما في الاظها بطول جبرها واشتراط عملها
بشرط مجله فكل المصنف كائن الحجب راعي المناسبة لما بعده من قوله
بمعنى كدام كالتبعية غالباً اذ قد يحتمل المصدرية كقوله تريد من كها
تغديني وخالدا وهل يحتمل السيف ويجوز في غمدا نرفع ما ذكره الناقل
العصام من قوله لا فائدة في تسييد قوله بمعنى كيقوله للسببية وتفصيل السببية
في النتائج **م** وان الخ ولو قدم هذا فقال وينصب بان وتقدر بعدته
الى آخره كما انصرفوا بحسن وانصب لاسلوب المهور الا انه اخره لئلا يلزم
الفصل البعيد بين الاقسام فتبصر مستقبل الخ لانه نصب بالانتقائية
المقدرة **م** غيره ماضيا كما او حال **م** حرف جاز لا يدخل الفعل لا تنيد
ان كاسلمت حية او دخل الجنة مثال المستقبل بالنظر الى زما التكلم والماضي
من السلام مثله ومثال المستقبل بالنسبة الى ما قبلها فقط بحسب
حتم ادخل البدر اذا قطع السير والرخول حال التكلم او في الماضي **م** اولي
لقد اصناف في حذف ان التي في الكافية **م** كسرت حتم تغيب الشمس كحتم الثالثة
فلا تفعل **م** كرضية حتم لا يرجو لانه الفرض من ذكر انتفا الربا بيا خطره
ولا يحصل ذلك الا اذا انتفى الى ان قال الفصل العصا ان يحتمل المحي
او حكاية ولولا وجه التخصيص بالاول انتهى فتدبر **م** ككنت سرت امشيت
ادخل البدر ذكر كما ليكون سرت نصافة الى انتهى ولا يتوهم كون ككنت

اسير ليو انوا خروا سر ليدل على انه قريب من زما التكلم لا بعيد عنه
البعد واذا وقع السير المتصل بالدخول في الاسر لا يتصور وقوعه الا
في غيره فيكون قريبا من المحي التحقيق فيكون مثال الكفاية واضحا غائرا
لا لتوقف الكفاية عليه كما ظن الفاضل العصا لا يحصل الاتصال
المعنى فلا يخالف حتم وضعها بالكفاية **م** التبريد اي التبريد سمي
م لتصدى هذا الكفاية الموجز غاية اليجانة الزكية اي لا م بمعنى
فلاضافة ملازمة وقد ريد للدلالة على كون الشيء مقصودا نفسه
لا وسيلة الى يتوهم عليه من المنافع مثل امرت لا عدل اي الامر بالعدل
للعديل نفسه كونه كالدفع نفسه لا الاخر وفيه تحريض على الاعتناء
ولو حذف اللام يعود المقدرة مثل اسلمت ان ادخل الجنة وامرت
ان اعدك كذا ذكره الفاضل العصا **م** الى لام الجود لتزبها فائدة
للتا كيد بعد التبع كما وجهه على ما الرضى انما في الاصل لام التياقة
كما يقال انت لمة الخط اي يتوهم بها فري تجعل في الشيء في لياقة وفي غيرها
في مقام نفيه كمال الباطنة في نفيه واللام في كفاية لتقوية عمل المصدر المحي
باللام ولو قال نية كاخصر **م** اي حدة الذي هو الكون المطلق الذي
بمعنى خبره كما ان خبره يدل على التماس عقلا على الزمان المطلق الذي
يعينه كانه عند القائل بعدم الاستلزام واما عنده قال بالاسلام
فيفسر بقولنا اي نسبة اي نسبة بين اسمه وخبره فنقول ان الفصل العصا
اي مدلوله محتمل لما فلا تفعل **م** اذا الحرف متحد بالجميع اي في كالتفا
ومعنى كما قال الفاضل العصا وفي مدلول كانه ادخل حرفا نية عليه
او بدخوله او ما على المضارع ولا حاصل لتقيم كالمعنى بالنصب

كما عرفت المولى الجاهل بقوله لفظا كما في الاول او معنى كما في الثاني **صفة** ان
 هذا على مذهب الماتريدية وما قاله الفاضل العصامي ان الاول فعل الله
 فعل من مذهب الاشعرية ولعله لئلا يفتأ مترا وذا تقديرهم
 او معذرتهم وقال صاحب العبا شارح اللب لا حاجة في ان معنى الفعل
 الى التفسير والتأويل وارتضا السيد السند والفاضل العصامي قد تبر
قوله للنسبية اي لتصددها وجدت اولادها تنفع بدونه وانما شرط
 لكونها لانه العدة عن الرغى الى النصب ليس شدة اولاد امراته
 قصد تحولها من العطف اليها لانه تغيير اللفظ يدر على تغيير المعنى
 ولان المنسوب بان مزج لا يصح عطفه على الجملة السابقة **للحقيقة**
 اي لتصددها كذا كذا لئلا يترتب ان العدة الى النصب ليس شدة اولاد
 الله من الوهلة انه قصد تحولها من العطف الى الحقيقة في زمان واحد
 وما قبلها امر الخ ليس من غير احتمال كونها عاطفتين وكذا هرا
 لانه انما لا يعطف عليه ما ليس كذا كذا كمال الانقطاع **مرا** اي يمكن
 منك الخ يشير الى ان ما بعد الفاعل عاطفة في الاصل وان كان معنى السبب
 في الحال ونحو ذلك كما واكرمك اي يجتمع منك زيارة واكرام من في زمان
 واحد **قوله** كلا تشتمني فاضربك او اضربك اي لا يجتمع منك تشتم
 وضرب من قول قد علمنا سببه الزنى في الصورة والحكم وفي الزمان
 موجبين وفي كون حريفهما لا بخلاف ابن الحارث حيث قدم عليه الاستغناء
 لمناسبة انما في كونه غير ثابت المضمون واستدعاء الجواز فكل وجه
 هو موافق لقوله اي ليس منك انما فتحدث مناه ينع الايمان المستلزم
 نفع التحديث او ما تأتينا انما يكون سببا للتحدث بل تأتينا

بل تأتينا مرارا ولكن ما تحدثنا في النع معنيا بخلاف غيره فان النع
 واحد كذا في شرح لب الالباء لمناسبة النع في عدم الثبوت **فان**
 اي فاننا من **مرا** ما قدم على الاستغناء على خلاف ابن الحارث لمناسبة
 التثنية لانه في حقا ولاحت الا في الورد والمشي وليس المراد الاستغناء
 بل التذكير والعرض وبإبدال الفاء بالواو يكون امثلة لفظا الواو
 كما اشترنا وكذا لئلا يذكرها **مرا** ترك ان الواقعة في الكافية والتثنية
 اي توجيه مولى الجاهل عبارة الكافية فالتثنية بالداخلين
 ضايغ بل التوجيه الوجه كما وجهه الفاضل العصامي ان يقال **مرا**
 وجود هذا المعنى في التركيب فيقدر ان يتم اللفظ الدال عليه كقوله
 للبر عبادة هي ضرب من الاكيسة وقوله ليس الشفوف في مخنا
 الصبي شق عليه ثوب يشق بالكسر شقفا اي رقت حتى يرى ما تحته
 وشفوفا ايضا ونحو عجبني ضربك زيدا وتشتم او تشتم او تشتم
 او تشتم او تشتم اي العاطفة على الاسم **ومرا** ك
 وكذا ما يجوز به ان الادم الزائدة كاردت لان تقوم وذلك لان هذه
 التثنية تدخل على اسم صريح كاجنبني زيد وضربك لا كرامك
 وارتد لضربك فجاء ان يظهر معها ما يقبل الفعل الى اسم صريح **مرا**
 ان المصدرية **مرا** ويمتنع اظهر ان فيما عداها اي الجائز والواجب
 وذلك لان لام الجوز لا يدخل على الاسم الصريح فلا يظهر بعدها
 وكذا حتى بمعنى كدوم عليها التي بمعنى لان استعمالها بمعنى كاضرب
 وفاء السببية وداء المعية والخراجة عن العاطفة في قوة التواصب
 فلم يظهر بعدها ناصب لضعفها لعدم اللفظ ولا داعي الى اظهارها

وتقديرها كما في تلك الواضع كقولهم اي العرب تسمع بان ان تسمع
قال بعض الكمل في الحاشية والاولى كونه بطريق تجريد الفعل عن الزمان
فان ان الاستقبال وليس المراد السمع المستقبل ولذا اختار الشارح
الى الاظهر التجريد لا الضم والتقدير فافهم فاشتت التحقيق ^{التي} **مر** ^{التي}
مر الى وقت التكلم لان لما يقع في لفظها وهو اخفاء عن الماهية الفصل
بالحال وكذا نفيه **مر** ولا يجب بل يجوز كقوله تعالى ولم اك بدعاً ربك
فان نفي الشك قد متصلاً بزمان الاخفاء **مر** فلا يقال ان لما يضرب
لان نفيها لا مقتضاه الحال يكون للتحقيق وما للتحقيق لا يكون موقفاً
كلمة الشرط بل يقال ان لما يضرب **مر** ويكثر في التوقع لارتباطه في التوقع بمنزلة
قد في الانباء تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب كما تقول قد ركب
وقد تستعمل في غيره نحو زعمه ولما ينفع الندم بطل استعماله او استواء
او خضوعها فيدخل لام الالتباس والدعاء **مر** مجزى اي يا محمد تفدي اي
تفدي نفسك بالنصب كل نفس بالرفع **مر** وقد يفتح في بعض اللهجات وجا
السكون لانه حصل من اجتماع الواو والفاء او الميم واللام المكسورة
وعرف المضارعة ما هو ككتف في فيه ايضاً **مر** بتكثير المضاف للتأني
تعزيز المعرفة لانه علم لنفسه عند الجمهور ومنهم المصنف كما مر وتجويز
تجويد الشجاعة مما كا العلم مضافاً بمعنى الى ما هو منصفه اذ لا مانع
من اجتماعهما اذا اختلفا كما هو رأي الرضة او الوصف عطف على الاضمة
وكذا الياء وانما عمل كل من هذه الاربعة الجزم لشاربته بالاختصاص
بالفعل في قلبه معنى مدخول اي يجزم المضارع بها ولو قيل ليكنها وانما
فلا حاجة الى تقدير البعض في كلام المجازاة **مر** وهي لا يجزم بل ما العدة

لعدم تضمنها معنى ان بدونها ويجزم بها لانها تكفر عما عن الاضمة
فيصير ان مبرهين فينا سبب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الاضمة
وينضاً معناها فيجزم **مر** لمناسبة الطرفين في النظرية الكاشنة ^{للها} ^{الها}
اخره وذكره في انشاء غير النظرية فصلاً الكاشنة فلم يصب **مر** ويجزم
مع ما وبدونها لوجود اصل الدبر وذكرها بدونها ليست الجزم معها
بالاولوية وهي ليست بكافة فيهما بل لانه لزيادة الايهام قوله وقول اي
جار الجزم مع كيفية الدبر في الجملة بزيادة مع ومع اذا التمس على منع على قد
لما في الجامى وبما مقدرة خاصة لاصالته في هذا النوع بعد الافعال
لم يكثر مثلها لانه امثلة ان المقدرة الناصبة يكون مجزى الفاعل
او الواو امثلة لان المقدرة الجازمة سوى النفي فاختبر لا انشاء
فلا يناسب معنى الشرط **مر** لم يجز الجزم بل يرفع لعدم شرط اظها ان
ولم يوجد مقتضى اظها ان الناصبة اعني الفاعل والواو في خلا الجازمة والناصب
فيكون صفة ان صلح لها نحو قوله تعالى فبني من لذكرك ولتبارك وتعالى
يرثه صفة ولتبارك عند الزمخشري او وليا وارثا واستيف عند السكاكي
للكلام يلزم منه ان ذكر تبارك بوجهه من وصفه لوقا يجبي عليه الصلوة والسلام
قبله ودياً مطلوب الانبياء عليهم الصلوة والسلام انما هو الاصلح
ودعاهم لا المطلق فما يظن به على خلا دعاهم في الحقيقة مطلوبهم
هو لا غير بناء على انهم لا يدعون الجزم الشرطي بل على ان يكون ذلك هو ^{الاصح}
ولا منهم فاذا وقع على خلافه يكون ذلك كالتبنيه على ما هو الصالح
او حاله ان صلح لها مثل قوله تعالى فذرهم في غوصهم يلعبون اي لا يبين
او استيف وقطعاً عما قبله كقولك قد يدعوك الامير فكذلك اذا ^{قلت}

ثم قال مخاطبه فقلت لانه يدعوك الامير **لما** اخبر بعد بان
وتأمله واحسن لان حكم الشيء يعقبه وانسب لسلوك المهور
ذكر احوال كل قسم في جنبه **والحكم** المجازة **وهي** كالمجازاة **مثلما** سبق
في الثلثة ولكن يلزم حينئذ بيان حكمها قبل معرفتها لا بالحدوث بل بالعلم
على انه لو قدم وحده يلزم الفصل بينه وبين تعريفاته ولو معر
يلزم الفصل البعيد بين المقدم والاقسم **والكل** خلا **والظاهر** العقول
فأمره فانه نفس **ويشترط** التحقق الثاني وجزاؤه لا يتنازع على قول
ابتداء الجزأ على الفعل في التسهيل **انما** اسما للجمليين وصورة الفاعل **فصل**
بشهادة العرف وبان الجزأ اسم للجملة في الاسمية فلا معنى لتسمية للفعل
في الفعلية فافهم فتولد ما مضارعين باعتبار المصدر نظير **يخرج**
فيه وان استحقاقه للمجموع قدم لانه المطابقة اللفظية والعنوية **اجوز**
وانما قدم ما يليه مع انه ليس باجوز لشاركتة في وجدت الجزم والاول
مضارعا والثاني ما مضربا وبدونه واسمية او غير ذلك فالجزم ولو **تقدير**
لزم في المضارع شرطا او جزأ بلا فاعل لوجود اللازم وصلاحيته **المحل**
وعدم المانع ولو بوجدهم **تضرب** اضرب **ولا** اضرب **وتحذف** تضرب
ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب او تحذف **الفاعل**
كون الاول مضارعا والثاني ما مضيا بلا قد **ستخرج** لان فيه تأثير
اذا الشرط في الابدع بانما **عنه** مع عدم تأثيره في الاقرب
واقول ان ارا عدم اصلا **فمنوع** لتخليصه **للاستقبال** وان **تقدير** **فلا يلزم**
الاستهجان **قوله** اي جاز الجزم للمجازم والصلاحيته والعدم والرفع
لضعف ليلولة الماضي الغير المجزوم ولو **تقدير** **واو** **الاول** في عدم

في عدم الاجزام لانه تابع له **واما** الشرط **فمجزوم** محلا لكونه ما مضيا **تو**
اتان آتيه او آتية وهذا بعد الاول **اجوز** كالماضيين **فافهم** **وتقدير**
تعالى كما يخرج **وتقدير** **تعالى** ان يسرق فقد سرق **ان** لم قبل **لنظا** **او**
قيد **المرضى** او قد كما مر من جهة الامثلة **وجو** **الوجوب** **يكون** قد نصا **لان**
الماضي على معنى فلا يورث **الاول** **وامعنه** فلا بد من الرابط لنظا او مضارعا
بما اولن او سوف او التسين **وجو** **الوجوب** **حينئذ** كونه ناضا في عدم تأثير
الاداة فيه لان الثلثة بالاخيرة تدل على الاستقبال والاول **الحال**
فالاداة لا تحدث الاستقبال ولا تبدل الحال اليه فلا بد من الرابط **اللفظ**
او جملة اسمية لعدم تأثير **الاول** **ايضا** لفظا ومعنى **وامر** **المع**
تأثيرها فيها ايضا لوجود **الاول** **ايضا** لفظا ومعنى **وامر** **المع**
فلم يوجد **العلق** **المعنوي** او غير ذلك **من** كون الجزأ ما مضيا غير متصرف
والامثلة في الاظها **والامر** **بالصفة** **ومرهم** **من** اطلق ولم يتبدلها لان
الامر في اصطلاح اهل النحو والاصول هو الامر بغير اللام فتأمل
قوله لفظا ظاهرا ومعنى اي اخبارا او انشا **وهي** **اي** **اعرابا** **وبنا**
قوله مع اللفظ وهو اللام **واللام** **ليسا** **بتسمين** **اصلا** **للتركيب** **من** **الفعل**
كالمنية **كلم** **ولا** **يضرب** **وما** **لا** **يضرب** **ولن** **يضرب** **وبدون** **اللفظ**
كالمضارع لفظا وحكا **لا** **معنه** **كبر** **م** **معنه** **ليرحم** **قوله** **اي** **بصيقته**
لان الطلب مدلولها لا مدلول المارة كما نبت عليه ابن الجب **على** **ما**
الفاضل **العصا** **فينخرج** **به** **ما** **يطلب** **باللام** **كل** **من** **المخاطب** **وبعد** **الثاني**
لمزيد التوضيح كما صرح به **الفاضل** **العصا** **فتقول** **الشارح** **فخرج** **صغير** **ما**
لظهور ذلك **وغنى** **ما** **ذكرنا** **من** **تدرك** **بمعن** **انته** **الملك** **الوفا**

قوله بحركة بجانبه بالفتح عند الالف وبالنظم عند الواو والكسر عند الياء
قوله في تجديد الصيغة بحذف اللام والتأني في بعض النسخ في جريد بالراء
 اي عنهما **قوله** اذ الطلب مفعول من اللام في الاصل فيكون مجزوما والطلب
 مفعول من اللام المقدرة **قوله** ونسبة عند البصرية وكذا ما حذفها
 من الاخرى للمركبة والمرف فيكون موقوفا اي مبنيا لا مجزوما فلا حذف
 في النسخ اي في افعال بل في الاصل الذي هو لتفعل فتبقى ما بقي بعد حذف
 الاول والاخر على حاله **قوله** لما مر من ان الحذف للتخفيف ولعدم ^{الرجوع} الى المعنى
 اي فاعل ذلك المفعول فالاضافة لادنى الملازمة **قوله** تامة او على
 المقام لادنى احد هما ولا يشعر به كلامه ولو قال اسند لا يستغنى عنه
 وقارة مخرج هذا الفاعل بسبب وصيغته وفي الحاشية لم يقل نسبة
 قيام لئلا يرد مثل ما زيد وقرب وفي تعميم المقام ما في تعميم المروف
 فانه في ولذا قيد نسب بنسبة وصيغة في هذا الباب فيرد هذا التزيد
 وقرب كما يرد هناك ما وقرب كما لا يخفى ونسبة المجهول قياسية
 هذا مبني على كون المصدر المبني للمفعول جزءا من المجهول وهو ممنوع
 لجواز بنائه من غير جزئية منه فلا يلزم عدم كون الفرض وضع المجهول
 نسبة الوقوع على المفعول كما زعم الفاضل العصا ولو سلم فكون نسبة
 قياسية ممنوعة لان ذلك مبني على اعتبار الكوفيتين في مفهوم المفعول ^{المجهول}
 فعنه ضرب زيد كونه بحيث قام به الضرب ومعنى ضرب زيد كونه
 بحيث وقع عليه لا كونه بحيث قام به الكون الثاني في المجهول فلا يكون
 المبني للمفعول ولو كان جزءا من المجهول على طريق القياس لان المحفوظ فيهما
 من حيث الوقوع في التأني هو الاثر لئلا ونفصيل المقام بحيث يتضح به

يتضح به الروام ان الفاعل اذا صدر عن الفعل المتعدي لا بد منها
 من حصول اثر حسي او معنوي ناشئ عن الفاعل بلا واسطة واقع
 على المفعول بتأثيره الفاعل او غيره قائم من حيث الصدور بالفاعل
 ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيا بت الفاعل ولا حظت
 كونه بحيث قام به كذا ذلك الكون ما يعتبر عنه بالمصدر المبني للفاعل
 واذا نظرت الى وقوعه على ذات المفعول ولا حظت كونه بحيث وقع عليه
 كان ذلك الكون ما يعتبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت
 الى عينه كذا ذلك الاثر هو كونه بالمصدر ولا يخفى ان الكونين المذكورين
 مغايران لذلك الاثر لخصولهما بمحصله فان كونه الشخص بحيث قام
 به الضرب انما يحصل بسبب وجود الضرب فيه مثلا ولا شك في كونه
 غير الضرب **قوله** مطلقا ما ضيا كما او مضارعا او امرا با لصيغة
قوله على متعلق اسم مفعول بالحذف ولا يصل الى ايه اذا عتبار
 المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتبار من جانب الذا وقيل ان
 لادى مفعول والفعل عامل ومعنى المتعلق التثبت وكون المثبت مفعولا
 ضعيفا اولى من كونه عاملا قويا وهو غير الفاعل فان نسبة الفعل
 الى الفاعل على وجه المصدر والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل
 صادر عن الفاعل قام به ومستند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق
 فان المتعلق بنسبة الفعل لا غيره **قوله** كضرب زيد فان تعقل الضرب
 بتوقفه على فعل المضرب ولا يمكن تعقلا الا بعد تعقلا بخلاف الزمان
 والكم والفاء ذهنية الفاعل والمفعول فانهم الفعل وتعتد بكونه ^{هنا} الذا
قوله قال الرضا نعم هذا يدخل تحت قرب وبعد مخرج بما له معنى

نسبت لا يتعمد إلا بما هو منسوب إليه وما الجاء الفاعل المعص
من أن الرأى مما يتوقف تعقله على متعلقه اعتبر في مفهومه نسبة
تقتضيه ذكر متعلق بخصوصه وفي مفهومه مثل ما ذكر لم يعتبر هذه
النسبة بل اعتبر في نسبة تقتضيه متعلق إجمالاً فلا يدخل في الاستشعر
الحذ وقد مر مراراً وجوب حله على التبادر فلذا لم يعتد به الشارح
وعمل عند في الاظهار لا ما لم يتم فيه بغير ما وقع عليه الفعل
ولا يبعد الخ ولا يخفى أن ما ينبغي أن يعرف صحة الاشتقاق وعدمها
ولم يعرف أنهما على أي شيء يطلق في الاصطلاح ولذا لم يأخذ
في الاظهار **م** ونحوهما من كونه مباحين للثاني وعدم جواز التعليق
بالنسبة بالاستفهام والتع واللام فلا يجوز اعلت ان يردام عرفاً
لبطلان الصدانة حينئذ عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين
متصلين لشيء واحد فلا يقال اعلت زيدا فاضلا **م** وغيرها
في الخصائص جواز اللفظ والتعليق قبل الاستفهام والتع واللام
نحو اعلت زيدا امر وقام وجوز كون الفاعل والمفعولين ضميرين
متصلين لشيء واحد **م** أي افعال اصطلاحية من اصناف الفعل الاصطلاحية
مطلقاً دالة على احوال القلوب فالاضافة في ملازمة **م** اما كيف
في الحاشية ان فسر العلم بالصورة الحاصلة في العقل فكيف وان يحصل
الصورة فاضافة وان بانستق الصورة فانما انتهى **م** لا يفعل
لغوى وتأثير كما هو المتعارف لما عرفت من معانيها ويمكن ان يرد
هذا خلافاً لظاهر التبادر ولذا قال يمكن وعده فيما سبق من التمكن
م فيكون أي نسبه نحو علمت بها **م** مفعول به وان كان في الاصل

مبتداً وخبراً **م** أي مزيت يشير اليه ان تعلق الباء بخصت بتعريفه
التمييز لان الباء التي هي صلة المخصوص لا تدخل الا على المقصور عليه
فتأمل **م** على قراءة الغيبة بخلاف الخطأ فان الذين يتخلون حينئذ
يكون مفعولاً أولياً وعلى الثاني مفعول ثانياً فاعدا يتخلون بقرينة يتخلون
م اذ المفعول به في الحقيقة في الحاشية بتقدير مضاف أي مضمون المفعول به
او اسم مضمون الثاني والرباب المضمون الغنى التضمني انتهى مضمون الثاني
مضاف الى الاول في الحاشية من قال لا مضمون ما معاً هو المفعول به
فقد تسامح اذ المضاف اليه خارج عن المضاف ومراده ان (ما) دخل
في تحقق المفعول به شرطاً ونظراً انتهى عرفت قيام زيد في حذف واحد
بعض اسم واحد وهو قليل بخلاف حذف ما كحذف لفظ واحد وهو كثير
م وعدم عطف على كونهما في الحاشية القلة تشمل على معنيين احدهما
عدم الكثرة والثاني الجواز فالوجه الاول الاول والثاني في الظاهر
من كلامه انه ليس من الخصائص لولا ان يعلق في الاظهار فاذم **م** فاحذف
احد مفعولي الخ في الحاشية الحذف التقديري مما كان المحذوف فيه منوتاً
فلا بد من قرينة والنسبة هو المتروك رأساً فلا قرينة فيه انتهى **م** وهذا
أي ما ذكره القائل من وجب عدم الجواز عند اداة الخبر الخ وان لم يرد
بل نزل منزلة اللازم لقصد التقييم فعدم الافادة غير مسلم **م** اذ
حينئذ ان نفس العلم بأي شيء تعلق غير مساوٍ للجهل به وهو خير
م فلو قيل في الجواز عن هذا الرد العلم فيها أي في الآية السابقة
م العلة أي علة التنزيل وهو قصد التقييم مشترك أي كما توجد
في العلم بمعنى المعرفة توجد في العلم التقديري الى المفعولين فتسليم احدهما

دون الآخر تحكم أو العلة التي ذكرها القائله عدم جواز الخذف
نسيان مفعولي بآ. علمت مشتركة أي كما توجد في العلم المتقدي اليها
على زعمه توجد في العلم معناها فتسليم أحدهما دون الآخر تحكم أيضا
مورد وقد ينفع الخ يعني أن قوله لعدم الفائدة الخ غير مسلم إذ قد ينفع
العلم بضرية التبحر كان يرا بتفصيله نفع كما لا يفيد إثباته لكونها
أفعالها قوة مع قطع النظر من قبلتها والفاء الأولى تقدم
الآنة آخره ليرتبط قوله ما لم تتقدم لاستقلال مفعولها كلاما
مع ضعفها الحق أثرها لكونه قبلية **مورد** على مفعولها بقرينة ما سبق
وكذا قوله عن مفعولها وبين مفعولها فحينئذ أي حين تقدمت
لا يجوز عند الجمهور الفاء وهما أدنى عاملان نصب لفظية وإن كان
قلبيّا ضعيفا فمع تقدمه يقوى ويغلب العنقوي الذي لا مقوى له
وقيل يجوز لما مر أن الفعل القلبيّ لفظاً أثره لا يخلو عن ضعف لكنه
يسمح جائز في الشعر ومن لم يجزه يأول بتقدير ضمير الشأن بعد الفعل
ليكون الجملة مفعول الشأن أو بتقدير الادم قبل الجملة ليكون معلقا
أخذ فكل منهما جائز في الضرورة ويصح صاحب الترهيل الشأن ويراد
الفاء وهو أولى لعدم تقدم اللفظي أصلا **مورد** والأعمال والادان
نوع تقدم لفظي ولها قوة لكونها أفعالا وإن كانت قبلية **مورد** ويجب
الالفاء لو توسطت بين الفعل ومفعوله ولا اختار عن هذا وأمثاله
قد بعد قوله لو توسطت بين مفعولها ولذا صرح به في الإظهار
للأول وهذا وإن كان خاصة أخرى لها لكن لم يتعزز لها هنا لعدم
كالجائز **مورد** وبين العاطف والمطوف والمباشرة وهذا أولى

من قال وبين المطوف والمطوف عليه انتهى وهو المولى الجاء **مورد**
من قولهم امرأة معلنة الخ في الحاشية هذه أيضا مأخوذة من شيء معلق
لا هو وقرار ولا رامة ولا فارغ قابل له فظهر من هذا جواز أخذه
ابتداء لكن التبيين في الرد العلة أظهر وأشهر فآثروا النقل مرتين
انتهى **مورد** لوجوب بطل العمل اللفظي ولا ملغ الخ فيه إشارة إلى الفرق
بين الالف والتعليق وبين أحدهما أن الالف يجوز وقد يجب
والتعليق واجب اليقينة والثاني أن الالف أبطال العمل في اللفظ **مورد**
والتعليق أبطال في اللفظ فقط والتفصيل في الإظهار وشرحنا في نتائج
الذكر **مورد** ١٢ الابتدائية أو التسمية كما في الإظهار فروع الجائز بان
روعي حقوقها معنى وحقوق المذكور لفظا فإذا اتخذنا دارا
مورد على ما أي الاتحاض **مورد** فلا يحتاج إلى زيادة أي زيادة النقل للتبني
عليه لأنه لا يفعله بسبب الغلبة قوله إذا لم يخالف الأصل بالوجود
في الفاعل والمفعول الغايرة تأثرا وتأثرا بسبب التبيين بها **مورد**
لأنه يفعله بها لا التبيين أي يقع البس ذاتا أي مادة وأعرابا
بان يكون أحدهما مفعولا والآخر منصوبا عدم تمامها إلى آخره
فالوصف بالتقصا بحال المركب منه ومن مفعوله وكذا بالتأويل وقيل
استدغرا عن الحدث وتحضرها للزمان كما نقل في الحاشية المنقولة
في أول الحاشية فالوصف بهما بحال المدلول لم يتعزز له هنا لأنه
مردود بآلة لها عليه واضحة فالذكر مكابرة فأن كان في مثل
زيد ما يدل على حدث بعينه خبره كما أن خبره يدل على **مورد**
مطلق بعينه كالفائدة التوكيد والمبالغة وكذا السائر والتفصيل

والناسبة بانه التسمية بالفعل مع ان بعض افراده ليس منه وقد ظهر
تمام زوج التسمية بالناقص القديم اي للاصطلاح القديم الذي هو الفعل
الفعل المطلق **و** خبر محذوف هو اي الفعل الناقص المدلول عليه
بما قوله لما مر غير مرة من ان تعريفه للماهية لا لا فراق قوله ان كالمبتدأ
لا موقوف ولا خبر محذوف صار الى او محذوف والجملة الاولى والجملة الثانية
و وضع لغيره **و** عدل عن التقرير الواقعة في الحاشية لا يراى الزيادة الدوام
على ما فهمت مما في تحت التاء كيد مع انهما لم يوجد في بعضها فيستغربه
فلا يشمل مع انته منها وليس اللام صلة الوضع كما اشار اليه باجل والاد
لا يشمل الا خصوصية ملحقات افعال القلوب كما هو في الاظهار **و** وضع
صينفة لاثبات امر لاجل اصل الفعل مثل اتخذ كصيرت زيدا غنيا
و قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا فيستغربه او عكسا **و** لما
التعريف في تعريف كل من المصنف وابن الحاجب على ان يكون المراد من التعريف ان
يقره وتقريره فغنيه اشارة الى ان التقرير ليس بقدر في الزيادة الدوام
و لذا قال لا يراى **و** فبعضهم الفاضل الهندى خصوا الصنفة في عبارة
ابن الحاجب وبعضهم السيد السند حيث قال المراد صفة خارجة عن
تركه ذكره لتبادره في العبارة انتهى نقله عنه الفاضل العصا
و وبعضهم بغير مدلوله مصدر الشيخ الرضوي والسيد عبد الله
في شرح لب الالكاف **و** وشي من هذا في المذكور بعبارة مختلفة متكررة
المال لا يفهم من اللفظ نعم لو فهم منه لم يشهد **و** يخرج ليس لعدم الال
دخل بخوفه ليعني الامر واسماء الافعال كلها لعدم مصدرها
في الاستعمال فيصدق عليها انها وضعت لاثبات صفة غير مدلولها

مصدرها الوجود في الاستعمال وهذا وارد على الجواب الثالث **و**
وقد عرفت قسما جعل ما عبارة عن الفعل لدفع من جهة عدم الشمول
لها **و** **و** وبعضهم المولى الجاى **و** هو التقرير المذكور الذي هو
تقرير الفاعل على صفة لا غير لانه نسبة بين الفاعل والصفة فكل من
طرفها خارج عنها ونحوها كالصيرونة في اوقات معينة مع عدم
تمثليه في ليس لعدم التقرير والاثبات فيه فضلا عن كونه عمدة وكون
نحوها يجعل التقرير عمدة بخلافه في الزمان لانه الانتقال ونحوه مع كونه
من معانيها وقال الفاضل العصا والمراد بما وضع ما وضع بمادة
لنفسه تقرير الفاعل على صفة والقرينة ظهور الزمان جزء معنى الفعل
فلا يمكن كون ما لم يدخل فيه الزمان عرضا من وضعه فلا يقصد به
بالوضع من غير تعرض للزمان الا التعريف بوضع المادة فلا حاجة الى
الصفة بما قيد وهذا كلامه ملخصا **و** ولويدل الفاعل بالمبتدأ او
بالاسم كما قال في الاظهار ويستمرى من فروع اسماء ومنصوبه خبر ال
قوله ولا يدخل ال على المبتدأ والخبر في الاصل قوله كما اقرب الى الضم
لان دفاع الاعتراض بالتمسك وان بقى ما بقى ولذا لم يقل صوابا مع ان
اشعارا باخطا طريقتة عن الفاعل قوله يدخل على الجملة الاسمية المركبة
من المبتدأ والخبر في الاصل لا عطا الخبر حكم معناه اي اثره المترتب عليه
فمعنى صافية صاغية الانتقال وحكمه كون الخبر منتقلا اليه كذا ذكره
المولى الجاى قوله على الفاعل او الاسمية قال صاحب الشرح يستمرى فوعده
اسما وفاعلا ومنصوبه خبرا ومنفوعا مقتصر على ما به الامتياز
من الانتقال ونحوه ومن الزمان الماضي الدائم والمنقطع تارة كما

الاشتراك من الزمان الى مطلقا قوله للانتقال الى الصفة ويكون
ثامته بمعنى الانتقال من مكان الى آخر ومن ذات الى اخرى فيقتضي معنى
مخصوصا من بلده الى مكة ومن بكر الى عمر وقوله او مستقصا منقطعاً اي
للاستغناء لا تدل على مطلقا وقد يكون الاستمرار في جميع
الازمنة الماضية ذكره الفاضل العصا قوله فافتقر قرينة للانتقال
اي للانتقال الى الزمانيه وبين الانتقال ان المقصود الاول لا يشي
عن حصول ما لم يكن وفي الثاني الى الاخبار عن زوالها كقوله اي في
بنا ويل الكلمة بكلامه فيها قوله صغير الشا مفسرا بما بعدها من الجملة
لا حياجه الى مضمون نحو قوله كالتاسر صنفان اي كالتاسر والاشا والاشا
صنفان صنفين وتامة شامت واخر مشر بالذي كنت اصنع قوله
من جرمتين جرته وقومها بين المعطوفين وبين جزء الكلام فتدبر في
مضمون الجملة قال الفاضل العصام الاول في خبرها عن فاعلها
ليظهر اعطاء الحكم للمخبر قوله مطلقا ولذلك يقتد بكل من الازمنة الثلاثة
كل من خلق الله تعالى مثل ومثل اليوم يا بشرهم ليس هو فاعلهم ولو كان
للمحال فقط لما جاء ان يستمر في خبره واجيب بان مراد القوم انما هو
قوله مستحضرها وعدم الحاقها في الناقصة بخلاف مثل هذا فلا ينبغي ما
وما زال وما فتى تامة قوله ثم خيتر مخالف لابن ابي حنيفة ترتيب الكهانة
فيها حيث قدم بابر ثم ما فتى ثم ما زال لان الثلاثة احق بالتقديم
ثم الصبي فليكون ما برح تلتيا صبي قنم وكون ما زال تلتيا قد
على ما افند وان كان صبي قوله دوام العلم منذ ما البتة لان ما
للتبني ونفي الاستمرار الثبوت واعتباره من زمان القابلية بقرينة العقل

العقل ولزمها التبني فعلا كقوله ليس بنفك ذا غنى واعلم ان كل ذي
مغل فنوع او اسما كقوله غير منك اسير هوى كل ذا ليس يعتبر
او حرفا نحو لم يزل اولن يزال قائما **او** بتقدير الزمان وهو المصدر
كثيرا كيتك خفرك البني كذا قبل وقال الفاضل العصا جعل تقدير النظر
هنا فرع تقديره فيها ولا حاجة اليه لان ما في دام صاعدا على فاعله استغ
ذكره معه وهو ليست كذلك ولعله لم يلم بتعرض **او** لانها ملحقة
بالمستحضرة وليست بمستحضرة والغالب كونها تامة بخلاف ما ويا فاعله
وما زال وما فتى وان جاتا كما عرفت الا انه مغلوب بيا لغدا ووجه
اذا شئ في الغداة او الرواح او اخر او عاتية سفره اي يجمع فلذا راعى
في الترتيب معانيها الاصلية بخلاف ما لابن الحاجب حيث قدم غدا
بآخر وعلا بين غدا ورايح مع اخرهما اي غدا ورايح في المعنى الاصل
بتناسب التقابل فكذلك نظر ابن الحاجب **او** طرفة النهار الاول من اوله
لا الزوال والاخير منه الى الليل **او** ما جاءت حاجتك بالرفع اسمه
فخبره ما قدم لتعني معنى الاستغناء او بالنصب خبره فاسمه ضمير
والتأنيث للمحاجة او نافية فاسم ضميرها والتأنيث الفارة اي لم يكن
هذه على وفور مرادك وقعدت في قولهم ارهف شفرة اي حذد سكينه
العظيم حتى قعدت اي كانت كارتا حرة اي رجي صغير **او** موصلا
ليس بظرف **او** خاصية فيها وهي بقاء التبني على حاله من غير عرق وزيل
لا مجرد كونها للتبني **او** على الاصح قيد لاخيرين **او** لا يقتضي الصدارة
انما وليا فلا امتزاجها بالفضل وتغييرها معناه صار كالجاء منه
كانما خرجا عن كونها من التبني فالتعلا عن اقتضائها وانما لا

فلا تكثر في الكلام ووقوع بين الحرف ومهول كنت بلا ما وارت
ان لا اخرج صا مبتدلا منفردا عنه واما الن فليعمل على سوز الذي لا يمنع
تقديم مهول مدخول عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرهنه ومنه
هذا الكلام جواز التقديم على الاصح وقاله الاطرا وكذا ان بدل ما با
النافية وجرى فيه على غير الاصح كما في با الاشتغال والافعال الفعلية
تقتضيه اي هي حال زيد في ليصبح المجرى ان يقوم خبره لتضمنه
معنى كانه ما اختاره المتأخرون فكأنه يجرى حاله كذا ان يقوم
او زيد كذا ان يقوم وفيه من المبالغة ما لا يخفى **وبدل** اشتمال
فالمعنى يجرى زيدا قيا **وبدل** وارتضا الرضه لان فيه اجمالا وتفصيلا
وبدل الفعل المضارع لا الاسم ولا الماض لان يدور على القربة الحارة
يتقضى كون خبره ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل عليه
ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا مع ان الدالة
على الرجاء والاستقبال توضحها وتؤكد للرجاء الذي فيه **وبدل** وغوها
من اسم الفاعل والفعل والزمان والمكان والدالة وغوها لانه انشا
اي تضمن انشا الطبع والرجاء للفعل والدالة انشا في الغلب معنى الحرف وهو
لا يتصرف وكذا ما يتضمن معنى **وبدل** لنا خبر هذا الحكم بخالفنا لاجب
وجلان حكم الشيء بعينه كما مر في **وبدل** في الاستعمال الاول والثاني
اذ لم يوجد كذا يخرج حتى يشبه به **وبدل** عيسى ان يخرج زيد فيجوز ان منه
وبدل فلا يجزى الى محذوف لصحة الجمل بدون **وبدل** لاثبات مطلقاتها ضيا
او مضارعا استدلالا بقوتها وما كادو يفعلون فالرأيا اثبات الفعل
لان فيه بدليل قوله تعالى فذبحوها وعلى الثاني بتخطئة الشراء قوله الذي
انا غير الله المحبين لم يكدر يسر الهوى من حب ميته يبرح فانه يدل على

زوال الرئيس تسليما تخبطهم وتغيير قوله لم يكدر بقوله فما جرد فلا نفيه
للاثبات لما خطوه ولما غير لتخططهم وجاز الرتبة الاولى ان مدلول الآية
وما قربوا الذبح يسر زما لنفسهم فضلا عن الذبح ثم لما زال تقترن بهموا
ولا تناف بين ثبوت الشيء ونفيه بحسب الزمان **وبدل** ان في قرب
تغيير الحب صحيح بل هو ابلغ من نفي نفسه ولا اعتبار بالتخطئة لجواز كون
المخطئ من مذهب الاثبات ولذا قيل اصابا بطلية واخطئت رؤيت
قال الفاضل العصا ويمكن ان يكون التغيير لا يراه قصد غير وقوع
الفعل الذي وقع وهو تغيير الحب هنا كما هو احد معاني النفي كما في النقص
معنا الآخر وهو عدم وقوع الفعل مع بعده عن الوقوع فيكون اعتراض
الشراء عليه قبيح هذا الابهام وحينئذ يندفع عن التخطئة في التغيير **وبدل**
مخالفا لابن الحاجب فلو قدم **وبدل** اول **وبدل** التعجب وهو انتماع النفس
عند ادراك الشيء الخفي بسببه وهذا التعريف الذي هو التفسير
في الحقيقة اخصر لظهوره لم يذكره وادفع واضع من تعريف ابن الحاجب
وهو ما وضع لا نشأ التعجب فانه لا يحتمل دخول لانه فانه سا
وداها ل كما يحتمل تعريفه حتى يحتاج الى اخراج بان ما عبارة عن الفعل
بقرينة المعنى كما قال المولى الجا ولا مثل فانه شاعر ولا مثل عشرة
كما دخل في تعريفه فانه موضع له حتى يحتاج الى اخراج اما بمنع وضعه
وعلى تقدير تسليمه بالمراتب ما وضعه فحسب ذلك يستعمل كثيرا
ما في محضر الدعاء ايضا كما ذكره المولى الذبيد واما بالمراتب ما وضعه
بربته له ووضع بخصر ما دة اذ اليه الجزرة عنها لا تنبذ كما قال
الفاضل العصا والدلالة على التعجب يعرفه لفظ اي التعجب في

الذهنية ليكون اشارة الى غير معين ابتداءً ويصير معيناً بذكر
المخصوص فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في النفس
بجلاء فكل من الجنس والاشارة فانهما لكونهما معرفتين صريحتين
يقوتان نوعاً من الابهام فلا يلزم المقام فلذا اختاره ويجوز علمها
ووجهه مذكوره في شرحنا للاظهار **قوله** بلا واسطة فيلزم فلا يريد
معرف باللام وتكون بالواسطة لا استغنى عن قوله او مضى اليه كما قال
الفاضل العصا **قوله** بمعنى شيء عظيم فلا يريد ان ما كان مستكن
في الابهام فكيف يميزه ويبين جنسه **قوله** وقدمه على عكس ابن
الحاجب مع دخوله في التكرار بعده تصريحا للرد تصريحا على كسبه
من اول الامر **قوله** وقد تقدم المخصوص بناء على ان الاصل في المبدأ
التقديم وتأخير في الاغلب لكونه بمنزلة البيا والتفكير
وهذا يرد قد يكون مبتدأ ولذا قدم المصنف واختاره الشهاب
في الاظهار **قوله** ولا يتمشي اجاب عنه بعض الكمل بانه يميزه كالآله
فيكون رابطا **قوله** هو هو مستأنف عن هو **قوله** اتوب عليه السلام
بقريته السياق **قوله** قدمه مخالف لابن الحاجب في الفاعل في الا
والتشبيه **قوله** والتذكير وتوهمه فلا يريد نعم رجلا الزيدون
وامرأة هنديان المخصوص فيهما غير مطابقة مفسر بالجمع
في احدهما وبالمؤنث في الآخر لوجوب الاتحاف بينهما وهذا الضمير
لا يكون الا مفعولاً مذكراً لان الابهام فيه اكثر مما يدل على العدد
والثاني والابهام مقصور في البناء **قوله** والجنس فلا يقال نعم الرجل
فرس نيدلان الغرض منه تفصيل الشيء على ما هو جنسه
لا غيره ولان المخصوص من نفس الفاعل فيجب ان يكون من جنسه

من جنسه **قوله** تجريها الخ ولما مر ان المفعول المذكور على الابهام
يقال اجبتا الزيدا لا جبتا ولا جبت اولاً الزيدون ولا جبتا هند
قوله في بعدية للفاعل غالباً وفي فلا قبلية للمفعول مغلوباً وفي
في اعراب كون مبتدأ وخبر المحذوف لا فضاء الفعل اي لا جدي اي
اي معنى وكذا في معنى **قوله** اي ما دل على الحدث يعني ان اربابهم
شبهه كما اراده في الاظهار في حد الفاعل على عكس ما ذكره في حقه
فيما سبق وقد يفرق بينهما كما في بيا متعلق بخر في الجرك كما في الاظهار
كالاسماء المتصلة بالفعل من شبهه من المصدر والصفة والظرف
المستقر الشارحة الاصطلاح للجماع والجرور من معنى المنفصلة في الا
قوله كما كبر رعت في قوله تعالى وضاعت عليهم الارض بما رعبت
اي بوجعها بالظم مصدر رعب كرم وعلم اي وسع **قوله** لا يتناول
الزوائد مثل ربت مما لا يتعلق بمفعول في الحاشية ان اردت معرفة
عدم تناولها وكونها غير اصليتين في الخبر خارجي الى ما كتبنا في
حواشي اظهار الاسرار تقع على الاسرار انتهى حيث قال علم ان معنى
تعلق الجار بعامل كونه آلة ووسيلة في وصول معنى وتعديته
الى اسم لا يتعدى اليه بنفسه والاصل في حرف الجر هذا ولذا عرفوه
ما وضعه لا فضاء الفعل ومعنى الى ما يليه **قوله** والجر لينا **قوله** عملها
اللفظي عملها المعنوي وليس في سائر الحروف هذا الجر والافضاء
واما الجر بحرف لا يتعلق بعامل في غير اصلي بل لغرض واما حرف
الزائدة فلمشابهة الحروف الجارة في الصورة والحرفية وتصور
فيها بضرب من التأويل واما حاشا وهذا وخلا فللفرق بين

افعالا وكوزها مرفا ومارب ولولا ولعل فليتيه على ان الاصل
في الحروف المحضة المختصة بالاسم ان تمل الارب المختص بها واما الذين
على ان هذه الحروف لا تتعلق بما مل فها ان العامل في الحروف الزائدة
ورب يتعدى بنفسه المجزى عنها وشرط التعلق عدم التعلق بنفسه
كما مر ولولا ولعل فلا تعلقا بها جازين كعناهما غير جازين ولم
احد بالتعلق بالمعنى المذكور وهو المعنى المصطلح بين النحاة في غير
حروف الجزاء واما حروف التعلق فلا تعلق بها من غير المعنى العامل
عن مجزئتها وهي عند معنى التعلق والايصال ولو صح انها ان يقال
ارتباط متعلقة لصح ذلك في الاول والحاصل ان هذه الحروف سوى
الزائدة والى على معان غير الايصال الكلام الترفيد والابتداء وهما قد
فكما لا يقال لهذه ارتباط متعلقة بشيء كذلك الحروف واما التعلق
بمعنى ان معانيها غير مقصورة بالملاحظة بل هي روابط وارتباط
المعنى والافعال فعام لكل حرف فلا كلام فيه اذ الكلام في المعنى
الاصطلاحى للتعلق لا التقوى وبما ذكرنا ظهر الجواب عن اشكال
يورد على تعريف المبتدأ مثل بحسبك درهم ولولاك كذا ولعلك
قام ورب رجل كريم لقيته وعلمت لزيد قائم بما يقال المراد
التميز بحسب اللفظ عام للفظي يعمل بذاته بما يقوم المعنى المتضمن
للاعراب لا لامر عارض ولا ملام لا ابتداء قد قطعت زيدا عن علمت
بحسب اللفظ لا قضا صدر الكلام انتهى **مورد** لا صلا لا تعلق لا يخرج
شيء من المقاصد لا لا ابتداء الجزئى وما يقال لا ابتداء الغاية
فعل التاء ويرى كذا لا تعلقا ولذا قد مرها وبالى عقبها اى مستعملة

اى مستعملة لا اجل افادة ابتداء المفعول وكذا البوابة فانه الاصل وان
هنا وفي بعضها صلة الوضع الا انه لا يساعده بعضها الا ان الغرض
ببأ المعنى المستعملة هي فيها ولو جازا كما يشير اليه كما لا يخفى على الفطن
فتفطن **مورد** كقول تعالى اول يوم ومن يوم الجمعة فيه تأييد للمذهب
الكوفي والبصري ان يقولوا ان من فيه بمعنى في فأي شيء في ظرف
بمعنا كثيرا كما في الرضة فتدبر **مورد** في مقابلهما ولذا عقبها بها
مورد لا يتمشى للمعنى بعضه بعضا كالمستند بان معنى زيدا فضل من غيره
ترتبه الفضل من اليه وفيه ان النفع مكابرة والمعنى فاسد **مورد** اى
الامر بالمهم اى المقصود منه فيلزم قبله مهم يصلح مجزئته تفسير
كل العشرة من الداهم وعلامة صيته وضع الوصول موضع واداء
مورد فاذا لا يقتضيه ان يعطى مقتضا فلا يرد ان لا يتمشى في مثل
عندى ثوب من خز اذا النكرة لا توصف به **مورد** من الداهم اى
قال بعض الكمل وفيه معنى الابتداء لا انها يدعى على انها مبتدأ الاخذ
الا انه افا التبعية ايضا فعلة **مورد** من الاخرة اى بدلها **مورد** من زيد
اى لفتا **مورد** في النفع والرزق والاستغناء مثلا لا يذهب ولا تذهب
وهل ذهب وهل تذهب من رجل اى رجل ورجل وهما رجل في الدار
مورد بغير غير محتمل غيره **مورد** بل ظاهره محتمل ليجب اكثر من واحد
مرجوحا **مورد** في الكمال والزمان ولو نزل يدا كخرجت الى السورق وامتوا الصبا
الى النيل وقبله اليك اى منه **مورد** اى اموالك اى مع اموالك كثره كون
حتى بمعنى مع كملت البارحة حتى الصبيحة اى مع وعدم دخولها الضمير
لئلا يلتبس المجزئى بالمضروب لجواز وقوعه بعدها بخلاف الى فانه
بها فليس خبر على التاء احوال على الاول بجازا بطريق الاستعانة بالنسبة

وذلك بان يشبه اول كون الشيء مستعملا عليه الشيء بظرفية الشيء لشيء
في تمكنه فيه فيدخل في جنسه حتى كانه صار لفظ الظرفية مستعارة
فتبعية ذلك صا كون الشيء المحصور وهو المجرور عن هنا مستعملا
للشيء المحصور وهو المطلوب كالظرفية المحصورة فاستعير في هذا
لذلك **قوله** بمعنى مع والفرق من والاصح اهتزت للتقلية في مختار الصحاح
الصوب غيره جمع غيره لاحكامه وذلك لا يصح في مثل هذا
او معنى الصوب به بلا جعل جاعل ولو قال للصوق لصح هذا الامر به
او المعلوم من الصوق الحقيقي ولا داعي للمجاز حينئذ فلا بد من تأويل
فان شئت اليه بالمراد ليس حقيقته بل لازم الذي هو افعال الفعل
فانك اذا قلت الصوب افدت انه جعل لافعال ويلزمه افادة
لصوب به بقوله بقوله اي افادة لصوق امر الى مجرد الباء هكذا في النسخ
والانصب لمجرد الباء طابق الفاء والواقع حقيقة كالاولى وادعاهما كائنا
بتنزيل القرب منزلة الصوق مبالغة في كمال **قوله** بل عكس فلا يستلزم
بعدها اي جعل الفعل لازم للمخ المبادر عند اطلاقها قليلة بالنسبة
الى المقابلة وسماه اي سماعية او مسبوحة على ما قيل لا قياسا وما يكون
قياسية سماعية عند المصنف فموضوعه بتعيينه لزيادة الباء في غير
المخصوصة بالسمة كالمحتاج وعدم تعيينها به كالبراء يدل على انها
قياسية سماعية كذا ذكره الفاضل العصا في الحاشية وهذا يوافق
ما في الصحاح ان كل فعل لا يتعدى فكذلك ان تعدي بالباء وقد قال
الفاضل العصا في الترخي هذا يدل على انها قياسا مطرد في اللفظ
في شرح الشافية وليست هذه الزيادة قياسا مطردا فليس كذلك
ان تقول مثلا في ظرفا ظرف ولا ظرف ولا في ظرفا ظرفا ولا في ظرفا ظرفا

يحتاج في كل باب إلى اسم اللفظ العتيق في المعنى العتيق وقال
 الفاضل العصا في الترخي ومن تتيده التقدي بانزيادتهم
 ان التقدي بالباء قياس مقرر ولذا لم يتعزل السمي في شرح الكافية
 وبهذا ظهر كذا ان لا وجه لتقديم المقابلة **م** ولكنها اي الباء ^{المعنى}
 مقوية لمفهوم الجأ وعمل الصواب العامل والمجاز جاز من العلم هو
 واذ كان القلة الناشئة من السمية ولمفهوم وعمل التقوية فكل
 من تقديمها اي التقوية على المقابلة كما قدمها المصنف ومن تأخيرها
 عنها كما اخرها ابن الحاجب وجوه التقديم التقوية والتأخير
 المذكورة فتأمل **م** اصلي غير ملحق كالزائد ومثرب بخلافها
 بالمعنى الاقل فانها مختصة بالباء كما في الرضة وغيره **م** نحو ^{هذا}
 بكلا وقال الرضة اشتريته به وبذلك به فضيه اشارة الى
 البذل منها كما صرح به الفاضل العصا ولذا لم يذكره ابن الحاجب
 فذكره بعدها كما في التمهيد مستدرك واشيا النمرير الى الفرق
 باثنا تبني عن الشاوي والبدلة فضل المبدل منه بقوله كما غنضت
 الخ فلا استدراك والتظنية لم يقر بمعنى في كما في اسبق من قوله بمعنى
 وجمعته على اشعارا بآ حقيقه فيها اذا المفهوم من جعل كلمة بمعنى
 اخرى التمجوز على ما قاله الفاضل العصا **م** كرأيت بزيدا اسد
 كانه صا في الشجاعة اسدا فتولد منه اسدا **م** آخر **م** للاختصاص
 اي ارباب شئ مجرور بملكية كالا لزيدا وغيرها من الاستحقاق
 كالجمل للفرس ولو لا النسبة كلاب لزيدا والنمل لك كوهبت له قال الفاضل
 العصا وليس هذا المحصر كما ظن فافهم **م** والتعليل اي جعل ما بعده

علة لما يقتضيه ذهنا او خارجا فالاول والثاني **قوله**
فان افعال الله تعالى غير معللة بالاعراض والعلل الغائية التي
ترجع فائدتها الى فاعلها لا زوالها **قوله** معللة بها كما زعمت المعتزلة
يلزم استكمال تعالى بها لانه حصولها لا تعالى يكون اولى من عدمها
وذا ينافي كما ان غناؤه تعالى عن كل شيء وقد قال الله تعالى ان الله
لغني عن العالمين بل معللة بمصالح وحكم مقصورة ترجع الى ^{العباد}
تفضله منه تعالى فلا يلزم الاستكمال على المذهب الصحيح من مذهب
اهل السنة ووافقهم الفقهاء وادارته تعالى لوارثهم العبادة لما
ذاكك والتخلف شاهدة الكفار والنفس وقد قال الله تعالى
ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس لا يذكرون بصرفوا اراهم
اليها ولم يختاروها بل صرفوها الى الكفر والمعصية واختاروها ^{للتحق}
ان الحصر في اليعبدون ايضا بمعنى انه لا يخلوهم لا يعود اليه
منهم نفع كما يدل عليه قوله بعد ما اريد منهم من رزق ما اريدون ^{يظنون}
لا حقيقتي كما فهموه على ما تخرج المسابرة ثم انه لا يخفى ان التمثيل
بهذه الآية الكريمة للتصديق ملام لما ذكره للصنف في تفسيره
حيث قال لما خلقتهم على صورة متوجة الى العبادة مغلبة لاجل ^{ظنهم}
مغيا بها غلبة مبالغة في ذلك انتهى وفي الحاشية السعدية يعني
على الاستعانة اما التشبيه الملة الشيء بالغاية المطلوبة ^{لنبيه}
المعد بالمغيا انتهى فلا غاية فيها فضلا عن الارادة والملازمة ^{لنفسه}
لانها هلك منه فتأمل وان اردت التفصيل والتحقق ^{الوصول}
فارجع الى علمي الكلام والاصول ^{لعموم} التعليل للتقليل بالعلة

بالعلة الغائية والغائية فلو حمل عليها لزم التكرار والمنافاة ^{في نفسها}
قوله مجازا بطريق الاستعارة التبعية بان يشبه اوله ترتيب
ما ليس مطلوبه عن الفعل عليه بالعلة والغرضية في مطلق ^{الترتيب}
والحصول بعد طلب النفع فيدخل في المشبه به حتى ^{لنظ} ^{العلة}
والغرضية مستعاره التبعية ذلك بصير الترتيب المخصوص الذي هو
ترتيب كون موسى عليه السلام عدوا وحزنا لهم على الدنيا بمنزلة
العلة والغرضية المخصوصة فاستعير الدوم منها لافهم التحقيق
فان الدقيق **قوله** كقولك لزيد اي حكيت عنه **قوله** اي الله **قوله** اي
العظام التي يستحق ان يتعجب منها فلا يقال الله طاه الزنا ولا نشأ
للاخبار عنه بحسب اصل وضع **قوله** وانه للتكثير وهذا وان كان
مجاز فيه الا انه صار بالشيوخ حقيقة عرفية **قوله** لكونها انشأ
كلمة فلا يقال رب رجل **قوله** بدخول نكرة لا تدخل معرفة ^{للتقليل}
والتكثيرا مما يتصور ان في النكرة ولذا حكم بان ضمير ربه **قوله**
نكرة غير مرادة به العيين ولذا فسرت النكرة فتدبر **قوله** ^{موصوف}
على الاصح كما في لب الدنيا **قوله** ليحقق التقليل الذي هو ^{للول}
الاصلي لان الوصوف اقرب من غيره والوصف فيها هو للتكثير
للمحمل والطراد **قوله** ما ضره لو معنى لانه اي فعلها حالة معلومة
متخلفة وافادتها لا تكون الا بما يدل على التحقيق والعلم وهو ^{الاضم}
اذ المستقبل المتوقع الوقوع معدوم ولا حكم على الناس ^{للعلم}
قوله زمانا او حذفا **قوله** غوربت رجل كرم **قوله** غوربت ^{للعلم}
قوله زمانا او حذفا **قوله** غوربت رجل كرم **قوله** غوربت ^{للعلم}

القول ان اى لقيت اوله الق **مولى** يكون مماثلة بكرة منصوبة كرتبه رجل
لقيته اى رجلا اى رجلاى كماله الرجولية لمن قال ولو تقديره ما لقيت
رجلا وفيه من المبالغة ما لا يخفى **مولا** لانه عام له اسم مبرم تام منف
مولى يدخل على الاسم ويجزؤه نحو قول **مولى** ربحا ضربت بسيف صيقل اى
بين بصرى وطفة بجلاء اى واواضرا **مولى** فالاضافة لادنى ملوك
لا يدخل المصرد فيها في الاصل للعطف لا يتصل بها ضمير مجرد **مولى** لانه
درجة الفرع عن الاصل بل تختص بكرة موضوعة على ما في فغار اول
من عبارة ابن الحبيب وادها تدخل على نكرة موصوفة نحو قول **مولى** وبدة
ليس بها انيسر وهو الواسر وكذا ما نوسر به آخره الا ليعاريف **مولى**
العينور **مولى** ضي اوبلون التراب والعير بالكراديل الابيض **مولى** الط
بيضا شفرة كذا في القاموس **مولى** اى لرب دون الواء لا تها للعطف
فان كما قبلها ما يصح العطف عليه فظاهره **مولى** في تقدير بعد الواء
عملا بالاصل ما امكن كقول وقائم الادعاء وحذف الجازع بقا عملا
قياسا كما بعد الفاء **مولى** على ما صرح به الفاضل العصام لقربا علة
للجزم **مولى** فانه اذا دار ضمير بين قريب البعيد فللقريب
قول لا تها مضاف وهو المقصود **مولى** المضاف اليه **مولى** لهذا الارجاء لنيها
مقام رب وذا لهما معنى العطف علمت **مولى** لكن لا يخفى بعد التعريف
في الحرف فظاهرة **مولى** لكون العمل بها قوله **مولى** نحو قول **مولى** وانه
الكعبة فصرا على الكثير في القسم اذ القسم بالضمير قليل قوله فلا يقال
بل بك لا فعله قوله حذف فعلها لانه استعمالا فيه اكثر من فعلها
فاستغنى عنه بظهور كونه **مولى** قوله بالتصديق تقديره ان عطف **مولى** على

على حذف والترفع بدونه **مولى** ولا عطف على يجب **مولى** جواب كل منهما
فالمضاف محذوف من كل منهما لعدم الصحة بدونه **مولى** ولا على الطلب
فالطلب مجازي بسمية الدال باسم الدول **مولى** ويذكر ويكون جوابه
ظبا وغيره كما يشير اليه بقوله لغير الطلب قول اصل الكل فالتأخير
للجواز **مولى** لغير الطلب اذ لو للطلب فجوابه للطلب نحو بانته اخبرني
هل زيد قائم ويختص هو مختصرا بالاستعطاف وليس بقسم حقيقة
فانهم **مولى** اثر المجاوزة لهم **مولى** الخ ان اردت في هذا المقام تحقيق **مولى**
فارجع الى مخرجنا لاظهار نتائج الافكار **مولى** كعلى **مولى** كان قد عجز
مولى كانت باستعارة المرفوع للجرور وما يقال لانه مختصرا بالظاهر
فلا يقال له **مولى** فاما هو بالتبعية للجرور الحقيقي **مولى** ولابد له الزمان **مولى**
فعل **مولى** كما اظهر لعدم احتياجه الى تفسير لا يتبدل **مولى** وللفهم الوهلي **مولى**
واحضر هو اظهر **مولى** كيد من الاستدراك والتمني والترجي
قوله فيه ان اكثر الحروف الخ **مولى** الفاضل العصام ايضا بان
لم يجر عنها الا بالاسم **مولى** ونحوها **مولى** نحو ما عطف الشيء بها على غيره
قوله فلا بد لها من التعلق بشيء بكونه فاعدا او مفعولا او مضافا
او نحوها وقول البعض كقولهم مقتضى ذلك ان لا يقع في الصدر ليس
بموضوعة اذ من الممول ما يتقدم على عامه ولذا تمسك بالاشياء
الالتباس قول اى نفع تفسير بالذم والاولى توقع قوله **مولى**
عدله قول ابن الحبيب يبلغ لانه الواجب وجوب اللفظ ويقول
وتدخل جواز الدخول كما اشار اليه التشارع فقيه الفاعل كما صرح به
الفاضل العصام بخلافه فان المتبادر من النفع عدم العمل **مولى**

الا ثبات قوله ولا يغيرها الى المفرد فانك اذا قلت ان زيدا قائم اذنت
 ما اذنت بقولك زيدا قائم مع زيادة التأكيد قولك مع الجملة اي ^{اسمها}
 وخبرها والتسمية بها كونه ^{في} على المحذوف على ما عليه البصرية لا مبتدأ
 كما جوزه الكوفي لتجوزهم دخول حرف التثنية على الاسم قدمه مخالفا لابن
 الحاجب حيث قدم لولا مع تركب لساكنه وقس في التثنية مع الجملة
 على هذا اي على لوانك لولا اكد في قول لولا اكد مبتدأ عند الجمهور لا فعل
 كما عند الكسائي والفرأ في قوله لنوع غموه فيهما محذوف الفعل في الاو
 والخبر في الثانية وكذا اختلف فيهما وظهور اندراج البوابة المذكورة في الاو
 في القاعلة التي هي الفتيحة في محل المفرد فكانه قيل كلما كان المحل محلا للمفرد
 فتحت ^{في} وقس على هذا اي على ما وقع بعد الفاء الجزائية الواقع في
 قوله لكراهة توالي حرفي الا مبتدأ في الحاشية وذكر التأكيد هنا جشوا
 اذ لا يدخل في الكراهة بخلاف الا مبتدأ اذ لا يمكن ذكرهما معا في
 ابتداء التثنية فلا يرض بمصاحبة شريك الغالب انتهى وهو ان
 والعجبة بعض الكل حيث ذكر التأكيد بدله مع انه من متبعي كذا
 والاخرى ومن قصر على هذه العلة فقد قصر لمعوم الدعوى فلا يتم
 التقريب انتهى قوله ومن قصر المولى الجاهل حيث ترك او بطل في هذه
 العلة هي الكراهة فقد قصره المقصور والتقصير لمعوم الدعوى
 كذا للثلاث المذكورة فيها لا يثبت الاخير وان ثبت الاولان فلا
 من ذكر ما ذكره حتى يتم الترتيب فلا يجوز ان زيد لكل الطعامك
 غير ترتيب الكافية حيث قدم الاسم على الخبر بخلاف قولك رعاة علة
 التخدير للترتيب الطبيعي في مدخولها لا الاسم كونه محكوما عليه

محكوما عليه وموصوفا مقدم والخبر كونه محكوما به ووصفا مؤخر
 وهو لا ايضا مؤخر عنه طبعيا ليوافق الترتيب المذكور الذكر في خبرها
 والقرب اي للترتيب والقرب من مقتضى الدم صلة وهو الصدور ^{حيث ابتداء} والا
 قدم الاقرب فالاقرب ودفع علة للتبديل لا بد منها لانه لا يترجم
 كونه خبر الممول المقدم ولا بد منه مع انه في ترتيب الكافية فصلا
 بالاسم والاصل وهو الخبر العامل والفرق وهو معمول كما لا يخفى فافهم
 فانه من الزايق ^{في} لعمري اي مكسور ومضعف من خبرها وعنفها
 على ما في المختار الصريح او كشيء على ما الصريح اي مجموع منه ^{في}
 تخفف بخلاف الامنة واحدى التوذين من ان والادغام ^{في} مقاومة
 العاملة لكن يكون التأكيد للدم ادعى وبرهنة العلة لا بغيرها
 لم يحذف دخولها على خبرها في الخ في الحاشية فالتعليل بان لا يوافق
 الدم في معنا الذي هو التأكيد يشترع عكس المطلوب اذ لا حينه
 الى نفس الشيء اشتد منه الى زيادته انتهى يعني ان هذه فاسدة لا تها
 لم تغفل عن عدم دخولها على خبرها مع انه مطلوب المعنى وهو
 بل ولوقته لان بدخولها عليه يحصل نفس التأكيد لعدم فيها وبد
 على خبر ان زيادته لوجوده فيه والاحتياج الى الاول اشتد منه
 الى الثانية ^{في} فلا يدخلها اي على خبر العبرة او الجملة الدم للقرعة
 والوكدة ولو خفف للثقل والكثرة ^{في} اي ابطال عملها مثلاً وان
 لما جميع لدينا محضرون على قرعة التخفيف لما على ان جعل الدم
 ابتداءية وما زائدة ^{في} وجاز اعمالها على الاصل لبقاء الشبه المعنوي
 نحو وان كلا ليو فيهم ^{في} الا عند ابن الحاجب فانه يجب عنده ^{مطلبا}

اذ الفرق بالعمل لا يحصل في التقدير والحق والما في اللفظي فلا
قوله عن اصلها الذي هو الدخول عليها بما لا تدخل على ما يتضمهر
قوله يعمهون دخولها على فعل المبتدأ وغيره **قوله** على فاعليها
للفصل بمعنى انها لو دخلت على فعل الجواز اللفظي يلزم ان يكون ذلك
الفعل منه لانه لا يدخل على الاسم اصله ولذا قال يمكن **قوله** فانه ضعيف
لخروجها عن اصلها بالكلية واما قوله بانه ركب ان قلت مسلما
وجبت عليك عقوبة المتمدن **قوله** ونادر **قوله** الفرق بين مسلم في قوله
ان بعد النظر لانه خيرها لما من وتفصيل المقام وتحقيق المرام
في اظهار الاسرار وشرحه نتائج اذكار قوله ولذا قدم **قوله**
الكافية على الثلث اقول لا بل يكونا واحدة وهي ثلث كما لا يخفى
على المبتدئ **قوله** فيما سبق **قوله** حرف بنفسه برأسه مفردة كاخواتها
يعني جعلت حرفا برأسه قياسا وجعلها ولان الاصل عدم التركيب
على الصحيح احترازه عن مذهب الخليل فانها عنده مركبة من **قوله** وان
المفردة تكون الكافية في الاصل جارة **قوله** مفردة لما من عند البصري واما
الكوفية مركبة من لا وان المصنف بالها الزائدة **قوله** فحذف الهمزة بعد
كسرها اليها **قوله** لمشايرها العاطفة ولا انتفاء المشارة بالفعل
قوله وتدخلها جوازا لعطف الجملة على الجملة التي لا محل لها في الاعراب
بناء على ان الاصل في الواو العطف ككون الثانية لدفع التوهم الثاني
عن الاول في غير ملوم لان ذكرها قصد الدلالة على اجتماع مضمونها
نصا وان استنفيد احتياجا لذكرها بل ملوم للاعتراض على رأي
من يجوز كونه لذلك الدفع وكونه في الآخر لذلك جمل الرضى **قوله**

ما اظهر مراده انه اظهر على رأي الجوز واما على رأي غيره فلا يجوز
فضلا عن كونه اظهر ولوله يوجد الاستدراك لم يرتكب الاعتراض
المبني على القول المرجوح فلا يرد ما اوردته الناصب العصابة انه
انما يكون اظهر لو كان بجيئ الجملة المعترضة لدفع التوهم في آخر الكلام
اظهر لكن المرجح في كتب المعاني الاعتراض لا يكون لدفع التوهم ولا يكون
في الاخر انتهى **قوله** اي انشا التمنية طلب ما لا طبع فيه او ما لا يشرع في
على السجدة تنزيه على الاول وانما ظرا اليه والتممكن الغير المرجوح على
كقول منقطع الرجاء ليت ما لا فاتح به **قوله** للتبرجى اي لا نشاء
وهو ارتباب ما لا وثوق بحصوله فيختصر للممكن المرجح غرضه ذلك
نقطتنا او المحذور فيتم الطبع وهو ارتباب محبوب لا وثوق بحصوله
والا شفاق وهو ارتباب مكرره كذا لك والتفصيل في التناهي
فارجع اليه **قوله** المطلق اي لا بد دلالة على الترتيب والتعقيب
بالاطلاق وتقييد السياق **قوله** للترييب اي للجمعي مع وكذا في غيره
فاخرم بلا ملة وتراخي فيكون التعقيب بقرينة بمهلة **قوله** عطف
عطف مفرد على الف اي هي الترتيب ايضا اي كالفانما لا يخبر بحذف
بقرنية المذكور ولم يجعل خبرا للثلاث اذ لا لا مقيد بعد المهلة والاد
بها **قوله** اي حتى لزمها **قوله** لافادة القوة او الضعف فيصلي لان يجعل
غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انهاء اليه على شموله لاجزائه
كما اننا مررت الانبياء عليهم السلام وقدم الحج اي الحج في الشئ
فان المناسب نهنا تعلق الموت ولا يغيرهم عليهم ثم بهم لانتفاء
الناس لمجرتهم ولا وجودهم وغيورهم ونقدم قديم التركيب على الشئ

في التذرع واما في التسم كما في الرضة لتوكيد مضمون الجملة على يصد
ولتبيينه المخاطب وتخفيفه على حسن الاستماع لتلايفه عما يلقى اليه
ويستفطر ويتفطر بما يقال له وكون الكلام بعدهما مبتدأ به اي
ولكونها علامة له ولذا يقال لهما حرفا مستقما اي ابتداء هذا بيانا
لنائدة ما اللفظية والاول المعنوية **والا** بها اي الاشارة وجه
تقديمها على خلاه ابن الحاجب حيث قدم ما يدل على البعيد ظاهر
وهو كون الابدأ بذكر ما يدل على التريب انشأ واورد انضاه
الرضية حيث قال وهو اول استعمالها في التريب والبعيد **السوا**
ودعوى الجاني في احدهما خلاه الاصل انتهى وترجيح بل ترجيح حرف
الايجاب اي اثباته مطلقا سميت بها لكونها علامة لا لثباته
كما هو او بازالة نفيه من قال ان اريد ايجبا التبع لا يشمل نعم وان
اثبات ما سبق كما هو لا يشمل بل الا ان يقال سميت بها لتقليد **لكن**
بائع فكره وجبا كذا ذكره الفاضل العصام وصاحب التفسير **سما**
حرف الجواب لا استعمالها فيه لا محالة ترجيحاً للعرف فاعلم هذا **الذكر**
من قال نعم في جواب الست بربكم وان اراء التفوي كما روى عن ابن عباس
رضي الله تعالى عنه وقال الفاضل العصام وفيه انه لو ثبت **العرف**
قول ابن عباس عنهما **والله** للثبات بعد الاستغناء في الغالب كما في الرضة
قوله وقد يحكي بعد الخبر لتقدير الخبر وجعل ابن مالك بمعنى نعم ولم يثبت
الرضية ويدخل لزوما في الكافية ويلزمها ولم يعرف لتبدل وجه **والله**
لا يقال اتمت اي ورتبة **والله** كقولك اي والله اي لم يزل
اقام زيد موجبا او نافية كقولك لمن قال بخبر فذنا او لم يأتك

لم يأتك اجل او جيرا وان بمعنى قدالة في الاول ولم يأت في الثاني وجا
اي ان لم يأت بعد الاستغناء كقولك شعري هل لم يأت شعرا من جوى جبرين
ان التثنية اي نعم التثنية شفا والهاء كقولك ابن الزبير وراكها لمن قال
لعمرك الله ناذر جلتني اليه قال الجوهري نعم احسن من اجل في الاستغناء
وقال الفاضل العصام **والله** على مجيئه فيه او غير ذلك **والله** السمع
والثبات كيد فيه اشارة الى العائدة اللفظية والمعنوية ومعناها انما
قد تقع زائدة فلذا سميت بها او نحو ذلك كزيا الفضا وتزيين **اللفظ** عند
يد عند الجوهري ومنهم الخليل فاعلم ابا مضا لا الله والدم هو الدم المقدس **عند**
نبيه به وكقولك تعالى وما امر الا ليعبدوا الله على ما قبل ارتفاده وان **الي**
مضرة بعدها ويؤيد قراءة الا ان يعبدوا الله فغيره كالدم في قوله تعالى خلقت
الحجن والانس ليعبدون بعد ذلك حذفان مع ان الي بعدها مكنا وقوله تعالى
واذ بؤنا لابراهيم مكنا البيت بعد دفعه لا التسم في الطوفان على ما قيل ان الله
صلى ومكان ظرف كما في اصل الاستغناء اي انزلنا فيه يقال بؤناه منزلا انزل
ولم ير ضرب المصنف وجعلها متعلقة بيوتها بتفسير معنى الجمل والتعبير **حيث** قال
واذ كراذعتنا وجعلنا له مائة اي مرجعا يرجع اليه للعبادة والعبادة لان
زيادةها تنقصر بتقديم الموصول او فرعية العام كقولك تعالى ان كنتم للزور **يا**
تعبرون ونحو معتقدا لما معوم وكما نقلا لما يبريد ونحو كذا الحكمهم شاهد **ين**
وان مكنا ليس فيه ابراهيم فخذ ان يتعدى الفعل اليه ذكره مولانا السعيد
لان معناه وان كان استغناء رتبة كونه حائلا ليس كذلك فخذ التعدي **بني** **عند**
عن هذا قال رقيه نظركا يعلم من كتاب العربية والمعلوم من كتابها ما ذكرنا
لا غير فتدبر **والله** قدما على خلاه ابن الحاجب حيث اخر الامم وفرقة

بالياء وترك الكاف لعدم مجتمعهما فالمناسبتان هما من البين والتقارب
الافراء والاحتراز عن تباعدهما اي لتحصيل تقاربها بعدم الفصل
بالبحث في المطوفين الاولين وليس بطريقتها فلوقدم الباء على ان الكاف
احسن فتدبر **مول** مع ما لوقد بعد كما قال بعد كما اوضحنا في كتابنا كيد التنغ
مطردة عند البصرية وتسمى عازلة لغزها عن العمل للفصل بينهما وبين
اسمها نحو قوله **كها** ما ان طينا جبين ونحو قوله **كها** ما ان رأيت ولا ي
مول ولوله ينصل بين الاختيار ما التائفة والمصدية وقال مع المصدية
ولما كان الحاجب **كها** احسن **مول** مع ما كثر كما في الرضة يقطوا اي
تطاول الى ناظر التسليم اي شديد الحفرة من التسليم وهو الشجر لتنازل
ويروى الى وارث التسليم وهو الاغصان على رواية جزييت واما علم رواة
نصها على الاعمال ورفعا على الالفاظ فمختلف **مول** ومنه نحو ما يخرج خبر
بمعنى من يخرج اخرجه واتى بخواتم ما تدعو قد اكسب الحسنه وابتعد
انما يجلس احسن حال كون هذه المذكورة دالة على الشرط او زاية اي
شرط وقال شرطيات لمخلدة التسليم واليمين والحذف **مول** وبعض حروف
الجزالباء وعزمه كذا في لب الالباء **مول** المصدية المذكورة اذ لا يقال
في ثلثه يعلم ولا يعلم قال الفاضل العصا الصواب الناصب ليخرج
المختلف اذ لا تزداد بعدها مع انها مصدية فانهم **مول** بعد التنغ كما
صرحوا وغيره ولوقدم هذا اي قوله الواو بعد التنغ على ان المصدية
كابن الحاجب **مول** قبل اسم تنبها على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم
فيكون لذلك في صورة تنغ القسم وقيل غير دائرة بل لرد زعم مقدر
كانها بالبعث اي ليس الا كما زعموا اقسام يوم القيمة واقامه تنغ القسم

كما في بعض نسخ الكافية للتدوير مثل واته لا افعل لان الزيادة فيه
كثيرة لاديدان من اول الامران جواب القسم تنغى وظهر من هذا ان الواو
بالقسم المنفوط المقدرا ذهوبية مقدر **مول** في التنغ مثل ما جاء في واحد
فان احدا اذا قرأ به حرفا تنغى اقوال الاستغراق البتة معناه اولادنا
لا يقال بل اننا نجد ما جاء في رجل على ما مر في حروف الجز **مول** كالرهي
والاستغراق مثل لا يضرب ولا تضرب وهو جاء في اهل تضرب من احد
مول والباء تنغى في التنغ للدلالة على الخبر بمعنى التنغ او الاستغراق اذ التنغ
والاستغراق منه هو مضمون الخبر وخبر صدقت به عند اذ ان التنغ
دون الاستغراق فيكون في معنى التنغ فان معنى هل يزيد بقاء او ما زيد
بناء لم يفر الخاطب بما يعلم **مول** في غير افراء المذكورين بمعنى ان افراء
التضير ووايئته باعتبار افرادها والافا الظاهرة في غيرها
المنفول والافا والبند والخبر **مول** بحسبك درهم او حسبك درهم
مول فتنه هنا كابن الحاجب نظرا الى المجاميع ولم يجمع نظرا الى الذهن
فان افراد الذهنية كثيرة تنصبها على العدد من اول الامر والافا
التنصيص يحصل بالعد ايضا فان المقام للبيان بخلاف حروف التنبيه
فان فيه لا يحصل التنصيص بالجمع وان كان جمع قلة وكذا اختيار في الكثرة
نظرا الى الافراء الذهنية كما سبق ومن افراد الجنس **مول** يفسر ما اي
منفولا صريحا او غير مقدر وهو الفاعل او المنفوط بفعل متبسر
بمعنى القول الاعلى متصرف او منفرد ما اي فعل بمعنى اذني مختصة به
لا صريحة اي القول لانه لا يجتبه لا التفسير ان الجملة حينئذ منقول صريحا
على الصريح كنول تعادينا ان يا ابراهيم اي نادينا بلفظ هو

وتقول كك كتب اليه ان قماي شيئا هو قمر وكقوله تعالى اذا وحيينا
لا املك ما يوحى ان اذنيه اى وحيينا اليها شيئا هو اذنيه وكقوله
ما قلت لهم الا ما امرت به ان اعبدوا الله اى شئ هو اعبدا لله
مولد مختصا مستعمل للجملة فافهم **مولد** عظم بالقسمة ايضا وارتضا الرضى
وقال وهو الحق وان قل غوبوا كرضوا في الدنيا ما الدنيا باقية اى
بقاءها ويسبويه بغيرها بالفعلية واختارها المصنف كالمصنف
مولد اى يدخل وجوبا **مولد** فاذا المصنف اقتضا المصدر للدلالة
الامر على نوع الكلام واقتضا الفعل لاقتضا معناها ايا بعبارة
وجيزة بخلاف عبارة الكافية كقوله يقولون لولا ارسلت بشفا
الى فلا الخ **مولد** وفي المضارع الخضر عليه والطلب في ذم المعنى الامر
كقوله تعالى لوما تأتينا بآية بالملوك ولا تخصيص على فالت غير ان
القوم على ترك ما يمكن تداركه في المستقبل تخصيص معنى على فعل
فلا حقا ولا حث في الماضى الاضمارا ولكنه كثيرة الكلام كما في الرضى
مولد في التوقع افرد نظرا الى الخارج اى الدال على توقع الخاطب فلذا
سميت به قد لا تنفك عن التحقيق لانه الماضى ولان المضارع ثمة اربا
اذا دخلت على الماضى تفيد معنى في بعض المواضع التوقع والتعريب معا
قد قامت الصلوة او التعريب فقط نحو قد ركب لمن يتوقع ولم يذكر وان
هل تفيد معنى التوقع فقط واذا دخلت على المضارع تفيد معنى التعليل
في الاضمار وقد يستعمل للتكثير في مقام المدح كربت كذا ذكره الرضى وارتضا
الفاضل العصا وشارحه لب الالباب فظهر من هذا ان الاولى ان يقول
حرف التحقيق كما قال صاحب لب الالباب حرف التاكيد لعدم انتفاء عنها

عن ابداء الجمل الترفع وتخصيرا وكوزها التحقيق لتحقيق الفعل بينهم
من اختصاصها به على ما مر فلا يصدر في ان وان فلا حاجة الى قول
حرف تحقيق الفعل كما زعم بعض الكمل لكن ما ذكره يزعم كلام المصنف
وابن الحجب والشارح **مولد** وفي المضارع المجز عن الجمل وانما
وعرف التفسير ذكره الرضى وتبعه الفاضل العصا وبعض الكمل
للتحقيق بلا تعليل **مولد** بالقسم لانه ليس باخبري لكونه تأكيدا
للفعل المصديقا وكانه لا فصل بين كقوله قد انزل عن غير ان كابتا
لما نزل الخ اى وكما اى كارتا قد نزلت بقرينة نزل **مولد** تصدر ان لما مر
غير مرة **مولد** والامزة لاهل منقول الى اويلها الاسم فاعل وبعث
في السعة هل زيد اضربت لانه اصلها ان تكون بمعنى قد كقوله تعالى
هل لا على الانساق حين وقدم اربا من خواص الفعل ولوازمه
كان رأته في حيزها لم تضر بالافتراق **مولد** وهل عمر وقا **مولد**
لارها المالم ترم في حيزها تسكت عند اهله **مولد** كما تضرب زيدا
وهو اخوك معنى اترضه بغيرك زيدا وهو غير مستحسن عندك
فحذف فعلها بخلاف هل اضربها وعدم تأصلها في الاستغناء لانه
اصلها هل اضربها لانه فضا هله **مولد** كقوله تعالى استبطأ الوت
المختوش المربان للذين آمنوا ان تخشى قلوبهم وكقوله تعالى انزف
الم تر لا ربك كيف مد الظل اى نشأ من جبل ونحو عند طلوع الشمس
سمندا قوله وهل تستعمل في شئ منها لانه عدم تأصلها في الاستغناء
بخلافها فانها لا تستعمل فيه تستعمل في كل منهما قوله كقوله تعالى
في البقرة او كلما اى كنزا بالآيات المذكورة وهي في غاية الوضوح

وكما عاهدنا في اللقمة عهدا بنده فبقضهم اي رضيت وقوله تعالى هو
احسن كما على بيته من رتبتي اظهر انهم لم يكونوا على بيته من رتبة كاولئك
الذين ذكرت اعمالهم وبين مصيرهم وما ويرهم من مبتدأ خذ خبره
لا غنى الحال عن ذكره كما قيل بعد ظهور حاله في الدنيا والعقبه كما وصف
يتوهم المماثلة بينهم وبين من كان على احسن ما يكون فيهما وقوله تعالى
اشهد اذا ما وقع آمنتهم به اي وقع العذبة الذي استعملت فيهم وحكمكم
حقيقة ثم آمنتهم به حين لا ينفعكم الايمان انكار ان اخبره الى هذا
الحديث وايدنا باستنباط التدم والحسرة ليقلموا عظام طينة المعتا
وينتجهوا نحو التدارك قبل فوت الوقت قوله اي همة الاستغناء عند
مثل بسببهم وبين الجوانب **ثم** اي بشرنا اي نسمع فخذ ففسر اي يجب
للملكون ما مغيرة لعل الجمل باخذ معنى الشرط فيها **فول** وان عكسها
لا تها اما الجمل كان مكره في الكرمك او للمنع كان تضرب اضرب وكل منهما
لا يتحقق الا في المستقبل **فول** وجوبا لا استغناء كما مر **فول** لان فصل الضمير
في الجانية من قال واما انتم فلدنة كاضمير مستترا فلما حذف الفعل
صار منفصلا بارزا اقتدرى والصواب متصلا بدلا مستترا وترك
بارزا انتهى السامع هو الجواب **فول** هو ثبت دل عليه ان معنى يكون
كالعوض لان العوض الحقيقي ما لا يكون للعوضية ولا يتعلق به امر آخر
وهو هنا خبر ان ايضا **فول** على الشرط له يقل عليها اشارة الى ان
الشيء غير مختصرا ولو بل يشتمل لولا واسم الشرط صريح به الرضى
ورضى به الفاضل العصا وغيره عطفت على الشرط **فول** في شرط لفظ
الجواب في عدم العمل فيه **فول** اي للتسم لا للشرط لانه لما قدم وتعدى

لها لا خنلا حكمها لفظا وتقدم يدلا على العناية به ويجب جعله
ولاد الفاعل التي يجب دخولها على جواب ان اذا كان اسمية بخلاف لو فاجزا
لا يكون اسمية كما في الرضى **فول** واما معنى فجواب لهما اما كونه للشرط
فلكونا مشروطا به واما للتسم فلكون اليمين عليه اي على الجواب الشرط
بالشرط من حيث هو مشروط به اذا كان البئر لفظ ان المؤكدة هو الشرط
لا الشرط ولذا روي شرط القسم في مجرد جزأ الشرط لانه مجموعهما وقول
الفاضل العصا ان جواب القسم هنا اما يكون لفظا لا معنى لان
جوابه معنى هو مجموع الشرط والجزأ لا الجزأ وحده لكن يدعي شرطه شرائط
جواب القسم في مجرد جزأ الشرط فاشترط عدم الفرق بين مجموع التقييد
وبين التقييد والتقييد مع ان يترجمهما فاعضيا كما لا يخفى على المتأمل ثم ان
فالجواب معنى جزأ الشرط فقط ولذا استغنى الشرط عن تقدير الجزأ ويكون
المعنى في جواب القسم المقارن بالشرط الذي مع ان وما نقصت معناه
بمعنى المستقبل عنوه با ذاكر لا يقتضيه الاستقلال فيه بل يكف كونه
جوابا في الجملة **فول** او غيره مما يطلب خبرا بل هو ناسخ **فول** او به ان يكون
الجواب للتسم لفظا ويعتبر القسم ويلغى الشرط بالجرى حكاه فيه الاحكام
الشرط والشرط عطفت على المستكن في فيكون للفصل **فول** وان يلغى القسم
ويعتبر الشرط فيكون الجواب مجزوما والشرط مضارعا واما معنى فجواب
لها ايضا ولذا لم يقد لواحدهما جوابا قال الفاضل العصا **فول**
ان يعتبر القسم ويلغى لان يعتبر الشرط ويلغى كما توجه غير واحد
من الشرائع لان الرضى صريح به ليجوز اعتبار الشرط اما ان يجعل
بمجموع القسم والجواب او با يلغى القسم ويجعل الجواب جزأ الشرط ويجوز

معنى قسم وغير مفيد وان لفظا ممنوعا بل انما يعتبر لفظا عند
جعل مجموع القسم والجواب جزءا ان روعي شرائط الشرط في مجرد الجواب
كما روعي عند جعل مجموع الشرط والجوابا شرائط القسم في مجرد الجزء
على زعمه ولم يراع ذلك فيه اربابا ادخلوا الفاء على اول الجملة التسمية
لان الانشائية اذا كانت جزءا يجب دخول الفاء عليها قوله في صدر الكلام
لانه وسط كما زعمه الفاضل العصام الآلة اذا اعتبر الشرط والغير
القسم لم يوجد ما يدل على حذف القسم فيه كما لا يخفى على المتدبر فلوقدم
هذا على قوله ولو وسط كما اولى قوله كقولنا لن يخرجوا لا يخرجون
اي والله لان اللام الموطنة للقسم لا تكون الا بعد القسم ولو تقدم
فالشرط ما ضر ولا يخرجون جواب القسم المقدّر ولو كان جوابا للشرط كما
لجزم به اولى وقوله تعالى ان اطعمتموهم انتم لم تسركون اي والله فانكم
لم تسركون جواب القسم ايضا ولو كان جوابا للشرط لانه بالفاء او اذا
لكونه اسمية قوله الخ او في الذهن للمتكلم او السامع فيندرج في الآخرة
كقولهم انما بعد لان ما يفتتح به الكلام من البسطة والمجدة والتفصيلية
بان يذكر فيها بعده شيء من المفاصل فيلحق بالذهن شيء يحمل تبين
ذلك بانما كما يقول انما المقصود الاقل فهو كذا وانما الثاني فكذا
ومنه من قال كونها لتفصيل الجمل هو الغالب قدجا للاستيناف
من غير ان يقدمها اجمال كما في الواقعة في اواخر الكتب ثم ان تكرارها
واجب عند التفصيل وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المتروك
ضد المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقولنا تعالى فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيشتبهون ما تشابه وما يقابلها مقدار يقين واما الذين

واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيشتبهون المحكم **قوله** ويجب حذف
فعله اختصارا واشعارا بعدم اصالته في تضمنه معنى الشرط كما
قوله والنزوم في موضع عرضا عنه جزء جواب مما في خبر الفاء **قوله**
تنبيهها على ان الفاء الجزء الذي قدم على الفاء هو المقصود بالتفصيل
ولذلك توالى حرف الشرط والجزء **قوله** هما كير من شيء فنريد منطلقا **قوله**
يوم الجمعة فلما حذف فعل الشرط واقيم اما مقامها عوضا عن اياها
وقاها ما منع آخر غير الفاء وهو ان خاصية لا ما عنده كالجمل الذي
يجذب الحديد بنفسه ولعل وجه اقتضا حذف فعل الشرط والنزوم
جزء الجواب في موضع وعرض الضمير الفاء بزواله عن موضع في منع
تقديم ما في خبره ولان دخول الفاء عليه يقتضي المصدر وقال بعض
الكلام وجب التقديم مع وجود ما منع غير الفاء اقامة عامل للعوض
مقام حامل العوض فكما المتأخر من الفاء المماثل ان لم يعمل فيما
يرمل فانه فلا حاجة لا تقدير الفعل لغيره الظرف كما نقله المتبر
بل لا وجه لان المقدّر ان كان معزولا فالحذف باق ولا يكون
مهورا اجنبيا لا عوضا عن فعل الشرط فظهر ان مذهب هو الصحيح
كأنه لب الالبس ولذا لم يتعرض المصنف ولا الشارح لمذهب غيره
وبما اراه الاطلاق عليه فليرجع الى الكافية ونزوحها **قوله** اي انزجره **قوله**
من اعتق او فعله ينزع عنه المنوع بعد اوجه المعاودة لا مثدا اذا
اوله من قوله وكما اذا قيل كذا فان بعضك فتقول كذا اي ليس
كذا مردع التمسك وتنبيهها على خطأ او غير الطلب كما اذا قيل افعل كذا
فتقول كذا بمعنى لا تطع هذا نفي لا جأ الطالب **قوله** من الرتبة

لا الكسبية كما قيل قوله ترك على خلا ابن الحبيب **مرفوز** ولم يفر ابن الحبيب
قوله التنوين في الاصل مصدر فونة اي دخلت صوتا كالنون **سبى** **لصك**
اشتمال بحروف وعروض لما في المصدر من معنى الحدوث **قوله** بعض الكثرين
الا انها لا تكتب **قوله** وعلى امكينة الاسم وتقره وقوة **قوله** كما في صه وهذا
مختص بالاصوات واسم الافعال عند الرضخ ومختص بهما عند غيره كما في **قوله** **مرفوز**
قوله فلذا تكتب بالتاء الطويلة لا الموقوفة عليها **قوله** ومنعت كونها
للتأنيث ايضا تقديرنا اخرى **قوله** لا يجتمع هلا مناه جنس واحد **قوله** **قوله** **قوله**
في كونها ذات جنتين **قوله** ما لم يأت آخره فيشمل الفاء اي ايضا كما في العلم **قوله**
كنتا كندا ابن فلان وكذا ظاهر ابن طاهر المصنف ابن ابي ابيته وفيه بنت وجرها **قوله**
بمعنى الواو **قوله** لا يخرج مجموع المعطوفين **قوله** بمسند في معنى الطلب لا زما **قوله**
لنا كيد وهو انما يشبه المستقبل الغير الوجود والمطلوب يكون في العادة
مرا للظا وغرضا وهو يتم بتخصيصه بالتاكيد **قوله** والسم لا علم **قوله** **قوله**
في الاغلب **قوله** ذكره لطلب التصديق **قوله** التسم **قوله** وقد لعدم الطلب في التسم **قوله**
تفسيرها بالزوجة كونها موجبين **قوله** في جواز التسم **قوله** لا يلزم ترجيح التاكيد
التفصيل وهو التسم على المتصل وهو النون وفيه اشكال ان فيما ليس بواجب **قوله**
اي الشرط المرفوع كدخول اي الشرط بما الزيادة اذا اصله ما قبله **قوله** **قوله** **قوله**
المعقوبين وغيره وكذا الاستثناء مثل انما او شيئا محذورا **قوله** لا كيد **قوله** **قوله**
منزلة التاكيد بالسم **قوله** خبرا عارضا لا بعبارة **قوله** فاقول عليه بالسكون **قوله** **قوله**
ومسما ضاربة وفي حالة الرفع والجر في مثل زيد وفي حالة النصب **قوله** **قوله**
عليه بالسكت **قوله** ترك على خلا ابن الحبيب **قوله** **قوله**
كونه لا مرحلة **قوله** لتقدمها تحت التاكيد

